الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1- الحاج لخضر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة

دراسة ميدانية بمدينة باتنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطالب: آنس عرعار

إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد بوذراع

لجنة المناقشة			
عوفي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
بوذراع أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا
عقون محسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	عضوا
بشتلة مختار	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا
بلخيري كمال	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	عضوا
لغويل سميرة	أستاذ محاضر	جامعة تبسة	عضوا

السنة الجامعية: 2015- 2016

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف

الذي لم يبخل علي بتوجيهاته العلمية القيمة طيلة مسار البحث

الأستاذ الدكتور أحمد بوذراع

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى نائب رئيس بلدية باتنة

مصلحة التحسيس والإعلام والتربية البيئية بمديرية البيئة، الشرطة البيئية

مسؤولة ملحقة البلدية لمندوبية الإخوة لمباركية (بارك فوراج سابقا)

مسؤولي

جمعية حماية البيئة، جمعية حي المنظر الجميل لحماية البيئة

جمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة، جمعية الأمل

جمعية الوفاء، جمعية ابن سيناء

على دورهم في إنجاح الدراسة الميدانية

كما وأشكر كل الطلبة الذين كان لهم الفضل الكبير في إنجاز الدراسة الميدانية وأخص بالذكر

صاولي سلمى، درنوني سارة، مرابط منير، بن عبيد مهدي، وزناجي بسام، بوروح عماد

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من أمدني بالعلم، المعرفة، وأسدى لي النصح والتوجيه

أساتذتي الذين أطّروني خلال مسار تعليمي الجامعي

بجامعة الحاج لخضر باتنة وجامعة عنابة

كما أتقدم بخالص شكري للأساتذة الكرام الذين تفضلوا مشكورين

بقبول مناقشة هذا العمل المتواضع

آنس عرعار

فهرس المحتويات

شكر وعرفان..... 2

فهرس المحتويات..... 3

فهرس الجداول 7

مقدمة 10

الجانب النظري.....13

الفصل الأول: تحديد موضوع الدراسة.....14

تمهيد 15

1- إشكالية الدراسة 15

2-أهمية الدراسة 18

3-أسباب إختيار الموضوع 18

4-أهداف الدراسة.....19

5-تحديد المفاهيم 20

5-1- المشاركة الشعبية 20

5-2- سكان المدينة 25

5-3- البيئة 26

5-4- المنظمات غير الحكومية 28

6-الاتجاهات النظرية للدراسة.....33

6-1- الاتجاهات النظرية المتعلقة بالتنمية 33

6-2- الاتجاهات النظرية المتعلقة بالمشاركة 43

7-الدراسات السابقة.....50

8-الفرضيات 72

خلاصة.....74

الفصل الثاني: المنظمات غير الحكومية البيئية.....75

تمهيد 76

1-مدخل إلى المنظمات غير الحكومية 76
1-1-نشأة المنظمات غير الحكومية 76
1-2-خصائص المنظمات غير الحكومية 86
1-3-أنماط المنظمات غير الحكومية 90
2- مدخل إلى البيئة وحمايتها 92
2-1- عوامل التدهور البيئي 93
2-2- مظاهر التدهور البيئي 97
2-3 الآليات القانونية والعملياتية لحماية البيئة 109
3- المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة 115
3-1- تطور الاهتمام بالبيئة والمنظمات غير الحكومية من مؤتمر استكهولم 1972 إلى مؤتمر باريس 2015 116
3-2- مهام المنظمات غير الحكومية البيئية 134
3-3- نماذج دولية، إقليمية عربية ووطنية لأهم المنظمات غير الحكومية البيئية 137
خلاصة 142
الفصل الثالث: المشاركة الشعبية لسكان المدينة 142
تمهيد 143
1-مدخل إلى المشاركة الشعبية 143
1-1-خلفية تاريخية عن تطور مفهوم المشاركة الشعبية وعوامل نشأته 143
1-2-أنواع المشاركة الشعبية ودرجاتها 149
1-3-المقاربات المنهجية للمشاركة الشعبية وتقنياتها 155
2-سكان المدينة 166
2-1-خلفية تاريخية عن نشأة المدينة 166
2-2-تصنيف المدن 177
2-3-النمو السكاني في المدينة 182
3-المشاركة الشعبية لسكان المدينة 188
3-1-تداعيات النمو السكاني في المدن 188
3-2-المشاركة الشعبية لسكان المدينة في التنمية المحلية 195
3-3-المشاركة الشعبية لسكان المدينة في التنمية المستدامة 201

خلاصة 206
الفصل الرابع: دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة 208
تمهيد 209
1-دور المنظمات غير الحكومية في رفع مستوى الوعي البيئي لسكان المدينة 211
1-1-مشاركة المنظمات غير الحكومية في التربية البيئية لسكان المدينة 211
1-2-مشاركة المنظمات غير الحكومية في التدريب البيئي لسكان المدينة 218
1-3-مشاركة المنظمات غير الحكومية في الإعلام والتحسيس البيئيين لسكان المدينة 221
2-دور المنظمات غير الحكومية كجماعة ضغط في التعبئة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة 230
2-1- التعبئة الشعبية عن طريق وسائل الضغط السلمية 230
2-2- التعبئة الشعبية عن طريق سياسات الضغط المضادة 237
2-3- التعبئة الشعبية عن طريق سياسات الضغط الموازي 242
3-معوقات وآليات تفعيل المنظمات غير الحكومية للمشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة 248
3-1- معوقات عمل المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة 248
3-2- معوقات المشاركة الشعبية في حماية البيئة 257
3-3- آليات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية والمشاركة الشعبية في حماية البيئة 261
خلاصة 271
الجانب الميداني 273
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة 274
تمهيد 275
1-مجالات الدراسة 275
1-1-المجال المكاني 275
1-2-المجال البشري 278
1-3-المجال الزمني 280
2-منهج الدراسة 282
3-عينة الدراسة وخصائصها 284
4- أدوات الدراسة 396
خلاصة 305
الفصل السادس: تفريغ البيانات وتحليل النتائج 306
تمهيد 307

1-تفريغ البيانات المتعلقة بمشاركة سكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث 307
2-تفريغ البيانات المتعلقة بمساهمة الحملات التحسيسية للجمعية البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث 322
3-تفريغ البيانات المتعلقة بمساهمة الجمعيات البيئية كجماعة ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث 334
4-تفريغ البيانات المتعلقة بمعوقات مشاركة الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث 347
5-تحليل ومناقشة نتائج الدراسة 358
خلاصة 373
خاتمة 374
ملخص 375
Abstract 377
البيبليوغرافيا 379
المـــلاحـــق 408

فهرس الجداول

جدول رقم 1 الأحياء المكونة لمدينة باتنة حسب مصلحة التسيير الحضري لبلدية باتنة 276

جدول رقم 2 الجدول الإجمالي الخاص بالتجمع الحضري مندوبية للبلدية لحي الإخوة لمباركية 278

جدول رقم 3 يوضح التجمع الحضري في حي بارك فوراج السفلي 285

جدول رقم 4 يوضح التجمع الحضري لحي بوعريف 1.2.3..... 286

جدول رقم 5 يوضح التجمع الحضري في حي زموري 287

جدول رقم 6 يوضح التجمع الحضري لحي سلسبيل 288

جدول رقم 7 يوضح التجمع الحضري لحي لمباركية 289

جدول رقم 8 يوضح توزيع مفردات العينة حسب متغير الجنس..... 290

جدول رقم 9 يوضح توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية 291

جدول رقم 10 يوضح المستوى التعليمي لمفردات العينة 292

جدول رقم 11 يوضح الحالة العائلية لمفردات العينة..... 293

جدول رقم 12 يوضح عدد أفراد أسر مفردات العينة..... 294

جدول رقم 13 يوضح طبيعة مهنة مفردات العينة..... 295

جدول رقم 14 يوضح الدخل الشهري لمفردات العينة..... 297

جدول رقم 15 يوضح نوع مسكن مفردات العينة 298

جدول رقم 16 يوضح مظاهر التلوث البيئي حسب رأي مفردات العينة 307

جدول رقم 17 يوضح مدى اهتمام السلطات المحلية بحماية البيئة..... 309

جدول رقم 18 يوضح أهم مظاهر اهتمام السلطات المحلية بحماية البيئة 310

جدول رقم 19 يوضح كيفية مساهمة مفردات العينة في حماية البيئة في حيهم..... 311

جدول رقم 20 يوضح دوافع المشاركة في حماية الحي من التلوث البيئي..... 312

جدول رقم 21 يوضح أهم النشاطات التي شارك فيها مفردات العينة في حماية حيهم من التلوث..... 313

جدول رقم 22 يوضح موقف مفردات العينة من وجود مشكلة بيئية في حيهم..... 315

جدول رقم 23 يوضح وجود إدارة محلية تتكفل بحماية البيئة من التلوث..... 316

جدول رقم 24 يوضح برامج الإدارة المحلية المختصة بالبيئة..... 317

جدول رقم 25 يوضح مدى منح الإدارة المحلية البيئية لاعتمادات ميسرة للراغبين في إنشاء جمعيات بيئية
..... 318

جدول رقم 26 يوضح نوع الدعم المقدم للراغبين في إنشاء الجمعيات البيئية 319

جدول رقم 27 يوضح طبيعة الدعم المادي الممنوح للراغبين في إنشاء الجمعيات البيئية 320

جدول رقم 28 يوضح طبيعة الدعم المعنوي الممنوح للراغبين في إنشاء الجمعيات البيئية 321

جدول رقم 29 يوضح ما إذا كانت الجمعيات البيئية تقوم بحملات تحسيسية حول حماية البيئة من التلوث 322
جدول رقم 30 يوضح الأماكن التي تقوم فيها الجمعيات البيئية بالحملات التحسيسية 323
جدول رقم 31 يوضح نوعية الأساليب التي تستخدمها الجمعية البيئية في حملاتها البيئية 324
جدول رقم 32 يوضح أهم مصادر التلوث بالمخلفات العمرانية في الحي 325
جدول رقم 33 يوضح الاقتراحات التي تقدمها الجمعية البيئية في التحسيس من مخاطر المخلفات العمرانية 328
جدول رقم 34 يوضح مصادر تلوث الهواء في الحي..... 330
جدول رقم 35 يوضح الاقتراحات التي تقدمها الجمعية للتحسيس من مخاطر تلوث الهواء 331
جدول رقم 36 يوضح مصادر تلوث المياه في الأحياء 332
جدول رقم 37 يوضح الاقتراحات التي تقدمها الجمعية للتقليل من مخاطر تلوث المياه 333
جدول رقم 38 يوضح مدى لجوء السكان إلى الجمعية البيئية حول مشكلة بيئية في الحي 334
جدول رقم 39 يوضح طبيعة المشكلة التي لجأ السكان لأجلها إلى جمعية حماية البيئة 336
جدول رقم 40 يوضح آليات تحذير الجمعية البيئية (كجماعة ضاغطة) في حالة وجود مشكلة متعلقة بالمخلفات العمرانية 337
جدول رقم 41 يوضح مدى تقديم الجمعيات كجماعات ضغط لمشروعات للتقليل من تلوث البيئة بالمخلفات العمرانية..... 338
جدول رقم 42 طبيعة مقترحات مشروعات الجمعيات للتقليل من التلوث بالمخلفات العمرانية..... 339
جدول رقم 43 يوضح عمل الجمعية البيئية (كجماعة ضاغطة) في حالة تلوث الهواء 340
جدول رقم 44 يوضح مدى تقديم الجمعية البيئية مشروعات مقترحة للأطراف المسؤولة للحد من ظاهرة تلوث الهواء 341
جدول رقم 45 يوضح طبيعة المشروعات المقترحة للحد من تلوث الهواء..... 342
جدول رقم 46 يوضح تحذير الجمعية البيئية كجماعة ضاغطة في حالة تلوث المياه..... 344
جدول رقم 47 يوضح اقتراحات الجمعية البيئية كجماعات ضاغطة للحد من تلوث المياه..... 345
جدول رقم 48 يوضح المعوقات الأكثر تأثيرا على تفعيل الجمعيات البيئية للمشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة..... 347
جدول رقم 49 يوضح طبيعة المعوقات السياسية التشريعية 349
جدول رقم 50 يوضح كيف تؤثر المعوقات السياسية التشريعية على نشاطات الجمعيات في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان الحي في حماية البيئة..... 350
جدول رقم 51 يوضح طبيعة المعوقات السوسيو – ثقافية التي تؤثر على نشاط جمعيات حماية البيئة . 351

جدول رقم 52 يوضح كيفية تأثير المعوقات السوسيو – ثقافية على نشاط الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان الحي في حماية البيئة 353
جدول رقم 53 يوضح طبيعة المعوقات الاقتصادية 355
جدول رقم 54 يوضح كيفية تأثير المعوقات الاقتصادية على نشاط جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان الحي في حماية البيئة 356

مقدمة

تزايد الاهتمام بالبيئة منذ مؤتمر التنمية البشرية باستكهولم عام 1972م، حيث دق ناقوس الخطر جراء التقارير الكارثية المرفوعة من الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية وبعض المنظمات غير الحكومية، والتي أشارت في تلك التقارير إلى التدهور البيئي الناتج على حرق الوقود الأحفوري في الغلاف الجوي، بالإضافة إلى الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية الناضبة، والمصايد السمكية والغابات... وماصاحب ذلك كله من تغير في المناخ خاصة مع ارتفاع درجة حرارة الأرض عما كانت عليه أثناء وقبل الثورة الصناعية، وتعالت صيحات حماية البيئة وإصلاح الإنحرافات الناتجة عن الانتهاكات البشرية.

عمدت المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في حماية البيئة إلى بناء ترسانة من القوانين والتشريعات بهدف تطوير قانون دولي بيئي ملزم لكل الدول الأعضاء، ورغم ذلك، فقد أدركت مبكرا أن القانون لا يستطيع بمفرده حماية البيئة، وأن هناك حاجة ماسة إلى فاعلين إجتماعيين سواء أكانوا أفرادا أو جماعات للسهر على تنفيذ ومتابعة تطبيق تلك القوانين إلى جانب السلطات الحكومية من جهة، والمشاركة الطوعية من خلال ممارسة سلوكيات تخدم البيئة ولا تضرها من جهة ثانية.

من هذا المنطلق تضمنت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وتقارير المؤتمرات إشارات واضحة وصريحة لضرورة إشراك السكان في حماية البيئة باعتبارهم فاعلين أساسيين في التدهور البيئي وبالتالي فهم فاعلين أيضا في حماية البيئة على الأقل فيما يتعلق بالمشكلات البيئية التي يتسببون فيها بطريقة مباشرة، سواء أكانت مشاركتهم بشكل فردي أو بشكل مؤسسي ضمن منظمات غير حكومية تهتم بالشأن البيئي على مختلف المستويات الدولية، الإقليمية، الوطنية والمحلية.

ولقد أسفرت مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة حول البيئة وقضاياها وسبل الحفاظ عليها عن تركيزها على عنصرين أساسيين، الأول تمحور حول مساهمة السكان أو أفراد المجتمع في حماية البيئة تحت مسميات المشاركة المجتمعية، المشاركة الشعبية، أو مشاركة المواطنين في حماية البيئة، أما العنصر الثاني فقد تمحور حول مساهمة المنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني في حماية البيئة من خلال صياغة القانون البيئي الدولي، والتنمية المجتمعية والمستدامة، وجاءت هذه الدراسة لتركز على الجمع بين العنصرين لعلاقتهما الوطيدة بالبيئة

وحمايتها، من خلال دراسة دور المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة على المستوى المحلي في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث.

وقد تمت صياغة هذه الدراسة في جانبين نظري وميداني، قسم الجانب النظري إلى أربع فصول، اشتمل الفصل الأول على الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة من خلال صياغة الإشكالية وتساؤلاتها، أسباب اختيار الموضوع، الأهداف المتوخاة منه، تحديد المفاهيم، المداخل النظرية، الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة.

أما الفصل الثاني فعنون بالمنظمات غير الحكومية البيئية، قسم بدوره إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول مدخل إلى المنظمات غير الحكومية مركزا على نشأتها، خصائصها وأنماطها، وتضمن المبحث الثاني تدهور البيئة وسبل حمايتها، مركزا على عوامل التدهور البيئي ومظاهره على المستوى العالمي والعربي وفي الجزائر، بالإضافة إلى الآليات القانونية والعملياتية لحماية البيئة، أما المبحث الثالث فخصص للمنظمات غير الحكومية البيئية، وركز على تطور الاهتمام بالبيئة ودور المنظمات غير الحكومية البيئية من مؤتمر استكهولم 1972 إلى مؤتمر باريس 2015، مهام وأدوار المنظمات غير الحكومية البيئية، نماذج دولية وإقليمية ووطنية لأهم المنظمات غير الحكومية البيئية.

في حين تناول الفصل الثالث المشاركة الشعبية لسكان المدينة، قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، عُني المبحث الأول بمدخل إلى المشاركة الشعبية مركزا على خلفية تاريخية عن تطور المفهوم وعوامل نشأته، أنواعها ودرجاتها، المقاربات أو الآليات المنهجية وتقنياتها، وتضمن المبحث الثاني سكان المدينة مركزا على خلفية تاريخية عن نشأة المدينة، تصنيف المدن الخصائص الديموغرافية لسكان المدينة، أما المبحث الثالث فقد خصص للمشاركة الشعبية لسكان المدينة مركزا على تداعيات النمو السكاني في المدن، المشاركة الشعبية لسكان المدينة في التنمية المحلية، المشاركة الشعبية لسكان المدينة في التنمية المستدامة.

أما الفصل الرابع فعنون بدور المنظمات غير الحكومية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة، قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، عُني المبحث الأول بدور المنظمات غير الحكومية في رفع مستوى الوعي البيئي لسكان المدينة، من خلال التكوين البيئي، التدريب البيئي الإعلام والتحسيس البيئيين لسكان المدينة، أما المبحث الثاني فعني بدور المنظمات غير الحكومية

كجماعة ضاغطة في التعبئة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة، من خلال التعبئة الشعبية عن طريق وسائل الضغط السلمية، وسائل الضغط المضادة، وسائل الضغط الموازية، أما المبحث الثالث فخصص لمعوقات وآليات تفعيل المنظمات غير الحكومية للمشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة، بالتركيز على معوقات عمل المنظمات غير الحكومية البيئية، معوقات المشاركة الشعبية في حماية البيئة، وأخيرا آليات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية والمشاركة الشعبية في حماية البيئة.

أما الجانب الميداني فقد تضمن فصلين، خصص الفصل الخامس للإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، من مجالات الدراسة المكانية والبشرية والزمنية، المنهج المعتمد، أسلوب اختيار العينة وحجمها وخصائصها (تفريغ بيانات المحور الأول من الاستمارة)، أدوات جمع البيانات والمعلومات من ملاحظة، مقابلة، وثائق وسجلات، واستمارة.

في حين تضمن الفصل السادس تفريغ البيانات وتحليل النتائج، من تفريغ البيانات المتعلقة بمشاركة سكان مدينة باتنة إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة، تفريغ البيانات المتعلقة بمساهمة الحملات التحسيسية للجمعية البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث، تفريغ البيانات المتعلقة بمساهمة الجمعيات البيئية كجماعة ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث، تفريغ البيانات المتعلقة بمعوقات تفعيل الجمعيات البيئية للمشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة وأخيرا تحليل ومناقشة النتائج.

الجانب

النظري

الفصل الأول

تحديد موضوع الدراسة

تمهيد

1- إشكالية الدراسة

2- أهمية الدراسة

3- أسباب اختيار الموضوع

4- أهداف الدراسة

5- تحديد مفاهيم الدراسة

6- الاتجاهات النظرية للدراسة

7- الدراسات السابقة

8- الفرضيات

خلاصة

تمهيد

إن نجاح أي دراسة علمية في أي تخصص كان في العلوم الطبيعية أو العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة، مرهون بالمرحلة الأولى من مراحل البحث العلمي، فإن نجح الباحث في تحديد موضوع دراسته كما ينبغي، انتقل إلى باقي المراحل البحثية بصورة آلية وسلسة، فالتحديد الشامل للموضوع المراد دراسته، إنطلاقا من التحديد الواضح والدقيق للإشكالية وتساؤلاتها، الأهداف من الدراسة، التحديد الدقيق للمفاهيم وتحليل ومناقشة المداخل النظرية والدراسات السابقة وربطها بالموضوع محل الدراسة، وصولا إلى بناء نموذج تحليل مفاهيمي لصياغة الفرضيات، ولأهمية هذه المرحلة حاول الباحث قدر المستطاع أن يوليها الاهتمام الكافي وأن يسخر القدرات المعرفية والعقلية والمهارات المكتسبة خلال مسار تكوينه الجامعي، للوقوف على المحددات الدقيقة للمشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من خلال مساهمة المنظمات غير الحكومية في ذلك.

1- إشكالية الدراسة

من المعروف أن الإنسان يعتمد في حياته اعتمادا كليا على البيئة بما فيها من مصادر طبيعية وعليها يعتمد في تطوير معيشته ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية، فالهواء وضوء الشمس والماء والتربة هي العناصر التي لا يمكن للإنسان أن يحيا دونها، كما تقوم عليها أيضا حياة النبات والحيوان التي هي مصدر أساس لغذاء الإنسان، فالبيئة تمثل ذلك الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويستمد منه مقومات حياته.

لذا نجد الإنسان يعيش في تفاعل مستمر مع البيئة مستخدما هذا التفاعل لتطوير حياته وحياة أجياله من بعده إلى الأفضل، ولهذا كان لزاما عليه أن يتعرف على مكونات هذه البيئة ومشكلاتها ويعي ذلك تماما حتى يستطيع أن يأخذ منها ما يلبي حاجاته ويحقق مآربه دون أن يتلفها، وبالتالي يحقق التنمية المنشودة، فالبيئة والتنمية مرتبطتان ارتباطا لا يقبل التجزئة، والتنمية لا يمكن أن تستمر على قاعدة موارد بيئية متدهورة، كما لا يمكن حماية البيئة عندما لا تضع التنمية في حساباتها تكاليف تخريب البيئة.

ويمكن القول أن التنمية المستدامة تهدف إلى كفالة استمرار التنمية مع مراعاة العدالة بين حق الأجيال المتعاقبة في الانتفاع بالموارد المتاحة، وهو اهتمام ينبغي أن يمتد منطقيا إلى العدالة بين أفراد الجيل الواحد في الانتفاع بهذه الموارد، والتنمية المستدامة أساسا عملية تغيير ينسجم فيها

استغلال الموارد واتجاه استثمارها وتوجيه التكنولوجيا وتشجع فيها طاقات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات البشر دون إلحاق الضرر بالبيئة.

إن جهود التنمية المستدامة لا تكتمل أو تنجح إلا بمشاركة من سيشملهم التغيير مساهمة فعالة وبالطريقة الملائمة لهم في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالخدمات التي تؤدى لهم ومشاركتهم في التنفيذ والتقويم، فالمشاركة تعني بالأساس تضافر جهود كل من الدولة ممثلة بالمنظمات الحكومية وترسانة القوانين الخاصة بالبيئة، المنظمات الخاصة سيما ذات الطبيعة الصناعية والتي لها تأثير مباشر على البيئة كجزء من مسؤولياتها المجتمعية، المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة ممثلة للمجتمع المدني سواء في صورتها الدولية، الإقليمية، الوطنية والمحلية، دون أن ننس العصب الرئيسي في هذه العملية وهم السكان.

من هنا تنبع أهمية مشاركة السكان في حماية بيئتهم وعدم القناعة بالجهود الرسمية التي تبذلها الدولة وحدها، فكل أعضاء المجتمع يستهلكون الموارد وينتجون التلوث وبناءا على ذلك فإنه من الضروري أن يدرك الجميع أهمية حماية البيئة بالنسبة لنوعية حياتهم، وأن يكون لديهم المعرفة والأدوات والأخلاق للمشاركة اليومية بطرق تقلل تأثير أفعالهم على البيئة، فالمجتمع بحاجة لمشاركة واعية ومسؤولة لكل ما يتعلق بتنمية وحماية البيئة، مشاركة تشمل كل أفراد المجتمع ومنظماته المدنية منها قبل الحكومية.

بذلك تعتبر تنمية الوعي البيئي وتعديل سلوكيات الإنسان تجاه البيئة من القضايا الأساسية التي حرصت مختلف العلوم الإنسانية والطبيعية على الاهتمام بها والبحث فيها خاصة بعد الفشل الذي لاقته التشريعات والآليات القانونية التي وضعت لحماية البيئة، وتنبع أهمية تنمية الوعي البيئي لدى السكان من كونهم العنصر الفعال في التدهور البيئي الحاصل سواء التلوث أو الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية.

وتعتبر المنظمات غير الحكومية من أهم مكونات المجتمع المدني في الوقت الراهن، لذلك تحضا باهتمام كبير في الكثير من المجتمعات الإنسانية بفعل دورها وأنشطتها المجتمعية، وتشكل الجمعيات غير الحكومية البيئية أحد المكونات الأساسية بإدارة النظام البيئي، كونها تتضمن عناصر طوعية لديها الحافز الشخصي لممارسة الأنشطة التطوعية التي تستهدف حماية البيئة فضلا عن عدم تقيدها بالعوائق الروتينية البيروقراطية وهو ما يتيح لها حرية الحركة والمرونة في

التصرفات وفي العمل الفعال لحماية البيئة، كما أنها تشكل جماعات ضاغطة على الأجهزة التنفيذية ومتخذي القرار سواء على مستوى التنظيمات الحكومية أو التنظيمات الخاصة لاتخاذ الإجراءات التي تخدم البيئة، كذلك بحكم اتصالها بالقاعدة العريضة من المواطنين يمكنها القيام بدور مؤثر وفعال في مجال رفع مستوى الوعي البيئي بين المواطنين.

يوجد في المجتمع الجزائري نوع من الوعي بهذه المشكلة إلا أن طرق المعالجة ما زالت في بدايتها الأولى بعد خوض تجارب الإسكان الشعبي المكثف، وهذا ما ترتب عنه تدهور في الحالة الايكولوجية للبيئة في المدن الجزائرية، ومدينة باتنة إحدى هذه الأقطاب التي استفادت من السياسة العمرانية عبر مختلف المخططات الوطنية والبرامج الخاصة بالتنمية الحضرية وما صاحبها من مشكلات بيئية جمة، حيث أصبح السكان ينتجون التلوث بقدر لا يستطيعون التحكم بناصيته، وعليه، فالدعوة موجهة إلى سكان هذه المدينة إلى المشاركة في الحل والحد والتخفيف من التلوث البيئي.

من هذا المنطلق تنبع أهمية المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة في استثارة همم السكان وتحسيسهم بضرورة الحفاظ على البيئة التي يعيشون فيها ضمانا لمستقبلهم ومستقبل أطفالهم وتنشط في مدينة باتنة ست جمعيات في مجال حماية البيئة وهي: جمعية حي المنظر الجميل لحماية البيئة، جمعية حماية البيئة، جمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة. بالإضافة إلى الجمعيات التي تهتم بالبيئة لكنها ليست نشاطها الوحيد وما تقوم به على المستوى المحلي الضيق على مستوى مندوبيات الأحياء والتي يسهل التعامل مع سكانها والتأثير فيهم.

انطلاقا مما سبق تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة على المستوى المحلي في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث؟

2- أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية:

- موضوع البيئة الذي أصبح من المواضيع الدولية خاصة في ظل التدهور البيئي الذي يشهده المجتمع سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني أو المحلي من تغير مناخي، تلوث، تصحر، تراجع المياه الجوفية، استنزاف الموارد الطبيعية...وغيرها، حيث اعتلت القضايا البيئية أجندة السياسات والمؤتمرات والاتفاقيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية نزولا إلى المحلية.
- مشكلة التلوث التي تعد أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها المدن أو المراكز الحضرية في مختلف أرجاء المعمورة سواء في المجتمعات المتقدمة أو السائرة في طريق النمو أو النامية على حد السواء رغم وجود اختلافات في درجة التلوث، كونها تؤثر على الرفاهية الصحية والاجتماعية لسكان المدينة.
- الدور الحيوي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تكييف وتطبيق مبدأ المشاركة من خلال مشاركتها النشيطة في حماية البيئة عن طريق أدوارها التكوينية والتحسيسية الإعلامية للمجتمع لسكان المدن المحلية في إطار التكفل بهم من جهة وغرس روح المسؤولية الاجتماعية فيهم إزاء التنمية المستدامة بصفة عامة وبعدها البيئي بصفة خاصة.
- المشاركة الشعبية لسكان المدينة في الحفاظ على البيئة الحضرية التي يعيشون فيها سواء بالمشاركة بالجهد، أو المال، أو الرأي والحوار البناء مع الأطراف الفاعلة في مجال حماية البيئة الحكومية وغير الحكومية في الحد من مظاهر التلوث وخاصة المخلفات العمرانية تلوث الهواء، تلوث المياه الصالحة للشرب.

3- أسباب اِختيار الموضوع

هناك نوعان من الأسباب التي حدت بالباحث إلى اختيار الموضوع محل الدراسة، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

3-1- أسباب ذاتية:

- يتمثل السبب الأول في الدافع الشخصي لمعالجة هذا الموضوع بالتركيز على دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة.
- يتمثل السبب الثاني في الميول الخاص لقضية البيئة، باعتبار أننا جزء منها نؤثر فيها ونتأثر بها إيجابا وسلبا، ويقع على عاتقنا مسؤولية حماية المحيط الذي ننتمي إليه أفرادا وجماعات.
- محاول بناء نموذج يتعايش فيه سكان المدينة كمواطنين أفراد، وكأعضاء في جمعيات الأحياء وجمعيات حماية البيئة مع البيئة الحضرية بتناغم.

3-2- أسباب موضوعية:

- حاجة المجتمع لمشاركة السكان بجانب الحكومة في مشروعات حماية البيئة.
- إفادة العاملين في مجال البيئة بالتعرف على ما تعانيه البيئة من تلوث ودور مشاركة السكان وزيادة فعالية هذه المشاركة عن طريق جمعيات حماية البيئة لمواجهة مشكلات التلوث والإسهامات التي يمكن أن يقدموها في هذا المجال.

- توعية السكان وتحميلهم مسؤولية الحفاظ على البيئة من خلال عمليتي المشاركة والتعبئة من أجل محيط نظيف.
- تشجيع الجهود التي تبذلها كل الأطراف الحكومية وغير الحكومية في سبيل ترقية نمط المعاش والممارسات لدى السكان بما يتوافق والتنمية المستديمة.

- إن النتائج العلمية في مجالات الطب والصيدلة تبقى غير ذات معنى مالم تدعم بتوظيف القيم الروحية في الحفاظ على المحيط (النظافة من الإيمان، الوقاية خير من العلاج...).

4- أهداف الدراسة

- الوقوف على أهم مشكلات تلوث البيئة ومصادر التلوث ومسبباته، حتى نتمكن من التعرف على واقع التلوث ومشكلاته والتمكن من التصدي لمواجهته أو التقليل من آثاره على الأقل.
- الوقوف على أهم المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة من: مجتمع مدني، المشاركة المجتمعية، البيئة الحضرية أو بيئة المدينة، المدينة أو المركز الحضري.

- الوقوف على ماهية المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة والأدوار والتي تؤديها والآليات والاستراتيجيات التي تتبناها من أجل تحقيق ذلك.
- التعرف على الآثار المترتبة عن مشكلات التلوث من أجل رفع درجة الوعي البيئي والتقليل من هذه الآثار.
- التعرف على أنواع ودوافع المشاركة في مواجهة مشكلات التلوث حتى يمكن الاستفادة منها في حماية البيئة من التلوث.
- الوقوف على معوقات المشاركة وكيفية مواجهتها فيما يتصل بحماية البيئة حتى يتسنى التعامل مع هذه المعوقات للتقليل من تأثيرها السلبي على المشاركة في حماية البيئة.
- محاولة زيادة فعالية المشاركة لمواجهة مشكلات تلوث البيئة من وجهة نظر مجتمع الدراسة.
- توعية سكان المدينة بمسؤوليتهم في الحفاظ على البيئة التي يعيشون فيها.
- توعية سكان المدينة بأهمية جمعيات حماية البيئة ودورها في المحافظة عليها.

5- تحديد المفاهيم

5-1- المشاركة الشعبية

5-1-1- المجتمع المحلي

يعرف المجتمع بأنه:" كل تجمع للكائنات الإنسانية، من الجنسين، ومن كل المستويات العمرية يرتبطون معا داخل جماعة اجتماعية لها كيانها الذاتي ونظمها، وثقافتها المتميزة."[1]

ويعرف بأنه:" مجموعة من الأفراد تقطن في بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية ومعترف بها ولها مجموعة من العادات والتقاليد والقيم والأفكار الاجتماعية والأهداف المشتركة المتبادلة."[2]

ويعرف لاندس المجتمع المحلي بأنه:" منطقة جغرافية توجد فيها جماعة اجتماعية لها أنشطة عديدة وتقابل ضروريات الحياة، أما عن الطابع الاجتماعي له، فالمجتمع المحلي جماعة محلية لها وظائف مختلفة كالتعليم والعقيدة والتجارة...."[3]

[1] محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. .1989 أنظر: "مجتمع".
[2] خاشع المعاضيدي. دراسات في المجتمع العربي. العراق: جامعة بغداد. 1977. ص. 5.
[3] غريب سيد احمد. علم الاجتماع الريفي. مصر: دار المعرفة الجامعية. 1985. ص.112.

كما يعرف على أنه:" جماعة من الناس تعيش في بقعة جغرافية معينة وتزاول نشاطات اقتصادية وسياسية ذات مصلحة مشتركة ولها تنظيم اجتماعي وإداري يحدد طبيعة حكمها كما أن لها قيما ومصالح وأهداف متبادلة."[1]

ويعرف أيضا بأنه:" مجموعة من الناس تقيم في منطقة محدودة والذين لديهم شعور بالانتماء لبعضهم البعض والذين من خلال علاقاتهم المنظمة يشتركون ويقومون بأوجه نشاط لتحقيق اهتماماتهم."[2]

فالمجتمع المحلي إذن مجموعة من الناس لديهم الشعور بالانتماء إلى منطقة معينة يعيشون فيها ويتعاملون مع بعضهم البعض من أجل تحقيق أهدافهم، ولا يشترط في المنطقة أن تكون ريفية بالأساس، يكفي أن يكون هناك شعور بالانتماء.

5-1-2- المشاركة

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية المشاركة بأنها:" تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا في موقف الجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة في تحمل المسؤولية."[3]

ويعرف البنك الدولي المشاركة بأنها: "العملية التي يؤثر من خلالها أصحاب المصلحة ويسيطرون جزئيا على مبادرات التنمية والقرارات والموارد التي تؤثر فيهم."[4]

ويعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها: " المشاركة تعني أن يشارك الناس عن كثب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمليات السياسية التي تؤثر على حياتهم".[5]

وتعرف الوكالة الدولية للتنمية للولايات المتحدة الامريكية USAID المشاركة بأنها: "مشاركة السكان المحليين، وفي بعض الأحيان، أصحاب المصلحة في الإبداع، والمحتوى، وإدارة

[1] عبد الهادي الجوهري. قاموس علم الإجتماع. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 1998. أنظر: مجتمع محلي.
[2] محمد عاطف غيث. مرجع سابق. أنظر: مجتمع محلي.
[3] أحمد زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان. 1986. ص.305.
[4] The World Bank Participatory Sourcebook. Washington. D.C:The World Bank & Environmentaly Sustainable Development ESD. 1996. Available at: http://documents.worldbank.org/curated/en/289471468741587739/pdf/multi-page.pdf. Accessed in. 16/12/2015.
[5] UNEP. In Iqtidar Ali Shah, Neeta Baporikar. « Participatory Approach to Development in Pakistan ». Journal of Economic and Social Studies. Vol. 2. N. 1. Bosna : International Burch University. Spring 2012. P. 117. Available at : http://eprints.ibu.edu.ba/1071/1/vol2-no1-pjournalfinala_p111-p142.pdf . Accessed in : 17/12/2015.

برنامج أو سياسة تهدف إلى تغيير حياتهم. مبنية على الاعتقاد بأن المواطنين يمكن الوثوق بها لتشكيل مستقبلهم تستخدم التنمية التشاركية صنع القرار على المستوى المحلي والقدرات لتوجيه وتحديد طبيعة التدخل".[1]

وتعرف المشاركة بأنها:" العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز الأهداف."[2]

وتعرف أيضا على أنها:" مساهمة الأفراد والجماعات والقيادات والمنظمات في مشروعات التنمية على أساس الشعور بالمسؤولية الاجتماعية."[3]

يعرف جورج براجر المشاركة بأنها:" الوسيلة التي يتمكن بها سكان مجتمع محلي من غير الموظفين الحكوميين التأثير على القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج المؤثرة على حياتهم."[4]

يمكن النظر إلى المشاركة:" بوصفها أهم المبادئ التي يرتكز عليها ارتباط الحقوق والواجبات لإشباع الاحتياجات وحل المشكلات حيث أن هذا الإشباع لا بد أن يرتبط بمدى مساهمة أهالي المجتمع واشتراكاهم في الجهود المبذولة."[5]

ويعرفها قاموس علم الاجتماع بأنها:" مشاركة في الجماعات الاجتماعية من جانب ومشاركة في المنظمات التطوعية من جانب آخر، وخاصة عندما ينصب دورها على النشاط المجتمعي المحلي أو المشروعات المحلية، وتتم المشاركة خارج مواقف العمل المهني للفرد، كما أنها الدور الذي يأخذه الفرد أو يعطيه الحق في لعب الادوار المختلفة وذلك من خلال نشاطه البنائي في وظيفة المجتمع، ويكون ذلك عادة وجها لوجه، وتوصف مشاركة الاعضاء بأنها فعالة إذا ارتبطت بدور فعال في وظيفة أفراد المجتمع أو مواقفهم على ذلك".[6]

---

[1] Ray Jennings. «Participatory Development as New Paradigm: The Transition of Development Professionalism ». Prepared for the "Community Based Reintegration and Rehabilitation in Post-Conflict Settings" Conference. Washington, DC. October 2000. P. 01. Available at : http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnacq066.pdf. Accessed in: 16/12/2015.

[2] عبد الهادي الجوهري وآخرون. مرجع سابق. ص. 244.

[3] محمد السيد عامر. المشاركة الشعبية لحماية البيئة. مصر: المكتب الجامعي الحديث . 2002. ص . 82-83.

[4] جورج بلاجر. نقلا عن محمد السيد عامر. مرجع سابق. ص. 83.

[5] حسانين سيد أبو بكر. طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974. ص. 291.

[6] عاطف غيث،مرجع سابق. أنظر "المشاركة".

تعرف المشاركة بأنها:" نمط من التنظيم الاجتماعي حيث تكون سلطة اتخاذ القرار غير محتكرة من قبل أقلية، لكن مشتركة بين الأشخاص المكونين للمجتمعات(مدن، أقاليم، دول) بصورة نظامية."[1]

تعني المشاركة:" تمكين الناس من خلال تطوير مهاراتهم وقدراتهم حتى يتمكنوا من التفاوض مع نظام التنمية، ويتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم فيما يتعلق بالاحتياجات وأولويات تنمية المجتمع."[2]

كما تعني المشاركة عملية إعطاء الناس مزيدا من الفرص للمشاركة بفعالية في أنشطة التنمية، وتمكين الناس لتعبئة قدراتهم، وحتى يكونوا فاعلين اجتماعيين في إدارة الموارد، اتخاذ القرارات ومراقبة الأنشطة التي تؤثر في حياتهم.[3]

تعني المشاركة الشعبية بمفهومها التنموي بأنها:" مساهمة ومشاركة قطاع عريض من السكان وخصوصا الجماعات الأقل حظا في اختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات وبرامج ومشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصا فيما يتعلق منها لتحسين مستويات معيشة السكان أو المجموعات المستهدفة."[4]

وتعرف أيضا بأنها: " العملية التي تتيح لجميع أفراد المجتمع المحلي وجماعاته المؤهلة بموجب القوانين فرصًا للتعبير عن آرائهم، ودورًا في إعداد الخطط والمشروعات المحلية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها، بشكل مباشر وغير مباشر، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[1] Logie Gérard. « La participation : une issue possible pour la société humaine ? ». Journée d'étude IRAM : De la participation à L'Empwerment . Paris : Institut de recherches et d'applications des Méthodes de développement. 2003. P. 15.

[2] Theron, F. Public Participation as a Micro-level Development Strategy, in Davids, F. Theron & K. J. Maphunye. Participatory Development in South Africa. A Development Management Perspective. Pretoria: Van Schaik Publishers. 2005. P. 119.

[3] . Sproule, K. W. Community-based ecotourism development: Identifying partners in the process, The Ecotourism Equation: Measuring the Impacts. Bulletin Series, Yale School of Forestry and Environmental Studies, No. 99, New Haven, CT: Yale University, 1996 P. 236. Retreived from : http://environment.research.yale.edu/documents/downloads/0-9/99frontmatter.pdf. accessed in: 01/01/2014.

[4] محمد صقور. التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف. عمان: دار الفكر. 1986. ص. 44.

والسياسية وتحسين نوعية حياة السكان وإشباع حاجاتهم بعدالة دون الإضرار بالمصالح القومية وذلك بتهديد الوحدة الوطنية من خلال نزعات مشاكل التباين الإقليمي".[1]

وعلى العموم تتمحور التعاريف الواردة حول المشاركة حول اتجاهات فكرية، ينظر الاتجاه الأول إلى المشاركة باعتبارها وسيلة لزيادة كفاءة، وتنص فكرته الأساسية على أن الناس إذا ما أشركوا يكونون أكثر رغبة للتوافق ودعم التنمية الجديدة أو الخدمات، في حين ينظر الاتجاه الثاني إليها كحق أساسي، حيث الهدف الرئيسي هو بدأ الحراك أو الحشد نحو العمل الجماعي والتمكين وبناء المؤسسات،[2] أما الاتجاه الثالث فينظر إليها على أنها عملية حيث يتعاون السكان المحليون فيما بينهم أو يشتركون مع برامج إنمائية خارجية أو مشاريع معينة، وفي هذا السياق تصبح المشاركة وسيلة بواسطتها يتم تنفيذ تلك المبادرات الإنمائية على نحو أكثر فعالية، وترعى المشاركة الشعبية وكالات خارجية تنظر إليها على انها تقنية لدعم تقدم البرنامج الإنمائي أو المشروع ويستخدم مصطلح المشاركة بالتنمية أو التنمية التشاركية لوصف هذا الاتجاه الفكري، وأخيرا ينظر الاتجاه الرابع إلى المشاركة كغاية التي يمكن التعبير عنها بتمكين الناس عن طريق اكسابهم المهارات، المعرفة والخبرات لتحمل مسؤولية أكبر في تنميتهم (البشرية)، فالمشاركة هي أداة للتغيير ويمكن أن تساعد على كسر حاجز التهميش للفقراء وتتيح لهم المزيد من المشاركة المباشرة في مبادرات التنمية.[3]

وانطلاقا من الأرضية الخصبة من التعاريف حول المشاركة الشعبية نتوصل إلى تعريف إجرائي للمشاركة الشعبية بأنها وسيلة شرعية تسعى إلى تغيير السلوك الاجتماعي للقاعدة العريضة من الشعب باختلاف مستوياتها، سواء في الجماعات الاجتماعية التي ينتمون إليها أو المنظمات غير الحكومية، عن طريق تمكينهم بإكسابهم المهارات والمعارف والخبرات بهدف زيادة كفاءتهم وفعاليتهم في التنمية البشرية والمجتمعية الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.

[1] عبد الفتاح الجبالي. "المشاركة الشعبية في التخطيط وإعداد الموازنات". مركز شركاء التنمية بحوث استشارات تدريب. ص.02. الموقع الإلكتروني: http://www.pidegypt.org/download/mixed-economy/Mr%20Abdel%20Fattah%20Al%20Gebaly.pdf. بتاريخ: 2015/11/22.

[2] Jules N. Pretty. « Participatory Learning for Sustaunable Agriculture ». World Development. Vol. 23. N. 8. Great Britain : Elsevier Science Ltd. 1995. P. 1251. Available at : http://preval.org/documentos/00486.pdf. Accessed in: 17/12/2015.

[3] Iqtidar Ali Shah, Neeta Baporikar. Op.cit. P. 120-121.

5-2- سكان المدينة

5-2-1- السكان:

عرف معجم العلوم الاجتماعية السكان بأنهم: " مجموعة من الأفراد وما يتصل بهم من حيث عددهم وتوزيعهم الجغرافي ودرجة كثافتهم وأسلوب تجمعهم أو تفرقهم في الأحياء أو المدن أو القرى، ونوع تكوينهم أي الصفات الأساسية التي يتميزون بها."[1]

ويُعرف السكان بأنهم: "عدد الأفراد الموجودين داخل حدود دولة معينة من المواطنين والأجانب المقيمين إقامة دائمة، أو داخلها وخارجها معا من المواطنين في فترة معينة من الزمن." [2]

يعني مفهوم السكان في استخدامه الشائع مجموع الأفراد الذين يقطنون على الأرض أو أي إقليم جغرافي منها، وفي علم البيئة يعني مجموعة من الأفراد من نفس النوع يشغلون نفس المنطقة الجغرافية، وفي علم الاجتماع بعني مجموع الأفراد أو أشياء الخاضعين لتقييم إحصائي عن طريق المسح الشامل.[3]

5-2-2- المدينة

عرفت المدينة تعريفات مختلفة حسب وجهة نظر كل مفكر فمنهم من عرفها بأنها: "تمركز سكاني يتميز بالكثافة ويوجد في منطقة جغرافية صغيرة نسبيا ويتجه نشاط السكان إلى أعمال غير زراعية، تتميز بالتخصص والارتباط الوظيفي، وتتم داخل نسق سياسي رسمي."[4]

و يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية المدينة على أنها " تجمع سكاني وعمراني دائم كبير يمتاز بالأسلوب الحضري للحياة. "[5]

وعرف ورث المدينة بأنها:" المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهات من الأرض ومنها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على جميع الناس."[6]

وتعرف أيضا على أنها:" تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تعيش على قطعة أرض محدودة نسبيا، وتنتشر منها تأثيرات الحياة الحضرية، كما تمتاز بالتخصص وتعدد الوظائف السياسية والاجتماعية والاقتصادية."[7]

---

[1] ابراهيم مذكور. معجم العلوم الاجتماعية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1975. أنظر سكان.
[2] حميد خروف، بلقاسم سلاطنية. الإشكالات النظرية والواقع. منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 1999. ص. 171.
[3] "Population". Available at: http://lesdefinitions.fr/population. Accessed in: 01/01/2014.
[4] محمد عاطف غيث. مرجع سابق. أنظر : مدينة City.
[5] إبراهيم مذكور. مرجع سابق. أنظر : مدينة.
[6] حسين عبد الحميد أحمد رشوان. المدينة. ،ط6. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 1998 . ص.57 .
[7] نفس المرجع. ص.58.

وتعرف أيضا بأنها: "مستقرة بشرية تتميز بهيكل عمراني معقد، يتكون من مجموع الاستعمالات الوظيفية والخدمية التي تتوزع بالشكل الذي يخدم سكانها وسكان إقليمها والتي تتغير باستمرار، الأمر الذي عيطي المدينة صفة الديناميكية."[1]

والمدينة عبارة عن نسق اجتماعي يتضمن أبعادا إيكولوجية، تاريخية، جغرافية، قانونية وإدارية سياسية، اقتصادية ومعمارية متميزة، وينطوي على درجة أكبر من التنظيم الاجتماعي، ودرجة أكثر كثافة من الاتصالات الداخلية والخارجية في الوقت الذي يكون فيه منطلقا لحركات التغير الاجتماعي ومركز للاحتكاك والتفاعل الثقافي والإبداع التكنولوجي والتقدم العلمي والحضاري، فضلا عن ذلك فالمدينة مجتمع محلي يتضمن طريقة متميزة في العمل والحياة.

من هذا المنطلق يمكن تقديم تعريف إجرائي لسكان المدينة بأنهم كل الأفراد الذين يقطنون رقعة جغرافية حضرية محددة، ذات أبعاد إيكولوجية وجغرافية وسياسية إدارية واقتصادية متميزة عن الريف.

5-3- البيئة

5-3-1- التنمية المستدامة:

لقد كثر استخدام مصطلح التنمية المستدامة بيئيا خلال الثمانينات والتسعينات وهو مصطلح ليس بجديد في مجال التنمية إلا أن تناوله زاد بين علماء الاقتصاد والبيئة والسياسيين باعتباره من الأهداف التي يجب أن تسعى إليها جميع دول العالم.

عرف تقرير لجنة برونتلاند التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".[2]

وتشير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1992) إلى أن التنمية المستدامة تهتم بالبشر وهم أدواتها وهدفها لذلك فإن تحقيقها يتطلب تلبية احتياجاتهم كأفراد وتنظيم حياتهم كمجتمعات وهم في ذلك لا بد أن يكونوا قادرين على التعامل مع الموارد الطبيعية بحكمة ومعرفة

[1] عبد الناصر صبري شاهر الراوي. الأسس الجغرافية لتخطيط المدن. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع. 2016.

[2] Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Furur 1987. United Nations UN. P.16. Available at : http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf. Accessed in: 17/12/2015.

كفيلين بعدم استنزافها أو بما يؤدي إلى تدهورها وعدم قدرة الأجيال القادمة على الاستمرار في استخدامها.[1]

خلاصة القول أن التنمية المستدامة تتركز على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليس فقط في المرحلة الحالية ولكن المراحل المستقبلية والعمل على إشباع حاجات الأفراد الأساسية وتجنب الأضرار البيئية بقدر الإمكان واستحداث بدائل للموارد الطبيعية القابلة للنضوب.

5-3-2- البيئة:

تعتبر البيئة العنصر الحيوي والفعال في مجال التنمية المستدامة، فالاستدامة لا تتعلق بالبعد الاقتصادي أو الاجتماعي بقدر ما ترتبط بالاستمرارية والمحافظة على البيئة والتي يرتكز عليها كل من البعدين الأولين.

وصف المؤتمر الدولي للبيئة الذي اِنعقد في استوكهولم عام 1972 البيئة بأنها:" كل شيء يحيط بالإنسان، يمنحه القوت البدني ويتيح له فرصة للنمو الفكري والأخلاقي والاجتماعي والروحي."[2]

وتذكر الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بأن البيئة هي:" مجموعة الظروف الخارجية التي تؤثر في حياة و تطور الكائنات".[3]

كما عرفت البيئة بأنها:" كل ما يحيط بالإنسان من ظاهرات حية وغير حية، وليس للإنسان أي دخل في وجودها، كالتضاريس والمناخ والنبات والحيوان والتربة وغير ذلك."[4]

وبذلك يمكن تعريف البيئة إجرائيا بأنها تعني كل العناصر الطبيعية والحياتية التي توجد حول الكرة الأرضية وعلى سطحها وفي باطنها، والهواء ومكوناته الغازية المختلفة والطاقة

[1] عدلي أبو طاحون. إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2003. ص.148.

[2] Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment . Stockholm 5-16 june 1972 .Available at : http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=97&ArticleID=1503&l=en. Accessed in : 17/12/2015.

[3] نقلا عن عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك. نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية.الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. 2004. ص. 20.

[4] زيد العابد بن عبد المقصور. البيئة والإنسان. مصر: دار المعارف. 1981. ص. 7.

ومصادرها ومياه الأمطار والأنهار والبحار والمحيطات وسطح التربة وما يعيش عليها وبداخلها من نبات وحيوان، والإنسان بثقافته المختلفة وعلاقاته الاجتماعية وأهمية التفاعل بين تلك الثقافات والعلاقات.

5-4- المنظمات غير الحكومية

قبل الحديث عن المنظمات غير الحكومية وجب أولا أن نتطرق إلى مفهوم المجتمع المدني نظرا لارتباطه الوثيق بمفهوم المنظمات غير الحكومية والغموض في استخدامهما، فقد يتبادر إلى الأذهان أنهما مترادفان رغم أن العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل، وكذلك سنتناول مفهوم التنظيم والمنظمة بشكل عام ثم مفهوم المنظمات غير الحكومية بشكل أخص.

5-4-1- المجتمع المدني:

تبنى البنك الدولي تعريفاً للمجتمع المدني أعده عدد من المراكز البحثية الرائدة، فيشير مصطلح المجتمع المدني إلى:" المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية النقابات العمالية، جماعات السكان الأصليين والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية ومؤسسات العمل الخيري."[1]

ويعرف بأنه: "مجموع العلاقات بين الأفراد، البناءات الأسرية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والدينية، والتي تتجلى في مجتمع ما خارج إطار تدخل الدولة/الحكومة." [2]

عموما يمكن تعريف المجتمع المدني من خلال بعدين، يذهب البعد الأول إلى اعتبار المجتمع المدني بأنه " ميدان داخل المجتمع، الذي يظهر بين مجالين: الدولة، المجال الاقتصادي والخاص، أو بين: الدولة والسوق والأسرة. ويعتبر هذا الميدان كمساحة عمومية تتكون في الوقت

[1] Banque mondiale. "Définition de la société civile". Disponible sur : http://go.worldbank.org/AEW96YZKF0. Consulté le: 31/12/2013.
[2] Marc Chevrier. Encyclopédie de L'Agora. "Société civile ». extrait de: La société civile, l'État subsidiaire et la responsabilité civique au Québec par Marc Chevrier. Disponible sur: http://agora.qc.ca/dossiers/Societe_civile. Consulté le: 31/12/2013.

الحاضر من خلال أكبر عدد ممكن من التجمعات المستقلة عن الدولة، وأكثر تنظيما، مع أشكال مختلفة من المنظمات مثل مجموعات المبادرة، النوادي أو الجمعيات. أما البعد الثاني فيشير إلى تنمية المجتمع، وعلى خلاف ذلك يتميز بمصطلح الديموقراطية، وفي نفس السياق فإن مفهوم مجتمع المواطنين يستخدم بنفس المعنى.[1]

وقد تبنت ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 تعريفا للمجتمع المدني كونه:" جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية."[2]

ويعتبر التعريف الذي قدمه مركز دراسات الوحدة العربية أكثر شمولا ودقة من التعاريف السابقة كونه اعتمد على جملة من أمثلة المؤسسات التي تمثل الأنظمة المكونة للمجتمع المدني على اختلاف أنماطها سواء السياسية، الاقتصادية، المهنية، الخيرية، الاجتماعية والثقافية.

5-4-2- المنظمة والتنظيم

قبل الحديث عن المنظمات غير الحكومية، وجب الإشارة أولا إلى مفهوم التنظيم أو المنظمة، وفي هذا الصدد نجد تعريف أميتاي إتزيزني الذي يعرف التنظيم بأنه:" وحدة اجتماعية هادفة يتم إنشاؤها من أجل تحقيق هدف معين". وفي نفس السياق يقدم بارسونز تعريفا مشابها للتنظيم على اعتبار أنها:" وحدات اجتماعية تقام وفقا لنموذج بنائي معين لكي تحقق أهدافا محددة." ويتشابه تعريف ميتشل ريد مع تعريف كل من إتزيوني وبارسونز للتنظيم على اعتبار

[1]Nina Cvetek, Friedel Daiber . "QU'EST-CE QUE LASOCIETE CIVILE ?". (texte original en allemand), Traduction en français: Rabary-Andriamanday Voahanitriniaina. Antananarivo, octobre 2009. P. 08. Disponible sur: http://library.fes.de/pdf-files/bueros/madagaskar/06890.pdf. Consulté le: 31/12/2013.

[2] نقلا عن فهيمة خليل أحمد العيد. "الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني". ورقة بحث مقدمة في مؤتمر التوافق السنوي الثالث: هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية. الكويت: حركة التوافق الوطني الإسلامية. 10-2006/04/11. ص. 10. مأخوذ من موقع المكتبة العربية الإلكتروني:http://www.arabicebook.com/FreeBooks/arabicebook_922.pdf . بتاريخ: 2013/12/31.

أنها:" وحدات اجتماعية يتم توجيهها نحو تحقيق أهداف جمعية أو إشباع حاجات نظامية لأعضاء المجتمع أو البيئة." [1]

ويعرف التنظيم بأنه:" وحدة اجتماعية من الناس منظمة بطريقة تمكن من تلبية حاجة ما أو لتحقيق أهداف جماعية، وكل المنظمات لديها أبنية إدارية تحدد العلاقات بين الأنشطة المختلفة والأعضاء، تقسم الأدوار والمسؤوليات والسلطات للقيام بمختلف المهام، والمنظمات هي أنظمة مفتوحة تؤثر وتتأثر ببيئتها."[2]

ويعرف ستيفن روبنز التنظيم بأنه:" كيان اجتماعي منسق بوعي وله حدود واضحة المعالم، ويعمل على أساس دائم لتحقيق هدف معين أو مجموعة أهداف."[3]

عرف روجرز المنظمة بأنها:" نسق ثابت من الأفراد الذي يشتغلون مع بعض في إطار هيكل للسلطة ونظام لتقييم العمل لتحقيق أهداف مشتركة."[4]

ويعرفها بيتر دراكر بأنها:" مجموعة بشرية متكونة من أخصائيين يعملون معا لأداء مهمة مشتركة والتي تتميز بخلاف التجمعات الاجتماعية التقليدية- الأسرة، الجماعة والمجتمع- بتصميم قصدي، حيث لا تعتمد لا على الطبيعة النفسية للإنسان، ولا على حاجاته البيولوجية، ومع هذا فقد صممت على أساس أنها إنتاج بشري لكي تدوم مدة زمنية معتبرة."[5]

5-4-3- المنظمات غير الحكومية:

أما مصطلح المنظمات غير الحكومية فيشير إلى المنظمات الخاصة والطوعية وعادة ما تكون غير هادفة للربح وغير طائفية، فهي المنظمات التي تساهم أو تشارك في مشاريع التعاون، والتعليم والتدريب، أو الأنشطة الإنسانية، والتقدمية. بعضها معتمدة من قبل الأمم المتحدة.[6]

---

[1] طلعت ابراهيم لطفي. علم اجتماع التنظيم. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. 2007. ص.23.

[2] WebFinance.. "Organization". Business Dictionary. Available at: http://www.businessdictionary.com/definition/organization.html. Accessed in: 01/01/2014.

[3] محمد قاسم القريوتي. نظرية المنظمة والتنظيم. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع. 2013. ص. 49.

[4] مصطفى عشوي. أسس علم النفس الصناعي التنظيمي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1992. ص. 35.

[5] نقلا عن صالح بن نوار. الفعالية التنظيمية داخل المؤسسة الصناعية من وجهة نظر المديرين والمشرفين. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية. جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005. ص.227.

[6] WebFinance. " non-governemental organization" Business Dictionary. Available at: .http://www.businessdictionary.com/definition/non-governmental-organization-NGO.html. Accessed in 30/12/2013.

وتعرف المنظمة غير الحكومية وفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام 1994، بأنها: " كيان غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية."[1]

ويعرف مجلس التنمية الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والمجلس الأوروبي المنظمة غير الحكومية على النحو التالي: "منظمة خاصة مستقلة غير ربحية، ذات طبيعة مجتمعية، وفائدة وطنية أو دولية وأن إنشاءها ليس جزءا من اتفاق حكومي دولي أو حكومة وطنية."[2]

المنظمات غير الحكومية هي: "مجموعة متنوعة من المنظمات التي تتحدى التعميم، بدءا من المجموعات غير الرسمية الصغيرة إلى الوكالات الكبيرة رسمية. تلعب المنظمات غير الحكومية أدوارا مختلفة واتخاذ مختلف الأشكال داخل وعبر المجتمعات المختلفة."[3]

وتعرف الشبكة العالمية للمنظمات غير الحكومية (NGO- Global Network) المنظمة غير الحكومية بأنها: " أي مجموعة طوعية من المواطنين غير هادفة للربح، تم نتظيمها على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي، يقودها ويوجها أشخاص ذوو مصالح مشتركة، تؤدي هذه المنظمات مجموعة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، توصل اهتمامات المواطنين إلى الحكومات، تدافع وترصد السياسات وتشجع على المشاركة السياسية من خلال توفير المعلومات بعضها يتمحور حول قضايا محددة مثل حقوق الإنسان، البيئة أو الصحة، فهي توفر التحليل والخبرة وخدمة آليات الإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية وتختلف علاقاتها مع مكاتب وكالات منظومة الامم المتحدة باختلاف أهدافها ومكانها وولاية مؤسسة معينة".[4]

[1] نجوى سمك، السيد صدقي عابدين. دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية واليا بانية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. 2002. ص.48.

[2] J. ZUFFEREY . "Introduction à la Société civile et aux ONG ». UNIGE, MARS 2011. P.03. Available at: http://cms.unige.ch/isdd/IMG/pdf/Texte.pdf. accessed in: 30/12/2013.

[3] David Lewis. « Nongovernmental Organizations, Definition and History ». Encyclopedia of Civil Society. Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2009. P.02. Available at: http://personal.lse.ac.uk/lewisd/images/encylciv%20societyngos2009-dl.pdf. Consulted in: 30/12/2013.

[4] NGO Global Network. «Definition of NGO_S » . Availabl at : http://www.ngo.org/ngoinfo/define.html. Accessed in: 17/12/2015.

هناك تعريف آخر متعمق للمنظمات غير الحكومية يشمل جميع الخصائص المثالية النموذجية ذات الصلة، يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد القانونية والاجتماعية يشير إلى أن المنظمات غير الحكومية هي: "منظمات رسمية (مهنية) مجتمعية مستقلة هدفها الأساسي تعزيز الأهداف المشتركة على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي."[1]

ويتداخل استخدام مفهوم المنظمات غير الحكومية مع مجموعة متقاربة من المفاهيم وخاصة جماعات المصالح، جماعات الضغط، اللوبيات والمنظمات الطوعية المدنية، إلى أن الباحثين في المجال يفرقون إلى حد ما بينها من خلال معيار الأهداف التي أنشئت لأجلها كل جماعة، فكل جماعات الضغط أو الجماعات التطوعية لها مجموعة مصالح تسعى إلى حمايتها حتى ولو كانت مجرد الحفاظ على سمعتها وزيادة عدد النشطاء المؤيدين لكسب ما يكفي من التمويل المتواصل وبشكل فعال، وتستخدم الجماعات التطوعية العلاقات الشعبية في حملات جمع الاموال وتقنيات معيارية للضغط عندما تؤثر السياسات الحكومية الضريبية على مداخيلها، كما يمكن التفرقة بين جماعات المصالح وجماعات الضغط حيث تعنى الأولى بالسياسات الاقتصادية فهي تعمل فقط للحفاظ على وضعها الاقتصادي وتوفير موارد أكثر استدامة وتأثيرا على السياسات وقد يمتد اهتمام بعضها إلى المسؤولية المجتمعية مثل الرعاية الصحية والاجتماعية والبيئية في بعض الاحيان، أما جماعات الضغط فتعنى باستخدام الضغط من أجل تحقيق أهدافها وتنشط في الغالب في المجالات غير الاقتصادية كحقوق الإنسان بكل ما تحتويه من حقوق ديموقراطية، وبيئة سليمة، المساواة بين الجنسين،...وعندما يشتد الامر تلجأ إلى الضغط من خلال استدعاء مجموعات واسعة من الجماعات ذات الصلة لتكوين قوة ضغط على الجهات المقابلة وهو ما يسمى باللوبيات.[2]

تعرف الجمعية في القانون الجزائري بأنها:" اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، كما يشتركون في

[1]Kerstin Martens. « Mission Impossible? Defining Nongovernmental Organizations ».International Journal of Voluntary and Nonprofit Organisations. Vol. 13, No. 3, September 2002, P.280. Available at: http://www.staatlichkeit.uni-bremen.de/homepages/martens/download/Voluntas.pdf. Accessed in: 30/12/2013.

[2] Peter Willetts. Peter Willells . « What is a Non-Governmental Organization ? ». Iraq : IHRN Human Rights NGO Capacity-Building Programme. P. 02. Available at : http://www.ihrnetwork.org/files/3.%20What%20is%20an%20NGO.PDF. Accessed in : 17/12/2015

تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي."[1]

خلاصة القول أن المنظمات غير الحكومية التي نقصدها في دراستنا هذه هي المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال البيئي المحلية ممثلة بجمعيات حماية البيئة الموجودة في المجتمع المحلي محل الدراسة وهو مدينة باتنة.

6- الاتجاهات النظرية للدراسة

6-1- الاتجاهات النظرية المتعلقة بالتنمية

لقد تعددت التعاريف حول موضوع التنمية، وهذا يعني مدى الأهمية البالغة لهذا الموضوع من جهة، ومن جهة أخرى يعبر عن تعدد المدارس الفكرية التي ينطلق منها هؤلاء المفكرون لتفسير التنمية، فنظريات التنمية تطورت بتطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي وبتشعب المدارس التي ينتمي إليها أصحاب هذه الأفكار بدءا من الفكر الفيزيوقراطي (الطبيعي) إلى الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي ومرورا بالفكر الماركسي إلى نظريات التنمية الحديثة، فموضوع التنمية لم يكن وليد العلم الحديث بل كان من اهتمامات السابقين في العلم و هو ما سنحاول عرضه باقتضاب شديد.

6-1-1- نظريات التنمية القديمة

التنمية عند الفيزوقراط (الطبيعيون)

ظهر التيار الفيزوقراطي أو الطبيعي على يد المفكر الفرنسي فرنسوا كيني وهيمن على الأفكار الاقتصادية في فرنسا إلى غاية ثورة (1789)، فالفيزوقراطية ولدت في عهد إتسم باضمحلال اقتصادي كبير فجاءت بمثابة صرخة تنادي بالرجوع إلى الأرض مصدر كل خير والتخلي عن كل سياسة تصنيعية.

وبصفة عامة يقوم المذهب الطبيعي على فكرتين رئيسيتين الأولى تتعلق بالنظام الطبيعي والثانية تتعلق بالناتج الصافي:[2]

[1] المادة رقم 2 ، قانون رقم 90-31 مؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق ل 4 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 53. ص. 1686. مأخوذ من الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية: www.joradp.dz. بتاريخ : 2013/12/31.

[2] زينب حسين عوض الله. مبادئ علم الاقتصاد. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر. 1999.ص. 96- 95.

- **فكرة النظام الطبيعي**

اعتقد الفيزوقراطيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها، وفي تنظيمها للحياة تقوم هذه القوانين على مبدأين: الأول هو مبدأ المنفعة الشخصية والثاني هو مبدأ المنافسة، فكل شخص في سعيه لتحقيق منافعه الشخصية وينافس بقية الأفراد في المجتمع فينشأ عن ذلك ما يحد من انطلاقه في تحقيق منافعه ويتحقق بالتالي صالح الجميع.

- **فكرة الناتج الصافي**

يرجع الطبيعيون ثروة الأمم إلى ما تقوم به من إنتاج، والإنتاج في نظرهم يتمثل في كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا من القطاع الزراعي فقط، أي يرى الطبيعيون أن الزراعة وحدها هي النشاط الاقتصادي المنتج، وأن العمل الزراعي وحده هو العمل المنتج، أما الصناعة والتجارة فتقتصران على تحويل أو نقل المواد التي كانت من قبل موجودة، ومن ثم لا تخلقان ناتجا صافيا وأن كانتا نافعتان.

وقد وضح كيني النظرة المتعلقة بالدورة الاقتصادية للناتج الصافي في جدوله الاقتصادي فقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات: الطبقة الأولى وتتكون من المزارعين، الطبقة الثانية تتكون من الملاك، الطبقة الثالثة من الصناع والتجار والخدام ذوي النشاط الحر.

فطبقة المزارعين هي الطبقة الوحيدة المنتجة أي هي التي تقدم الناتج الصافي، أما الطبقة المالكة فهي لا تعتبر مالكة ولكن حق الملكية يعتبر حقا طبيعيا يجب احترامه، والطبقة الثالثة تقدم السلع المصنعة والخدمات للطبقة المنتجة.

وقد نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل من جانب الدولة، وقد لخصت سياستهم عبارة: " دعه يعمل، دعه يمر " وحجتهم في ذلك أن تلك السياسة وحدها هي التي تمكن من انطباق القوانين الطبيعية فتؤدي بذلك إلى تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين.

ورغم المجهودات الهامة، إلا أن الفكر الطبيعي تعرض إلى عدة انتقادات أهمها:[1]

[1] زينب حسين عوض الله. مرجع سابق. ص.99.

- فكرتهم عن الإنتاج قاصرة ومحدودة وذات طابع مادي، حيث اعتبروا أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج، والإنتاج هو كل خلق لمنفعة جديدة أو زيادة لمنفعة موجودة من قبل، ومن ثم تصبح الصناعة والتجارة أنشطة منتجة لأنها تخلق المنافع وتزيدها.
- اعتقادهم بوجود قوانين طبيعية تحكم الظواهر الاقتصادية أمر يخالف الواقع ويتنافى معه فالظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور وتتغير بذلك القوانين التي تحكمها، ومعنى ذلك أن الطبيعيين لم تكن لديهم أية فكرة عن تغير وتطور الحياة الاجتماعية.

6-1-2- التنمية والفكر الكلاسيكي

يعد التراكم الرأسمالي لما له من دور وأهمية القاسم المشترك لنظريات التنمية الكلاسيكية وتعد الرأسمالية الحرة أهم أساس بنيت عليه التنمية عند أصحاب الفكر الكلاسيكي خاصة آدم سميث وريكاردو كما اعتمد الكلاسيك مبدأ تقسيم العمل الذي هو الأساس لرفع الإنتاجية وبالتالي تحقيق التنمية.

أ- التنمية عند آدم سميث

اعتبر آدم سميث صاحب مؤلف " طبيعة وأسباب ثروة الأمم " أن العمل المنتج هو مصدر الثروة وسبيل زيادتها، فعن طريق التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل تزداد الإنتاجية وترتفع الدخول وتتسع السوق، فتزداد إمكانية التخصص وترتفع الإنتاجية أكثر وتزداد الثروة، ويولي سميث في مجال تراكم رأس المال ونموه أهمية بالغة للادخار كأداة أساسية لتمويل الاستثمار ومنه التوسع في النشاط وتحقيق النمو."[1]

وبالإضافة إلى تراكم رأس المال كان آدم سميث يركز على حجم السوق فعندما يكون السوق ضيقا يكون الطلب غير كاف لشراء السلع المنتجة، ويتمخض عن تزايد الدخول توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، كذلك يتسع حجم السوق في حالة إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الأخرى.

إذن فإن عملية التنمية تصبح متجددة ذاتيا، ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه وبالتالي يحدث هناك تزايد في الدخول

[1] ر. ن سوكو لينسكي. نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي. ترجمة: عارف دليلة. لبنان: مطبعة لبنان. 1980. ص..10

ويترتب على هذه الزيادة توسيع حجم السوق، وتزايد في حجم الادخار والاستثمار مما يؤدي إلى تحقيق هدف التنمية الأساسي وهو تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

ب- التنمية عند ريكاردو"Ricardo "

كان ريكاردو مثل آدم سميث يؤمن بأن تراكم رأس المال هو المحرك الأساسي للتنمية، أن مصدر التراكم وأساسه هو الادخار، وأن الفئة التي تدخر هم الرأسماليون والمتمثل دخلها في الأرباح وأن أي انخفاض في الربح سيؤدي حتما إلى االنخفاض الادخار وبالتالي التأثير على تراكم رأس المال.

وكان ريكاردو أيضا يتصور أن إمداد السكان المتزايدين بالطعام يتزايد صعوبة مع استمرار عملية التنمية بما يتمخض في النهاية عن إيقاف عملية التنمية وتوجد ثلاث جماعات رئيسية في نموذج ريكاردو للتنمية وهي:

- **الرأسماليون:** هم المالكون لوسائل الإنتاج والموجهون الأساسيون لعمليات التنمية وذلك عن طريق الادخار من أرباحهم، فكلما زاد الربح زاد الادخار وبالتالي زاد تراكم رأس المال.
- **العمال:** ويمثلون المجموعة الأكبر، وهم لا يملكون وسائل الإنتاج و يتقاضون أجورا مقابل الجهد الذي يبذلوه.
- **ملاك الأراضي:** وهم الذين يمتلكون الأراضي الفلاحية ويستطيعون تقاضي الريع مقابل استخدامها.

وعليه، تقر نظرية ريكاردو بأن الدخل يتوزع على الطبقات الثلاثة المكونة للمجتمع الرأسمالي فيذهب الربح إلى الطبقة الرأسمالية والريع لطبقة ملاك الأراضي والأجور للطبقة العاملة، كما يلعب الرأسماليون الدور الأساسي في التنمية، كلما كان معدل الربح موجبا زاد الادخار وهذا يؤدي إلى زيادة في الاستثمار وذلك بتشغيل عدد أكبر من العمال ورفع الأجور مما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

ج- التنمية في الفكر الماركسي

لقد كانت التنمية عند كارل ماركس ترتبط بعملية التقيد الاجتماعي والتي يفسرها بالانتقال من نظام اجتماعي إلى آخر، وتتم هذه العملية بفعل ظهور جملة من التناقضات في المجتمع ترفقها سلسلة من التعديلات، تؤدي إلى زوال هذه التناقضات واختفائها.

وأن المجتمع يتكون من طبقات لها مصالح متعارضة بفعل التناقض الموجود بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج وطبيعة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مما يجعل الطبقة الغير مالكة تعمل لصالح الطبقة المالكة وليس لصالح المجتمع، وهنا يظهر دور النضال الطبقي في التعجيل لعملية التغيير لصالح الطبقة المتضررة (العمال)، لأن الطبقة المالكة متشبثة بالنظام الذي يحمي مصالحها.

وكان كارل ماركس يستخدم المبدأ الجدلي الدياليكتيكي في تحليل المجتمع الرأسمالي والذي يتكون من طبقتين البرجوازية والبروليتاريا (طبقة العمال) ويرى ماركس أن الصراع بينهما حتمي لا مفر منه وسوف يؤدي هذا الصراع من خلال الوعي والنضال الطبقي إلى تدمير النظام الموجود ليحل محله النظام الاشتراكي الذي يتميز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويسلم في النهاية المجتمع بلا طبقات ولا دولة.[1]

كما استخدم كارل ماركس المادية التاريخية في تحليل تطور ونمو المجتمعات، فالنظام الاقتصادي هو الذي يحدد الهيكل الطبقي والثقافي للمجتمع، وفي المراحل الأولى للنظام الاجتماعي تتفق القوى المادية للإنتاج مع الهيكل الطبقي القائم فيه غير أنه مع مرور الزمن تبقى الهياكل الطبقية ثابتة بينما تتغير القوى المادية للإنتاج، فيصبح الهيكل الطبقي متناقضامع قوى الإنتاج، ومن ثم يبرز الصراع بين الطبقة التي سوف تستفيد من التغير الاجتماعي وتلك التي سوف تخسر نتيجة له.

وفي نطاق هذا التصور حدد ماركس خمس أساليب إنتاجية هي بمثابة مراحل لتطور ونمو المجتمعات هي: [2]

[1] عبد الرحيم تمام أبو كريشة. دراسات في علم اجتماع التنمية. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2003. ص.59.
[2] محمد عبد العزيز عجمية. التنمية الاقتصادية. مصر: الدار الجامعية. 2003 . ص.84 .

- مرحلة الإنتاج البدائي
- مرحلة العبودية
- مرحلة الإقطاعية
- مرحلة الرأسمالية
- مرحلة الاشتراكية

وتعد مرحلة الاشتراكية في نظر كارل ماركس أعلى مراحل التطور، وفي ظل هذا النظام الجديد يستفيد كل أعضاء المجتمع من عملية التنمية.

كما عالج كارل ماركس قضية التنمية من خلال العوامل الاقتصادية وأعتبرها العوامل المحددة لوضع المجتمع، وهذا الوضع يحدد بدوره طبيعة النظم القانونية والسياسية والدينية والفلسفية، ويعتبر كارل ماركس الصراع بين (الطبقة البرجوازية و طبقة العمال) قوة دافعة للتقدم والتنمية.

د- التنمية عند ماكس فيبر

لقد اهتم ماكس فيبر بمعالجة الظاهرة ذاتها التي اهتم بها ماركس وهي نشأة النظام الرأسمالي بوصفه أسلوبا للتنمية، وركز فيبر في مؤلفه الشهير " الاخلاق البروتستانية والروح الرأسمالية" على العوامل النفسية والدوافع السيكولوجية وأثرها في إحداث التنمية وذلك من خلال دراسته للعلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية والنشاط والتنظيم الاقتصادي من ناحية أخرى.

ويرى ماكس فيبر أن التنمية الاقتصادية في أوروبا الغربية بالذات قد حدثت في وقت أصبح فيه المجتمع الأوروبي قادرا نفسيا على تقبلها تحت تأثير الأخلاق البروتستانتية التي عملت على تكوين النضج النفسي، وتهيئة الجو الملائم لقبول القيم والأفكار المرتبطة بالرأسمالية وتعتبر هذه القيم شرطا ضروريا لظهور الرأسمالية الحديثة. [1]

وتوصل فيبر إلى أن خصائص الرأسمالية الحديثة تطابق تعاليم العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها فروح الرأسمالية هي روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك و أخلاقيات عملية (التقشف)، وأيد فيبر استنتاجاته من خلال ملاحظاته لانتشار الرأسمالية في البلاد

[1] عبد الرحيم تمام أبو كريشة. مرجع سابق. ص.64 .

البروستانتية، وأن حركة التصنيع المواكبة للرأسمالية أشد انتشارا في المناطق الشمالية من ألمانيا وفرنسا وإنجلترا منها في المناطق الجنوبية.

6-1-3- نظريات التنمية الحديثة

إن نظريات التنمية الحديثة تعكس الأنماط المثالية الحديثة في التنمية والتي تختلف كثيرا في الأسس التي ترتكز عليها النظريات الكلاسيكية وإن كانت تتفق معها من حيث التركيز على جانب القيم والأفكار وأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تصنيف نظريات التنمية الحديثة إلى خمسة اتجاهات أساسية هي:

أ- الإتجاه السيكولوجي Psychological approach

يقوم هذا الاتجاه في الأساس على أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه تأكيدا واضحا على الدور الذي تلعبه الأفكار والقيم في مجال التنمية والتغير الثقافي، حيث يرون أن المجتمعات التي حققت تنمية في الماضي أو التي تحققها في الحاضر وجد بها عدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح والابتكار والرغبة العامرة في الإنجاز.

ومن أنصار هذا الاتجاه نذكر كل من " ماكللاند" "Maclelland " الذي كان يرى أنه كلما تميز المجتمع بدرجة عالية من الانجاز نما وتطور بدرجة أسرع وأفضل من المجتمع الذي تتوافر فيه درجات أدنى من الإنجاز و "ايفرت هاجن" " Everette Hagen" الذي كان يرى أن المجتمعات المتقدمة تميل إلى التغير والتقدم والتطور وفقا للشخصية الإبداعية التي تسودها، أما المجتمعات التقليدية فهي مجتمعات بطيئة وترفض كل ما هو جديد أو مستحدث وفقا للشخصية التسلطية والغير أخلاقية التي تسودها.[1]

يلاحظ من خلال عرض أفكار كل من " ماكللاند وهاجن " قصور الإتجاه السيكولوجي في فهم التنمية حيث يركزون على الأفكار والقيم ويهملون الجانب المادي الذي يعتبر عاملا حاسما في التنمية.

[1] الحسين السيد وأخرون. دراسات في التنمية الاجتماعية. مصر: دار المعارف.1977. ص.102.

ب-الإتجاه التطوري المحدث Neo- Evolutionist Approach

اهتم أنصار هذا الاتجاه بفكرة المراحل التطورية التي تمر بها المجتمعات والتي تذهب إلى أن المجتمعات تسير بالضرورة في تطورها خلال مراحل معينة مرسومة بدقة بحيث يترتب وجود كل مرحلة على المرحلة التي سبقتها و تهيئ هي بدورها للمرحلة التي تتلوها في سلم التطور.

وتنهج النظريات التطورية الحديثة نهج النظريات التطورية الكلاسيكية فضلا عن ذلك تحاول توسيع نطاقها لتشمل التاريخ الإنساني بأكمله ويمكن عرض محاولات كل من "**والت روستو W.Rostow**" و "**بارسونز Parsons**".

قدم روستو "**Rostow** " نظرية في التنمية تعتبر بديلا لنظرية ماركس "**Marx**" **في** تطور المجتمعات وتقوم نظرية روستو على فكرة مؤداها أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجة عالية من النمو إلا إذا قطع مجموعة من المراحل يتلو بعضها البعض في طريق التقدم ويمر تطور المجتمع حسب روستو بخمس مراحل هي:[1]

- المجتمع التقليدي
- مرحلة التهيؤ للانطلاق
- مرحلة الانطلاق
- مرحلة الاتجاه نحو النضج
- مرحلة الاستهلاك الوفير

وتعرضت هذه النظرية إلى جملة من الانتقادات نوجزها فيما يلي:[2]

- يرى أوسيبوف أن التفسيرات التي قدمها روستو لا تستقيم مع الواقع الموضوعي ولا تتماشى مع الحقائق التاريخية.
- أغفلت نظرية روستو تاريخ الدول المتخلفة و حاضرها.
- المراحل التي قدمها روستو للنمو و التقدم فيها شيء من التعسف

أما بارسونز T.Parsons فيذهب إلى أن العملية التطورية هي زيادة القدرة التكيفية للمجتمع والتي تعني مزيدا من التحكم المجتمعي في البيئة بحيث يتمكن النسق(المجتمع) باستمرار من

[1] الحسين السيد وآخرون. ميادين علم الإجتماع . ط2. مصر: دار المعارف. 1967. ص.378-377.
[2] نفس المرجع. ص. 379-380 .

التكيف مع مواقف جديدة ووظائف جديدة، أما المكونات الأساسية للتطور فهي عمليات التباين التكامل والتعميم ويحدد بارسونز ثلاث مستويات للتطور هي:[1]

- **البدائية** : وتتميز بأهمية الدور الذي يلعبه كل من الدين و روابط القرابة.
- **الوسطية** : ويوجد فيها نوعين من المجتمعات: مجتمعات قديمة وتتميز بوجود تعليم محدود يسير في إطار ديني ويتسم بالتعليم الحرفي.

ومجتمعات متقدمة من المجتمعات القديمة ونجد هنا أن أفراد الطبقة العليا يتلقون التعليم.

- **المتقدمة** : المجتمعات الصناعية الحديثة.

ج- اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات Models theory

ويقوم هذا الاتجاه على استخلاص السمات الأساسية للمجتمعات المتقدمة ومقابلتها بنقيضها في المجتمعات المتخلفة، وتصبح التنمية عندهم محكومة بالجهود والمشاريع التي تنطوي تحت عملية تحويل مؤشرات أي مجتمع من نمط متخلف إلى نمط متقدم، ويعتمد هذا الاتجاه على المؤشرات الكمية (مثل متوسط دخل الفرد، نسبة السكان الذين يشتغلون بالزراعة، الصناعة والخدمات، درجة التعلم، النسبة المئوية للسكان الحضريين، عدد الأطباء والمستشفيات لكل 1000 نسمة، معدل توزيع الصحف ...)، وعلى مؤشرات كيفية (مثل العمومية، الأداء والتخصيص).

وفي هذا الصدد يذكر"هوسيلتز Hoselitz" بينما تشهد الدول المتقدمة العمومية التوجيه نحو الأداء وتخصيص الدور، تشهد المجتمعات المتخلفة المتغيرات المقابلة وهي: الخصوصية والعزو وتشتت الدور.[2]

ويعتمد هوسيلتزان:" الدول المتخلفة يمكن أن تحقق تنميتها عن طريق التخلي عن متغيرات النمط السائدة فيها وتبني متغيرات النمط السائدة في الدول المتقدمة.[3] ومن ثم تصبح التنمية مجرد عملية اكتساب أو فقدان خصائص أو سمات معينة يعتقد أنها خصائص التنمية أو التخلف.

د- الاتجاه الانتشاري Diffusion Approach

[1] عبد الرحيم تمام أبو كريشة. مرجع سابق. ص. 88- 89.
[2] عبد الرحيم تمام أبو كريشة. مرجع سابق. ص.76- 77.
[3] نفس المرجع. ص77.

عبارة عن صورة خاصة من صور النمو المجتمعي، الذي هو عبارة عن عملية ردم " الثغرة " القائمة بين مستوى نمو المجتمع التقليدي أو بعض مستوياته وبين الصور الأخرى الأكثر تقدما وحداثة التي خبرتها المجتمعات الأكثر عقلانية ورشادا والتي ميزتها بأنها أكثر إنتاجية وذات منفعة وبالتالي فإن هذه النظرية الانتشارية تركن إلى مقولة تحطيم الثقافات التقليدية، وبناها وأطرها المرجعية.[1]

ينطلق هذا الاتجاه من نقطة أساسية هي أن التنمية شكلا من أشكال التغيير الاجتماعي تتم بواسطة الانتشار الثقافي أو الحضاري من خلال انتقال العناصر الثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة وبمرور الوقت واستمرار عملية الانتشار تتحول المجتمعات المتخلفة إلى مجتمعات متقدمة بحلول القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية.

هـ-الاتجاه الماركسي المحدث

انطلقت الماركسية المحدثة منتقدة النظرية البرجوازية، وخاصة في ثقافتها المتعمد للواقع التاريخي في البلدان المتخلفة، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة هذا فضلا عن الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي، وعلى التنمية أن تحقق أهدافا قومية تتبع أساسا من الظروف التاريخية للبلدان النامية، فكل تحول يجب أن يكون ذاتيا بالدرجة الأولى.[2]

ومن أبرز رواد هذا الاتجاه "شارل بتيلهم C.Bettelheim " الذي أرجع ظاهرة التخلف في الدول النامية إلى عوامل ثلاثة هي: (التبعية، الإستغلال، التجميد) وجولدنرفرانك " A.G.Frank " الذي يرى أن التوسع الرأسمالي أدى به إلى التوغل والنفاذ في الدول المتخلفة وأدى بذلك إلى تخلفها، وبول باران "P.Baran " الذي يرى أن التنمية عملية ثورية وليست تطورية وأنه لا يمكن تحقيق التنمية والتقدم إلا بإتباع التخطيط الاشتراكي.[3]

ومجمل القول أن التحليلات الماركسية المحدثة ركزت على ما ألحقه الاستعمار بنوعيه القديم والحديث من أضرار بمصالح دول العالم الثالث، ولا يمكن تحميل الدول الاستعمارية مسؤولية ذلك لوحدها.[4]

---

[1] عبد الله ساقور. المشاركة الإجتماعية في التنمية المحلية. رسالة دكتوراه في علم الإجتماع. جامعة عنابة.1998 /1999. ص. 26.
[2] مريم احمد مصطفى. قضايا التنظيم للتنمية . مصر: دار المعرفة الجامعية.1985. ص.126.
[3] نفس المرجع. ص. 26.
[4] نفس المرجع. نفس الصفحة.

و- اتجاه المكانة الدولية أو التعاون الدولي[1]

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية Bi-Polarisation بدأ يخلي السبيل لنظام الأقطاب المتعددة، وهذا ببروز قوى اقتصادية، عسكرية وسياسية عظمى وبدأت دول العالم الثالث بدورها تقتنع بضرورة انتهاجها لسياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي بعد أن تكونت لديها قناعات راسخة وشعور بالارتياب في نوايا القوى الكبرى واستطاعت الدول الغير منحازة أن تعقد أواصر الصداقة والتعاون مع مختلف الأقطاب وفق ما تمليه عليها مصالحها القومية لتحقيق أمنها واستقلاليتها وتحاشي المواجهة المفتوحة مع الدول الكبرى التي يمكن أن تشكل تهديدا مباشرا أو غير مباشر لأمنها في المستقبل المنظور.

6-2- الاتجاهات النظرية المتعلقة بالمشاركة

كان ولا زال نجاح التنمية مرهونا بمدى مشاركة المواطنين فيها، وتعتبر المشاركة من الموضوعات التي لاقت اهتماما كبيرا لما يمكن آن تقدمه من معاونة ومساعدة كبيرة للجهات الحكومية وتجعل للمواطنين دورا وإسهاما كبيرا في مواجهة كافة قضاياها البيئية والتنموية وضمان أكبر لنجاح هذه المشاريع.

كما تؤكد الدراسات الاجتماعية على دور المشاركة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام وإحداث التغييرات اللازمة لمساندة عملية التنمية ومنها:

- تجعل المواطنين يدركون حجم مشكلاتهم وإمكانياتهم وحقيقة البرامج والخدمات التي يشتركون فيها.
- وسيلة طبيعية لتدعيم الرقابة المجتمعية على المشروعات الحكومية، وهي بذلك تكون بمثابة ضمان لتعديل مسار التغيير والتنمية بما يتماشى مع مصالح المجتمع.[2]
- تنمية العلاقة بين المواطنين والحكومة والقضاء على عنصر الشك في الحكومة وممثليها لأن انعدام الثقة بين المواطنين والأجهزة الحكومية يعد من أكبر معوقات التنمية.

[1] عبد الله ساقور.مرجع سابق. ص.28.
[2] محمد عبد الفتاح محمد.مرجع سابق. ص.223.

- المواطنين المحليين أدرى لما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح ولذا فمشاركتهم في عمليات التنمية ورضاهم عنها يعتبر مؤشر أساسي لتوجيه القائمين على التنمية إلى المشروعات المناسبة.[1]
- بناء نوع من الألفة والولاء والشعور بالانتماء بين المواطنين من جهة، والمشروعات التنموية والبيئية من جهة أخرى مما يؤدي بالمواطنين إلى فهم هذه المشروعات والاستفادة منها وحمايتها.
- تدريب المجتمع وتهيئته على كيفية مواجهة مشكلاته البيئية بنجاح.
- رفع كفاءة الأجهزة الحكومية والعاملين فيها وتنمية الوعي الاجتماعي لمواجهة المشكلات البيئية وقيام المواطنين بتمويل بعض الجهود الإضافية.

الجدير بالذكر أن التنمية المستدامة تعتمد أساسا على الجهود الأهلية، الفردية والحكومية في زيادة ودعم إسهام المواطنين ومشاركتهم الإيجابية في إحداث التغيير وتحقيق النمو وتقدم المجتمع فالإنسان من حيث هو غاية التنمية، فهو في الوقت ذاته وسيلتها.

وحاول"أولسن Olsen "[2] تجميع أراء المفكرين بالنسبة لدوافع المشاركة بصفة عامة وحددها في ست نظريات:[3]

- **نظريات التبادل Exchange Theories**

على أساس أن ما يحكم المشاركة هو توقع الحصول على عائد مجز يفوق ما يضحي به الفرد من جهد أو وقت أو مال .

- **نظرية التفاعل Interaction Theory**

تفسر هذه النظرية دواعي المشاركة إلى الرغبة للدخول في علاقات مع آخرين لإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية.

[1] محمد السيد عامر. مرجع سابق. ص.212.
[2] أحمد مصطفى خاطر. مرجع سابق. ص.165- 166.

- **نظرية البيئة Ecological Theory**

يكون الدافع وراء المشاركة تجميع الجهود المشتركة لتحقيق الإستغلال الأمثل لموارد البيئة والحفاظ عليها.

- **نظرية القوة الاجتماعية Social Power Theory**

يكون الهدف من وراء المشاركة الحصول على قوة اجتماعية يمكن استخدامها في تحقيق الأهداف الشخصية.

- **النظرية المعيارية Normative Theory**

تعتبر عملية المشاركة عملية جبرية يقوم بها الفرد وفقا لإطار الضبط الاجتماعي في المجتمع.

- **نظرية القيم Value Theory**

وتلعب عملية التنشئة الاجتماعية دورا كبيرا في جعل المشاركة قيمة أساسية لدى الفرد.

وقد تعددت الاتجاهات الفكرية في التنظير للمشاركة غير أن هذه الدراسة تركز على أهم النظريات التي بها علاقة مباشرة بالسكان وسلوكياتهم اتجاه التنمية:

أ- نظريات علم النفس الاجتماعي

تعتبر المشاركة ترجمة حقيقية لممارسة الديمقراطية في المجتمع وخاصة المشاركة في اتخاذ القرارات وإذا كانت المشاركة حقا للمجتمع، فهي في الوقت ذاته وسيلة تربوية يكتسب من خلالها الفرد العديد من المهارات وتعمق لديه الشعور بالإنمائية وتحدد نمط الضبط الاجتماعي في المجتمع.

أدت مختلف الإسهامات النظرية جميعها إلى جملة نتائج منها زيادة محسوسة لـ "المشاركة" في المجتمع المعاصر وعلى هذا فليست المشاركة عملية نمو باطنية ذاتية تتقدم من ذاتها وإنما هي عملية شتل وغرس لأفكار ولأنماط ثقافية / االجتماعية هي منجزات لخبرات مجتمعات معينة.

يتضمن مصطلح المشاركة مفهوما خاصا جعله في نظر مختلف الكتاب يتضمن معاني سياسية وإيديولوجية قوية حيث نجد المشاركة توصف بأنها شعبية أو جماهيرية أو ديمقراطية. فما معنى ذلك ؟

- **المشاركة الشعبية Popular Participation**

وفيها تحاول التنمية أن تستجيب لاحتياجات العامة من أبناء الطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين وغيرهم، وترقيتهم اجتماعيا لتقليص الهوة الاجتماعية القائمة بينهم وبين أبناء الخاصة من الطبقة الغنية.

ووفقا لهذا التصور فإن التنمية الاجتماعية تعمل على مساعدة الطبقات المحرومة على التغيير وعلى تقبله، وهذا بإشراكها في الجهود المنظمة والمبذولة بهدف ضمان التقدم الاجتماعي وإلى حل المشكلات الاجتماعية وخاصة البيئية التي تعانيها أكثرية الناس المواطنين عن طريق التأثير في التشريعات الاجتماعية وتشجيع المبادرات الفردية بين عناصر المجتمع من جهة وتوفير مستلزمات الخدمات الفنية وبعث مشروعات للحفاظ على البيئة من جهة أخرى.[1]

ونشير في هذا السياق إلى أن كل أعضاء المجتمع يستهلكون الموارد وينتجون التلوث. وبناء على ذلك فإنه من الضروري أن يدرك الجميع أهمية حماية البيئة بالنسبة لنوعية حياتهم وأن يكون لديهم المعرفة والأدوات والأخلاق للمشاركة بطرق تقلل تأثير أفعالهم على البيئة، ومن هنا نجد أن هناك حاجة لمشاركة شعبية واعية ومسئولة لكل ما يتعلق بتنمية وحماية البيئة والحفاظ على مواردها، ويتوقف هذا العمل الانمائي على الدور الفعال الذي يمكن أن تساهم به مؤسسات الدول الخاصة بالبيئة وكل أفراد المجتمع وهيئاته الشعبية.

- **المشاركة الجماهيرية Mass -Participation**

يعنى المجتمع الجماهيري أولئك السكان المنفصلين انفصالا أخلاقيا واجتماعيا عن طريق القوى السياسية التي نادى الليبراليون والراديكاليون على حد سواء في القرن التاسع عشر بكونها تقدمية،[2] يتفق بعض علماء الاجتماع السياسي على أساس أن المجتمع الجماهيري ينفرد بالحركات

[1] عبد الله ساقور. مرجع سابق. ص. 57- 58.
[2] نفس المرجع. ص58- 59.

والتيارات الإيديولوجية التثويرية التي غالبا ما تنتهي بظهور نخبة ويترتب عنها قيادات نشطة تقود المجتمع وتحافظ على سماته الحضارية ويبدو فعلها مؤثرا من خلال تململ الجماهير الشعبية من ظروف معيشتها والظروف البيئية المحيطة بهم وهي فرصة للرجال الجماهريين لكي يشاركوا في اتخاذ القرارات الهامة التي تحدد مصير مجتمعهم وتوضح معالم مستقبلهم وإتجاههم ، هذه المبادرة تخضع بدورها لتنظيم يشترك بموجبه المواطنون في التنظيمات البيئية و يقرون مشاركتهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالبيئة المحيطة بهم .

- **المشاركة الديمقراطية Democratic Participation**

يستمد هذا النوع من المشاركة مقوماته من توكيد قيمة الفرد (المواطن) وكرامته الشخصية الإنسانية ليتفاعل عقليا وانفعاليا مع محيطه الاجتماعي والطبيعي، أي أن يحكم الناس أنفسهم بأنفسهم لتحقيق أهدافهم والمشاركة في تحمل المسؤولية.[1]

من هذا يتضح أن المشاركة حق من الحقوق البيئية السياسية والاجتماعية للمواطن التي يجب أن نوليها الاهتمام ونيسر لها ضمانات الممارسة الفعلية في البيئة، وبعبارة أكثر دقة فإن المشاركة الديمقراطية هي وظيفة االجتماعية تعتمد على مساندة وإشراك جميع المواطنين في تنمية البيئة وتحسين ظروفها ومواجهة كافة مشكلاتها سواء على مستوى الإعداد والتخطيط أو التمويل والتنفيذ والتقويم، فمن المهم الإحساس بأن المشاركة وتحمل المسؤولية أمر يجب أن يساهم فيه الأفراد جميعا وبذلك يشعر المواطن بأن المشاركة واجب وحق ديمقراطي.

ب-نظريات علم الإجتماع

إن التنمية الشاملة تعتمد أساسا على الجهود الأهلية الفردية والنظامية في زيادة ودعم إسهام المواطنين ومشاركتهم الإيجابية في إحداث التغير المطلوب لتحقيق النمو والتقدم، ولذلك يدرك القائمون على التنمية في المجتمع، أن التنمية لا تتحقق دون مشاركة من الأهالي أصحاب المصلحة الحقيقية على أن تكون مشاركتهم قائمة على الاقتناع والعزم و التصميم.

ويمكن التمييز بصفة عامة بين أربع أنواع من المشاركة يتميز صنفان منها بالشذوذ غير أنهما يرتبطان بعملية المشاركة وهي:

[1] عبد الله ساقور. مرجع سابق. ص.59.

- **المشاركة التلقائية Spontaneous Participation**

هي حالة نمطية تبلغ فيها درجة قدرة الفرد على إيجاد منافذ مقبولة لديه، اعتقادا منه أنها تعمل على تسهيل تحقيق الذات لديه، وتجعله متكيفا مع ذاته ومحيطه الواسع.[1] هذا النوع من المشاركة التلقائية يتأثر بعدة عوامل منها: خبرات المواطن فيما يتعلق بحماية البيئة، قاعدة البناء الاجتماعي لمحيط الفرد أثناء مراحل حياته التحضير الجيد للفرد وتوعيته بالمشاكل المحيطة به خاصة البيئية منها وتجارب الفرد مع البناء الاجتماعي ككل.

- **المشاركة السلبية Negative Participation**

تعرف مختلف المجتمعات هذا النوع من المشاركة، التي تتميز بطابعها التجريبي على المستوى المادي وعلى كراهية ونكران من هم خارج جماعتهم، ولكنها تزود أعضاء الجماعة بأساس قوي يشكل منطلقا لتحديد هوية الأعضاء وتقديم المساعدة للمعنيين مباشرة بذلك.[2]

تعتبر المشاركة السلبية سمة من سمات المجتمعات التي تعاني من الاغتراب بكل صوره وأنواعه فالفرد قد يتخذ موقفا سلبيا تجاه مخططات ومشاريع إصلاح البيئة وحمايتها كأنه موضوع لا علاقة له به، وهو ما ستكشف عنه المشاركة بدرجة عالية، وعدم اهتمام الفرد بما يدور حوله من مخططات ومشاريع لإصلاح البيئة راجع لجهلهم بالأسباب الحقيقية لهذه المخططات والأهداف المرجوة من تنفيذها.

- **المشاركة التعويضية Compensatary Particpation**

الفرد الذي يقبل على فعل /أو قول / أو نشاط ما و يجازف بحياته في محيط واسع متشابك الخيوط غالبا ما يتجه االى جماعة ينضم إليها عن – وعي محسوب بدقة – أو ما يقاربه وغالبا ما تتسم مشاركته وتبرير سلوكاته في ناشطات وأعمال وأقوال إيجابية لا تستند إلى إحباطات سابقة ولا هي موجهة ضد أي كان خارج جماعته.

لا يعتبر هذا النوع من المشاركة مشكلة في حد ذاته، فإن الفرد المشارك فيها يتطلع إلى أن يحتل وضع " الأسود " داخل القطيع / الجماعة.[1]

[1] عبد الله ساقور. مرجع سابق. ص.60.
[2] نفس المرجع. ص.61.

- **اللا مشاركة Non– participation**

يعني هذا النوع من السلوك البشري للأفراد أو الجماعة أو المجتمعات المنفصلة، انفصالا أخلاقيا واجتماعيا عن طريق فك جميع الروابط مع نظرائهم والانسحاب الكلي، بل الاستغناء عن الآخر أو الجماعة والمجتمعات لمقاومة المواقف المعوجة، لتبلغ حد الإحباط وعدم الشعور بالأمن الذي ينتشر بين الأفراد أو الجماعات والمجتمعات نتيجة لتغيرات الفكرية والأخلاقية التي تقصيهم بطريقة ما، بحيث يبررون عدم مشاركتهم يكون ثمنا يجب دفعه لكي لا يشعروا بأنهم يعانون من اغتراب في الذات.[2]

- **المشاركة والاغتراب[3]**

المشاركة والاغتراب ذوا طبيعة واحدة على الرغم من الاختلاف البين بينهما، غير أنهما يتصلان ببعضهما ويشكلان وجهين مختلفين لعملة واحدة في بناء التفاعلات الفوارة والاغترابية في تحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية وتكوين الشخصيات.

ويعد مفهوم الاغتراب مفهوما أساسيا في فكر " سيمن " يصلح لتشريح المجتمع وما يعانيه من صراع في الأبنية العاطفية الشعورية وما يترتب عنها من مظاهر للسلوك الاغترابي الذي يتضمن الأبعاد التالية:

اللا قوة Powerlessnes – الانعزال عن المجتمع social isolation

اللا معنى Meaning lessness – الغربة الثقافية Cultural Estrangement

اللا معيار Normlessness – غربة الذات Self -Estrangement

وقد أعاد غاير Geyer قراءته لتصنيفات " سيمن " حول الإغتراب بعد أن تنبه إلى واقعة أن الإنسان ليس فردا أو كائنا اجتماعيا فحسب بل هو جزء أيضا من جماعات، وفئات ومن بنى اجتماعية أوسع وأعقد، ورأى أن هذا يترافق مع تعقيد مفرط في الحياة الاجتماعية التي تخضع بصورة مستمرة لازدياد العقلنة والترشيد، فيصبح الإنسان مندمجا في مجتمعات منتظمة عقلانية

[1] عبد الله ساقور. مرجع سابق. ص.62.
[2] نفس المرجع. ص.63.
[3] .نفس المرجع. ص.64.

وفي تلاحمات عضوية وجماعات ثانوية وقد تركزت مجهودات " غاير " على مشكلات ما يحدث للإنسان، كما أنه يعترف " بمجهودات " ماركس " و" فرويد " في بناء تخمينات هي بمثابة نظريات خاصة بالاغتراب بما أظهراه من العوامل النفسية والاجتماعية المتشابكة ذات الآثار الفردية والجماعية.

7- الدراسات والتجارب السابقة

7-1- دراسة المشاركة الشعبية لحماية البيئة للباحث محمد السيد عامر

منشورة في مؤلفه المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية.[1]

تعنى الدراسة بمشكلات التلوث العديدة الموجودة في البيئة الريفية والحضرية، وتهتم بالمقارنة بينهما من عدة جوانب أهمها ابراز أهم هذه المشكلات ومصادرها وآثارها ومقترحات التقليل من آثارها. فضلا عن ذلك تعنى الدراسة بالوقوف على دور جهود، وصور المشاركة الشعبية في حماية البيئة مواجهة مشكلات التلوث في الريف والحضر ومعوقات هذه المشاركة وطبيعتها وكيفية تحسين وتنمية المشاركة في مواجهة التلوث.

هدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي في مقدمتها الإجابة عن التساؤلات التي تحرر صياغتها ويمكن إيجاز هذه الأهداف على النحو التالي:

1- الوقوف على أهم مشكلات تلوث البيئة الريفية مقارنة بالحضرية ومصادر التلوث ومسبباته حتى يمكن التصدي لمواجهته والتقليل من حدته على الأقل.

2- التعرف على الآثار الجانبية المترتبة عن التلوث ومشكلاته في الريف مقارنة بالحضر هذا للإفادة منه في خلق وعي بيئي والتقليل من هذه الآثار.

3- التعرف على أنواع ودوافع المشاركة الشعبية في مواجهة مشكلات التلوث في البيئة الريفية مقارنة بالحضرية حتى يمكن الاستفادة منها فيما يتصل بحماية البيئة في الريف والحضر.

[1] محمد السيد عامر. مرجع سابق. ص. 11-50.

4- تحديد دور المشاركة الشعبية في مواجهة مشكلات التلوث في البيئة الريفية مقارنة بالبيئة الحضرية وذلك من أجل وضع تصور في ضوء الواقع وخصوصية كل من الريف والحضر لإمكانية إسهام المشاركة مستقبلا في حماية البيئة.

5- الوقوف على معوقات المشاركة الشعبية وكيفية مواجهتها فيما يتصل بحماية البيئة حتى يتسنى التعامل مع هذه المعوقات للتقليل من تأثيرها السلبي على المشاركة في حماية البيئة.

6- طرح تصور لإمكانية زيادة فعالية المشاركة الشعبية لمواجهة مشكلات تلوث البيئة(ريفية، حضرية) في ضوء استنتاجات الدراسة.

7- محاولة تحديد مفهوم التلوث الاجتماعي والأخلاقي من خلال الخبراء والمهتمين والمتخصصين في البيئة والخدمة الاجتماعية.

واهتمت الدراسة بالإجابة عن 09 تساؤلات هي:

1- ما هي أبرز مشكلات التلوث بالبيئة الريفية والبيئة الحضرية؟ ما مصادرها؟

2- ما هي الآثار المترتبة على مشكلات التلوث في البيئة الريفية والحضرية؟

3- هل هناك علاقة بين المتغيرات الديمغرافية ومشكلات التلوث؟

4- ما هي أنواع ودوافع المشاركة الشعبية في حماية البيئة في الريف والحضر؟

5- ما هو دور المشاركة الشعبية في مواجهة مشكلات التلوث في البيئة الريفية مقارنة بالحضرية؟

6- ما هي معوقات المشاركة الشعبية في مواجهة مشكلات التلوث في البيئة الريفية مقارنة بالبيئة الحضرية؟

7- ما هي مقترحات مواجهة معوقات المشاركة الشعبية في الريف والحضر؟

8- كيف يمكن زيادة فعالية المشاركة الشعبية في مواجهة مشكلات التلوث في البيئة الحضرية والريفية؟

9- ما مفهوم التلوث الاجتماعي والأخلاقي من وجهة نظر الاجتماعيين والشعبيين؟

قام الباحث بوصف كل من البيئة الريفية والحضرية والمقارنة بينهما من كافة الجوانب المتعلقة بمشكلات تلوث البيئة، ومصادرها وآثارها، وأساليب المشاركة الشعبية ودوافعها، ودورها

في حماية البيئة ومعوقاتها، وكيفية التغلب على هذه المعوقات، وكافة الأمور التي تتصل بالدراسة والأهداف المتوخى تحقيقها.

استعان الباحث في دراسته بمنهج المسح الاجتماعي بنوعيه (الشامل وبالعينية) في دراسته على النحو التالي:

المسح الاجتماعي الشامل للقيادات الريفية للتعرف على رأيها في أهم مشكلات التلوث بالبيئة الريفية وغيرها من نقاط ومعلومات حول البيئة الريفية، كذلك المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث ومعوقاتها وأساليب مواجهتها و زيادة فاعليتها، وغيرها من أمور تتعلق بالمشاركة الشعبية في البيئة الريفية و قد تمت دراسة(100) مفردة في إطار هذا الأسلوب للدراسة.

المسح الاجتماعي بالعينة لقيادات الحضر ومواطني الحضر، ومواطني البيئة الريفية، كذلك طبق هذا الأسلوب على عينة من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والمهتمين بالبيئة والمشاركة الشعبية.

فضلا عن ذلك استعان الباحث بالمنهج الإحصائي الذي يعتمد على جمع البيانات الكمية (الرقمية) عن متغيرات الدراسة، وتفريغها وتبويبها واستخلاص النتائج منها، ويستخدم هذا المنهج في البحث لموضوعيته ودقته.

تحددت مجالات الدراسة على النحو التالي :

– أجرى الباحث دراسته الميدانية في مركز ومدينة طنطا لمحافظة الغربية وتم اختيار "حي ثان بمدينة طنطا " على أساس اعتبارات موضوعية ستمثل البيئة الحضرية أهمها:

1– كبر حجم السكان.

2– وضوح مشكلات تلوث البيئة الحضرية.

3– وجود منظمات أهلية (شعبية).

4– وجود معظم مصانع المدينة وكثير من الأسواق والطرق والطريق السريع الزراعي مصر – الإسكندرية، وهي العوامل التي يؤدي بعضها إلى إشاعة التلوث.

كما أجرى الباحث دراسته الميدانية في شقها الثاني (للمقارنة) على قرية نواج تتمثل البيئة الريفية للدراسة وذلك لعدة اعتبارات منها:

1- امتهان معظم سكانها بالزراعة والمهن الأخرى المرتبطة بها.

2- بعدها على المدينة بمسافة "9 كلم " وتتبع مركز طنطا.

3- وجود مصرف من أكبر مصادر التلوث " مصرف سبر ياي "

4- الزحف العمراني الذي أثر على الرقعة الزراعية.

5- وجود مزارع لتربية الحيوان.

6- وجود مصنع للسكر والورق.

7- زيادة عدد السكان بها.

تضمن المجال البشري للدراسة دراسة سكان بيئتين أحدهما ريفية تتمثل في قرية نواج – مركز طنطا، إضافة إلى بيئة حضرية تتمثل في حي ثان مدينة طنطا.

البيئة الريفية: قام الباحث بحصر شامل للقيادات الشعبية بالقرية وعددهم (100) مفردة وتم اختيار هذه المفردات لأنهم معنيون ومتأثرون بمشكلات تلوث بيئتهم (قريتهم) ويعدون أكثر السكان وعيا وفهما وخبرة بمشكلات التلوث وجهود المشاركة الشعبية في مجال حماية البيئة من التلوث ويمثلون قرية الدراسة.

ثم قام الباحث باختيار عينة من المواطنين الريفيين وهم أرباب أسر ولديهم بطاقات تموينية وعددهم (100) مفردة، ذكورا وإناثا، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من سجلات التموين الخاصة بالوحدة المحلية لقرية " نواج " وذلك ليمثلوا الجانب الآخر من عينة البيئة الريفية.

البيئة الحضرية: قام الباحث باختيار عينة من القيادات الشعبية وذلك بعد حصر شامل للقيادات الشعبية لمجتمع الدراسة حي ثان طنطا ثم أخذ عينة (10%) وعددهم(100) مفردة أيضا ثم قام الباحث باختيار عينة من المواطنين الحضر وعددهم (100) مفردة بطريقة عشوائية.

بالإضافة إلى ذلك تم اختيار عينة من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية. أكاديميين والمهتمين بأمر البيئة والمشاركة الشعبية وعددهم (10) مفردات لإجراء مقابلات معهم حول مشكلة التلوث ودور المشاركة الشعبية في حماية البيئة في الريف مقارنة بالحضر، ومفهوم التلوث الاجتماعي والأخلاقي وكيفية زيادة فعالية المشاركة.

استغرقت الدراسة الميدانية شهرين كاملين في الفترة من 1993/11/10 إلى 1994/01/10، بالإضافة إلى ذلك فإن للباحث اتصاله الدائم بالبيئات موضع الدراسة الأمر الذي ييسر القيام بالملاحظة الدائمة للبيئة.

استعان الباحث في دراسته بأدوات معينة تتفق ودراسته لمشكلة البحث على النحو التالي:

- استمارة دارت حول مشكلات تلوث البيئة ودور المشاركة الشعبية في مواجهتها –مطبقة على الريف والحضر– ولقد استعان الباحث بهذه الاستمارة لعدد من الاعتبارات منها.
- وجود بعض مفردات عينة البحث أميون لا يقرأ ون ولا يكتبون.
- حاجة الباحث إلى معايشة بيئة الدراسة من خلال واقعها المعاش.
- حاجة الدراسة إلى تقديم تعليمات للمبحوثين مع الوضع في الاعتبار أهمية وضرورة عدم التأثير على استجاباتهم.

و لقد احتوت استمارة على ثلاثة وخمسين (53) سؤالا توزعت على المتغيرات المتعلقة بالبحث و فصوله.

ومقابلة قام بها الباحث مع بعض المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والمهتمين بأمر حماية البيئة والمشاركة الشعبية في مواجهة مشكلات التلوث وذلك للوقوف والتعرف على وجهة نظرهم فيما يتعلق بمفهوم التلوث الأخلاقي والاجتماعي ودور المشاركة الشعبية الحالي والمتوقع وكيفية زيادة فاعلية المشاركة في حماية البيئة من وجهة نظرهم. و قد قام الباحث بوضع دليل مسبق لهذه المقابلات.

والملاحظة البسيطة التي استخدمها الباحث في ملاحظة كافة المشكلات البيئية والظواهر المتصلة بها. والسجلات والوثائق التي تعتبر من أهم الأدوات البحثية التي استعان بها الباحث في دراسته لجمع بعض المعلومات والبيانات الخاصة بمجتمع الدراسة مثل: عدد السكان، التركيب السكاني، تاريخ القرية والمدينة عدد الأسر مساحة الأراضي الزراعية، التقسيمات الإدارية، الجمعيات الأهلية المشهر بها وبيانات تتصل بعينة الدراسة وذلك من خلال سجلات الجمعية الزراعية، سجلات التموين، سجلات الوحدة الصحية سجلات المجلس المحلي، سجلات مركز المعلومات واتخاذ القرار، سجلات الإدارة الاجتماعية.

انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يتحدد أهمها فيما يلي:

1- خلصت الدراسة إلى أن أهم مشكلات تلوث البيئة الريفية والحضرية حسب ترتيبها: مشكلة تلوث المياه التلوث بالقمامة، المخلفات، تلوث الهواءن مشكلة التلوث الاجتماعي والأخلاقي، تلوث الأرض الزراعية التلوث بالضوضاء.

2- اتضح أن أهم مصادر تلوث البيئة في الريف هي: المبيدات والأتربة ومزارع الحيوان إلقاء المياه الملوثة في مجاري المياه، مخلفات الحيوان، قمامة المنازل والشوارع.

3- واتضح أن أهم مصادر تلوث البيئة الحضرية هي: السيارات ووسائل النقل وقمامة المنازل والمصانع والشوارع، مخلفات الأسواق، إلقاء المياه الملوثة في المياه العذبة، مكبرات الصوت.

4- أظهرت الدراسة أن أهم الآثار المترتبة على مشكلات تلوث البيئة هي: الأمراض الصدرية، مضايقة الإنسان، تلوث الغذاء، تلوث المياه، تلوث الهواء، تشويه البيئة، انتشار الحشرات والقوارض، تكلفة علاج التلوث أو الآثار المترتبة عليه.

5- كشفت نتائج الدراسة أن أهم أنواع المشاركة الشعبية في حماية البيئة في الريف والحضر هي: المشاركة بالجهد، المشاركة بالمال، المشاركة بالتوعية وحضور الاجتماعات.

6- تبين من الدراسة أن أهم دوافع المشاركة الشعبية في حماية البيئة في الريف والحضر هي: الصالح العام، الشعور بالحب والانتماء، التعاون مع الآخرين.

7- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أدوارا عديدة يقوم بها الأفراد والجماعات والقيادات والمجتمعات المحلية في مواجهة التلوث ومشكلاته إلا أنها ليست على المستوى المتوقع خاصة في البيئة الحضرية.

8- انتهت الدراسة إلى تحديد مفهوم التلوث الاجتماعي والأخلاقي.

9- تبين من الدراسة أن أهم معوقات المشاركة الشعبية في حماية البيئة هي حسب أهميتها: المعوقات الاقتصادية، المعوقات الحكومية، المعوقات الاجتماعية، المعوقات النفسية، المعوقات الثقافية والمعوقات السياسية، وجميعها حصلت على استجابات .....

10- بينت الدراسة مجموعة من الاقتراحات يمكن من خلالها مواجهة معوقات المشاركة أهمها: تحسين أحوال المعيشة والخدمات، التوعية بأهمية المشاركة، الاهتمام بآراء المواطنين ومشاركتهم، تسهيل الإجراءات الحكومية، الاهتمام بمشروعات البيئة، تنمية الولاء والانتماء.

11- انتهت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات لزيادة فاعلية المشاركة الشعبية في حماية البيئة أهمها:

- تنظيم جهود المشاركة.
- مراعاة ظروف البيئات المعنية بالمشاركة.
- التخطيط للمشاركة.
- تدريب القيادات على المشاركة.
- الإعلام عن جهود المشاركة.
- وضع سياسة واضحة للمشاركة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات:

- توصي الدراسة بالاهتمام بوضع برامج للتوعية البيئية حول مشكلات تلوث البيئة الريفية والحضرية على كافة المستويات.
- كما توصي الدراسة بوضع ضوابط و معايير على مستوى الريف والحضر للتقليل من مصادر التلوث والجدية في تطبيق قوانين حماية البيئة.
- توصي الدراسة بإنشاء وتحسين الخدمات الأساسية المتمثلة في الصرف الصحي وشبكات المياه النقية، وشبكات الطرق المرصوفة وغيرها للتقليل من التلوث ومخاطره.
- توصي الدراسة بأهمية التنسيق بين الأجهزة الشعبية والتنفيذية في المشاركة في حماية البيئة من التلوث.
- توصي الدراسة المعنيين بالتربية والتعليم والجامعات والمؤسسات النقابية تكوين جماعات لحماية البيئة.

- توصي الدراسة المؤسسات الاجتماعية والأجهزة المحلية التي تتعامل مع الجمهور التخلي عن ممارستها البيروقراطية التي من شأنها إعاقة جهود المشاركة الشعبية في حماية البيئة.
- توصي الدراسة بوضع سياسة اجتماعية واضحة المعاني لتعميق المشاركة الشعبية ترى الدراسة أهمية وضرورة مشاركة المؤسسات العامة والخاصة بدور أكثر فاعلية تجاه قضايا الوطن خاصة المشاركة الشعبية في حماية البيئة.
- ترى الدراسة أهمية مشاركة أجهزة الإعلام المختلفة والمؤسسات الصحفية بدور في التوعية البيئية والإعلام عن المشاركة الشعبية والتحفيز لها.
- توصي الدراسة بضرورة تعميم المناهج البيئية في الجامعات المختلفة.

7-2- دراسة بعنوان: "المشاركة الشعبية كأداة فاعلة في التنمية المستدامة للتجمعات السكانية المتدهورة".[1]

تمحورت إشكالية الدراسة حول ثلاث تساؤلات رئيسية وهي:

- هل من الممكن التوصل إلى أسلوب تكاملي يمكن من خلاله التعامل مع المناطق المتدهورة مع الوعي بالأبعاد المختلفة للمشكلة؟
- هل من الممكن الاعتماد على مساهمة المجتمعات المحلية كركيزة أساسية في تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة بأسلوب يتم التعامل من خلاله مع الاطر العمرانية والاقتصادية والاجتماعية؟
- هل من الممكن صياغة مدخل تتكامل به جهود الجماعات المختلفة المؤثرة في عملية المشاركة الشعبية والمتمثلة في الحكومة المركزية والمحليات من جهة، والجمعيات المعتمدة على المجتمع والسكان من جهة أخرى، مع التركيز على دور المنظمات غير الحكومية كحلقة اتصال تدعم التعاون وتنسق الانشطة بين الجهتين؟

[1] أسامة محمد بهاء الدين. المشاركة الشعبية كأداة فاعلة في التنمية المستدامة للتجمعات السكانية المتدهورة. أطروحة دكتوراه في العمارة. جامعة عين شمس. 2006.

هدفت الدراسة إلى طرح وتقييم إطار عام للمشاركة الفعالة بهدف زيادة فاعلية عملية المشاركة من خلال وضع أسس ومبادئ عامة لنجاح عملية المشاركة التي تؤدي بدورها لإنجاح مشروعات التنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف تم التعرض لمجموعة من الأهداف الفرعية وتتمثل في:

- التعرف على الأبعاد والمفاهيم العامة لعملية المشاركة.
- الجماعات المؤثرة في عمليات المشاركة الشعبية وأهمية الدعم بين هذه الجماعات.
- التعرف على المنظمات غير الحكومية وتفعيل دورها في دعم ومساندة المجتمعات المحلية لنجاح مشروعات التنمية المستدامة.

اعتمدت الدراسة على المنهجين: الاستقرائي والوصفي، لملاءمتهما لطبيعة موضوع الدراسة، حيث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي (تحليل المضمون) في استقراء التجربة والإطلاع على كافة البيانات المتوفرة عنها من كل الجوانب، ومحاولة تقديم إطار مقترح للتطبيق، أما المنهج الوصفي فقد تم استخدامه في وصف الظاهرة وتحليلها باستخدام تقنية استبيان تقييم المشروع الإنمائي في الحيين.

تمت الدراسة الميدانية على مستوى حكر السكاكيني وعزبة هاشم آغا بالشرابية من الأحياء المتدهورة في مصر، وتم اختيار هذين المجالين انطلاقا من المعايير التالية:

- أن تكون التجربة قد تمت بمشاركة السكان سواء بالمال أو بالجهد او بالرأي.
- أن تكون تجربة التنمية المستدامة قد تمت من خلال منظمة غير حكومية.
- أن تكون التجربة قد تمت بمشاركة الاجهزة المحلية للدولة، وذلك من خلال قيام المنظمة غير الحكومية بدور الوسيط بين السكان والأجهزة الحكومية وعمل قنوات اتصال بينهما.
- أن تكون التجربة قد أدت بالفعل إلى تنمية المنطقة التي تمت بها.
- أن تكون التجربة قد انتهت منذ فترة كافية لإمكانية الحكم على مدى نجاحها ومدى استدامتها.

ويتميز المجال المكاني بالتدهور العمراني، حيث تشكل نسبة المساحة المبنية من المساحة الإجمالية للحيين بـ 84,40 %، وتتوزع هذه المساحة حسب استعمالات الأراضي إلى: 68 % استعمال سكني، 15 % خدمات تجارية وصناعية، 10 % فضاءات ومخازن، 6 % الطرق والشوارع الداخلية، 1 % خدمات دينية، وتقدر نسبة المباني ذات الحالة الجيدة 9% فقط، بينما المباني الرديئة فتقدر نسبتها بـ 55% والمتوسطة بـ 36 %.

تنشط بالمنطقة المنظمة غير الحكومية التي قامت بمشروع التنمية وهي: الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وكانت نسبة مشاركتها بـ 66,42 %، ونسبة مشاركة سكان المنطقة بـ 20 %، ونسبة الجهات الحكومية بـ 13,14 %، وأسفر المشروع عن النتائج التالية:

- استعادة الثقة بين السكان والقادة الحكوميين.
- خلق قنوات اتصال بين القيادات الشعبية والقادة الحكوميين.
- الاستمرارية والتواصل في مشروع التنمية المستدامة لهذه المنطقة يعود سببين رئيسيين أولهما اشتراك السكان، وثانيهما الاعتماد على الذات.
- تأكيد دور المنظمات غير الحكومية في المساعدة على إنشاء الجمعيات المعتمدة على المجتمع (اللجان الفرعية).

توصلت الدراسة إلى النتائج العامة التالية:

- أنسب الأساليب للتعامل مع المناطق السكانية المتدهورة هو أسلوب التنمية المستدامة حيث يمكن من خلاله التعامل مع المناطق المتدهورة بطريقة تتواءم مع طبيعة المشكلات القائمة من ناحية ومع متطلبات التنمية من ناحية أخرى.
- التأكيد على أن التنمية المستدامة هي تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تامين حاجاتهم، عن طريق تغيير انماط الاستهلاك وتحسين كفاءة البيئة وحماية الموارد الطبيعية واستخدام تكنولوجيا أنظف وتكون ركائزها المشاركة الشعبية.

تحديد أهداف عملية المشاركة في الآتي:

- إدراك السكان للإمكانيات المتاحة للتنمية.
- إدراك السلطات لأولويات التنمية بالنسبة للسكان.

- إدراك المواطنين لقيمة المال العام.
- إطالة العمر الافتراضي للتنمية واستدامتها.
- دعم مشاعر الانتماء للمنطقة وتشجيع التعاون بين الحكومة المحلية والمواطنين.
- تحديد استراتيجيات عملية المشاركة من خلال نوعين أساسيين:

استراتيجية بناء قنوات الاتصال ما بين الحكومة المحلية ومجموعة المواطنين.

استراتيجية تقوية المقدرة لكل من الحكومة ومجموعة المواطنين.

- تحديد أشكال المشاركة الشعبية في مصر.
- تجميع وتحديد أهم الدوافع والمعوقات أمام المشاركة الشعبية في مصر.
- تعريف وتحديد دور المنظمات غير الحكومية المصرية ومدى فاعليتها في عملية التنمية.
- التوصل إلى بلورة وطرح الإطار المقترح للمشاركة الفعالة والذي يقوم على محورين أساسيين هما:

المحور الأول: المبادئ العامة لزيادة فاعلية المشاركة الشعبية، وتتمثل في:

تطوير دور الحكومة المركزية لدعم المشاركة الشعبية.

اللامركزية كمدخل لزيادة فاعلية المحليات.

استثارة اتجاه المشاركة وسط المجتمعات المحلية.

تقوية الثقة بين الجماعات المؤثرة في المشاركة.

دعم التعاون بين الجماعات المؤثرة في المشاركة.

تحديد الأدوار والمسؤوليات والمهام.

المحور الثاني: مراحل نجاح مشروعات التنمية المستدامة بإدارة المنظمات غير الحكومية، وتتمثل في:

التعرف على المجتمع.

تدريب القيادات الشعبية.

فتح الحوار.

وضع الاقتراحات.

الاتفاق على الهيكل الإداري.

التمويل.

التنفيذ.

انسحاب المنظمة من المجتمع.

واقترحت الدراسة ثلاث توصيات وهي:

-ضرورة العمل على تنمية المناطق المتدهورة عمرانيا، على ان يتم ذلك من خلال خطط قومية للتنمية المستدامة بهذه المناطق مع ضرورة مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التطوير والتنمية.

-يجب التخلي عن الاعتماد الكامل على الحكومة، وذلك من خلال تغيير السياسات والتوجه إلى سياسة تمكينية لمن هم خارج القطاع العام الذين يقدرون أهمية المجتمعات المحلية وإعادة صياغة مفهوم المشاركة الشعبية.

-يجب العمل على زيادة فاعلية كل جماعة من الجماعات الاساسية المؤثرة في عملية المشاركة الشعبية، والتي تشمل الحكومة المركزية، المحليات، المنظمات غير الحكومية، الجمعيات المعتمدة المجتمع، القيادات الشعبية.

7-3- دراسة بعنوان: " معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش، دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر".[1]

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول تساؤل رئيسي مؤداه: فيما تكمن المصوغات الاجتماعية الكامنة وراء تدني معدلات الاستجابة المالية للخيارات التي قام عليها مشروع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر RHP؟ وانبثق عن هذا التساؤلات مجموعة من التساؤلات الفرعية:

[1] قاسمي شوقي. معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش. دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري. جامعة محمد خيضر ببسكرة. السنة الجامعية: 2013/2012.

هل هذه الممارسات الرافضة تتأسس على منطق فردي اختياري للسكان؟ أم هي رهينة منطق جماعي ذو طابع قهري أملته اعتبارات التركيبة الاجتماعية التقليدية لهذه التجمعات العشوائية؟.

ما هي آليات الحشد والتحفيز السكاني المتبعة في برنامج RHP؟ وما مقدرتها على الانتقال من الحالات الاجتماعية القائمة على الهوية العشائرية ممزقة إلى سلوكيات مواطنتيه مسئولة؟

ما صدقية الخطاب الرسمي المؤسس لخيار المشاركة السكان في RHP؟ وأي مسئولية يتحملها في تحجيم المبادرات السكانية وتعزيز خيارات الرفض؟.

ما مدى استجابة RHP كتصور جاهز لخصوصيات البيئة المحلية؟ وما أثر جهود التخصيص والتكييف المدرجة عليه من عدمها؟.

هدفت الدراسة إلى:

–فهم واستعراض وجهات النظر الرسمية والسكانية إزاء موضوع المشاركة الشعبية، وإبراز خصوصيتها المحلية وذلك عبر اقتراح تحليل ميداني لكل مجال على حدا.

–تسليط الضوء على مكونات الإستراتيجيات الرسمية، المعتمدة في برامج امتصاص السكن الهش في الجزائر في أطوارها المتعاقبة منذ سنة 1962 ، والتي اتجهت في مرحلة متأخرة إلى مجاراة التحولات التي تشهدها منظومة التسيير الحضري على الصعيد الدولي .ومن ثمة فهم العوامل التي تحكمت في هذا الخيار ولم تحظى بقدر كافي من الاهتمام والمتابعة العلمية.

–محاولة الانتهاء لتقويم العلمي لنتائج برنامج RHP والتي من شأنها أن تصحح الكثير من التناولات الجزئية الضيقة وحتى المتحيزة منها، والتي تصوغها الأحكام التكن وقراطية والقراءات السياسوية والإدارية المعتمدة في هذا السياق.

تسليط الضوء على برنامج RHP كأحد الاتجاهات الهادفة للتمكين من حل مشكلة سكن بالجهود ، الذاتية، مع التركيز على الدروس المستفادة من هذا النمط من التجارب، في تيسير الحصول على سكن.

تكمن أهمية الدراسة في:

-فرصة ممتازة لإثبات جدارة العلوم الاجتماعية وقدرتها على تقديم فهم أفضل للمجتمع، أمام محاولات التقزيم والتجاهل التي تمارسها التخصصات التقنية، حيث أن الإجابة على التساؤل المتعلق بكيفية رفض الفاعلين الاجتماعيين لما هو في مصلحتهم؟ هو امتحان عسير لمصداقية العلوم الاجتماعية.

-إهمال البحث في إخفاق التجارب والبحث في مبرراتها، على الرغم من الوفرة في الأبحاث والإنتاج العلمي النظري منه والميداني، المتعلق بالمشاركة الشعبية التي ظهرت هنا وهناك، الأمر الذي

-طمس معه حقيقة كتل حضرية هامة ومهمشة، وركزت فقط على المبادرات الناجحة من قبل السكان.

-تكرس الصلة بين واقع الممارسة المهنية وميادين البحث السوسيولوجي، بما يمكننا من مواكبة وإدراك البرامج، والتطورات الحاصلة في مجال التسيير الحضري، وتحويلها إلى مواضيع للبحث والدراسة، بهدف ضمان ممارساتها لتأثير متزايد على الاستراتيجيات الرسمية.

-متابعة السياسات الرسمية في التصدي لهذه الأنما ط السكنية البائسة، وذلك لأهمية دور الحكومات في حل مشكلات الإسكان المتباينة، وكذا المحاولات الغير حكومية التي يمكن أن تساهم في وضع حلول لهذه المشكلات أيضا، بالإضافة إلى البدائل المختلفة لسياسة إسكان مستقبلية.

تضمنت الدراسة أربع فرضيات أساسية وهي:

أ- الإقدام السكاني على المشاركة، رهين وصاية الفاعلين القبليين في تقرير الشأن العام لمستوطناتهم.

ب-قصر التعبئة السكانية على الوسائط الجمعوية للأحياء، غذى سيادية التراكيب العشائرية وأولوياتها في مزايا RHP

ج-ازدواجية الاستراتيجيات العلاجية للسلطات العمومية حجمت مصداقية برنامج RHP اجتماعيا.

د- تنافي البرمجة المعيارية لبرنامج RHP مع خصوصية الواقع السكاني بهذه الأحياء العشوائية.

ولاختبار مدى صدق الفرضيات من خطئها، تم تطبيق الدراسة الميدانية على كل المناطق والولايات التي شهدت عمليات تدخل على الأحياء القصديرية في إطار برنامج RHP للبنك العالمي بالشرق الجزائري، وهي: قسنطينة، قالمة، سكيكدة، عنابة، ومسيلة، مستثنين من ذلك ولاية تبسة بفعل الرفض الغير مفهوم والذي أبداه مسيرو مديرية التعمير والبناء في التعاون معنا، وتقديم يد المساعدة بحجج واهية تتعلق بعدم التفرغ، الجدوى المنتظرة من الدراسة بعد فشل المشروع، .. استقر الاختيار المكاني على انتقاء بلدية واحدة من كل ولاية مدرجة في البرامج، ومبرر ذلك هو مراعاة والتماشي مع الإمكانيات المادية للباحث، في ظل عدم قدرته على تنفيذ مسح شامل ل 31 موقع مدرج في الولايات سالفة الذكر، وذلك عن طريق اللجوء إلى استخدام عينة عشوائية طبقية، وفق المراحل التالية:

بعد أن تم الاستقرار على الولايات المعنية بالدراسة، تم اللجوء إلى عملية القرعة لأجل اختيار البلديات التي ستشهد احتضان ميدان الدراسة، وهو ما كان يعني القيام بإجراء 05 عمليات تقريع، حيث استقر الاختيار على كل من :بلدية عزابة بولاية سكيكدة، بلدية عنابة، بلدية قالمة، بلدية بوسعادة بولاية مسيلة، بلدية عين عبيد بولاية قسنطينة.

ثم القيام بتقريع جزئي أخر لأجل اختيار مواقع الدراسة، في كل بلدية من البلديات التي تشهد تنفيذ تدخلات بأكثر من موقع بها، كما هو الحال بالنسبة لكل من عزابة وبوسعادة.

أما مجتمع الدراسة فتحدد على اعتبار الأسر المدرجة ضمن هذا البرنامج هي وحدات الدراسة، مع تنفيذ الاستبيان على أرباب الأسر دون سواهم من قاطني هذه المساكن، حتى وإن جمع سقف المسكن الواحد أكثر من عائلة، وهي هنا تشتمل على نوعين من الأسر في مواقع الدراسة الخمس، وهي الأسر المصنفة ضمن عمليات إعادة الإسكان، ونظرائهم ضمن عمليات إعادة الهيكلة، وبتالي فهي ، تستهدف المبحوثين ذوي الصلة فقط، أي من الذين تواجدوا في هذه المواقع أثناء تنفيذ برنامج RHP وأدرجوا في إحدى عملياته ومازالوا فيه حد الساعة الدراسة، سواء من الذين امتنعوا عن السداد كليا ونهائيا، أو من الذين سددوا أقساط جزئية ضئيلة لم يبلغوا بها نصاب 50 % وانقطعوا عن السداد منذ ما يربو عن 10 سنوات .وهو ما يعني عدم استهداف

الوافدين ما بعد نهاية البرنامج، سواء الذين شيدوا مساكن هشة أخرى، أو الذين استفادوا من هذه السكنات عن طريق شرائها من أصحابها.

وتم سحب عينة الدراسة بأسلوب العينة العشوائية الطبقية باعتبارها الأقرب إلى تحقيق تمثيل أكثر دقة لمفردات البحث، بما يضمن لنا لاحقا صدقية أكثر في النتائج، وذلك في ضوء المعطيات المحلية الخاصة التي تقوم عليها مجتمعات الدراسة، وكيفية انتشار وتوزع المبحوثين بداخلها، والتي تكرس في النهاية وجود تقسيم طبقي أو فئوي للسكان تبعا لـ:

أنماط المشاريع الجاري العمل بها، حيث نسجل انقسام كل المواقع ما بين نوعين من مشاريع الجزئية (إعادة الإسكان، وإعادة الهيكلة).

نمط التموضع المجالي، حيث تنقسم كل المواقع إلى قطاعات أو أحياء سكنية .لكن جملة من معطيات الواقع الميداني وقفت حائلا حقيقيا أمام إمكانية استخدام هذا الأسلوب في دراستنا، كعدم توفر المتعاملين العقاريين على قوائم للمساكن تبعا لتوزعها حسب القطاعات، وكذا عدم تجانس توزع المساكن حسب نمط المشروع داخل هذه القطاعات حيث تضم بعض القطاعات جملة من المساكن المصنفة ضمن دائرة عملية إعادة الهيكلة في مقابل تموضع مسكن واحد من صيغة التطوري، الأمر الذي كان يعقد عملية التقسيم الطبقي، ليستقر بنا الرأي في الأخير، على أسلوب العينة العشوائية البسيطة، حيث من شأنها أن توفر لنا أحسن تمثيل بشري ممكن، وتغنينا عن الكثير من المشاكل التي تطرح، وذلك من خلال الاعتماد على الخطوات التالية:

الحصول على القوائم الاسمية للمبحوثين مرفقة بأرقام المساكن، وذلك تبعا لتوزعها حسب أنماط المشاريع الجزئية. والاستغناء على الحالات التي اكتمل سداد مستحقاتها المالية، أو لم ينقطع منذ انتهاء المشروع.، ثم القيام بالسحب بطريقة عشوائية على أساس أرقام المساكن، لمرة واحدة بدون إعادة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في جمع وتحليل المعلومات، باستخدام تقنيات الاستبيان، المقابلة، الملاحظة، السجلات والوثائق.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

تأكيد عدم صحة الفرضية الأولى القائلة بأن " الإقدام السكاني على المشاركة، رهين وصاية الفاعلين القبليين في تقرير الشأن العام لمستوطناتهم "، وأن كل ما تم من أشكال الممانعة والعزوف عن السداد تولدت نتاج ظروف ومعطيات محلية خاصة بطبيعة المشروع، ولم تكن تدبير عشائري مسبق الاتفاق على تفاصيله.

تأكيد صحة الفرضية الثانية القائلة بأن:"قصر التعبئة السكانية على الوسائط الجمعوية للأحياء، غذى سيادية التراكيب العشائرية وأولوياتها في مزايا RHP " والتسليم بفشل آليات التعبئة السكانية وتحولها إلى عبء يثقل كاهل المشروع ويحد من مصداقية وديموقراطية عملياته.

تأكيد صحة الفرضية القائلة بأن: "ازدواجية الاستراتيجيات العلاجية للسلطات العمومية حجمت مصداقية برنامجRHP اجتماعيا"، والتأكيد على الأثر السيئ الذي لعبته ازدواجية الخيارات على مستوى برنامج RHP في إثارة مشاعر التحفظ لدى السكان، وأثر ذلك بعدها في سلوكياتهم واستجاباتهم اتجاه المشروع.

تأكيد صحة الفرضية القائلة بـ: "تنافي البرمجة المعيارية لبرنامج RHP مع خصوصية الواقع السكاني بهذه الأحياء العشوائية"، والتسليم بالأثر البالغ للبرمجة المعيارية التي في تكريس العزوف إزاء برنامج RHP وذلك من خلال تنمية الاعتقاد السلبي لدى السكان وتكريسه القطيعة مع الكثير من حاجيات الحقيقية للسكان وخصوصياتهم المعيشية، وهو ما جعل حجم سلبياته أكثر من المزايا المنتظرة منه.

7-4- دراسة بعنوان: محددات اتجاهات الشباب نحو المشاركة في تنمية البيئة ومواجهة مشكلاتها"، [1] للباحث أحمد يوسف بشير. ورقة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر الشباب والتنمية والبيئة. معهد الدراسات والبحوث البيئية. جامعة عين شمس في الفترة الممتدة من 28 إلى 30 ماي 1991.

[1] نقلا عن: محمد السيد عامر. مرجع سابق. ص. 82-85.

تمحورت إشكالية الدراسة حول ثلاث تساؤلات رئيسية وهي:

- ما هو موقف الشباب من البيئة ومشكلاتها؟
- ما هي العوامل المحددة والمؤثرة على مشاركة الشباب في برامج تنمية البيئة؟
- ما هي التوجهات المستقبلية التي ينبغي التأكيد عليها من أجل تدعيم مشاركة الشباب في تنمية بيئته والمحافظة عليها؟

ووضع الباحث فرضيتان أساسيتان وهما:

الفرضية الأولى: من المتوقع وجود فروق دالة إحصائيا بين الشباب باختلاف الجنس (الذكور، الإناث) فيما يتعلق باتجاهتهم نحو المشاركة في تنمية البيئة ومواجهة مشكلاتها.

الفرضية الثانية: من المتوقع وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاتجاه نحو المشاركة في تنمية البيئة ومواجهة مشكلاتها، ويتفرع من الفرضية الثنية مجموعة من المؤشرات التي تتصل ببعض المتغيرات الاجتماعية مثل: السن، الجنس، نوع التعليم، الموطن الأصلي، درجة النضج العلمي ومشاركة الطلاب في الأنشطة الطلابية.

اعتمد الباحث في دراستها على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة حيث استعانت بعينة قوامها 400 مفردة، بيانها 200 مفردة طالب وطالبة من المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ، موزعة للصف الأول والرابع (70 صف رابع، 130 صف أول)، 100 مفردة من كلية الزراعة (60 مفردة من الصف الأول، 40 الصف الرابع)، 100 مفردة من كلية التربية (50 الصف الأول، 50 الصف الرابع).

واستعانت الدراسة بأداة بحثية هي دليل الاستبار وتألف من 35 عبارة بخلاف البيانات الأولية بحيث يجيب كل مبحوث عن كل عبارة منها وفقا لمقياس متدرج من ثلاث فئات (موافق، متردد، معترض)، وتحدد الدرجات بالترتيب 2، 1، صفر للعبارت الإيجابية والعكس للعبارات السلبية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

فيما يتعلق بالفرضية الأولى

اتضح أن الذكور يبدون اتجاهات إيجابية نحو البيئة أكثر من الإناث وذلك فيما يتعلق بالأبعاد الخاصة بالوعي بمكونات البيئة وقضاياها، الاستعداد لتحمل المسؤولية نحو البيئة والمشاركة من خلال المنظمات الاجتماعية في المجتمع المحلي في تنمية البيئة (عن طريق ما تقوم به هذه المنظمات من برامج ومشروعات)، وكذلك الاتجاه الإيجابي نحو المشاركة في حماية البيئة وصيانتها من التلوث.

كما أظهرت الدراسة في نتائجها أنه لا توجد فروق جوهرية يعول عليها بين كل من الذكور والإناث بالنسبة للأبعاد الآتية: إدراك المشكلات البيئية المحافظة على مصادر الحياة (الكهرباء والمياه)، الاتجاه نحو معالم البيئة الجمالية حيث تبين أن "ت" المحسوبة الأبعاد على التوالي (2.73، 2.42، 0.48) وبمقارنة هذه القيم بقيمة "ت" الجدولية (2.576) نجد أن "ت" المحسوبة أصغر من "ت" الجدولية مما يشير إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث لهذه الأبعاد، ومن ذلك يتضح قبول الفرضية فيما يتلق بالأبعاد الوارد سابقا.

فيما يتعلق بالفرضية الثانية، فقد أشارت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن هناك ارتباط موجبا وقويا بين بعض المتغيرات: السن، الجنس(الذكور)، المشاركة في الأنشطة الطلابية والنضج العلمي، الاتجاه نحو المشاركة في تنمية البيئة ومواجهة مشكلاتها، وهذا يعني قبول الفرضية الثانية فيما يتعلق بالمتغيرات المذكورة وكذلك تحقق الفروض الفرعية الخاصة بها.

أوضحت الدراسة أن هناك ارتباط ضعيف بين التعليم والاتجاه نحو المشاركة في تنمية البيئة ومواجهة مشكلاتها، وعدم وجود علاقة ارتباطية بين متغير الموطن الأصلي للمبحوثين واتجاهاتهم نحو المشاركة في تنمية البيئة ومواجهة مشكلاتها وهذا يعني رفض الفرض الفرعي المتعلق بمتغيري الموطن الأصلي– درجة النضج العلمي (نوع التعليم).

7-5- دراسة بعنوان: اتجاهات الشباب نحو المشاركة في حماية البيئة"[1] للباحث مصطفى عوض.

تعد هذه الدراسة من الدراسات البئية التي تهتم بالشبا وتنمية اتجاهاتهم نحو المشاركة الإيجابية في حماية البيئة من التلوث للاستفادة به في هذا الصدد وتحسين أحوال البيئة ومواجهة كافة المشكلات البيئية على مستوى الإعداد –التنفيذ– والمتابعة والمشاركة بشكل عام.

حاولت الدراسة الوقوف على اتجاهات الشباب نحو المشاركة –التخطيط– والاعداد والتنفيذ والمتابعة لبرامج ومشروعات حماية البيئة من التلوث والهدر وفي ضوء هذا تحددت الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

توجد علاقة بين الاتجاه نحو مشاركة الشباب في حماية البيئة بأبعادها الأربعة (الإعداد التنفيذ، المتابعة، بوجه عام) وكل المتغيرات الآتية: السن، الجنس، نوع التعليم، الموطن الأصلي الدخل بالنسبة للأسرة.

وتتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

توجد علاقة بين السن والمشاركة في حماية البيئة بأبعادها الأربعة.
توجد علاقة بين الجنس والمشاركة في حماية البيئة بأبعادها الأربعة.
توجد علاقة بين التعليم والمشاركة في حماية البيئة بأبعادها الأربعة.
توجد علاقة بين الموطن الأصلي والمشاركة في حماية البيئة بأبعادها الأربعة.
توجد علاقة بين دخل الاسرة والمشاركة في حماية البيئة بأبعادها الأربعة.

اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، ويرى الباحث أن هذا الأسلوب مناسب لموضوع الدراسة لأنه يساعد على التعرف على العوامل الاجتماعية التي تؤثر على الاتجاهات نحو المشاركة في عملية حماية البيئة، تمت الدراسة على مستوى معسكر صيفي للمجلس الأعلى للشباب والرياضة، وتكونت العينة من 24 مفردة من الشباب (19 ذكور، 15 إناث).

[1] محمد السيد عامر. مرجع سابق. ص. 76-77.

واستخدمت الدراسة أداة بحثية وهي مقياس للاتجاه نحو المشاركة في حماية البيئة اعتمد في بنائه على العديد من المقاييس.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى: ليس هناك علاقة واضحة بين السن والمشاركة (لتقارب السن بين أفراد العينة).

بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية: ليس هناك فروق تذكر بين الذكور والإناث في مرحلة الإعداد والتخطيط للمشاركة، بينما نجد أن الذكور أكثر اتجاها نحو المشاركة في التنفيذ من الإناث، وأكثر اتجاهات نحو المتابعة بشكل عام.

بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة: ليس هناك فرق بين طلاب المرحلة الثانوية وطلاب المرحلة الجامعية في اتجاهاتهم نحو المشاركة في حماية البيئة بمختلف أبعادها (لتقارب المستوى الثقافي) حيث أن 47,6 % من عينة طلاب البحث بالمرحلة الثانوية، 52,4 في مرحلة البكالوريوس.

بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة: ليس هناك علاقة دالة سوى بين أهل الريف والاتجاه نحو المشاركة بالتنفيذ.

بالنسبة للفرضية الفرعية الخامسة: انتهت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ذو الدخل المرتفع أكثر اتجاها نحو المشاركة بالتنفيذ ونحو المشاركة بوجه عام.

7-6- تقييم الدراسات السابقة ومدى الاستفادة منها

اهتمت دراسة محمد السيد عامر بمشكلات التلوث العديدة الموجودة في البيئة الريفية والحضرية، واهتمت بالمقارنة بينهما من عدة جوانب أهمها ابراز أهم هذه المشكلات ومصادرها وآثارها ومقترحات التقليل من آثارها. فضلا عن ذلك تعنى الدراسة بالوقوف على دور جهود وصور المشاركة الشعبية في حماية البيئة مواجهة مشكلات التلوث في الريف والحضر ومعوقات هذه المشاركة وطبيعتها وكيفية تحسين وتنمية المشاركة في مواجهة التلوث، وقد وفق الباحث في

ذلك إلى حد بعيد، رغم تحفظنا حول حجم العينة 310 مفردة عدد صغير جدا بالمقارنة مع بيئتين مختلفتين وخاصة البيئة الحضرية، فالعينة غير ممثلة تمثيلا دقيقا لمجتمعي الدراسة.

وقد استفاد الباحث استفادة معتبرة من هذه الدراسة لارتباطها بالمشاركة الشعبية وصورها واعتمد عليها اعتمادا مباشرا في بناء الجزء المعرفي المتعلق بفصل المشاركة الشعبية لسكان المدينة انطلاقا من تساؤلات الدراسة وبناء الاستمارة وكذلك قائمة المراجع، إضافة إلى الاعتماد على نتائج الدراسة في تحليل الجداول ومناقشة وتحليل نتائج الدراسة.

أما دراسة أسامة محمد بهاء الدين، فعلى الرغم من اقتصار العنوان على المشاركة الشعبية كأداة فاعلة في التنمية المستدامة للتجمعات السكانية المتدهورة، إلا أنه عمليا اعتمد على دور المنظمات غير الحكومية لتفعيل المشاركة في التنمية المستدامة للمناطق السكانية المتدهورة بما في ذلك الشق البيئي، من خلال دراسة دور المنظمة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية لتنمية الأحياء محل الدراسة بتفعيلها للمشاركة الشعبية للسكان أنفسهم بالاشتراك مع السلطات المحلية، وقد استفاد الباحث من هذه الجزئية بالذات في دراسته في الفصل المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في تفعيل المشاركة الشعبية، وتحليل الجداول ومناقشة وتحليل النتائج.

أما دراسة قاسمي شوقي المتمحورة حول معوقات المشاركة الشعبية، فاستفادتنا منها كانت في الفصل المتعلق بالمشاركة الشعبية فقط والذي لم يعطه الباحث نصيبه المعرفي في البحث من وجهة نظرنا، إلا أن ذلك لم يمنع استفادتنا من تلك الجزئية المعرفية، بالإضافة إلى الاستفادة من نتيجة اختبار الفرضية الأولى: الإقدام السكاني على المشاركة، رهين وصاية الفاعلين القبليين في تقرير الشأن العام لمستوطناتهم، واستخدامها في تحليل الجداول ومناقشة النتائج خاصة المتعلقة بالفرضية الأخيرة للدراسة التي تنص على: تُعد العوامل السياسية، السوسيو–ثقافية والاقتصادية من أهم معوقات مساهمة المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث.

أما دراسة أحمد يوسف بشير، فعلى الرغم من تمحورها على فئة الشباب فقط، ولأن أكبر فئة في دراستنا الحالية كانت الشباب، فقد اعتمدنا عليها في تحليل الجدوال المتعلقة بالمحور الأول والثاني فيما يخص علاقة المشاركة بمتغيرات السن والجنس، التعليم وغيرها من المتغيرات كما تم

الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الحالية خاصة في مايتعلق بنتائج الفرضية الفرعية الأولى.

لم تختلف دراسة مصطفى عوض والتي اهتمت بدورها بالشباب وتنمية اتجاهاتهم نحو المشاركة الإيجابية في حماية البيئة من التلوث من خلال تتبع المراحل المختلفة للمشاركة كثيرا عن دراسة أحمد يوسف بشير، ورغم ذلك فقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تحليل الجداول المتعلقة بالمحور الأول والثاني فيما يخص علاقة المشاركة الشعبية بمتغيرات السن والجنس والتعليم والموطن الأصلي...

8- الفرضيات

الفرضية العامة: تساهم المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة من خلال الدورات التكوينية والحملات التحسيسية وكجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.

وينبثق عن الفرضية العامة أربع فرضيات فرعية:

1- يشارك سكان مدينة باتنة إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث.

ونكشف عن هذه الفرضية الفرعية بالمؤشرات الآتية:

1-1- ما هي أوجه مساهمة السلطات المحلية في حماية البيئة؟

1-2- ما هي أوجه مشاركة سكان مدينة باتنة في حماية بيئتهم؟

1-3- ما هي آليات السلطات المحلية لتفعيل مشاركة سكان مدينة باتنة في حماية بيئتهم؟

2- تساهم الحملات التحسيسية والإعلامية التي تقوم بها جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.

ونكشف عن هذه الفرضية الفرعية بالمؤشرات الآتية:

2-1- كيف تساهم الحملات التحسيسية والإعلامية التي تقوم بها جمعيات حماية البيئة في تفعيل مشاركة سكان مدينة باتنة في حماية البيئة من المخلفات العمرانية؟

2-2- كيف تساهم الحملات التحسيسية والإعلامية التي تقوم بها جمعيات حماية البيئة في تفعيل مشاركة سكان مدينة باتنة في حماية البيئة من تلوث الهواء؟

2-3- كيف تساهم الحملات التحسيسية والإعلامية التي تقوم بها جمعيات حماية البيئة في تفعيل مشاركة سكان مدينة باتنة في حماية البيئة من تلوث المياه؟

3- تساهم جمعيات حماية البيئة كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.

ونكشف عن هذه الفرضية الفرعية بالمؤشرات الآتية:

3-1- كيف تساهم جمعيات حماية البيئة كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من المخلفات العمرانية؟

3-2- كيف تساهم جمعيات حماية البيئة كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من تلوث الهواء؟

3-3- كيف تساهم جمعيات حماية البيئة كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من تلوث المياه ؟

4- تُعد العوامل السياسية، السوسيو-ثقافية والاقتصادية من أهم معوقات مساهمة المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث.

ونكشف عن هذه الفرضية الفرعية بالمؤشرات الآتية:

4-1- كيف تحد المعوقات السياسية- القانونية من مساهمة جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث؟

4-2- كيف تحد المعوقات السوسيو-ثقافية من مساهمة جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث؟

4-3- كيف تحد المعوقات الاقتصادية من مساهمة جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث؟

خلاصة

حاول الباحث جاهدا أن يتحرى الموضوعية والمصداقية في طرحه لموضوع دراسته خاصة في ما تعلق بتحديد إشكالية الدراسة وتركيزه على دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة، محاولة منه تناول موضوع المشاركة من زاوية مختلفة عمن سبقوه في تناول الموضوع، بالجمع ببن عاملين أساسيين في حماية البيئة وارتباطهما ببعضهما من جهة وبالبيئة من جهة ثانية، على الرغم من عدم تضمن العنوان الاساسي للدراسة على متغير المنظمات غير الحكومية، وفي نفس السياق حاول صياغة فرضيات الدراسة بما يتناسب مع الطرح الذي تناوله بالتركيز على دور المنظمات غير الحكومية.

الفصل الثاني

المنظمات غير الحكومية البيئية

تمهيد

1- مدخل إلى المنظمات غير الحكومية

1-1- نشأة المنظمات غير الحكومية

1-2- خصائص المنظمات غير الحكومية

1-3- أنماط المنظمات غير الحكومية

2- تدهور البيئة وسبل حمايتها

2-1- عوامل التدهور البيئي

2-2- مظاهر التدهور البيئي

2-3- الآليات القانونية والعملياتية لحماية البيئة

3- المنظمات غير الحكومية البيئية

3-1- تطور الاهتمام بالبيئة ودور المنظمات غير الحكومية البيئية من مؤتمر استكهولم 1972 إلى مؤتمر باريس 2015

3-2- مهام وأدوار المنظمات غير الحكومية البيئية

3-3- نماذج دولية، إقليمية وعربية ووطنية لأهم المنظمات غير الحكومية البيئية

خلاصة

تمهيد

تبرز أدوار المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال البيئي أكثر في الميدان وتقاس مدى فعاليتها في النضال من أجل البيئة وحمايتها من خلال ما حققته من نتائج ملموسة في قضايا بيئية دولية أو إقليمية أو وطنية أو حتى محلية، فالمنظمات الرائدة كالسلام الأخضر أو أصدقاء الأرض لم تصل إلى ما وصلته إليه بسبب حضور المؤتمرات الدولية التي تعدها الأمم المتحدة والبنك الدولي، أو حتى استشارتها في صياغة العقود والصكوك القانونية فقط، وإنما من خلال الحملات الميدانية التي تنفذ النظم الإيكولوجية المتدهورة والتي تعرض ناشطيها في الكثير من الأحيان إلى العنف الجسدي من قبل الجهات المعادية.

إنطلاقا من ذلك سيحاول هذا الفصل التعرف أكثر على المنظمات غير الحكومية والدور الذي لعبته في حماية البيئة من مؤتمر استكهولم 1972 إلى غاية مؤتمر باريس 2015.

1- مدخل إلى المنظمات غير الحكومية

كثيرا ما يتردد إلى أسماعنا سواء عبر وسائل الإعلام أو حتى في الأوساط الأكاديمية مفهوم المنظمات غير الحكومية، وعلى الرغم من ارتباطه بالمجتمع المدني فإن هذا الأخير دلالته معروفة عند الغالبية لكن المنظمات غير الحكومية دلالتها غامضة بالنسبة للكثيرين، خاصة وأن الكثير من الباحثين يستخدمون المصطلح للتعبير عن المنظمات غير الحكومية الدولية فقط، الأمر الذي استدعى تكثيف البحث وتعميقه للوقوف على ماهية المنظمات غير الحكومية، ظروف نشأتها وأنماطها.

1-1- نشأة المنظمات غير الحكومية

على الرغم من أن استخدام مصطلح المنظمات غير الحكومية بدأ مع إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945 م، إلا أن نشأتها تعود إلى بدايات مبكرة جدا اختلف الباحثون والمؤرخون حولها، حيث يذهب البعض منهم إلى أن بداياتها تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر على الأقل في مجتمعات الغرب ويذهب البعض الآخر إلى أنها تعود إلى القرن الثالث عشر، ولكن ذلك لا يمنع من أن ظهور المنظمات غير الحكومية هو سابق لذلك (ق13) طالما أن المنظمات غير

الحكومية قائمة أساسا على العمل الإنساني التطوعي والذي يغذيه الإحسان والجهود الذاتية، وهذا العمل التطوعي موجود بوجود الإنسان وعيشه ضمن جماعات إنسانية.

وعلى هذا الأساس تكون المنظمات غير الحكومية قد تطورت عبر مراحل تطور العمل التطوعي، حيث ركزت في المرحلة الأولى على أعمال الإغاثة والمعونة الاجتماعية ووفرت خدماتها مباشرة للمنتفعين، مثل توزيع الطعام والملاجئ والخدمات الصحية، ثم توجهت في المرحلة الثانية نحو التنمية المحلية على النطاق الضيق والجهود الذاتية حيث تقوم ببناء قدرات المجتمعات المحلية في الحصول على حاجياتها من خلال الأعمال المحلية، وفي المرحلة الأخيرة توجهت نحو نظم التنمية المستدامة وإدخال تغييرات في السياسات والمؤسسات على المستوى المحلي والوطني والدولي.[1]

وحسب هيئة خدمة الاتصال للمنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة فإن تطور المنظمات غير الحكومية قد تخلله تاريخين بارزين، أولهما عام 1945 وهو تاريخ الاعتراف الرسمي بالمنظمات غير الحكومية وهو نفسه تاريخ إنشاء منظمة الأمم المتحدة بعدما كانت عصبة الأمم المتحدة، وثانيهما عام 1992 م أين تغيرت العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تغيرا عميقا كيفيا وكميا، حيث تعتبر مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات منظمة الأمم المتحدة نقطة تحول في تلك العلاقة.[2]

وانطلاقا مما سبق يمكننا القول أن المنظمات الغير حكومية قد مرت بمرحلتين أساسيتين في حياتها، وفقا لمعيار الاعتراف الرسمي والقانوني بها، تمثلت المرحلة الأولى في البدايات المبكرة لنشأتها أي ما قبل الاعتراف الرسمي بها من قبل الأمم المتحدة 1945، ثم المرحلة الثانية والتي امتدت من 1945م إلى غاية أيامنا هذه، وفيما يلي تفصيل لكل مرحلة على حدا.

[1] المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية. سلسلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار الثامن عشر. السعودية: مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز.1428- 2007. ص. 24. مأخوذ من الموقع الإلكتروني للجامعة: http://www.kau.edu.sa/. بتاريخ: 2014/07/31.

[2] Non-Governmental Liaison Service. « Brief History ». Available at : http://www.un-ngls.org/spip.php?page=article_s&id_article=796/. Accessed in : 02/08/2014.

1-1-1- ما قبل 1945 م:

تعود الجذور الأولى حسب بعض الأدبيات النظرية لنشأة المنظمات غير الحكومية إلى القرن الثالث عشر في مجتمعات الشرق وبالتحديد الصين حيث كانت الجمعيات الإنسانية نشطة على طول الأنهار الصينية.[1]

في حين يذهب البعض الآخر منها إلى أن نشأتها تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر عندما بدأت حركات السلام وإلغاء تجارة الرقيق،[2] حيث قامت جمعية ولاية بنسلفانيا الحرة في الولايات المتحدة الأمريكية (بطريقة غير مشروعة) لإغاثة الزنوج عام 1775م،[3] كما قام مجموعة من النشطاء في هذا المجال في بريطانيا مثل توماس كلاركسون وجورج فوكس بتشكيل جمعية لإلغاء تجارة الرقيق عام 1787م باعتباره السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الأفارقة المستعبدين بجعل تجارة الرقيق تجارة غير مشروعة ويحظر على السفن البريطانية المشاركة فيها، وحققت هذه الجمعية هدفها في 25 مارس 1807 حين تم الموافقة على القانون وإدخاله كتب القانون والعمل به. [4] أما في الولايات المتحدة فقد دخل قانون منع تجارة الرقيق الدولية في 01 جانفي 1808.[5]

وارتبطت المنظمات غير الحكومية في نشأتها وخاصة في بداياتها بعاملين أساسيين، تمثل العامل الأول في الإحسان إلى الآخرين، والعامل الثاني في الجهود الذاتية للأفراد وكانت أغلب هذه المنظمات وفي أغلب المجتمعات البشرية تأخذ شكل المنظمات الدينية، الجماعات المحلية مشاريع المساعدة الذاتية المنظمة في القرى والمدن.[6]

وجاءت هذه المبادرة كنتيجة لانتشار الليبيرالية المتحررة وأفكارها ولقد ترافق إنشاء الجمعيات مع عمل الإرساليات الكاثوليكية البروتستانتية خاصة في أفريقيا وآسيا في المجالين

[1] Thomas Davies. « NGOs : A long and Turbulent History ». The Global Journal. Available at : http://www.theglobaljournal.net/article/view/981/. Accessed in : 31/07/2015 .
[2] David Lewis . « Nongovernmental Organization , Definition and History ». Encyclopedia of Civil society. Alpha : N. P. 03. Available at : http://home.comcast.net/~lionelingram/592_ngo.definition.lewis.pdf. Accessed in: 31/07/2015.
[3] Thomas Davies. Op.cit.
[4] The National Archives for the UK government. « Abolition of the Slave Trade ». Available at : https://www.nationalarchives.gov.uk/pathways/blackhistory/rights/abolition.htm. Accessed in: 03/08/2015.
[5] The Schomburg Center for Research in Black Culture. « The abolition of The Slave trade ». The New York Public Library. Available at : http://abolition.nypl.org/home/. Accessed in : 03/08/2015.
[6] Nazneen Kanji, David Lewis. Non-Governmental Organizations and Development. London & New York : Routledge. Taylor & Francis Group. 2009. P. 31. Available at : http://personal.lse.ac.uk/lewisd/images/Non-Governmental%20Organizations%20and%20Development%20vouchers.pdf . Accessed in : 29/07/2015.

الصحي والتربوي، ولا تزال حتى يومنا هذا المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الديني تحتل مركزا مهما ضمن عمل الجمعيات[1] ولعل أشهرها مجلس الصليب الأحمر العالمي الذي أنشئ عام 1863م.[2]

وفي الفترة الممتدة من 1870 م إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى 1918م برز عدد هائل ومتنوع من المنظمات غير الحكومية الدولية بالتوازي مع الثورة الصناعية الثانية، مثل: التحالف العلمي العالمي، الرابطة العالمية لحماية الحيوانات، المجلس الدولي للمرأة، ...وغيرها من منظمات.[3]

وفي المؤتمر العالمي للجمعيات الدولية عام 1910م حضرت 132 جمعية دولية، واستمر ارتفاع عدد هذه المنظمات خلال دورة عصبة الأمم في 1920م و1930م، عندما تم إنشاء منظمة العمل الدولية عام 1919، وفي هذه المرحلة تغير وضع المنظمات غير الحكومية من غريبة عن النظام الدولي إلى مشاركة في المنتديات الدولية، ولكن ما لبث الوضع أن تغير في عام 1935 عندما قل نشاط عصبة الأمم المتحدة بالتوازي مع تزايد التوترات السياسية في أروبا مما أدى إلى الحرب، وبالتالي تلاشت مشاركة المنظمات غير الحكومية في الشؤون الدولية.[4]

1-1-2- الفترة الممتدة من 1945م إلى أيامنا هذه

وهي المرحلة التي حظيت فيها المنظمات غير الحكومية بالشرعية الدولية من قبل الأمم المتحدة ويمكن تقسيم هذه المرحلة بدورها إلى ثلاث فترات أساسية، تتمثل الفترة الأولى في الإعتراف الدولي في المواثيق الدولية خاصة ميثاق الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الفترة الثانية الاعتراف الإقليمي أي في المواثيق الإقليمية الأروبية والإفريقية والأمريكية وأخيرا الاعتراف الوطني على مستوى الدساتير الوطنية، ونخص بالذكر هنا دساتير الجزائر وقوانينها.

[1] كامل مهنا. "دور المنظمات غير الحكومية في الإنماء الاجتماعي تجارب خلال الحرب." مؤسسة عامل. لبنان. ص. 3. الموقع الإلكتروني: http://www.amelinternational.org/photos/pdf/SocialDevelopment.pdf. بتاريخ: 27.07.2015.

[2] المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية. مرجع سابق. ص. 23.

[3] Thomas Davies. Op.cit

[4] Nazneen Kanji, David Lewis. Op.cit P. 32-33 .

أولا- المواثيق الدولية

أ- ميثاق الأمم المتحدة

حيث جاء في الفصل العاشر المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي من ميثاق الأمم المتحدة الموقع في 26 جوان 1945م، في سان فرانسيسكو، في ختام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمنظمة الدولية والذي دخل حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945م، وفي المادة 71 منه: "يُجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي الترتيبات المناسبة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه، تكون هذه الترتيبات مع المنظمات الدولية، وعند الاقتضاء مع المنظمات الوطنية بعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة المعني." [1]

ب-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948

كما أسس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لنشأة المنظمات غير الحكومية في العالم أجمع من خلال المادة 20 بفقرتيها الأولى والثانية[2] والتي تمحورت أساسا على حرية الأفراد في الانضمام من عدمه إلى المنظمات غير الحكومية، حيث تضمنت الفقرة الأولى: "أنه لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية"، أما الفقرة الثانية فقد أشارت إلى "عدم جواز إرغام أي شخص على الانضمام إلى جمعية ما".

ج-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 [3]

والذي تم اعتماده في 16 ديسمبر 1966 م ودخل حيز التنفيذ في 23 مارس 1976م ويعتبر من الصكوك الدولية التي ساهمت بشكل مباشر في شرعنة المنظمات غير الحكومية في العالم، حيث تمحورت المادتين 21 و22 حول الاعتراف الرسمي بأحقية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، فتضمنت المادة 21: "يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديموقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة

[1] Charter of the United Nation,. Chapter 10 : The Economic &Social Council of UN, Article 71 . Available at : http://www.un.org/en/documents/charter/chapter10.shtml. Accessed in: 04/08/2015.

[2] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948. نيويورك: إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة. ص. 2. الموقع الإكتروني: http://www.ohchr.org/EN/UDHR/Documents/UDHR_Translations/arz.pdf. بتاريخ: 2015/07/13.

[3] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966. الامم المتحدة. ص. 08. الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/ar/events/motherlanguageday/pdf/ccpr.pdf. بتاريخ: 2015/07/13.

العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم." أما المادة 22 فتنص في الفقرة الأولى منها على أنه لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه."

ثانيا- المواثيق الإقليمية

أ- الاتفاقية الأروبية لحقوق الإنسان 1950

جاءت هذه الاتفاقية كتأكيد من الحكومات الأروبية على تعلقها الراسخ بالحريات الأساسية التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كونها أساس العدالة والسلام في العالم، والتي يقوم الحفاظ عليها بشكل أساسي على النظام السياسي والديموقراطي من جهة، وعلى المفهوم المشترك والاحترام المشترك لحقوق الإنسان التي تقول بها من جهة ثانية.

وفيما يتعلق بالتأسيس القانوني للمنظمات الحكومية فقد نصت المادة 11 في الفقرة الأولى على أنه:" لكل شخص الحق في حرية الاجتماع السلمي وحرية تكوين الجمعيات بما فيها الحق في إنشاء نقابات مع الغير والانتساب إلى نقابات لحماية مصالحه." [1]

ب-الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981

على غرار المحكمة الأروبية لحقوق الإنسان أكدت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب على حرية الحريات الأساسية للأفراد، بما في ذلك تكوين منظمات غير حكومية، فقد نصت المادة 10 من الميثاق على أنه:" لكل شخص الحق في حرية تكوين جمعيات مع آخرين شريطة الإلتزام بالأحكام التي حددها القانون."[2]

ج-الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 1969

تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان باحترام الحقوق والحريات المعترف بها في هذه الاتفاقية وبأن تكفل لجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها حرية الممارسة

[1] الاتفاقية الأروبية لحقوق الإنسان 1950. المحكمة الأروبية لحقوق الإنسان. ص. 12. الموقع الإلكتروني: http://www.echr.coe.int/Documents/Convention_ARA.pdf. بتاريخ: 2016/02/22.

[2] Commission Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples.Charte africaine des droits de l'homme et des peuples. P.3. Disponible sur : http://www.achpr.org/files/instruments/achpr/achpr_instr_charter_fra.pdf. Consulté le: 22/01/2016.

الكاملة لتلك الحقوق والحريات دون تمييز،[1] وقد أكدت بدورها على حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، حيث تضمن نص المادة 15:" حرية التجمع السلمي، بدون سلاح، هو حق معترف به. ولا يجوز فرض قيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك المفروضة طبقاً للقانون والتي تشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لمصلحة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام، أو لحماية الصحة العامة أو الأخلاق العامة أو حقوق الآخرين أو حرياتهم."[2] أما المادة 16 فقد أشارت إلى أنه: " لكل شخص حق التجمع وتكوين جمعيات مع آخرين بحرية لغايات أيديولوجية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو عمالية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو سواها."[3]

ثالثا– الدساتير والقوانين الوطنية (حالة الجزائر)

ضمنت الدساتير التي صدرت في الجزائر بعد الاستقلال: دستور 1963، دستور 1976 دستور 1989، ثم دستور 1996 وتعديلاته وأخيرا دستور 2016 صراحة مجموعة من الحقوق الفردية والجماعية، واشتملت على حرية المعتقد وحرية الضمير، وضمنت الحماية الكاملة للحقوق الأساسية بما في ذلك المتعلقة بحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين المنظمات غير الحكومية.

أ– دستور 1963

تضمن الدستور الصادر في 8 سبتمبر 1963 والذي يعتبر أول دستور بعد الاستقلال قواعد قانونية دسترت حرية المنظمات غير الحكومية وضمنتها، وكانت منطلقاتها الفكرية مختلفة عن الدساتير الفرنسية التي كانت تحكم الجزائر حتى عام 1962،[4] حيث صرحت المادة 19 بأن: "تضمن الجمهورية حرية الصحافة، وحرية وسائل الإعلام الأخرى، وحرية تأسيس الجمعيات وحرية التعبير ومخاطبة الجمهور وحرية التجمع." [5]

[1] المفوضية السامية لحقوق الإنسان. دليل حقوق الإنسان لأجل القضاة والمدعين العامين والمحامين. مواد التدريب. العدد 9. الفصل 3. نيويورك: الأمم المتحدة، 2003. ص.12. الموقع الإلكتروني: http://www.ohchr.org/Documents/Publications/training9chapter3ar.pdf. بتاريخ: 2016/02/15.

[2] الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 1969. جامعة منيسوتا: مكتبة حقوق الإنسان. الموقع الإلكتروني: http://hrlibrary.umn.edu/arab/am2.html. بتاريخ: 2016/02/15.

[3] الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 1969.مرجع سابق. نفس الصفحة.

[4] عمر سعد الله. المنظمات غير الحكومية في الجزائر بعد الاستقلال. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014. ص.11.

[5] دستور 1963. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية: http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution63.htm. بتاريخ: 2016/04/16.

ب-دستور 1976

يعتبر دستور 1976 تعبير عن رؤية فريق من السياسيين والباحثين في الدساتير جسدت نظرة عدد لا بأس به من أعضاء مجلس الثورة الذي حكم البلاد خلال الفترة من 1965 إلى 1976 على أساس الشرعية الثورية، لأنهم ترجموا فيه النظام القانوني والإيديولوجية السياسية التي سادت خلال هذه الفترة الانتقالية،[1] وتضمن هذا الدستور بدوره جملة من المبادئ الدستورية التي من شأنها تأكيد مكانة المنظمات غير الحكومية وتمهيد الطريق أمام فئات الشعب لتحقيق كبريات المهام الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد من جهة، وتحل المشاكل القانونية التي تعترض نشاط هذه المنظمات وفق المنظور الاشتراكي من جهة أخرى.[2]

وقد نصت المادة 55 على أن: "حرية التعبير والاجتماع مضمونة، ولا يمكن التذرع بها لضرب أسس الثورة الاشتراكية."[3] ليتبعها بالمادة 56 التي نصت على أن:" حرية إنشاء الجمعيات معترف بها، وتمارس في إطار القانون."[4]

ج-دستور 1989

جاء دستور 1989 كرد فعل مباشر لأحداث 5 أكتوبر 1988 والتي كانت بمثابة انتفاضة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزرية، كما أن هذا الدستور وضع بعد فتح رئيس الجمهورية آنذاك باب الحوار بين الجماهير وطرح القضايا الأساسية على الشعب للفصل فيها بكل ديموقراطية، وجاء من أجل الحفاظ على مؤسسات الدولة ووعود من السلطات إحداث إصلاحات سياسية ودستورية.[5]

وأهم ميزة جاء بها هذا الدستور فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية هي حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، حيث ضمنها في مادة مستقلة وهي المادة 40:" حق إنشاء

[1] عمر سعد الله. مرجع سابق. ص. 16
[2] نفس المرجع. ص. 18.
[3] دستور 1976. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية: http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution76.htm بتاريخ: 2016/04/16.
[4] دستور 1976. نفس الصفحة.
[5] عمر سعد الله. مرجع سابق. ص. 21.

الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به."[1] بعد أن صرحت المادة 39 بأن:" حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن."[2]

د- دستور 1996

تزامن وضع دستور 1996 مع التفتح الديموقراطي الذي انتهجته الجزائر منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، فضلا عن محاولة التصدي للوضع المتردي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التوترات التي أعقبت استقالة رئيس الجمهورية السابق الشاذلي بن جديد بتاريخ 11 جانفي 1992، وتعطيل المسار الانتخابي، وما ترتب عن ذلك من أعمال هددت الأمن العام والاستقرار السياسي والمؤسساتي للبلاد.[3]

ومن هذا المنطلق تضمن هذا الدستور إضافة مادة مستقلة وهي المادة 42 التي نصت على: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يمكن التذرّع بهذا الحق لضرب الحرّيات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد، وسيادة الشّعب، وكذا الطّابع الدّيمقراطي والجمهوري للدّولة. وفي ظل احترام أحكام هذا الدّستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي"،[4] إضافة إلى المادة 41 والتي نصت على:" حريات التعبير، إنشاء الجمعيات، الاجتماع، مضمونة للمواطن"،[5] ليدعمها بالمادة 43 خاصة بإنشاء الجمعيات، والتي تنص على:" حق إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات."[6]

هـ-دستور 2016

الميزة الوحيدة التي ميزت دستور 2016 عن غيره من دساتير الجزائر السابقة عنه، أنه لم يأت كرد فعل لأوضاع اقتصادية واجتماعية وطنية مزرية، أو أزمة سياسية بكل ما تحمله الكلمة

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. دستور 1989. الباب الأول، الفصل الرابع. الموقع الإلكتروني للمجلس الدستوري: http://www.conseil-constitutionnel.dz/ConstituionArabe89_2.htm#s3. بتاريخ: 2016/04/17.

[2] دستور 1989. نفس الصفحة.

[3] عمر سعد الله. مرجع سابق. ص. 33.

[4] دستور 1996. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. الباب الأول، الفصل الرابع. الموقع الإلكتروني للمجلس الدستوري: http://www.conseil-constitutionnel.dz/Constitution08_4-1.htm . بتاريخ: 2016/04/17.

[5] دستور 1996. نفس الصفحة

[6] نفس المرجع. نفس الصفحة

من معنى، وإنما جاء برغبة من رئيس الجمهورية، وقد تضمن إضافات جديدة ومتميزة نالت استحسان الشعب الجزائري، لكنه لم يقدم أي إضافة فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، فقد حافظ على نفس محتوى مواد الدستور السابق حيث تنص المادة 48 التي توافق المادة 41 من الدستور السابق على: "حريات التعبير، إنشاء الجمعيات، الاجتماع، مضمونة للمواطن"[1]، والمادة 54 التي توافق المادة 43 من الدستور السابق التي تنص على أن:" حق إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية، يحدد القانون العضوي شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات."[2]

و – القوانين

تعتبر القوانين الأداة الأساسية التي يتم على أساسها تفصيل وتحديد كيفيات التطبيق للمواد والقواعد الدستورية، حيث تتولى السلطة التشريعية مهمة سن تلك القوانين، ومن بينها القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية بصفة عامة، والجمعيات على وجه الخصوص، وبصورة عامة جاءت هذه القوانين عقب كل تغيير وتعديل دستوري، وتضمنت شروط التأسيس وكيفياته، الحقوق والواجبات، وحتى فيما يتعلق بالتعليق والحل، ولا يتسع المقام هنا إلى تفصيل كل ما جاء من قوانين وإنما الاكتفاء بذكرها فقط، وإرجاء تفصيلها أينما اقتضت الضرورة في العناصر الموالية لتجنب التكرار قدر المستطاع.

قانون رقم 157/62 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 المتعلق بتنظيم العمل بالقانون الفرنسي الذي كان ساريا في الجزائر قبل الاستقلال، وقد ظل هذا القانون مسيطرا على المرحلة الإنشائية وعلى الإجراءات والنشاط والتعلق والحل في ما يخص المنظمات غير الحكومية إلى تاريخ إلغائه بموجب الأمر رقم: 29/73 المؤرخ في 5 جويلية 1973.[3]

قانون رقم 15/87 المؤرخ في 21 جويلية 1987[4] والذي ينظم الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، وبالتالي فهو الأساس في ضمان حق إنشاء المنظمات غير الحكومية، ثم قانون

[1] دستور 2016. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. ص. 7. الموقع الإلكتروني : http://www.joradp.dz/TRV/Acons.pdf. بتاريخ: 2016/05/17.
[2] نفس المرجع. نفس الصفحة.
[3] عمر سعد الله. مرجع سابق. ص. 46.
[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. العدد 31. السنة الرابعة والعشرون. الصادرة 29 جويلية 1987. ص. 1200- 1203. الموقع الإلكتروني: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm. بتاريخ: 2015/09/23.

رقم 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990[1] والذي يعتبر كسبا لا يستهان به فيما يتعلق بحرية المنظمات التي عالجها من خلال ست أبواب: أحكام عامة، كيفية تأسيس المنظمات غير الحكومية وتنظيمها وعملها، تعليق المنظمة وحلها، أحكام خاصة تتعلق بالمنظمات غير الحكومية الأجنبية أحكام جزائية وأخيرا أحكام ختامية.[2] وأخيرا قانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 [3] والذي دعم بشكل ملحوظ تأسيس المنظمات وحدد الأنماط التي يمكن أن تنشط على مستوى التراب الوطني مابين منظمات: عادية ذات المنفعة العمومية، ذات الطابع خاص، الدينية والمنظمات الأجنبية.

1-2- خصائص المنظمات غير الحكومية

باعتبار المنظمات غير الحكومية إحدى المقومات الأساسية للمجتمع المدني، فهي تأخذ مجمل خصائصها منه بصورة حتمية، إلا بعض الخصائص المميزة لها عن باقي مقومات المجتمع المدني وعن مختلف الأشكال الاجتماعية الأخرى، وبالاعتماد على استقراء مختلف التعاريف الواردة في عنصر تحديد المفاهيم في الفصل الأول، يتضح أنها أجمعت على مجموعة من الخصائص أهمها:

أ- غياب الصفة الحكومية

تتميز كغيرها من مقومات المجتمع المدني بكونها لا تتصف بالصفة الحكومية، أي أنها لا تنشأ باتفاق الحكومات الدولية والوطنية، ولا تعمل تحت سيطرتها، ولا تسير بخططها وبرامجها. وهي بذلك تختلف عن المؤسسات الحكومية، وهذا لا يمنع قيام الجهات الحكومية بمهمة الإشراف على هذه المنظمات ضمن ضوابط قانونية محددة تراعي فيها مبادئ حرية تأسيس المنظمات وممارسة نشاطها، كما أنها لا تطمح للسلطة على خلاف الأحزاب السياسية مثلا.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. العدد 53. السنة السابعة والعشرون. الصادرة 5 ديسمبر 1990. ص. 1686- 1690. الموقع الإلكتروني: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm. بتاريخ: 2015/09/23.

[2] عمر سعد الله. مرجع سابق. ص. 81.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. العدد 02. السنة التاسعة والأربعون. الصادرة في 15 جانفي 2012. ص. 33- 41. الموقع الإلكتروني: http://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2012/A2012002.pdf. 2015/09/12.

ب-الطوعية:

تستند فكرة الطوعية إلى حرية الإرادة والقدرة على التصرف دون إكراه، لتحقيق مصلحة أو منفعة ذات صفة جماعية وليست فردية فقط وبهذا فإن صيغ العمل التطوعي تتعدد بتعدد الإرادات الفردية وتنضبط بضوابط الشرائع والقوانين، وكذلك بالمصالح الاجتماعية والمنافع العمومية التي يراها أهل كل مجتمع في زمن معين يعيشون فيه.[1] وتعتبر ركيزة أساسية في بناء المجتمع ونشر التماسك الاجتماعي بين المواطنين لأي مجتمع، فهي ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجموعات البشرية منذ الأزل، ولكنها تختلف في حجمها وشكلها واتجاهاتها ودوافعها من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، فمن حيث الحجم تقل في فترات الاستقرار والهدوء، وتزيد في أوقات الكوارث والنكبات والحروب، ومن حيث الشكل فقد تكون جهدا يدويا وعضليا أو مهنيا أو تبرعا بالمال أو غير ذلك، ومن حيث الاتجاه فقد تكون تلقائية أو موجهة من قبل الدولة في أنشطة اجتماعية أو تعليمية أو تنموية، ومن حيث دوافعها فقد تكون دوافع نفسية أو اجتماعية أو سياسية.[2]

تشتمل المنظمات غير الحكومية على درجة من التطوعية فى أنشطتها وإدارتها، وهذا لا يعنى أن كل أو معظم الموارد المقدمة للمنظمة يجب أن تكون من خلال إسهامات تطوعية أو أن معظم القائمين عليها يكونوا من المتطوعين، فمن حيث التمويل تساهم فيه أيضا الحكومات والمؤسسات الدولية الكبرى، فالقول بأن العمل في هذه المنظمات هو عمل طوعي بحت لا يمنع من منح مكافآت ومخصصات للأشخاص الذين يقومون بالعمل في هذه المنظمات. كما أن القائمين على أشهر المنظمات غير الحكومية في العالم يتقاضون رواتب تمكنهم من العيش بأمان نظير جهودهم والوقت الدائم الذي يقضونه في العمل.

ج- القدرة على التكيف

ويقصد بها قدرة المنظمة غير الحكومية على التكيف مع التطورات الدولية والمحلية، فكلما استطاعت المنظمة التكيف مع الوضع كلما أدى ذلك إلى تحقيق الفعالية لأن جمودها وعدم تكيفها يؤديان إلى القضاء عليها.

[1] المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية. مرجع سابق. ص. 76.
[2] عز الدين أحمد. العمل التطوعي. العراق: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2015. ص. 10. الموقع الإلكتروني لمنظمة النجدة الشعبية: http://www.pao-iraq.org/ar/images/pdfs/tatawh.pdf. بتاريخ: 2016/04/21.

ويأخذ التكيف ثلاث أشكال:[1]

التكيف الزمني: وبقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فلا تختفي المنظمة بذهاب أو وفاة قائد من قادتها، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع الأجيال من المجتمعات التي تنشط فيها.

التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة في البيئة التي تنشط فيها.

د- الاستقلالية

وهي عنصر أساسي لتمكين مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أشكالها بما في ذلك المنظمات غير الحكومية من القيام بدورها وتحقيق أهدافها، ويقصد بها أن لا تكون المنظمة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر، ويمكن تحديد درجة استقلال المنظمات غير الحكومية عن الدولة من خلال مؤشرات عدة منها:[2]

- **النشأة:** وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل أن تتمتع هذه المنظمات بهامش من الاستقلالية عن الدولة.
- **الاستقلال المالي:** ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر التمويل، فهل تتلقى جزءا من تمويلها من الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم تعتمد بصورة كاملة على التمويل الذاتي من خلال مساهمات الأعضاء في شكل رسوم العضوية أو التبرعات، أو من خلال عوائد بعض أنشطتها الخدمية أو الإنتاجية.
- **الاستقلال الإداري والتنظيمي:** ويشير إلى مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وأنظمتها الداخلية وبعيدا عن تدخل الدولة.

[1] تامر كامل الخزرجي. النظم السياسية الحديثة والسياسية العامة. الاردن: درا مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004. ص. 99-100.
[2] حسن توفيق ابراهيم. نقلا عن: عامر عياش، أديب محمد جاسم. "دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان". مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية. العدد 6. السنة الثانية. ص. 7.الموقع الإلكتروني لمنظمة النجدة الشعبية: http://www.pao-iraq.org/ar/images/pdfs/rschr.pdf. بتاريخ: 2015/07/23.

هـ-المؤسساتية

إن المنظمات غير الحكومية هي مؤسسة ذات تنظيم هيكلي بمعنى أنها تشكل بناءا مؤسساتيا وجهازا إداريا وبشريا قائما على أسس وقواعد لا تجعله يختلف عن باقي المؤسسات والهيئات، تتوزع أعماله ومهامه بين مختلف أعضائه بشكل منظم، له مقر وفروع وطنية ودولية انطلاقا من هذا البناء المؤسسي أصبح لكثير من المنظمات غير الحكومية القوة والنفوذ ما جعلها تفرض وجودها وطنيا واقليميا ودوليا.[1]

و- التعقد والتجانس

يقصد بالتعقد تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المنظمات، بمعنى تعدد وحداتها التنظيمية من جهة، ووجود مستويات تنظيمية تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من جهة أخرى، أما التجانس فيعني عدم وجود صراعات داخل المنظمة تؤثر على ممارستها لنشاطاتها وكلما كان مرد الانقسامات بين الأطراف والقيادات إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المنظمة، وكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كلن ذلك دليلا على تطور المنظمة.[2]

ز- الركن الاخلاقي والسلوكي:

تقوم مختلف مؤسسات المجتمع المدني على قيم مثل الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي واستخدام الوسائل المتحضرة والضوابط الأخلاقية، تقوم على قبول التنوع بين الذات والآخرين، وحقهم في تكوين المنظمات،[3] والإلتزام في إدارة الخلاف بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة.

[1] حمليل صالح. " المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان". مجلة الحقيقة. العدد 7. جامعة أدرار، ديسمبر 2005. ص. 375.
[2] منظمة هاريكار غير الحكومية. دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية. العراق: مطبعة زانا –دهوك، 2007. ص. 14. الموقع الإلكتروني للمنظمة: http://www.harikar.org/new//wp-content/uploads/2012/08/Dawer.pdf. بتاريخ: 2016/03/12.
[3] سعد الدين ابراهيم. المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي. مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995. ص. 13.

1-3- أنماط المنظمات غير الحكومية

تخضع المنظمات غير الحكومية لتصنيفات متعددة، باختلاف معيار التصنيف، وأهم هذه المعايير: مجال العمل، آليات العمل، النطاق الجغرافي لعمل المنظمات، والتصنيفات المرتكزة على هذه المحددات ليست مسألة شكلية، بل لها أهميتها على صعيد بناء هوية واضحة للمنظمة وبالتالي على صعيد الممارسة العملية، وقد تتداخل تلك التصنيفات فيما بينها وبذلك ينتج عنها تصنيفات تجمع بين خصائص التصنيفات السابقة، فنجد منظمة غير حكومية حقوقية نسوية إغاثية دولية مهمتها التدخل في الحالات الإنسانية المتأزمة، مثل إغاثة اللاجئين بسبب الحروب أينما وجدوا.

أ- التصنيف حسب معيار مجال العمل

يعتبر من أهم التصنيفات ذات الصلة ببناء هوية المنظمة غير الحكومية، ومن ثم رؤيتها ورسالتها وبرامجها وآلية عملها، ووفق هذا التصنيف يجري تعريف المنظمة بأنها منظمة حقوق الإنسان، أو منظمة صحية، منظمة إنسانية، منظمات تنموية، وحتى داخل مجال العمل الواحد يمكن أن نجد منظمات أكثر تخصصا، كان يجري تصنيف منظمة بأنها معنية بحرية الرأي والتعبير، أو نشر ثقافة حقوق الإنسان...إلخ، وكل هذا يقع تحت مجال عمل رئيسي واحد هو حقوق الإنسان.[1]

ب-التصنيف على أساس معيار آلية العمل

انطلاقا من هذا المعيار يمكن أن توصف منظمات غير حكومية بأنها إما دفاعية وإما خدماتية، أو هجينة بين الإثنين:

- **منظمات غير حكومية دفاعية:** تعمل هذه المنظمات على تشكيل الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للترويج لمجموعة معينة من المصالح أو الإيديولوجيا، تعمل ضمن لوبيات أو جماعات ضغط كممثلين واستشاريين خبراء لصناع القرار، إجراء الأبحاث العلمية، عقد المؤتمرات، إعادة إدماج المواطنين ذووا السوابق الإجرامية في المجتمع، رصد وفضح أفعال

[1] يسري مصطفى. المنظمات غير الحكومية. سلسلة تعلم حقوق الإنسان (18). مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007. ص. 30. الموقع الإلكتروني للمركز: http://www.cihrs.org/wp-content/uploads/2013/04/.../.pdf. بتاريخ: 2016/03/12.

الآخرين، نشر المعلومات في الدوائر الرئيسية، وضع وتحديد الأجندات تطوير وترويج أنماط السلوك وتنظيم مقاطعة أنشطة المستثمرين.[1]

– **منظمات غير حكومية خدماتية:** تعمل هذه المنظمات على تزويد الزبائن والمجتمع بالسلع والخدمات، فهي تعمل كمزود وضامن لتوفير الاحتياجات الاجتماعية للمجتمعات التي ينتشر فيها الفساد وتواجه تحديات سياسية، مما يجعل هذه الدول غير قادرة أو لا تريد تزويد المجتمعات باحتياجاتها الاجتماعية، حيث تتحدى المشاكل العالمية مسؤوليات الدولة، مثل منظمات الإغاثة الإنسانية كالصليب الأحمر والهلال الأحمر، مراقبة الموارد الأولية من طرف المنظمة العالمية للحياة البرية WWF- World Wildlife Fund، وتوزيع الأدوية والمساعدات الطبية من طرف منظمة أطباء بلا حدود.[2]

– **المنظمات غير الحكومية الهجينة:** خلافا للنوعين السابقين، فإن هذا النوع يجمع بين النشاطين الدفاع وتقديم الخدمات، فمثلا منظمة أوكسفام هي منظمة للتنمية الشاملة وإغاثة الفقراء وتدافع لأجل التغيير في السياسة العامة، بينما تساهم أيضا في مجالات الصحة التعليم والأمن الغذائي في البلدان النامية التي تعمل فيها هذه المنظمة.[3]

ج– التصنيف على أساس معيار النطاق الجغرافي

وعلى صعيد النطاق الجغرافي لعمل المنظمات غير الحكومية، فثمة تصنيف جغرافي معروف وسائد يميز بين منظمات غبر حكومية: دولية، إقليمية، وطنية ومحلية، فإذا كانت المنظمة تغطي نطاقا جغرافيا يتجاوز الحدود القومية والإقليمية تصبح بذلك منظمة ذات طبيعة دولية حتى ولو كانت تخضع قانونيا لقانون محلي، وقد يكون للمنظمة غير الحكومية الدولية مقر واحد في بلد ما، وقد يكون لها فروع أو ممثلون في أكثر من مكان، ويمكن هنا الإشارة على منظمة العفو الدولية والتي لها عضوية في جميع قارات العالم ومن كل الأجناس، كما تأخذ المنظمة غير الحكومية صفة الإقليمية إذا كانت تباشر عملها في نطاق جغرافي إقليمي، أو على مستوى مناطق

[1] Michael Yaziji & Jonathan Doh .NGOs and Corporations- Conflits & Collaboration. New York : Cambridge University Press, 2009 . P. 08. Available at : https://books.google.dz/books?id=ma2wMddGu6EC&pg=PA8&hl=fr&source=gbs_selected_pages&cad=2#v=onepage&q&f=false. Accessed in : 01/04/2016.
[2] Michael Yaziji & Jonathan Doh. Idem. P. 08
[3] Idem. P. 08

فرعية داخل الإقليم، كما يمكن التمييز بين المنظمات غير الحكومية التي تعمل على المستوى الوطني وتلك التي تعمل على مستوى المجتمعات المحلية.[1]

أما القانون رقم 06/12 فقد حدد أنواع المنظمات غير الحكومية الوطنية وعبر عنها باستخدام مصطلح الجمعية في خضم تعريفه لها في الفقرة الثانية من المادة 2: "ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني."[2]

وقد تكون بعض هذه المنظمات بدأت بأنشطة خدمية ثم تحولت إلى أنشطة تنموية أو حتى دفاعية في بعض الأحيان، وقد تجمع بين التصنيفات الثلاث في آن واحد، وقد تجمع بين عدة نشاطات متباينة إلى حد ما، فقد تكون حقوقية وبيئية معا، أو خيرية وتربوية أو مزيج من كل النشاطات، تتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات، ففي حالة النكبات الطبيعية أو النزاعات المسلحة تقوم بالدور الإغاثي، وبعد النكبات تقوم بدور إعادة الإعمار والتكيف مع الأوضاع الراهنة، ثم تنتقل إلى دور التعليم وإنتاج القادة والإنتاج والازدهار بصفة عامة.

2- مدخل إلى البيئة وحمايتها

منذ أن خلق الإنسان وهو في علاقة تفاعل مستمر مع البيئة التي يعيش فيها، يأخذ منها ما يلزمه للبقاء على قيد الحياة، فطور أساليبه للتعامل معها ليروض المصادر الطبيعية لصالحه ويحولها إلى مستلزماته من ملبس ومسكن، علاقة تفاعل طبيعية استمرت طويلا، إلى أن جار الإنسان على تلك العلاقة ولم يحترم حدود التعامل معها، وبالأخص مع بداية الثورة الصناعية وتوجهه نحو التنمية الاقتصادية بكل ما أوتي من قوة، تلك التنمية بكل عواملها أدت إلى تدهور البيئة، وتهديد حياة الإنسان نفسه، تلك كانت نقطة تحول أخرى في علاقة الإنسان بالبيئة، علاقة قائمة على مبدأ إنقاذ ما يمكن إنقاذه، والحفاظ على المستقبل.

[1] يسري مصطفى. مرجع سابق. ص. 33.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. العدد 02، السنة التاسعة والأربعون. مرجع سابق. ص. 34

2-1- عوامل التدهور البيئي

أ- النمو السكاني

بلغ عدد سكان العالم في عام 2011 سبع ملايير نسمة (7 billion)، وحسب تحديد المناطق الجغرافية لشعبة الاحصائيات للأمم المتحدة فإن آسيا ومناطق المحيط الهادي لها النسبة الأكبر من السكان، أما أروبا وشمال أمريكا فلها أبط نمو سكاني وأعلى نسبة من كبار السن.[1]

وحسب الإحصائيات الحديثة للبنك الدولي فيقدر عدد سكان العالم عام 2015 بـ 7.343 مليار نسمة، بمعدل نمو 1.18 %، فعلى الرغم من الارتفاع المطرد في عدد السكان منذ 1960 إلا أن نسبة النمو في انخفاض، حيث بلغت أقصاها عام 1969م بـ 2.1 %، لتنخفض مجددا وتستقر ما بين [1.75- 1.73] % في المجال الزمني 1977م -1990م، وتستمر في الانخفاض إلى أن تبلغ أدنى نسبة نمو بلغتها وهي 1.18 % عام 2012 لترتفع عام 2013 إلى 1.22 % وتعاود الانخفاض مرة أخرى عام 2014 إلى 1.18 % وتحافظ على نفس النسبة عام 2015.[2]

وقدر إجمالي عدد السكان في المنطقة العربية عام 2008 بحوالي 334 مليون نسمة بمعدل نمو بلغ 2.4 % وعلى الرغم من تراجع متوسط النمو السكاني خلال الإثني عشرة سنة السابقة لـ 2008 إلا أن هذا المعدل ما زال الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء، وتظهر التوقعات المختلفة أن عدد السكان العرب سيصل إلى 586 مليون نسمة بحلول عام 2050، وستزيد نسبته المئوية من سكان العالم لتصل إلى 6.5 % نسبة إلى معدل النمو الذي يصل إلى 2.1 %،[3] وقد وصل عدد السكان في العالم العربي عام 2015 حوالي 392 مليون نسمة كآخر إحصائيات رسمية للبنك الدولي وبمعدل نمو 2.03 %، حيث ارتفعت النسبة عام 2000 من 2.11 % لتصل إلى 2.4 % عام 2008 وتعاود الانخفاض من جديد إلى غاية 2.03 %.[4]

[1] Global Environment Outlook GEO 5. United Nations Environment Programme. 2012. P.5. Available at : http://www.unep.org/geo/pdfs/geo5/GEO5_report_full_en.pdf. Accessed in: 15/09/2015.
[2] The world Bank. « Population Growth ». Available at : http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW. Accessed in: 15/04/2016.
[3] توقعات البيئة للمنطقة العربية البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان AREO. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2011. ص. 12.
[4] The World Bank. « Population growth in Arab World ». Available at : http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW?locations=1A. Accessed in : 15/04/2016.

أما في ما يتعلق بالجزائر فقد بلغ عدد سكانها 38.7 مليون نسمة مقيمة في الجزائر حسب آخر إحصائيات معلنة من الديوان الوطني للإحصائيات عام 2014م،[1] ليصل إلى 39.7 مليون نسمة وبمعدل نمو 1.86 % عام 2015،[2] ومعدل خصوبة كلية بـ 2.86 عام 2014 بعد أن وصلت إلى أدنى مستوياتها عام 2002 بـ 2.4 منذ 1960.[3]

ب-إنتاج واستهلاك الطاقة

قدر في عام 2014 إنتاج النفط الخام بـ 4200 مليون طن،[4] وإنتاج الغاز الطبيعي بـ 3524 مليار متر مكعب- bcm.[5] وإنتاج الفحم بـ 7925 مليون طن،[6] ويتضح من خلال تقارير تطور إمدادات الطاقة الأولية من نفط وغاز طبيعي وفحم وطاقة نووية ووقود عضوي وغيرها منذ 1973 حيث لم يتعد حجمها 6000 مليون طن، ليقارب في عام 2013 حوالي 13541 مليون طن، أي ما يفوق الضعف.

ويقدر إنتاج النفط الخام في الدول العربية بـ: 22.9 مليون برميل/ اليوم خلال عام 2014 بانخفاض قدره 1.4% مقارنة بعام 2013، وساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة حوالي30.1 % من إجمالي إنتاج النفط الخام العالمي عام 2014 مقابل 31 % في عام 2013.[7] وفيما يتعلق بالاستهلاك، فقد ارتفع استهلاك الوقود الأحفوري في العالم ليصل إلى 9301 مليون طن نفط مكافئ في عام 2013، وتقدر نسبة استهلاك النفط منه بـ 39.9 %، والغاز الطبيعي بنسبة 15.1%، والفحم بنسبة 11.5 %، والوقود العضوي والنفايات بنسبة 12.2 %، والكهرباء بنسبة 18 %، وأخرى بنسبة 3.3 %.[8]

أما فيما يتعلق بالدول العربية فقد ارتفع استهلاك الطاقة في عام 2014 بمعدل 4.3 % ليصل إلى 14.3 مليون برميل مكافئ نفط/ يوم، وتعتبر المصادر البترولية من النفط والغاز

[1] Office National des Statistiques. « 38.7 millions d'abitat au 1 janvier 2014 ». Disponible sur : http://www.ons.dz/38-7-Millions-d-habitants-au-1-er.html. Consultée le: 15/04/2016.
[2] The World Bank. « Population growth in Algeria ». Available at : http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=1A-DZ. Accessed in : 15/04/2016.
[3] The World Bank. « Fertility rate, total (births per woman) in Algeria ». Available at : http://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN?locations=1A-DZ. Accessed in : 15/04/2016.
[4] International Energy Agency. Key World Energy Statistics. OECD/ IEA, 2015.P.11.Available at : https://www.iea.org/publications/freepublications/publication/KeyWorld_Statistics_2015.pdf. Accessed in: 23/03/2016.
[5] International Energy Agency. Key World Energy Statistics. Op.cit P. 13.
[6] Op.cit. P. 15.
[7] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي. 2015.ص.116. الموقع الإلكتروني: http://www.amf.org.ae/ar/content/.../%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2015. بتاريخ: 2016/03/24.
[8] International Energy Agency. Key World Energy Statistics. Op.cit .P.28.

الطبيعي المصدر الأساسي لسد الطلب على الطاقة في الدول العربية، إذ تلبي هذه المصادر ما يربوا عن 98.2 % من إجمالي احتياجات الطاقة في هذه الدول خلال العام.[1]

ج-قطاع الصناعة

بلغ الناتج الصناعي الإجمالي للدول العربية في عام 2014 مليار دولار بما يمثل نحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي العربي، مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 5.1 % مقارنة بعام 2013، وهو ما يعزي بشكل رئيسي إلى انمكاش ناتج الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز الطبيعي، خامات معادن النحاس والحديد، الزنك، الذهب، الخامات غير المعدنية كالفوسفات والبوتاس، محاجر إنتاج مواد البناء) بحوالي 8.5% نتيجة تراجع أسعار صادرات النفط الخام وكميات إنتاجه، وبالمقابل حققت الصناعات التحويلية نموا إيجابيا في عام 2014 بلغ حوالي 9 % بالمقارنة بعام 2013.[2]

تعد صناعة مواد البناء وحركة التشييد في الدول العربية من أهم وأنشط الصناعات التحويلية وأسرعها نموا، وقد ساهمت في عام 2014 بناتج بلغ حوالي 175.7 مليار دولار، وقد أسهم ارتفاع معدلات التشييد إلى نمو في الاستثمارات الصناعية في مجال إنتاج الإسمنت، حيث بلغ عدد الشركات العاملة في هذا المجال حوالي 168 شركة وبطاقة إنتاج تصميمية بلغت حوالي 316.3 مليون طن عام 2013.[3] أما فيما يتعلق بإنتاج الحديد والصلب فقد بلغت الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد في الدول العربية عام 2013 حوالي 23.3 مليون طن وتشكل حوالي 1,5% من الإنتاج العالمي، وتقدر احتياطاته المستكشفة حتى الآن حوالي 12.4 مليار طن.[4]

وتتفاوت مساهمة صناعات الأسمدة العربية الرئيسية من إجمالي الطاقات الإنتاجية العالمية في عام 2013 بين 5 % من الطاقات الإنتاجية العالمية من البوتاس إلى نحو 32 % من الفوسفات الثلاثي الرفيع، و27 % فوسفات الأمنيوم، وتوزع الإنتاج العربي من أنواع الأسمدة بذات العام إلى حوالي 17.9 مليون طن من اليوريا و15.2 مليون طن من الأمونيا، ونحو 1.3 مليون طن من نترات الأمنيوم، 6.5 مليون طن من حامض الفوسفيريك وقرابة 1.8 مليون طن فوسفات

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015. مرجع سابق. ص.111.
[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015. مرجع سابق ص. 85.
[3] نفس المرجع. ص. 90.
[4] نفس المرجع. ص. 92.

أحادي رفيع، 1.9 مليون طن من الفوسفات الثلاثي الرفيع، 1.7 مليون طن بوتاس، 7.9 مليون طن فوسفات الأمونيوم ثم 923 ألف طن أسمدة مركبة.[1]

بالإضافة إلى صناعات أخرى مثل الصناعات التكريرية والبيتروكيماوية المرتبطة ارتباط مباشر بالصناعات الاستخراجية (البترولية)، وصناعة الأغذية والغزل والنسيج والملابس.

د- قطاع النقل

يُعتبر قطاع النقل أحد القوى المحركة بالغة الأهمية في عملية التنمية، فهو يضع الفرص الاجتماعية والاقتصادية في متناول الفقراء ويجعل الاقتصادات أكثر قدرة على المنافسة. وتربط البنية التحتية لنقل الأشخاص إلى أماكن عملهم ومرافق تقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية وتمكِّن من توفير السلع والخدمات في شتى أنحاء العالم، ويتيح للأشخاص التفاعل فيما بينهم وتوليد المعرفة التي تحقق النمو طويل الأمد.[2]

ويكشف النمو المرتفع النسبي في مبيعات المركبات الشخصية أن الأشخاص يفضلون إلى حد كبير امتلاك مركبة عندما يصبحون ميسوري الحال، كما أن هناك تحول إلى المركبات الأقوى والأكبر المجهزة بعدد كبير من المميزات التي تتطلب الطاقة على سبيل المثال تكييف الهواء والنوافذ الأتوماتيكية التي تسببت في زيادة أكبر من المتوقع في استهلاك الطاقة.[3]

ويقدر حجم إنتاج السيارات في العالم عام 2012 بـ 81.7 مليون سيارة، بمعدل 6.56 سيارة تنتج وتباع في الثانية الواحدة، وتعتبر الصين أول منتج عالميا بنسبة 22.8 % من إجمالي الإنتاج، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12.2 %، اليابان بنسبة 11.8%، وألمانيا بنسبة 6.7%.[4] وفي الجزائر وصلت الحضيرة الوطنية للمركبات حوالي 4314607 مركبة في 31 ديسمبر من عام 2010، بزيادة 142780 وحدة مقارنة بعام 2009، تمثل 62.37 % منها مركبات سياحية، 19.67 % منها شاحنات صغيرة، 8.53 % شاحنات، 3.06% جرارات فلاحية

[1] نفس المرجع. ص. 93.
[2] البنك الدولي. "عرض عام للنقل". الموقع الإلكتروني: http://www.albankaldawli.org/ar/topic/transport/overview. بتاريخ: 2016/04/07.
[3] توقعات البيئة العالمية GEO4 من أجل التنمية. برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007. ص. 48. الموقع الإلكتروني: http://www.unep.org/geo/geo4/report/GEO4_Arabic_fullreport.pdf. بتاريخ: 2016/03/19.
[4] ConsoGlobe, Planétoscope. « Production mondiale de voitures ». Disponible sur : http://www.planetoscope.com/automobile/76-production-mondiale-de-voitures.html. Consultée le: 07/04/2016.

2.79 % قاطرات، 1.68% سيارات أجرة وحافلات، 1.53 % جرارات الطريق، 0.28 % دراجات نارية وأخيرا مركبات خاصة بنسبة 0.08 %.[1]

وفيما يتعلق بالنقل الجوي، فإن صناعة الطيران سوف تسلم خمس طائرات جديدة في اليوم أي 1675 طائرة في العام، ما يعادل 33500 طائرة مدنية جديدة خلال عشرون عاما بقيمة أربع آلاف مليار دولار.[2] أما النقل البحري فإن حوالي 49422 باخرة أبحرت في عرض المحيطات في يوم 01 جانفي من عام 2014، 33% منها متخصصة بنقل البضائع العامة 27% بواخر صهاريج لنقل البترول وغيره من المواد السائلة، 21 % متخصصة في نقل البضائع السائبة (Vrac)، 11% سفن حاويات، و 8% سفن للمسافرين.[3]

2-2- مظاهر التدهور البيئي

يهدد التدهور البيئي جميع نواحي رفاهية الإنسان، فقد ثبت بالدليل ارتباط التدهور البيئي بمشاكل الإنسان الصحية بما في ذلك بعض أنواع السراطانات والأمراض المعدية وانتقال أمراض الحيوانات الناشئة للإنسان والعجز الغذائي وأمراض الجهاز التنفسي، وتوفر البيئة أصولا مادية أساسية وأساسا اقتصاديا للمساعي البشرية، فحوالي نصف الوظائف في جميع أنحاء العالم تعتمد على مصائد الأسماك أو الغابات أو الزراعة، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأرض والمياه والغابات والمصائد السمكية، يمكن أن يهدد أرزاق الأشخاص فضلا عن الاقتصاديات المحلية والوطنية والدولية، ويمكن أن تلعب البيئة دورا مهما في الإسهام في التنمية ورفاهية الإنسان، غير أنها يمكن أيضا أن تزيد من عرضة الإنسان للخطر مسببة هجرة الإنسان وانعدام الأمن كما في حالة العواصف أو الجفاف أو سوء الإدارة البيئية، كما أن الندرة البيئية يمكن أن تعزز التعاون ولكنها أيضا تسهم في التوترات أو النزاعات.[4]

[1] La direction Technique Chargée des Statistiques Régionales et de la Cartographie. STATISTIQUES SUR L'ENVIRONEMENT. Collections statistiques N° 177/2013. Série C. Alger : Office National des statistiques, Février 2015. P. 53.

[2] ConsoGlobe, Planétoscope. « Production mondile d'avions civils ». Disponible sur : http://www.planetoscope.com/Avion/1457-production-mondiale-d-avions-civils.html. Consultée le: 07/04/2016.

[3] ConsoGlobe, Planétoscope. « le transport maritine dans le monde ». Disponible sur : http://www.planetoscope.com/Mobilite/1835-marchandises-transportees-par-voie-maritime-dans-le-monde.html. Consultée le: 07/04/2016.

[4] توقعات البيئة العالمية GEO4 من أجل التنمية. مرجع سابق. ص. Xxxvi.

وتعتمد التقارير الدولية والإقليمية وحتى الوطنية مجموعة من المؤشرات الأساسية في تحديد حالة وتوقعات البيئة، وسنتناول أهم هذه المؤشرات بشيء من التفصيل كالآتي:

أ- تدهور الغلاف الجوي

يحافظ كوكب الأرض على توازن درجة حرارته من خلال معادلة دقيقة بين الطاقة الشمسية الداخلة (الموجات القصيرة من الأشعة) التي يمتصها، وطاقة الأشعة تحت الحمراء (الموجات الطويلة من الأشعة) التي يعكسها ويتلاشى بعضها في الفضاء، وتسمح غازات الدفيئة (بخار الماء ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان وغيرها) بمرور الأشعة الشمسية عبر الغلاف الجوي إلى الأرض دون تغيير يذكر لكنها تمتص الأشعة تحت الحمراء القادمة من الأرض وتعكس بعضا منها مرة أخرى إلى الأرض فيحافظ مفعول الدفيئة الطبيعية على درجة الحرارة السطحية للأرض، ومنذ قيام الثورة الصناعية ارتفع تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بسبب احتراق الوقود الأحفوري وإلى حد أقل إلى تغيير أغراض استخدام الأراضي وإنتاج الاسمنت واحتراق الكتلة البيولوجية وينتج كل ذلك عن الأنشطة البشرية.[1]

فضلا عن تغير حجم غازات الدفيئة الأصلية، يعاني الغلاف الجوي من انبعاث غازات أخرى تلوثه منها على وجه الخصوص: أكاسيد الكبريت SO_x، أكسيد النيتروجين NO_X، الجسيمات الدقيقة (Particulate matter- PM)، أول أكسيد الكربون CO، المركبات العضوية المتطايرة VOC_s، الأمونيا NH_3 ، الأزون O_3،[2] فحسب احصائيات وكالة الطاقة العالمية لعام 2015 فإن استخدام الفحم ينتج عنه أعلى نسبة من انبعاث غازات ثاني أكسيد الكبريت SO_2 (10 كيلوطن لكل مليون طن نفط مكافئ)، أما بالنسبة لأكسيد النيتروجين NO_X فإن النفط يحتل موقع الصدارة بأكثر من نصف إجمالي الإنبعاثات يليه في ذلك الفحم، أما فيما يتعلق بالجسيمات الدقيقة PM فتحتل الطاقة العضوية المركز الأول من حيث استخدامها المنزلي بمعدل 13 كيلو طن لكل مليون طن نفط مكافئ.[3]

[1] . توقعات البيئة العالمية GEO 3. مرجع سابق. ص. 214.

[2] International Energy Agency. Energy and Air Pollution. World Energy Outlook Special Report.OECD/IEA. France .2016. P.20. Available at : http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/WorldEnergyOutlookSpecialReport2016EnergyandAirPollution.pdf. accessed in: 27/04/2016.

[3] International Energy Agency. Energy and Air Pollution.Op.cit P. 39.

وتؤدي عمليات التصنيع بدورها إلى انبعاثات مباشرة مثل ثاني أكسيد الكربون من إنتاج الصلب والإسمنت، وثاني أكسيد الكبريت من إنتاج النحاس والرصاص والنيكل والزنك وأكاسيد النيتروجين من إنتاج حمض النيتريك والكلوروفلوروكربونات من التبريد وتكييف الهواء، وسداسي فلوريد الكبريت من استخدام معدات الكهرباء، والبيفلوروكربونات من صناعة الإلكترونيات وإنتاج الألمنيوم.[1]

فقطاع الصناعة والصناعات التحويلية الأخرى مثل التكرير والتعدين فيحسب لها حوالي نصف إجمالي إنبعاثات الطاقة من ثاني أكسيد الكبريت SO_2 بما يعادل 37 مليون طن، و30 % لكل من أكاسيد النيتروجين NO_X (28 مليون طن) والجسيمات الدقيقة PM (10 مليون طن).[2] وفيما يتعلق بقطاع النقل فيعتبر المصدر الرئيسي لتلوث الهواء ومسؤول عن نصف إجمالي انبعاثات غاز أكسيد النيتروجين ذات الصلة بالطاقة (56 مليون طن في عام 2015)، كما يعتبر مصدر مهم لانبعاثات الجسيمات الدقيقة $PM_{2.5}$ ، ويعتبر النقل البري مسؤول عن انبعاثات أكسيد النيتروجين والجسيمات الدقيقة أما النقل البحري فمسؤول عن انبعاثات أكسيد الكبريت. [3]

وحسب صناعة الطيران فإن النقل الجوي مسؤول عن 2 % من الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون CO_2 ، حيث أنه ينتج عن استخدام واحد كيلو من وقود الطائرات (Kérosène) 3 كيلو من ثاني أكسيد الكربون،[4] أما المركبات الشخصية فهي مسؤولة عن 40 % من إجمالي إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون المقدرة بـ 7 مليار طن، حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE.[5]

أما عن الدول العربية فيقدر أن أساطيل المركبات الشخصية تنفث 1.1 مليون طن من أكاسيد النيتروجين في السنة الواحدة، وينشأ ما بين 70 و80 % من إجمالي انبعاثات الهيدروكربونات من قطاع النقل، وهذا ما يؤدي دورا هاما في تكون المؤكسدات الفوتوكيميائية والرصاص الذي يستعمل كمادة تضاف إلى البنزين، كما أن محركات الديزل تنفث ثاني أكسيد

[1] تقرير التنمية البشرية GEO4 . مرجع سابق. ص, 46.
[2] International Energy Agency. Energy and Air Pollution. Op.cit P. 44.
[3] International Energy Agency. Energy and Air Pollution. Op. cit. P. 49.
[4] L'encyclopédie du développement durable. « Avions et aviation dans le monde ». Disponible sur : http://www.encyclo-ecolo.com/Avions. Consultée le: 09/04/2016.
[5] ConsoGlobe, Planétoscope. « Production mondiale de voitures ». Op.cit

الكبريت والجسيمات الدقيقة.[1] ومع قدم هذه المركبات فإنها تطلق خمسة وعشرون (25) ضعفا من المواد الهيدروكربونية وأول أكسيد الكربون وأربع أضعاف (4) من أكاسيد النيتروجين، كما أن نسبة انبعاث الجسيمات من الحافلات والشاحنات التي تعمل بالديزل ولم يتم صيانتها بشكل جيد تزيد بحوالي 5–7 أضعاف ما تنفثه المركبات المماثلة ذات الصيانة الجيدة.[2] وتقدر مساهمة الفرد في المنطقة العربية عام 2010 في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ب 4,5 طن للفرد وهو يساوي مساهمة الفرد في العالم،[3] وفي الجزائر انخفض متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من 3,43 طن متري إلى 3,32 طن متري عام 2011 حسب احصائيات البنك الدولي.[4]

تعتبر الجسيمات الدقيقة العالقة أكثر الملوثات انتشارا في المنطقة العربية، فتركيز الايرسولات من PM_{10} في الهواء الخارجي في المغرب ومصر والسودان واليمن والعراق هو أعلى من 25 ميكروغرام/م ^{3}، تليها الجزائر وجزر القمر وموريتانيا بتركيز من 21–25 ميكروغرام/م^3 ثم دول الخليج والشرق الاقصى وتونس بتركيز يتراوح ما بين 16–20 ميكروغرام/م^3 وأخيرا الضفة الغربية وغزة بتركيز 11–15 ميكروغرام/م^3 .[5]

ب–تدهور الأرض

يُعَرَّف تدهور الأراضي بأنه انخفاض في التنوُّع البيولوجي أو في عمل النظام الإيكولوجي أو فقدان خدمات النظم الإيكولوجية التي لا تستطيع الأراضي استعادتها دون معاونة، وسيظل قضية عالمية هامة في القرن الحادي والعشرين بسبب أثره السلبي على الإنتاج الزراعي والتنوُّع البيولوجي ونوعية الحياة، وتشير التقديرات إلى أنه مسؤول عن خسائر اقتصادية عالمية تتراوح من 50 بليون إلى 400 بليون دولار كل سنة، ويتعرض ما لا يقل عن نسبة 40 في المائة من أراضي القارة الأفريقية للتدهور.[6]

[1] مصطفى كمال طلبة، نجيب صعب. البيئة العربية تحديات المستقبل. تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2008. ص. 47. الموقع الإلكتروني: http://www.afedonline.org/afedreport/Full%20Arabic%20Report.pdf. بتاريخ: 2015/06/12.

[2] توقعات البيئة للمنطقة العربية. مرجع سابق. ص. 210.

[3] تريز الجميل. "من إحصاءات ثاني أكسيد الكربون إلى انبعاثات غاز الدفيئة". ورشة احصاءات البيئة والطاقة. الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا الإسكوا. الأردن: 8-12 سبتمبر 2013. ص. 02. الموقع الإلكتروني: http://unstats.un.org/unsd/energy/meetings/2013ees/2013s4co2.pdf. بتاريخ: 2016/04/09.

[4] البنك الدولي. "انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون". الموقع الإلكتروني: http://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC?locations=DZ. بتاريخ: 2016/04/09.

[5] توقعات البيئة للمنطقة العربية. مرجع سابق. ص. 212.

[6] برنامج الامم المتحدة للبيئة. " تحديد النطاق الأولي للتقييم المواضيعي لتدهور الأراضي واستعادة خصوبتها". الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، برنامج العمل للفترة 2014-2018, الدورة

وتقدر مساحة الأراضي في العالم أجمع بـ 130 مليون كلم مربع ،[1] تمثل الزراعة أكثر من ثلث مساحة الأراضي 37.7%، ويمثل كل من الغابات والأراضي الأخرى أقل من الثلث بقليل 30.7 % للغابات، و31.6 % للأراضي الأخرى، أما حسب الأقاليم فإن فلدى آسيا أعلى نسبة من الأراضي الزراعية 52% وأدنى نسبة من الغابات 19%، ولدى أروبا بما في ذلك الإتحاد الروسي ثاني أعلى نسبة من الغابات وأدنى نسبة من الأراضي الزراعية 21%.[2]

أما الدول العربية فتحتوي على خمس مناطق مناخية زراعية هي المناطق شديدة الجفاف الجافة شبه الجافة، شبه الرطبة والرطبة، ويعتبر النظام البيئي السائد في المنطقة العربية قاسيا وهشا وسهل التدهور، التربة السائدة مفككة وسطحية وخصوبتها متدنية، وقد تطورت على قاعدة من كربونات الكالسيوم، وعلى الرغم من انتشار مواد صخرية أساسية في تكوين الترب في المنطقة العربية، فإن الأنواع الرئيسية للترب هي التربة الجافة، التربة المتطورة، التربية قليلة التطور، والتربة الطينية المتشققة، كما توجد مساحات صغيرة من التربة الغنية بالمادة العضوية.[3]

ووفقا لتقدير تقييم الموارد الحرجية في العالم لمنظمة الأغذية والزراعة عام 2015 انخفضت مساحة الغابات في العالم من الفترة 1990- 2015 بـ 129 مليون هكتار (3.1 %) لتصبح أقل بقليل من 4 مليارات هكتار، وقد تكون مسببات خسارة الغابات بشرية وطبيعية على حد السواء، والمسبب البشري هو الأكثر انتشارا عندما يزيل الإنسان الأشجار ويستخدم الأراضي لأغراض أخرى، كالزراعة والبنية التحتية والمستوطنات البشرية والتعدين، وقد تؤدي الظواهر الطبيعية وخاصة الكوارث إلى تحويل الغابات إلى استخدامات للأراضي الأخرى إذا لم تتجدد الغابات طبيعيا ولم يقم الإنسان بإعادة التشجير.[4]

وتقدر مساحة الغابات في الدول العربية بنحو 48.4 مليون هكتار في عام 2013 أي بتراجع بلغت نسبته 0.8 % بالمقارنة مع عام 2012، وتمثل مساحة الغابات حوالي 0.4 % من المساحة الإجمالية للدول العربية، ويتركز حوالي 92% من تلك المساحة في خمس دول عربية هي

الثانية. تركيا.09-14 ديسمبر 2013. ص.02. الموقع الإلكتروني:
http://www.ipbes.net/sites/default/files/downloads/doc/IPBES_2_16_Add.2_AR.docx. بتاريخ: 2016/04/17.

[1] البنك الدولي. " مساحة الأراضي في العالم 1961-2015 ". الموقع الإلكتروني:
http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.TOTL.K2?view=chart. بتاريخ: 2016/04/09.

[2] حالة الغابات في العالم 2016. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO. ص.12. الموقع الإلكتروني:
http://www.fao.org/3/a-i5588a.pdf. بتاريخ: 2016/04/16.

[3] توقعات البيئة للمنطقة العربية. مرجع سابق. ص. 71.

[4] حالة الغابات في العالم 2016. مرجع سابق. ص. 10.

السودان بـ 47%، يليها المغرب والصومال 19% لكل منهما، الجزائر بنسبة 4%، وتتعرض الغابات في معظم الدول العربية إلى كثير من الانتهاكات كالاستغلال التجاري الجائر والقطع والتحطيب، ويقدر معدل الإزالة السنوية للغابات في الدول العربية نحو 1.2 % من مساحتها الإجمالية، بينما لا يتجاوز معدل الإزالة على المستوى الدولي نحو 0.2 % سنويا.[1]

أما الأراضي المزروعة فقد بلغت عام 2013 م حولي 78.3 مليون هكتار أي بنسبة 5.8% من المساحة الكلية للدول العربية مجتمعة والتي تقدر بحوالي 1.3 مليار هكتار، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزرع بنحو 140 مليون هكتار، بينما بلغت المساحة المزروعة فعليا نحو 66.2 مليون هكتار أي بنسبة 47.3 % من مساحة الأراضي القابلة للزراعة.[2]

وقد أوضحت دراسات تقييم التدهور أن التداعيات الرئيسية لتدهور الأراضي في المنطقة العربية بالنسبة المئوية من كامل الأراضي المتدهورة البالغة 316,64 مليون هكتار هي:

تملح التربة: تتباين الدول العربية في المساحات المتملحة بشكل طبيعي أو نتيجة الممارسات البشرية، وتبلغ مساحات الأراضي الملحية الطبيعية في بعض الدول العربية: 3300 هكتار في الأردن، 2 مليون هكتار في العربية السعودية، 113 ألف هكتار في قطر، 85 ألف هكتار في الكويت، 2 مليون هكتار في مصر، نصف (0.502) مليون هكتار في ليبيا، 0.558 مليون هكتار في تونس، 5% من مساحة جيبوتي، وتبلغ مساحة الأراضي المتأثرة بالملوحة الناجمة عن الممارسات البشرية في بعض الدول العربية: 8 مليون هكتار في العراق، 8600 هكتار في الأردن، 4000 هكتار في الصومال و190 ألف هكتار في ليبيا، 1.5 مليون هكتار في تونس.[3] وفي الجزائر تمس هذه الظاهرة أساسا السهول الزراعية المروية غرب البلاد، حيث التربة عقيمة كليا ووصلت إلى مستوى عالي من التدهور خاصة في محيط مينا (Mina) وحبرة (Habra) وسيق (Sig).[4]

تآكل التربة وانجرافها: يحدث انجراف التربة على امتداد المنطقة العربية نتيجة للظروف المناخية الحارة والجافة والرياح وعواصف الأمطار وقابلية معظم الترب للانجراف، وقد تزايد

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015. مرجع سابق. ص. 64.
[2] نفس المرجع. ص. 61.
[3] توقعات البيئة للمنطقة العربية. مرجع سابق. ص. 86.
[4] Ministère de l'Aménagement de Territoire et de l'Environement. Plan National d'actions pour L'Environement et le Développement Durable (PNAE-DD). Algérie, 2002 .P.34.

انجراف الترب بتدهور الغطاء النباتي الطبيعي وفلاحة المراعي، جمع وقطع الأخشاب كوقود وإزالة الغابات والممارسات الزراعية غير الملائمة، والانجراف نوعان، ريحي ومائي، حيث يؤثر الانجراف الريحي في 110 ملايين هكتار من أراضي المنطقة العربية في غرب آسيا وعلى الأقل في قدر مماثل من أفريقيا بما فيها السودان وتتباين المساحات المتأثرة بين الدول، أما الانجراف المائي فيؤثر في 1,058 مليون هكتار في سوريا، 4,691 مليون هكتار في الهدى، 2,525 مليون هكتار في تونس، 896700 هكتار في ليبيا،[1] وفي الجزائر يمس الأراضي في الشمال ويهدد 12 مليون هكتار في المناطق الجبلية، وتعد المناطق الغربية الأكثر تضررا.[2]

التصحر: تختلف مظاهر التصحر حسب نمط استخدام الأرض التي يتهددها التدهور: ففي أراض الزراعة المروية يرجع الأمر إلى اختلاف الميزان بين الري الغامر والصرف الزراعي القاصر فيحدث الغدق والتملح، وفي أراضي الزراعة المطرية يرجع الأمر إلى تضرر التربة بفعل التعرية وفقد المحتوى العضوي ونضوب المحتوى الغذائي، في أراضي المراعي يرجع الأمر إلى نقص قدرة المراعي على إنتاج الكلأ أو غزو النباتات غير المستساغة وهزال الماشية.[3]

وتقدر المساحات المتصحرة في المنطقة العربية بحوالي 9,8 مليون كلم ^{2}، تمثل 68 % من إجمالي المساحة، وتتركز المساحات في دول شبه الجزيرة العربية بنسبة 89,6 % من إجمالي مساحتها في حين تبلغ النسبة حوالي 78 % في البلدان العربية في شمال إفريقيا، وتعاني دول حوض النيل والقرن الإفريقي من نسبة تصحر تصل إلى 55,5 %، وتبلغ المشكلة أدناها في دول المشرق العربي، وهناك توقعات بأن 2,87 مليون كلم^2 والتي تمثل 20 % من مساحة المنطقة العربية مهددة بالتصحر ليصل المجموع الكلي للأراضي المتصحرة والمهددة بالتصحر في المنطقة 88% من إجمالي المساحة مع اختلاف النسب بين الدول العربية المختلفة،[4] وفي الجزائر ما يقارب 500 ألف هكتار من الأراضي في مناطق السهوب في طريق التصحر الكلي، وأكثر من 7 مليون هكتار مهددة بالتصحر.[5]

[1] توقعات البيئة للمنطقة العربية. مرجع سابق. ص. 87.
[2] Ministère de l'Aménagement de Territoire et de l'Environement. Plan National d'actions pour L'Environement et le Développement Durable (PNAE-DD). Op.cit. P. 33.
[3] البيئة العربية تحديات المستقبل. مرجع سابق. ص. 98.
[4] توقعات البيئة للمنطقة العربية. مرجع سابق. ص. 88-89.
[5] Ministère de l'Aménagement de Territoire et de l'Environement. Plan National d'actions pour L'Environement et le Développement Durable (PNAE-DD). Op.cit P. 34.

التلويث والتلوث الكيميائي[1]: تستخدم المواد الكيميائية في العمليات الصناعية والطاقة والنقل والزراعة والمستحضرات الصيدلانية والتنضيف والتبريد، ويستخدم أكثر من 50 ألف مركب تجاري كما تضاف المئات كل عام ويتوقع تزايد إنتاج المواد الكيميائية عالميا بنسبة 85 % في عام 2020 وتؤدي عمليات إطلاق المواد الكيميائية ومنتجاتها الثانوية وانحلالها والمستحضرات الصيدلانية وغيرها من السلع إلى تلويث البيئة حيث تتعرض الأرض لمجموعة كبيرة من المواد الكيميائية من مصادر كثيرة، بما فيها البلديات والصناعات والزراعة وهناك ملوثات عضوية دائمة ومثبطات اللهب المعالجة بالبروم والهيدروكربونات العطرية المتعددة مثل الرصاص والكادميوم والزئبق وأكاسيد النتروجين والكبريت، وفي مجال التعدين تستخدم المواد السامة مثل السيانيد وحمض الكبريت لفصل المعدن عن الخام، وقد تنبعث المواد الكيميائية السامة من المخزونات الاحتياطية للنفايات الخطرة وتوليد الطاقة وترميد النفايات والعمليات الصناعية وتأتي أيضا من انبعاثات المركبات واستخدام مبيدات الآفات الزراعية والأسمدة وكذلك حمأة مياه المجارير التي تحتوي بقايا المواد الكيميائية للمعالجة والمنتجات الاستهلاكية والمستحضرات الصيدلانية.

ج- التنوع البيولوجي

تعرف وثيقة اتفاقية التنوع البيولوجي عبارة التنوع البيولوجي أو التنوع الحيوي بأنه التباين فيما بين الكائنات الحية من كل المصادر بما في ذلك جملة أمور بينها النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والمائية الأخرى والمجتمعات الإيكولوجية التي تكون هذه النظم جزءا منها، وهذا يشمل التنوع داخل الأنواع وفيما بينها وتنوع النظم الإيكولوجية،[2] ويتضمن التنوع على المستوى الجيني التنوع بين الأفراد في شعب معين أو بين أنواع النباتات، وتنوع الأنواع إلى جانب تنوع الأنظمة الإيكولوجية والموائل، كما التنوع البيولوجي ليس مجرد التنوع في المظهر والتركيب بل يتجاوز ذلك وهو يشمل التنوع من حيث الوفرة مثل عدد الجينات والأفراد والجماعات والموائل في مكان معين ومن حيث التوزيع بين المواقع وعبر الزمن، ومن حيث السلوك، بما في ذلك التفاعلات بين مكونات التنوع البيولوجي مثل التي توجد بين الأنواع الملقحة والنباتات، أو التي توجد بين المفترس والفريسة، إضافة إلى أن التنوع البيولوجي أيضا يندمج مع التنوع الثقافي الإنساني الذي يمكن أن

[1] توقعات البيئة العالمية GEO 4 . مرجع سابق. ص. 94.
[2] التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي GBO3. مونتريال: الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، 2010. ص. 15. الموقع الإلكتروني: https://www.cbd.int/doc/publications/gbo/gbo3-final-ar.pdf. بتاريخ: 2016/04/12.

يتأثر بنفس موجهات التنوع البيولوجي والذي له آثاره على تنوع الجينات والأنواع والأنظمة الإيكولوجية الأخرى.[1]

تحتوي المنطقة العربية طائفة كبيرة من موارد التنوع البيولوجي، بما في ذلك الأنواع النباتية والحيوانية والنظم الإيكولوجية البرية والمائية التي توفر خدمات وموائل للحيات البرية وتكون محطات عبور للأنهار المهاجرة، ويدعم الثراء النسبي لأماكن هذه الأحياء تنوع الموائل مثل الصحاري والسهول والسافانا والواحات والأنهار والبحيرات والمستنقعات المالحة والجبال والبحار الإقليمية، ومثل هذه الأنواع خصوصا تلك المستخدمة في الغذاء والطب التقليدي توفر مخزونا وفيرا من الموارد البيولوجية المتكيفة مع المناخ الجاف السائد في كثير من أنحاء المنطقة ويمكن استخدامها للأغراض الزراعية والطبية والصناعية في حين توفر الأنواع المائية وخاصة البحرية منها مصدرا رئيسيا للبروتين الرخيص.[2]

تمتلك الجزائر 5402 صنف نباتي، منها 540 نوع من العلف و646 نوع من النباتات الطبية، ويتكون التنوع البيولوجي البحري من 600 نوع من الطحالب، بعضها له أهمية اقتصادية: نباتات طبية وعطرية، نباتات نسيجية، نباتات مقاومة ومتكيفية مع الملوحة والجفاف، هذا التنوع النباتي يتوزع على مختلف الأنظمة الإيكولوجية (الغابات، السهوب، المناطق البرية، الصحاري البحر، الجبال،...) مهدد من بعض الممارسات الزراعية من خلال بناء البنية التحتية عن طريق الحضرنة وإزالة الغابات. أما فيما يتعلق بالحياة البرية فإن 47 نوع من الثدييات من أصل 107 التي تم إحصاؤها مهددة بالإنقراض ومحمية، 68 نوع من الطيور من أصل 336 هي محمية نفس الشيء بالنسبة لـ 39 من الطيور الجارحة، وتنوع الحياة البحرية فقد تم إحصاء المرجان الأحمر الوحيد في البحر المتوسط وأيضا 40 نوع من الأسماك الغضروفية و200 نوع من الأسماك العظمية.[3]

[1] توقعات البيئة العالمية GEO 4 . مرجع سابق. ص. 160.
[2] توقعات البيئة للمنطقة العربية. مرجع سابق. ص. 172.
[3] Ministère de l'Aménagement de Territoire et de l'Environement. Plan National d'actions pour L'Environement et le Développement Durable (PNAE-DD). Op.cit P.37.

د- الموارد المائية

يقدر إجمالي حجم المسحوبات السنوية من المياه العذبة في العالم عام 2014 حوالي 3908,50 مليار م^3، وفي المنطقة العربية تقدر بـ 246,09 مليار م^3.[1] حيث تتصف المنطقة العربية بانخفاض معدل سقوط الأمطار، ويقدر معدل الماء المتوافر سنويا للفرد 977 متر مكعب عام 2001 وسينخفض إلى 460 متر مكعب عام 2023، وقد حددت الأمم المتحدة أن الدولة تعتبر في حالة إجهاد مائي إذا كان معدل الماء المتوافر للفرد سنويا دون 1500 متر مكعب، وفي حالة ندرة مياه إذا كان الماء المتوفر سنويا للفرد دون 1000 متر مكعب، وفي حالة إجهاد مائي حاد إذا كان الماء المتوافر للفرد سنويا أقل من 500 متر مكعب.[2]

لا يختلف الوضع في الجزائر عن باقي الدول العربية، حيث تعتبر موارد المياه العذبة محدودة حيث يقدر حجمها بـ 19.2 مليار م^3 ، منها 12.4 مليار م^3 مياه سطحية، 1.9 مليار م^3 مياه جوفية في الشمال، 4.9 مليار م^3 مياه جوفية مستغلة في الجنوب، ويقدر نصيب الفرد الجزائري بـ 640 م^3 وفي الواقع لا يتعدى 383 م^3 للفرد في العام، وسوف ينخفض إلى 261 م^3 للفرد في العام بحلول عام 2020 وبارتفاع تعداد السكان إلى 44 مليون نسمة.[3]

إضافة إلى الإفراط في استخدام موارد المياه الجوفية والسطحية وتملحها، فإن هذه الموارد مهددة أيضا بالتلوث من مصادر بشرية ناتجة عن الأنشطة الصناعية والمنزلية والزراعية، حيث يعود تلوث المياه إلى ارتفاع استعمال المواد الكيميائية في الزراعة، فضلا عن ازدياد تسرب مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية إلى دورة المياه، وافتقار شرائح كبيرة من السكان إلى خدمات صحية نظيفة يساهم في تلوث المياه عن طريق مياه الصرف غير المعالجة، وتعتبر البلدان الزراعية الرئيسية في المنطقة العربية (مصر، الجزائر، تونس، المغرب، العراق) هي البلدان

[1] البنك الدولي. "المسحوبات السنوية من المياه العذبة، الإجمالي (مليار متر مكعب)". الموقع الإلكتروني: http://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.FWTL.K3?locations=1A&view=chart. بتاريخ: 2016/04/23.

[2] البيئة العربية تحديات المستقبل. تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2008. ص. 65. الموقع الإلكتروني: http://www.afedonline.org/afedreport/main_arfull.asp. بتاريخ: 2015/09/17.

[3] Ministère de l'Aménagement de Territoire et de l'Environement. Plan National d'actions pour L'Environement et le Développement Durable (PNAE-DD). Op.cit P.35.

الرئيسية الأكثر تلويثا للمياه، كما تشير بيانات حول الانبعاثات اليومية للملوثات المائية العضوية وما يسبب تلوثا بيئيا هو ازدياد استخدام تحلية مياه البحر.[1]

هـ- تغير المناخ

يشير تغير المناخ إلى مجموعة واسعة من الظواهر العالمية التي تم إنشاؤها في الغالب عن طريق حرق الوقود الأحفوري، والتي تضيف الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري إلى الغلاف الجوي للأرض. وتشمل هذه الظواهر زيادة اتجاهات درجات الحرارة(ظاهرة الاحتباس الحراري)، أيضا تشمل التغييرات مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، فقدان الكتلة الجليدية في غرينلاند، والقطب الجنوبي والقطب الشمالي والجبال الجليدية في جميع أنحاء العالم.[2]

بددت الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC- Intergovernmental Panel on Climate Change) في تقريرها الرابع لعام 2007 الشكوك حول تغير المناخ، حيث أضحى ارتفاع درجة حرارة النظام المناخي لا لبس فيها، والإنسان هو المسؤول الأول عن غازات الاحتباس الحراري فارتفاع حرق الوقود الأحفوري والتغير في استخدام الأراضي وانبعاثاتهما زادت من كمية غازات الدفيئة في الغلاف الجوي للأرض، ومنها على وجه الخصوص غاز ثاني أكسيد الكربون الميثان، ثاني أكسيد النيتروجين،[3] ومن أهم خصائص تغير المناخ:

ارتفاع معدل درجة حرارة الأرض (الاحترار العالمي): تشير الدراسات إلى أن الإحترار قد حصل في القرن المنصرم على مرحلتين من العام 1910 وحتى العام 1940 (0.35 درجة مئوية) وبشكل أقوى من العام 1970 وحتى تاريخ اليوم (0.55 درجة مئوية). وقد إزداد الإحترار خلال السنوات الخمس والعشرين المنصرمة.[4]

---

[1] البيئة العربية المياه إدارة مستدلمة لمورد ناقص. تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2010. ص.13 . الموقع الإلكتروني: http://www.afedonline.org/Report2010/pdf/Ar/ch1arabic.pdf. بتاريخ: 2015/09/17.

[2] Global Climate Change Vital, Signs of Planet. NASA. Available at : http://climate.nasa.gov/resources/global-warming/. Accessed in : 23/04/2016.

[3] United Nations Framework Convention on Climate Change. Climate Change : impact, vulnerabilities and adaptation in developing countries.P.8. Available at : https://unfccc.int/resource/docs/publications/impacts.pdf. Accessed in: 23/04/2016.

[4] الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ. التقرير الرابع لتقييم تغير المناخ 2007. تقرير الفريق العامل الاول "كيف تتغير درجات الحرارة على الأرض". الموقع الإلكتروني: https://www.ipcc.ch/publications_and_data/ar4/wg1/ar/faq-3-1.html. بتاريخ: 2015/09/23.

التغير في الغطاء السحابي والتهطال: عندما يتغيّر المناخ، يتأثّر التهطال بطريقة مباشرة فتتبدل كميته وتواتره وشكله، يسرّع الإحترار جفاف سطح الأرض ويزيد من إمكانية حدوث جفاف ومن حدّته إذا ما حصل، وقد تمت ملاحظة هذا الأمر في عدة مناطق من العالم. لكن، تفيد إحدى القوانين الفيزيائية الثابتة بأن قدرة تماسك الماء في الغلاف الجوي هي نحو 7 درجات مئوية وهي تزداد كلما إرتفعت درجة الحرارة درجة مئوية واحدة، وعليه فإن الحرارة المتزايدة نتجت عن تزايد تبخر الماء، فطوال القرن العشرين كان متوقعاً أن يزيد بخار الماء في الغلاف الجوي فوق المحيطات بنسبة تقريبية هي 5 %، وذلك إستناداً إلى تغيّرات في حرارة سطح البحر.[1]

ارتفاع منسوب البحار والمحيطات: سيؤدي ارتفاع حرارة العالم إلى تمدد كتلة مياه المحيطات، إضافة الى ذوبان الكتل الجليدية الضخمة ككتلة غرينلاند، ما يتوقع أن يرفع مستوى البحر من 0.1 الى 0.5 متر مع حلول منتصف القرن، هذا الارتفاع المحتمل سيشكل تهديدا للتجمعات السكنية الساحلية وزراعاتها إضافة الى موارد المياه العذبة على السواحل ووجود بعض الجزر التي ستغمرها المياه[2].

تشمل عواقب تغير المناخ في عنصر الأنواع في التنوع البيولوجي: تغيرات في توزيع الأنواع، تزايد معدلات الإنقراض، تغيرات في توقيت التكاثر، تغيرات في طول فصل النمو بالإضافة إلى تغير في النظم الإيكولوجية.[3]

وفي المنطقة العربية تتفاوت مستويات تأثرها بالتغير المناخي في ظل توقعات متنوعة لارتفاع مستويات البحار وشح المياه العذبة وإنتاج الغذاء والتنوع البيولوجي، وتعتبر قطر والإمارات والكويت وتونس الأكثر تعرضا من حيث كتلتها البرية، حيث سوف يتأثر من 1 % إلى 3 % من أراضي هذه البلدان بارتفاع مستوى البحار 1 متر، ومصر تعتبر الأكثر تضررا في فقد الأراضي الزراعية فأكثر من 12 % من أفضل تلك الأراضي في دلتا النيل في خطر من ارتفاع مستويات البحار 1 متر وتزداد هذه النسبة إلى 25 % مقابل ارتفاع مستويات البحار 3 أمتار.[4] وفيما

[1] نفس المرجع. نفس الصفحة.
[2] منظمة السلام الأخضر. "تغير المناخ". الموقع الإلكتروني: http://www.greenpeace.org/arabic/campaigns/climate-change/climate-change. بتاريخ: 2016/04/24.
[3] اتفاقية التنوع البيولوجي. اليوم الدولي للتنوع البيولوجي لعام 2007. التغير البيولوجي وتغير المناخ. ص.10. الموقع الإلكتروني: https://www.cbd.int/doc/bioday/2007/ibd-2007-booklet-01-ar.pdf. بتاريخ: 2016/04/23.
[4] لبيئة العربية تغير المناخ، أثر تغير المناخ على البلدان العربية. تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2009. ص.xiv. الموقع الإلكتروني: http://www.afedonline.org/afedreport09/Full%20Arabic%20Report.pdf. بتاريخ: 2015/09/24.

يتعلق بتأثر المياه العذبة بتغيرات المناخ خصوصا مع ازدياد درجة الحرارة وانخفاض المتساقطات المعرضة لمزيد من الإضطراب من شأنها أن تفاقم حالة التأثر الحرجة أصلا وتلقي بمزيد من الضغط على موارد المياه العذبة المحدودة مع تراجع منسوب الأنهار.[1]

أما التنوع البيولوجي فكثير من الأنواع النباتية والحيوانية تواجه أصلا تهديدات لبقائها وباستخدام معايير التهديد لدى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة يتبين أن لدى اليمن العدد الأكبر من الأنواع النباتية المهددة، إذ تبلغ 159 نوعا بينما لدى كل من السودان والصومال 17 نوعا فقط ولدى جيبوتي ومصر والأردن والمغرب والسعودية والسودان واليمن مجتمعة أكثر من 80 نوعا حيوانيا مهددا بالإنقراض، وتأتي مصر في رأس القائمة إذ لديها 108 نوع.[2]

2-3 الآليات القانونية والعملياتية لحماية البيئة

أ- الإطار التشريعي

بدأ تطور القانون الدولي البيئي في مؤتمر استوكهولم عام 1972 موازاة مع ارتفاع درجة الوعي البيئي في العالم المتقدم في أوائل السبعينيات، ليتم اعتماد الميثاق العالمي للطبيعة خلال شهر أكتوبر من عام 1982 بعد عشر سنوات من مؤتمر استوكهولم ويرمي إلى أهمية المحافظة على الطبيعة وتنوعها وأولويات التعاون الدولي، ليعقد بعد عشر سنوات أخرى مؤتمر الأرض بريو ديجينيرو عام 1992، وأهم ما لفت الانتباه في هذا المؤتمر المادة رقم 10 المتعلقة بالمعلومات والمشاركة وحق المرافعة أمام القضاء في المجال البيئي، بالإضافة إلى الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية، اتفاقية التنوع البيولوجي وجدول أعمال القرن الحادي والعشرون، والحديث عن بروتوكول كيوتو 1997 والذي يعتبر من أهم الوسائل القانونية على المستوى الدولي لمجابهة التغيرات المناخية إذ تضمن إلتزامات الدول الصناعية بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 5% للفترة 2008- 2012.[3]

---

[1] نفس المرجع. ص. Xv.

[2] البيئة العربية تغير المناخ أثر تغير المناخ على البلدان العربية. مرجع سابق. ص. Xviii.

[3] شكراني الحسين. "من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012 مدخل إل تقييم السياسات البيئية العالمية". مجلة بحوث اقتصادية عربية. العددان 63-64. مركز دراسات الوحدة العربية.خريف 2013. الموقع الإلكتروني: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah63-64shakranihussein.pdf. بتاريخ: 2015/09/12.

وفي سياق الاهتمام العالمي بالبيئة وعقد المؤتمرات العالمية لمناقشة قضاياها وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية لمعالجة تلك القضايا، ولم تكن الدول العربية بمنأى عن هذا الاهتمام فسارعت إلى اتخاذ الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة ووضعت قضية البيئة على قمة اهتماماتهما وانعكس هذا الاهتمام في إنشاء وزارات للبيئة وتأسيس أجهزة إدارية ومجالس تختص بشؤون البيئة، كما أصدرت خلال فترات زمنية معينة العديد من النصوص القانونية التي تعالج بعض المسائل البيئية معالجة جزئية في سياق تشريعات عامة، ومع تزايد اهتمام الدول العربية بقضية البيئة قامت بإصدار قوانين خاصة لحماية البيئة وصون مواردها.[1]

وبتنظيم مشترك بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة) وبرنامج الأمم المتحدة (المكتب الإقليمي لغرب آسيا) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، تمت دراسة التشريعات والقوانين البيئية في 17 دولة عربية واستقراء مدى موائمتها للاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف ومع المفاهيم البيئية الحديثة كما تم إعداد دليل تشريعي نموذجي استرشادي بيئي عربي بحيث يمكن لكل الدول العربية أن تشترشد به في سن التشريعات البيئية وفقا لنظمها البيئية وطبيعتها وأولوياتها ومواردها وإمكانياتها الاقتصادية والمالية والإدارية وظروفها السياسية والتشريعية.[2]

ولا يختلف الوضع في الجزائر، فالنصوص القانونية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بحماية المحيط هي عديدة وتعكس الاهتمام الذي يعطيه المشرع للقضايا البيئية وحسب التقرير حول وضع المحيط في عام 1997 نجد حوالي 300 نص تشريعي خاص بالمحيط، إلى غاية عام 1983 حيث قام المشرع الجزائري لأول مرة بوضع قانون شامل وعام لحماية البيئة وهو القانون رقم 03-83 الصادر في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة يهدف إلى تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة التي ترمي بدورها إلى:[3]

- حماية الموارد الطبيعية واستخلاف هيكلة وإضفاء القيمة لها.
- اتقاء كل شكل من أشكال التلوث والمضار ومكافحته.

[1] البيئة العربية تحديات المستقبل 2008. مرجع سابق. ص. 177.
[2] نفس المرجع. ص. 181.
[3] قانون رقم 83-03 المؤرخ في 5 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، الصادر في 8 فيفري 1983. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. العدد 06, السنة العشرون. ص. 381. الموقع الإلكتروني: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm. بتاريخ: 2015/09/24.

- تحسين إطار المعيشة ونوعيتها.

بالإضافة إلى مجموعة من المراسيم التي تلت هذا القانون والتي هدفت إلى إثرائه بنصوص نظامية تحدد المنفذين المعنيين وصلاحياتهم بالإضافة إلى مراسيم التطبيق والتي نذكر منها:

- المرسوم 88- 149 الصادر في 26 جويلية 1988 يوضح التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة وتحدد قائمة مصطلحاتها.
- المرسوم 93- 160 الصادر في 27 جويلية 1993 ينظم صرف السوائل الصناعية.
- المرسوم 93-165 الصادر في 27 جويلية 1993 ينظم بث الدخان، الغاز، الغبار الروائح والجزيئات الصلبة في المنشآت الثابتة.
- المرسوم 96- 59 الصادر في 27 جانفي 1996 يقضي بإقامة مراقبة عامة للمحيط.
- المرسوم 96- 60 الصادر في 27 جانفي 1996 يقضي بإقامة مراقبة محيط الولاية.

بالإضافة إلى مجموعة من القوانين والتي سميت بقوانين الجيل الثاني والتي تعلقت بالبيئة والتنمية المستدامة:[1]

- القانون رقم 03-10 من 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في سياق التنمية المستدامة.
- القانون رقم 01-19 من 2001/12/12 المتعلق بإدارة ومراقبة والقضاء على النفايات.
- القانون رقم 04-09 من 2004/08/14 المتعلق بتشجيع استخدام الطاقة المتجددة في سياق التنمية المستدامة.
- القانون رقم 02-02 من 2002/05/02 المتعلق بشأن حماية وتعزيز الساحلية.
- القانون رقم 04-03 من 2004/06/23 المتعلق بشأن حماية المناطق الجبلية في سياق التنمية المستدامة.
- القانون رقم 01- 20 من 2001/12/12 المتعلق بتنظيم وتطوير التنمية المستدامة للأراضي.

[1] RAPPORT NATIONAL DE L'ALGERIE . 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19) . REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE. Mai 2011. P.6-7.

- القانون رقم 05-12 من 2005/08/04 المتعلق بالمياه.
- القانون رقم 02-08 على 2002/08/05 المتعلق بالمدن والتهيئة الظروف جديدة والتخطيط.
- القانون رقم 04-20 من 2004/12/24 المتعلق بالوقاية وإدارة المخاطر في سياق التنمية المستدامة.
- القانون رقم 06/06 من 2006/02/20 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.
- القانون رقم 07-06 من 2007/05/13 المتعلق بإدارة وحماية وتطوير المساحات الخضراء.
- القانون رقم 11-02 من 2011/02/17 المتعلق بالمناطق المحمية تحت التنمية المستدامة.
- القانون رقم 08-16 من 2008/08/03، المتعلق بالسياسات الزراعية.
- القانون رقم 08-05 من 2008/02/23 المعدل والمكمل للقانون رقم 98-11 المتعلق بتأسيس القانون التوجيهي وخمس سنوات برنامج الإسقاط على البحوث التنمية العلمية والتكنولوجية.
- القانون رقم 99-09 بتاريخ 07/28/ 1999 المتعلق بالسيطرة على الطاقة.
- القانون رقم 90-29 المؤرخ 12/01/ 1990 المتعلق بالتخطيط والتنمية.
- القانون رقم 85-05 من 1985/16/02، كما تم تعديله وتتميمه، لحماية وتعزيز الصحة.
- القانون رقم 87-17 من 1987/08/1 المتعلق بالصحة النباتية.
- القانون رقم 08-16 الصادر في 3 /08/ 2008 المتعلق بالتوجيه الزراعي.
- القانون رقم 09-03 من 2009/02/25 المتعلق بحماية المستهلك والغش.
- القانون رقم 08-16 من 3 أغسطس 2008 ويهدف إلى تعزيز نظم التتبع وتكييف المنتجات ومراقبة الحيوانات والنباتات ومشتقاتها.
- القانون رقم 01-10 من 2001/03/07 المتعلق بالتعدين.
- القانون رقم 01-13 من 2001/07/08 المتعلق بتوجيه وتنظيم وسائل النقل الأراضي في سياق التنمية المستدامة.

- القانون رقم 98-06 من 06/27/ 1998 المتعلق بوضع القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني.
- القانون رقم 02-09 من 2002/08/05 المتعلق بحماية وتعزيز الأشخاص ذوي الإعاقة.
- القانون رقم 01-14 من 2001/08/19 المتعلق بالسلامة والسلامة على الطرق.
- القانون رقم 08-07 من 23 فبراير 2008 على توجيهات بشأن التدريب والتعليم المهني.

ب-الإطار المؤسسي الرسمي

أول إطار مؤسسي حضي به موضوع البيئة في العالم هو إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ضمن مؤتمر ستوكهولم 1972 والذي يعد بمثابة الصوت المعبر عن حالة البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كبرنامج محفز وداعي ومعلم وميسر لتشجيع الاستخدام الرشيد والتنمية المستدامة للبيئة العالمية، يشتمل عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على:[1]

- تقييم الظروف والاتجاهات البيئية العالمية والإقليمية والوطنية.
- تطوير الصكوك البيئية الدولية والوطنية.
- تعزيز المؤسسات من أجل إدارة حكيمة للبيئة.

أما على مستوى المنطقة العربية فيعد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الآلية العربية الإقليمية المعتمدة داخل منظومة الجامعة العربية للتنسيق والتعاون في مجالات البيئة والتنمية المستدامة كافة، وله طبيعته التي تميزه عن المجالس الوزارية العربية الأخرى، فقضايا البيئة، على عكس اهتمامات المجالس الوزارية الأخرى المحددة في قطاعات بعينها، تتقاطع مع كل مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الأجهزة المسؤولة عن البيئة في الدول العربية حديثة وما زالت تتباين في كثير من الدول في الشكل والاختصاص، فضلاً عن أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية في عمق معالجة قضايا البيئة سواء من حيث التنظيمات أو الإجراءات أو التشريعات الخاصة بها. كما كان لما شهدته الساحة الدولية من تطورات سريعة ومتلاحقة في

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. "عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة". الموقع الإلكتروني: http://www.unep.org/Arabic/About/. بتاريخ: 2015/09/24.

مجال إدارة البيئة العالمية، وتطوير المفهوم من الحفاظ على البيئة إلى تحقيق التنمية المستدامة تأثير بالغ على تطور عمل المجلس.[1]

وتحت راية جامعة الدول العربية وقعت البلدان العربية منذ عام 1986 عدة اتفاقيات حول البيئة والتنمية، وتبنت برنامجا إقليميا للعمل حول التنمية المستدامة في عام 1992 بعد قمة ريو والتزمت في عام 2002 بمبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية الهادفة إلى تطوير استراتيجيات تستهدف بلوغ الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة.[2]

يعود الاهتمام المتزايد بالمسائل البيئية في الجزائر، في الأصل إلى تقدم وتعزيز الإطار المؤسسي المكلف بحماية البيئة، والمراحل الأساسية لهذا التقدم المؤسسي يمكن ربطها بالأحداث التالية:[3]

1974: تأسيس المجلس الوطني للبيئة.

1977: حل المجلس الوطني للبيئة و نقل مهامه إلى وزارة الري و استصلاح الأراضي وحماية البيئة.

1981: نقل مهام حماية البيئة إلى أمانة الدولة للغابات و استصلاح الأراضي وتأسيس وكالة وطنية لحماية المحيط و الغابات عام 1983.

1984: ربط مهام حماية المحيط بوزارة الري والمحيط والغابات.

1988: نقل مهام حماية المحيط لوزارة الداخلية.

1990: نقل مهام حماية المحيط إلى الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والمحيط.

1992: نقل مهام حماية المحيط إلى وزارة التربية الوطنية.

1993: ربط من جديد مهام حماية المحيط بالوزارة المكلفة بالجامعات.

1994: ربط من جديد مهام حماية المحيط بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والمحيط.

---

[1] عمرو موسى. " البيئة والتنمية المستدامة في منظومة جامعة الدول العربية". مجلة البيئة والتنمية , العدد 100-101. المنتدى العربي للبيئة والتنمية. أوت 2006. الموقع الإلكتروني: http://www.afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=1000&issue=&type=3&cat=. بتاريخ: 2015/10/25.

[2] مي جردي، ريم فياض، عباس الزين. "التدهور البيئي في الوطن العربي: التحدي لاستدامة الحياة". مجلة المستقبل العربي. العدد 416. مركز دراسات الوحدة العربية. 2013.ص. 66. الموقع الإلكتروني: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_419_mayjardi.pdf. بتاريخ: 2016/09/24.

[3] Centre International des Technologies de Développement de Tunis : évaluation du système d'études d'impact sur l'environnement de la République Algérienne, METAP, 2000. P. 12.

1996: تأسيس أمانة الدولة المكلفة بالمحيط، الإدارة العامة للمحيط موضوعة مع مهامها تحت وصاية أمانة الدولة هذه.

2000: تأسيس وزارة تهيئة الإقليم والمحيط. وهي أول وزارة خاصة بالبيئة، بعد أن كانت تحت وصاية قطاعات أخرى مثل: الري، الغابات، الفلاحة،...، لتتغير تسمية هذه الوزارة بعد ذلك عدة مرات لكنها أبقت على ضرورة وجود وزارة مستقلة للبيئة، حيث في:

2002: وزارة التهيئة العمرانية والبيئة

2004: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة

2007: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة.

2014: وزارة الموارد المائية والبيئة.

من حيث الدعم المؤسسي، تجدر الإشارة إلى إنشاء عدة مؤسسات منها المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، مكتب الساحل، الوكالة الوطنية للنفايات، المركز الوطني للإنتاج الأنظف، مركز تكنولوجيا تطوير الموارد البيولوجية، معهد التكوين في المهن البيئية، مدرسة مهن المياه، الوكالة الوطنية للعمران (ANURB).[1]

3- المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة

منذ أن بدأت قضايا البيئة تتصدر الأجندات الدولية والإقليمية والوطنية، وهي في حالة تلازم مستمر مع المنظمات غير الحكومية، تلازم طال ظروف النشأة والاهتمام، مراحل التطور والاعتراف الرسمي وصياغة القوانين التي تسير كليهما، وإن اشتركا في الكثير من القوانين التي تحدد مقدار التدخل لتلك المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة، والدور الذي لعبته في صياغة القوانين والتشريعات التي تسعى إلى الحفاظ عليها من أجل الأجيال القادمة من منظور التنمية المستدامة، هذا العلاقة التلازمية هي التي حددت واقع البيئة في العالم أجمع.

من هذا المنطلق سنحاول تتبع مسار تطور الاهتمام بالبيئة وإشراك المنظمات غير الحكومية في ذلك، وتبيان أهم الأدوار التي تمارسها وأبرز النماذج الناجحة في المجال.

[1] RAPPORT NATIONAL DE L'ALGERIE . 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19) . Op.cit P.7.

3-1- تطور الاهتمام بالبيئة والمنظمات غير الحكومية من مؤتمر استكهولم 1972 إلى مؤتمر باريس 2015

أ- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية استكهولم 1972 م

كان انعقاد المؤتمر علامة فارقة، حيث تضمن إعلانه الختامي 19 مبدأ مثل منهاجا بيئيا في عصرنا الحالي، وبتلبية الإعلان الحاجة إلى إلهام شعوب العالم وتوجيهها للحفاظ على البيئة البشرية وتحسينها، فقد أرسى الأساس للبرنامج البيئي الجديد الذي اعتمدته منظومة الأمم المتحدة. وانطلاقا من هذا الزخم الذي أسفر عنه المؤتمر، أنشأت الجمعية العامة في ديسمبر 1972 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يتصدر الجهود التي تبذلها أسرة الأمم المتحدة لحماية البيئة العالمية. وتتمثل الأولويات الحالية للبرنامج في الجوانب البيئية للكوارث والنزاعات، وإدارة النظم الإيكولوجية والإدارة البيئية، والمواد الضارة، وكفاءة الموارد، وتغير المناخ.[1] وتشير الفقرة الثانية من الإعلان إلى أن "حماية وتحسين البيئة البشرية هي قضية رئيسية مما يؤثر على رفاه الشعوب والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، ذلك هو الرغبة الملحة للشعوب في العالم كله واجب جميع الحكومات."[2]

ولعل الحدث الأكثر أهمية في هذا المؤتمر هو عملية التحضير، حيث عقد اجتماع غير رسمي في فندق فونيكس بسويسرا عام 1971 وحضره حوالي ثلاثون منظمة غير حكومية رائدة في مجال البيئة خبراء بيئيون وقادة سياسيون، ويعتبر تقرير فونيكس حول التنمية والبيئة المؤطر في نواحي عديدة للنتائج الكاملة للمؤتمر فيما بعد بدون شك، حيث يذهب موريس سترونغ Maurice Strong السكرتير العام لمؤتمري استكهولم وريو معا في تصريح له عام 1999: "أنا أعتبر تقرير فونيكس المعني بالبيئة والتنمية بوصفه المعلم البارز في تاريخ الحركة البيئية."[3]

[1] الأمم المتحدة. القضايا العالمية "البيئة". الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/ar/globalissues/environment/. بتاريخ: 2015/09/29.

[2] United Nations Environment Programme UNEP. Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment Stockholm 1972. Para 2. Available at : http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=97&ArticleID=1503&l=en/. Accessed in : 12/01/2015.

[3] Michele M. Bestil, Elisabeth Corell. NGO DIPLOMACY the Influence of NonGovernmental Organizations in International Negotiation. London : The Massachusetts Instute of Technologiy -MIT - Press, 2008. P.vii. Available at : http://www.kamudiplomasisi.org/pdf/kitaplar/NGO_Diplomacy._The_Influence_of_Nongovernmental_Organizations_in_International_Environmental_Negotiations.pdf#page=20. Accessed in : 28/09/2015.

هذا وقد منح المؤتمر الوضع الحالي للمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة على الرغم من أن جذورها التاريخية تعود إلى تشكيل الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة عام 1948م، حيث لعبت تلك المنظمات دورا مهما وحاسما في التطوير الشامل للمعايير والمؤسسات وعلى سبيل المثال تنفيذ السياسات في البلدان المختلفة، ويعزى نجاحها إلى المميزات التي منحتها إياها الأمم المتحدة، أولا ففي وضع معايير الكفاءة يمكنها أن تعبر عن قوى عالمية، معايير ذات أهداف واحدة، لا تحتاج لمقايضة البيئة بأهداف أخرى لأنها غير مقيدة بحاجتها إلى القادة السياسيين منتخبين أو غير منتخبين وثانيا، ولنفس الأسباب، لا توجد لديها دوافع لجعل العلم في مرتبة أدنى مع اعتبارات أخرى، وثالثا يمكنها العمل مع جمعيات حماية البيئة المحلية والتي تعاني من نقص الموارد والشرعية السياسية لدعم المبادرات البيئية.[1]

ب-الميثاق العالمي للطبيعة 1982 م

تم اعتماد الميثاق العالمي للطبيعة بعد عشر سنوات من مؤتمر استكهولم 1972، حيث أكد الميثاق على أن الجنس البشري جزء من الطبيعة وأن الحياة البشرية تعتمد أساسا على عدم تغيير وظائف الأنساق الطبيعية التي تعد مصدرا للطاقة والمواد الغذائية، وبأن كل شكل من أشكال الحياة فريدة في ذاته، ويستحق الاحترام بصرف النظر عن قيمته للإنسان، وبأن الإنسان يجب أن يسترشد بمدونة أخلاقية لقواعد العمل بغية الاعتراف بالكائنات الحية على هذا النحو، كما أن جذور الحضارة نفسها ممتدة في الطبيعة التي شكلت الثقافة البشرية وأثرت في جميع المنجزات الفنية والعلمية، وأن العيش في تناسق مع الطبيعة يمنح الإنسان فرصا أفضل للتنمية والإبداع والترويح.[2]

وقد تضمن الميثاق 24 مادة، وتضمنت المادة 21 من الميثاق إشارة ضمنية إلى المنظمات غير الحكومية باستخدام مصطلحي "الأفراد والجماعات والمؤسسات" من خلال قيامها بالتعاون مع الدول والسلطات العامة قدر استطاعتها بـ: [3]

[1] Dan Tarlock. « The Role of Non-Governmental Organization in the Development of International Environmental Law ». 68 Chi. Kent L. Rev. 61 (1992). P.65. Available at : http://scholarship.kentlaw.iit.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1661&context=fac_schol. Accessed in : 27/09/2015.

[2] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 07/37 . " الميثاق العالمي للطبيعة". الدورة السابعة والثلاثون. الجلسة العامة 48. 28 أكتوبر 1982. ص. 24. الموقع الإلكتروني: https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/419/77/IMG/NR041977.pdf?OpenElement. بتاريخ: 2015/02/12.

[3] نفس المرجع. ص. 26.

- التعاون في مهمة حفظ الطبيعة من خلال الأنشطة المشتركة والأعمال الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك تبادل المعلومات والتشاور.
- وضع المعايير للمنتجات ولعمليات الصناعة التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الطبيعة ووضع مناهج متفق عليها لتقدير آثارها.
- تنفيذ النصوص القانونية الدولية الواجبة التطبيق فيما يتعلق بحفظ الطبيعة وحماية البيئة.
- ضمان عدم إضرار الأنشطة الواقعة داخل حدود ولايتها أو سيطرتها بالنظم الطبيعية الواقعة في دول أخرى أو في المناطق الخارجة عن حدود ولايتها الوطنية.
- صون الطبيعة والمحافظة عليها في المناطق الخارجة عن حدود ولايتها الوطنية.

ج- المنظور البيئي حتى سنة 2000 وما بعدها (1987)

لقد اعتمدت الجمعية العامة هذا المنظور برغبة من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره إطارا واسعا لتوجيه العمل الوطني والتعاون الدولي في السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية السليمة بيئيا، وبالتحديد يعتبر دليلا لإعداد مزيد من برامج البيئة المتوسطة الأجل على مستوى المنظومة والبرامج المتوسطة الأجل لمؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، واشتمل المنظور البيئي على 120 مادة مقسمة على ثلاث محاور رئيسية بالإضافة إلى مقدمة، تضمن المحور الأول مجموعة من القضايا القطاعية من: سكان، الأغذية والزراعة، الطاقة والصناعة الصحة والمستوطنات البشرية، العلاقات الاقتصادية الدولية، وتضمن المحور الثاني مجموعة من القضايا البيئية ذات الأهمية من: المحيطات والبحار، الفضاء الخارجي، التنوع البيولوجي، الأمن والبيئة، في حين تضمن المحور الثالث أدوات العمل البيئي من: تقييم وتخطيط، التشريع والقانون البيئي، إذكاء الوعي والتدريب وأخيرا المؤسسات.[1]

وفي عنصر المؤسسات أشارت المادة 119 إشارة واضحة وصريحة إلى المنظمات غير الحكومية وأهميتها حيث تنص على:" لا يمكن ضمان التنمية السليمة بيئيا عن طريق أعمال الحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات الدولية وحدها، بل يحتاج ذلك إلى مشاركة كيانات أخرى، لا سيما الصناعة والمنظمات غير الحكومية البيئية والإنمائية والأوساط العلمية ويمكن أن تقوم المنظمات غير الحكومية بمساهمات هامة في مختلف المجالات بما في ذلك

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 186/42. المنظور البيئي حتى سنة 2000 وما بعدها. الدورة الثانية والأربعون. الجلسة العامة 96. 11 ديسمبر 1987. ص. 197. الموقع الإلكتروني: https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/509/60/IMG/NR050960.pdf?OpenElement. بتاريخ: 2015/09/29.

التعليم والوعي البيئيين وتصميم وتنفيذ برامج على مستوى القاعدة الشعبية، وينبغي أن تستمر الأوساط العلمية في القيام بدور هام في مجالات البحوث البيئية وتقييم الأخطار والتعاون العلمي الدولي."[1]

د- تقرير لجنة برانتلاند 1987

بتوصية من الجمعية العامة بدأت لجنة برانتلاند Brundtland بصياغة تقرير مستقبلنا المشترك وأصدرت الجمعية العامة القرار رقم 187/42 حول تشكيل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ومهمتها الرئيسية هي تقديم تقرير عن البيئة والمشاكل البيئية العالمية إلى غاية عام 2000 م ويتضمن ذلك أيضا تقديم استراتيجيات للتنمية المستدامة، وعام 1987 قدمت اللجنة المذكورة تقريرها النهائي إلى الجمعية العامة، والتي بدورها أوصت في قرارها أن تشكل التنمية المستدامة مبدأ أساسيا للأمم المتحدة، الحكومات، المؤسسات الخاصة، والمنظمات، والمقاولات التجارية.[2]

وقد تضمن التقرير 21 مادة، وأشارت المادة 17 من التقرير على أنه على الحكومات إشراك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الصناعية والأوساط العلمية على نحو أوفى في الأنشطة الوطنية والدولية الرامية إلى دعم جهود التنمية القابلة للإدامة.[3]

هـ-مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو ديجينيرو 1992م (مؤتمر الأرض)

يمكن القول أن مؤتمر الأرض سجل البداية المؤسساتية والطابع الدولي، سواء على صعيد الشمولية والكونية في تناول القضايا أو إرساء الآليات الضرورية في تلك الفترة التاريخية، إذ استطاع أن يوازن عمليا بين البيئة وقضاياها من جهة والتنمية المستدامة وشروطها من جهة أخرى، كما ركز على واجبات الدول في حماية البيئة العالمية،[4] ومن أهم القضايا التي انبثقت عنه هي:

[1] نفس المرجع. ص. 215.
[2] شكراني الحسين. "من مؤتمر استكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012". مرجع سابق. 3. ص. 151.
[3] تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 187/42. اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية. الدورة الثانية والاربعون. الجلسة العامة 96. 11 ديسمبر 1987. الموقع الإلكتروني: https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/509/61/IMG/NR050961.pdf?OpenElement. بتاريخ: 2015/09/29.
[4] شكراني الحسين. "من مؤتمر استكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012". مرجع سابق. ص. 153.

أولا- الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية 1992 م

تعتبر هذه الاتفاقية أكثر الاتفاقيات التي تم اعتمادها بعضوية شبه عالمية، حيث وقع عليها 197 طرف، وتهدف هذه الاتفاقية وأي صكوك قانونية متصلة بها إلى تثبيت غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.[1]

تضمنت هذه الاتفاقية ديباجة عامة و26 مادة وقد ركزت المادة الرابعة المعنية بتحديد الإلتزامات على التعاون الدولي واضعة في الاعتبار المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة والأولويات والظروف الإنمائية المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي لهذا التعاون، كما يشمل التعاون مجالات نقل التكنولوجيات والممارسات التي تكبح الانبعاثات البشرية من غازات الدفيئة وكذالك مصارف وخزانات غازات الدفيئة غير البشرية المصدر، التعاون في مجال إجراء البحوث العلمية والتكنولوجية والفنية والاجتماعية والاقتصادية، التبادل الكامل والمفتوح والعاجل للمعلومات ذات الصلة بالنظام المناخي وتغيره، التعليم والتدريب والتوعية العامة وتشجيع المشاركة على أوسع نطاق بما في ذلك المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية والتماس واستخدام المعلومات التي تقدمها.[2]

ثانيا- اتفاقية التنوع البيولوجي

هناك إعتراف متزايد أن التنوع البيولوجي يشكل قيمة عالمية ضخمة للأجيال الحالية والمقبلة. وفي الوقت عينه، بلغ التهديد للأجناس والأنظمة الإيكولوجية درجات عالية لا مثيل لها فإنقراض الأجناس التي سببتها الأنشطة البشرية بقي على إستمرار بدرجة عالية، وردا على ذلك دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إنشاء فريق عمل الخبراء المخصص للتنوع البيولوجي في نوفمبر 1988 من أجل البحث عن إتفاقية دولية حول التنوع البيولوجي، وفي مايو 1989، شكل البرنامج فريق عمل الخبراء المخصص في الشؤون التقنية والقانونية من أجل إعداد صك قانوني

[1] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. 1992. ص. 4. الموقع الإلكتروني: http://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf. بتاريخ: 2015/09/29.
[2] نفس المرجع. ص. 5.

دولي لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وقد كان التشديد على ضرورة مراعاة الحاجة الى "تقاسم التكاليف والمنافع بين البلدان المتطورة والنامية" بالإضافة الى إيجاد "الوسائل والسبل لدعم الإبتكار من قبل المجتمع المحلي. وبحلول فيفري 1991، عرف الفريق المخصص العامل بلجنة التفاوض الحكومية الدولية. وقد توج عمل هذا الفريق ذروته في 22 مايو/أيار 1992 في مؤتمر نيروبي عند اعتماد النص المتوافق عليه لاتفاقية التنوع البيولوجي. وقد حصدت في ذلك الوقت 168 توقيعاً.[1]

تهدف هذه الاتفاقية إلى المحافظة على التنوع البيولوجي، الاستخدام المستدام لمكوناته والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية بما في ذلك الوصول الملائم إلى الموارد الجينية، نقل التكنولوجيات الملائمة مع الأخذ بعين الاعتبار كل الحق على تلك الموارد والتكنولوجيات والتمويل الملائم.[2] وتتضمن الاتفاقية سبع برامج عمل تتوافق مع بعض المناطق البيئية الكبرى على كوكب الأرض وهي: التنوع البيولوجي الزراعي، التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة، التنوع البيولوجي للغابات، التنوع البيولوجي للمياه الداخلية، التنوع البيولوجي الجزري، التنوع البيولجي البحري والساحلي والتنوع البيولوجي الجبلي.[3]

لقد تضمنت الفقرة الخامسة من المادة 23 من الاتفاقية إشارة إلى دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال مؤتمر الأطراف، حيث تنص الفقرة أنه: " على الأمم المتحدة وهيئاتها الخاصة والوكالة الدولية للطاقة النووية وكذلك أي دولة ليست طرفا في هذه الاتفاقية يمكنها الحضور كملاحظ في إجتماعات مؤتمر الأطراف، وأي كيانات أو هيئات أخرى سواء أكانت حكومية أو غير حكومية، ومختصة في مجالات ذات صلة بالمحافظة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الحضور إلى مؤتمر الاطراف كملاحظين.[4]

لقد أشاد المؤتمر في وثيقته النهائية إشادة خاصة بمجموعة المنظمات غير الحكومية فهناك أكثر من ألف(1000) منظمة غير حكومية معتمدة لدى المؤتمر، تمثل شعوب العالم التي

[1] الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. "تاريخ الاتفاقية", الموقع الإلكتروني: https://www.cbd.int/history/. بتاريخ: 2015/09/29.

[2] Convention of United Nations on Biological Diversity 1992. P. 3. Available at : https://www.cbd.int/doc/legal/cbd-en.pdf. Accessed in: 29/09/2015.

[3] الاتفاقية المتنوعة التنوع البيولوجي. " البرامج المواضيعية والقضايا الأخرى المشتركة". الموقع الإلكتروني: https://www.cbd.int/programmes/, بتاريخ: 2015/09/29.

[4] Convention of United Nations on Biological Diversity 1992. Op.cit P. 16.

يسمع صوتها في ديباجة الأمم المتحدة، قد أسهمت اسهاما كبيرا في العملية التحضيرية وبذلت جهودا شاقة وتتوقع من مداولاتنا الشيء الكثير، وينبغي أن يكون لها أيضا دور حيوي في أعمال المتابعة.[1]

ثالثا- جدول أعمال القرن الحادي والعشرين

إن جدول أعمال القرن الحادي والعشرين برنامج دينامي سوف يتولى تنفيذه شتى الأطراف العاملة حسب اختلاف الأحوال والقدرات والأولويات للبلدان والمناطق، مع الاحترام الكامل لجميع المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ويمكن أن يتطور عبر الزمن في ضوء الاحتياجات والظروف المتغيرة، وقد تضمن أربع أبواب إضافة إلى ديباجة عامة:[2] تمحور الباب الأول حول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية من: مكافحة الفقر، أنماط الاستهلاك المتغيرة الديناميات الديموغرافية والاستدامة، حماية صحة الإنسان وتعزيزها، تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وإدماج البيئة والتنمية في صنع القرار، أما الباب الثاني فركز على صون وإدارة الموارد من أجل التنمية من: حماية الغلاف الجوي، تخطيط وإدارة موارد الأراضي، مكافحة إزالة الغابات، إدارة النظم الإيكولوجية الهشة، التنمية المستدامة للجبال، النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، حفظ التنوع البيولوجي، الإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية، حماية المحيطات وكل أنواع البحار، حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها، الإدارة السليمة بيئيا لكل من المواد الكيميائية السمية والنفايات الخطرة والنفايات الصلبة والمسائل المتصلة بالمجاري والنفايات المشعة.

تضمن المحور الثالث تعزيز دور الفئات الرئيسية من: المرأة، الأطفال والشباب، السكان الأصليون ومجتمعاتهم، المنظمات غير الحكومية، السلطات المحلية، العمال ونقاباتهم، التجارة والصناعة، الأوساط العلمية والتكنولوجية وتعزيز دور المزارعين. وفيما يتعلق بالباب الرابع والأخير فتمحور حول وسائل التنفيذ من: موارد وآليات مالية، التكنولوجيا، العلم التعليم والوعي العام والتدريب، الآليات الوطنية والتعاون الدولي، الترتيبات المؤسسية الدولية الصكوك والآليات القانونية الدولية والمعلومات اللازمة لعملية صنع القرار.

[1] تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية 1992. المجلد الثاني. أعمال المؤتمر بري ودي جانيرو. 3-14 جوان 1992. نيويورك: الأمم المتحدة. 1993. ص.44.

[2] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر. الأمم المتحدة: نيويورك، 1993. ص. 7-9.

لقد تضمن جدول أعمال القرن الحادي والعشرين فصلا كاملا ضمن الباب الثالث حول تعزيز دور المنظمات غير الحكومية كشركاء في التنمية المستدامة وبغية تحقيق ذلك على الأمم المتحدة والحكومات أن تبادر إلى القيام بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية، بعملية استعراض للإجراءات والآليات الرسمية الرامية لإشراك هذه المنظمات على جميع الأصعدة من رسم للسياسات وصنع القرارات إلى التنفيذ من خلال تطبيق التدابير الآتية:[1]

- إقامة حوار مع المنظمات غير الحكومية وشبكاتها المنظمة ذاتيا التي تمثل مختلف القطاعات أو تعزيز هذا الحوار مما يمكن أن يفيد في النظر في حقوق ومسؤوليات هذه المنظمات والتوجيه الفعال لمدخلات المنظمات غير الحكومية المدمجة في عملية وصنع السياسة الحكومية وتسهيل التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية في تنفيذ السياسات الوطنية على مستوى البرنامج.
- تشجيع وتيسير المشاركة والحوار فيما بين المنظمات غير الحكومية المحلية والسلطات المحلية في الأنشطة الرامية إلى التنمية المستدامة.
- إشراك المنظمات غير الحكومية في الآليات والإجراءات الوطنية المنشأة لتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، مع الاستفادة على أفضل وجه من قدراتها الخاصة ولا سيما في ميادين التعليم والتخفيف من الفقر وحماية البيئة وإصلاحها.
- مراعاة النتائج التي تتوصل إليها آليات الرصد والاستعراض لدى المنظمات غير الحكومية في تصميم وتقييم السياسات المتعلقة بتنفيذ جدول الأعمال على جميع المستويات.
- استعراض نظم التعليم الحكومية بغية تحديد الوسائل اللازمة لإدراج وتوسيع اشتراك المنظمات غير الحكومية في ميدان التعليم النظامي وفي التوعية العامة.
- إتاحة وتيسير إمكانية وصول المنظمات غير الحكومية إلى البيانات والمعلومات اللازمة للمساهمة الفعالة في البحث وفي تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها.

[1] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. مرجع سابق. ص. 415.

رابعا- إحداث لجنة التنمية المستدامة[1]

أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه اللجنة في دورته التنظيمية لعام 1993م لتكون لجنة من اللجان الفنية للمجلس، وبغية تأمين متابعة أعمال المؤتمر بصورة فعالة، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي وترشيد القدرة على صنع القرار على الصعيد الحكومي الدولي لتطبيق تكامل قضايا البيئة والتنمية ودراسة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية مسترشدة في ذلك على نحو كامل بمبادئ ريو، وقد حدد لها عشر (10) وظائف رئيسية، من بينها على وجه الخصوص ما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية: تعزيز الحوار في إطار الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع المستقل، فضلا عن الكيانات الأخرى خارج منظومة الأمم المتحدة، وتلقي وتحليل المدخلات ذات الصلة الواردة من المنظمات غير الحكومية المختصة، بما في ذلك القطاع العلمي والقطاع الخاص، وأيضا أن تكفل للمنظمات غير الحكومية بما فيها المنظمات المتصلة بالمجموعات الرئيسية فضلا عن الصناعة والأوساط العلمية والتجارية، الإشتراك الفعال في عملها وأن تسهم ضمن مجالات إختصاصها في مداولات اللجنة.

لقد حاول مؤتمر ريو 1992 التمييز بين مختلف المنظمات غير الحكومية من خلال النظر في قطاعات المجتمع والتي كانت حاسمة في تنفيذ جدول أعمال القرن 21، وحددت تسع مجموعات رئيسية كما كانت تسمى أو أصحاب المصلحة كما كانت تعرف بصفة عامة، هذه المقاربة أصبحت إطار عمل لتمكين مختلف أصحاب المصلحة ليصبحوا أكثر فعالية للمشاركة في تنفيذ ما كان متوقعا في ريو، ومن خلال إشراك أصحاب المصلحة أصبحت العملية الحكومية الدولية أكثر تعقيدا، وفي الوقت نفسه سمح التركيز على أصحاب المصلحة المختلفين بتحديد واضح للأدوار ومسؤوليات الرصد والتنفيذ من وراء الحكومات. ووجدت المنظمات غير الحكومية -التي جرت العادة على وصفها جماعات دعوية- نفسها مقسمة إلى مجموعات مثل: منظمات غير حكومية بيئية، منظمات المجتمع المحلي والحركات الاجتماعية.[2]

وبصرف النظر عن تلك التقسيمات، تعكس نصوص الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الاعتراف المتزايد لدور المنظمات غير الحكومية في الإدارة البيئية الدولية. وفي المقابل فإن

[1] تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 191/47. الترتيبات المؤسسية لمتابعة اعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. الدورة السابعة والأربعون. الجلسة العامة 93. 22 ديسمبر 1992. ص. 197- 198. الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/arabic/documents/GARes/47/A_RES_47_191.pdf. بتاريخ: 2015/09/29.

[2] Michele M. Bestil, Elisabeth Corell. Op.cit P. viii.

الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في وقت مبكر مثل اتفاقية القطب الجنوبي عام 1959م واتفاقية صيد الحيتان عام 1946 الدولية،على وجه الخصوص تُطالب أكثر اتفاقيات ما بعد ريو بصراحة شديدة، وبلغة موحدة، مؤتمر الأطراف (COP) إلى "الطلب والاستفادة، عند الاقتضاء من خدمات وتعاون، والمعلومات التي تقدمها المنظمات الدولية المختصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الهيئات لتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة. ويشير هذا الاتجاه نحو اعتراف متزايد لدور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الدولية البيئية وهو أيضا واضح في عملية صنع القرار ضمن الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف في وقت سابق.[1]

و- بروتوكول كيوتو 1997 م

يعتبر بروتوكول كيوتو هو ما يسهر على تفعيل الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وتُلزم الدول الصناعية المتقدمة تحت مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة"، لأنه يدرك أنها المسؤولة إلى حد كبير عن المستويات العالية لانبعاثات الغازات في الغلاف الجوي نتيجة لأكثر من 150 عاما من النشاط الصناعي، ولتحقيق الاستقرار في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري على أساس مبادئ الاتفاقية، حيث يحدد أهداف ملزمة لخفض الانبعاثات لـ 37 بلدا صناعيا والمجتمع الأروبي بمعدل 5% في فترة إلتزامه الأولى.[2]

تضمن البروتوكول في مجمله 28 مادة، ويشير إلى ضرورة قيام كل طرف من أطراف البروتوكول بأداء إلتزامه بتحديد وخفض انبعاثات غازات الدفيئة غير الخاضعة لبروتوكول مونتريال من وقود الطائرات ووقود النقل البحري كميا، بغية تعزيز التنمية المستدامة من خلال تنفيذ وصياغة المزيد من السياسات والتدابير وفقا للظروف الوطنية بالإضافة إلى التعاون مع باقي الأطراف من هذا القبيل لتعزيز الفعالية المنفردة والمشتركة لسياساتها وتدابيرها المعتمدة باتخاذ

[1] Sebastian Oberthur and others. Participation of Non-Governlental Organizations in International Environmental Governance : legal Basis and Practical Experience. Final Report. Berlin : Ecologic - Institute for International and European Environmental Policy , june 2002.P. 54.Available at : http://ecologic.eu/sites/files/download/projekte/1850-1899/1890/report_ngos_en.pdf. Accessed in: 29/09/2015.

[2] United Nations Framework Convention on Climate change. « Making those first steps count : An Introduction to the Kyoto Protocol ». Available at : http://unfccc.int/essential_background/kyoto_protocol/items/6034.php. Accessed in: 30/09/2015.

خطوات لتقاسم خبراتها وتبادل المعلومات بشأن تلك السياسات والتدابير بما في ذلك استحداث طرق لتحسين قابليتها للمقارنة وشفافيتها وفعاليتها. [1]

ز- اتفاقية أرهوس 1998 م

إن اتفاقية أرهوس **Aarhus Convention** 1998 م حول الوصول إلى المعلومات مشاركة والجمهور في صنع القرار، والاحتكام إلى القضاء في المسائل البيئية تضع الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص، عددا من الحقوق المتعلقة بالجمهور (الأفراد والجمعيات الخاصة بهم) فيما يتعلق بالبيئة، ويتعين على الأطراف في الاتفاقية من خلال السلطات العامة جعل تلك الأحكام مُلزمة التنفيذ سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي، وتنص الاتفاقية على: [2]

- من حق كل فرد الحصول على المعلومات البيئية التي في حوزة السلطات العامة (الوصول إلى المعلومات البيئية)، ويمكن أن تشتمل المعلومات أيضا على السياسات أو التدابير المتخذة، أو على حالة صحة الإنسان وسلامته حيث يمكن أن تتأثر بحالة البيئة، ويحق للمتقدمين الحصول على هذه المعلومات في غضون شهر واحد من الطلب ودون الحاجة إلى الإفصاح عن سبب طلب ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم السلطات العامة، بموجب الاتفاقية، بنشر المعلومات البيئية التي في حوزتها.

- الحق في المشاركة في صنع القرار البيئي، وعلى السلطات العمومية اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين الجمهور المعني والمنظمات غير الحكومية البيئية للتعليق على ذلك، على سبيل المثال مقترحات لمشاريع تؤثر على البيئة، أو الخطط والبرامج المتعلقة بالبيئة، هذه التعليقات تُؤخذ بعين الاعتبار في عملية صنع القرار والمعلومات التي ستقدم على القرارات النهائية وأسباب ذلك.

- الحق في مراجعة إجراءات الطعن في القرارات العامة التي اتخذت دون احترام اثنين من تلك الحقوق أو القانون البيئي بصفة عامة.

[1] بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. الأمم المتحدة 2005. ص. 02. الموقع الإلكتروني: http://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf. بتاريخ: 2015/09/30.

[2] The United Nations Economic Commission for Europe (UNECE). The Aarhus Convention on Access to Information, Public Participation in Decision-making and Access to Justice in Environmental Matters. Available at : http://ec.europa.eu/environment/aarhus/. Accessed in : 28/09/2015.

ح- أهداف الألفية

تضمنت أهداف الألفية التي أقرتها الجمعية في فجر ألفية جديدة 2000م تأكيدا على أهمية البيئة في حياة البشرية جمعاء، حيث أشارت في الهدف الأول المتعلق بالقيم والمبادئ إلى احترام الطبيعة بوجوب توخي الحذر في إدارة جميع أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية وفقا لمبادئ التنمية المستدامة،[1] إضافة إلى تخصيص هدف كامل حول حماية بيئتنا المشتركة تمحور حول تطبيق أخلاقيات جديدة لحفظ الطبيعة ورعايتها في جميع الأنشطة البيئية:[2]

- بذل قصارى جهودنا لضمان بدء نفاذ بروتوكول كيوتو في موعد لا يتجاوز الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 2002 والشروع في الخفض المطلوب لانبعاثات غازات الدفيئة.
- تكثيف الجهود الجماعية لإدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة.
- الحث بشدة على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر تنفيذا تاما في البلدان التي تتعرض لجفاف أو لتصحر أو لكليهما بصورة خطيرة ولا سيما في إفريقيا.
- وقف الاستغلال غير المحتمل لموارد المياه بوضع استراتيجيات لإدارة المياه على كل من الصعيد الإقليمي والوطني بما يعزز إمكانية الحصول عليها بصورة عادلة مع توافرها بكميات كافية.
- تكييف التعاون من أجل خفض عدد وآثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان.
- كفالة حرية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتسلسل الجين البشري (مجموعة العوامل الوراثية).

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2/55. إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. الدورة الخامسة والخمسون. البند 60 (ب) من جدول الأعمال. الجلسة العامة 8. 8 سبتمبر 2000. ص. 3. الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/arabic/documents/GARes/55/A_RES_55_002.pdf. بتاريخ: 2015/10/03.

[2] نفس المرجع. ص. 8.

ط- المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة 2002 (إعلان جوهانسبورغ)

أكد مجددا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[1] الذي عقد في جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا في الفترة الممتدة من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002 الإلتزام بمبادئ ريو والتنفيذ التام لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وأعلن مؤتمر القمة إلتزامه بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية المبرمة منذ عام 1992م، وأكد مجددا أن التنمية المستدامة ركن محوري في جدول الأعمال الدولي وتوسع في فهم التنمية المستدامة وخاصة بشأن الروابط بين الفقر والبيئة واستخدام الموارد الطبيعية، واعتبر أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أهدافا عليا للتنمية المستدامة ومتطلبات أساسية لتحقيقها. وتمخض المؤتمر عن ثلاث نتائج محددة وهي:[2]

- إعلان جوهانسبورغ بشأن التنمية المستدامة الذي إلتزم فيه رؤساء الدول والحكومات باتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة.
- خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة التي تفاوضت الحكومات لوضعها والتي تورد بمزيد من التفصيل الإجراءات التي يلزم اتخاذها في مجالات محددة.
- إلتزام الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بالقيام بمجموعة واسعة متنوعة من الأنشطة والمبادرات للشراكة من شأنها تحقيق التنمية المستدامة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي.

ومن الواضح أن النتيجة الثالثة قد تضمنت إشارة واضحة وصريحة لدور المنظمات غير الحكومية من خلال استخدام مصطلح أصحاب المصلحة في تحقيق التنمية المستدامة على كل المستويات المحلية والإقليمية والدولية إلى جانب الحكومات.

[1] مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وآثاره المحتملة في أعمال اللجنة الإحصائية. اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. الدورة الرابعة والثلاثون. البند 7 من جدول الأعمال المؤقت. 4 -7 مارس 2003. ص. 03. الموقع الإلكتروني: http://unstats.un.org/unsD/environment/envpdf/2003-33a.pdf. بتاريخ: 2015/10/03.

[2] نفس المرجع. نفس الصفحة.

كما تمخض عن مؤتمر القمة العالمية إضافة بعض الأهداف الجديدة الهامة مثل:[1] خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية بحلول عام 2015 واستخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق لا تؤدي إلى آثار بالغة الضرر بالصحة البشرية والبيئة بحلول عام 2020، والمحافظة على الأرصدة السمكية المستنفذة أو استعادة مستويات تتيح إنتاج أقصى قدر من المحصول المستدام منها على أساس عاجل على ألا يتجاوز ذلك عند الإمكان عام 2015، وتحقيق خفض هام في المعدل الحالي لفقد التنوع البيولوجي بحلول عام 2010م.

ي-المؤتمر العالمي المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية

إن تعزيز سيادة القانون هو أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة ككلٍ، فالقانون يضع القواعد والمعايير والإجراءات الرسمية اللازمة لإعتماد القرارات وتنفيذها بفعالية، ويُؤسس القانون الحكم الرشيد القائم على الشمول والشفافية والمساءلة في إدارة هذه المؤسسات كما يحدد الضمانات لحماية القطاعات الضعيفة من المجتمع، وفي القرن الحادي والعشرين، فإن أحد المهام الأساسية للقانون تتمثل في إضاءة المسار نحو التنمية المستدامة، لذلك قامت الأمم المتحدة بعقد المؤتمر العالمي المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية[2] المنعقد في ريو ديجينيرو في الفترة من 17-20 جوان 2012، قبيل إنعقاد مؤتمرها حول التنمية المستدامة ريو +20 مباشرة وشهد المؤتمر ولأول مرة في التاريخ الجمع بين ثلاثة من أكثر مجموعات أصحاب المصلحة أهمية على الصعيد الوطني في تعزيز سيادة القانون في مجال البيئة وهُم رؤساء القضاة والمُدَّعون العامُّون والمراجعون العامُّون للحسابات وقد أعلنوا التزامهم الموحد بالتعاون لبناء ودعم قدرات المحاكم والهيئات القضائية الأخرى، على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، في مجال تنفيذ القانون البيئي وتسهيل تبادل أفضل الممارسات من أجل تحقيق الاستدامة البيئية في إطار التنمية المستدامة.

[1] مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وآثاره المحتملة في أعمال اللجنة الإحصائية. مرجع سابق. ص. 03.
[2] مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة. "العدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية". الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة. المنتدى البيئي الوزاري العالمي. قضايات السياسات العامة: حالة البيئة- البيئة والتنمية. نيروبي 18-22 فيفري 2013. ص. 2. الموقع الإلكتروني: http://www.unep.org/gc/gc27/download.asp?ID=3843. بتاريخ: 2015/10/03.

لقد تضمن هذا المؤتمر مجموعة من المبادئ للنهوض بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية من خلال ترتيبات حكم وطني عادلة وفعالة وشفافة، وفي ظل سيادة القانون ويستند ذلك إلى ما يلي:[1]

– وجود قوانين بيئية عادلة وواضحة وقابلة للتنفيذ.

– المشاركة العامة في صنع القرار وفي إمكانية الوصول إلى العدالة والمعلومات وفقا للمبدأ العاشر من إعلان ريو بما في ذلك استكشاف القيمة المحتملة لإقتباس أحكام من الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) في هذا الصدد.

– أن تتسم المؤسسات وصناع القرار بالمساءلة والنزاهة، بما في ذلك من خلال المشاركة الفعالة لمؤسسات مراجعة الحساب البيئي والإنفاذ.

– أن تكون الولايات والأدوار التي يتم التكليف بها واضحة ومنسقة.

– أن تكون آليات تسوية المنازعات سهلة المنال وعادلة ومحايدة ومستجيبة وتتم في الوقت المناسب، بما في ذلك تطوير خبرات متخصصة في مجالات الفصل في المنازعات البيئية والإجراءات وسبل الإنصاف البيئية المبتكرة.

– الاعتراف بالعلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة.

– إتخاذ معايير محددة لتفسير القانون البيئي.

ولا يمكن تحقيق الاستدامة البيئية إلا في وجود نُظم قانونية فعالة إلى جانب التنفيذ الفعال وتوفر الإجراءات القانونية التي يسهل الحصول عليها، بما في ذلك ما يتعلق بحق المثول أمام المحاكم والوصول الجماعي إلى العدالة، ووجود إطار قانوني ومؤسسي داعم ومبادئ قابلة للتطبيق من جميع التقاليد القانونية في العالم.

ك– مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20)

عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو ديجانيرو في الفترة الممتدة من 20 إلى 22 جوان 2012، أي بعيد اختتام المؤتمر العالمي المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية، وأعرب رؤساء الدول والحكومات والممثلين رفيعي المستوى بمشاركة من هيئات

[1] مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة. "العدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية". مرجع سابق. ص. 14.

المجتمع المدني عن تجديد إلتزامهم بتحقيق التنمية المستدامة وبكفالة مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعية وبيئيا لصالح الأرض ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة من خلال الوثيقة الختامية المعنونة " المستقبل الذي نصبو إليه"، من خلال القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع النمو الاقتصادي المطرد الشامل والعادل وتهيئة مزيد من الفرص للجميع والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والإندماج الاجتماعي وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة.[1]

وقد تضمن إعلان ريو +20 تأكيدا صريحا على نتائج المؤتمر العالمي المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة السالفة الذكر، وإعلان الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي والذي يؤكد على الإلتزام بسيادة القانون وأهميتها البالغة في النهوض بالحوار السياسي والتعاون بين جميع الدول وإحراز التقدم فيما يتعلق بركائز الأمم المتحدة الأساسية الثلاث ألا وهي السلام والأمن الدوليان وحقوق الإنسان والتنيمية،[2] فقد نصت المادة العاشرة[3] من الإعلان(ريو +20) أن الديموقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وتوافر بيئة مؤاتية لذلك كلها أمور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطرد الشامل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة والقضاء على الفقر والجوع، وإقامة مؤسسات فعالة، شفافة، مسؤولة وديموقراطية على جميع المستويات، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي للتصدي للتحديات التي لا تزال تحول دون تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 288/66. "المستقبل الذي نصبو إليه". الدورة السادسة والستون. البند 19 من جدول الأعمال. الجلسة العامة 123. 27 جوان 2012. 1-2. الموقع الإلكتروني:
http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/66/288. بتاريخ: 2015/10/04.

[2] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/67. إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. الدورة السابعة والستون. البند 83 من جدول الأعمال. الجلسة العامة 3. 24 سبتمبر 2012. الموقع الإلكتروني:
http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/66/288. بتاريخ: 2015/10/04.

[3] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 288/66. "المستقبل الذي نصبو إليه". مرجع سابق. ص. 03.

وفيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والبيئية، فقد خصص له الإعلان مادتين وهما" 43 و44"[1] من المحور الثاني المتعلق بتجديد الإلتزام السياسي، حيث تنص المادة 43 على تحقيق التنمية المستدامة تتطلب مشاركة هادفة ونشطة على كل من الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني من جانب الهيئات التشريعية والقضائية وكافة الفئات الرئيسية بما يشمل النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والعمال والنقابات ودوائر الأعمال والصناعة والدوائر العلمية والتكنولوجية والمزارعين والجهات المعنية، وتخص المادة 44 المجتمع المدني دون غيره من أصحاب المصلحة بأهميته في تمكين كافة أفراده من المشاركة بهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ويتوقف ذلك على تعزيز إمكانية الحصول على المعلومات وبناء قدرته وتهيئة بيئة مؤاتية لذلك.

ل- مؤتمر تغير المناخ بباريس 2015

انعقد مؤتمر باريس لتغيّر المناخ في الفترة من 29 نوفمبر إلى 13 ديسمبر 2015 في باريس بفرنسا، وتضمن هذا المؤتمر الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيّر المناخ، والدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، وقد حضر المؤتمر ما يزيد على 36 ألف مشارك، منهم 23600 من مسؤولي الحكومات و9400 من مندوبي هيئات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني و3700 من أعضاء وسائل الإعلام. وقد تركز العمل في باريس على دفع المفاوضات الخاصة بنتائج باريس وتشمل اتفاقية مُلزمة قانوناً والقرارات ذات الصلة وذلك بهدف الوفاء بالمهام والالتزامات المُحددة في ديربان، جنوب أفريقيا بالدورة السابعة عشر لمؤتمر الأطراف.[2]

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 288/66. "المستقبل الذي نصبو إليه". مرجع سابق. ص. 11.
[2] ملخص مؤتمر تغير المناخ المنعقد في باريس. نشرة مفاوضات الأرض. المجلد 12. رقم 663. باريس: المعهد الدولي للتنمية المستدامة. 15 ديسمبر 2015. الموقع الإلكتروني: http://www.iisd.ca/vol12/enb12663a.html. بتاريخ: 2016/03/25.

يرمي اتفاق باريس بشأن تغير المناخ من خلال تحسين تنفيذ الإتفاقية وبما يشمل هدفها إلى توطيد الاستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر، لتحقيق:[1]

- الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لايتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، تسليما بأن ذلك سوف يقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ وآثاره.
- تعزيز القدرة على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ وتوطيد التنمية الخفيضة انبعاثات غازات الدفيئة، على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية.
- جعل التدفقات المالية متماشية مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيضة غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ.

يمكن وصف اتفاقية باريس بأنها تطور فى إدارة المناخ وبأنها ثورة فى عملية مؤتمر أطراف الاتفاقية الإطارية، وتتمحور على دورات مدتها خمس سنوات، وكل دورة من المساهمات المحددة على المستوى الوطني ستكون أكثر طموحا من الدورة السابقة. وخلال هذه الدورات يجب على الأطراف أن تعمل على تصعيد الجهود للحفاظ على درجة الحرارة العالمية دون 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية وبذل الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وبهدف تتبع التقدم تلتزم الأطراف بإطار للشفافية والذى يمثل الجزء المُلزم قانوناً من الاتفاقية إلى جانب الالتزام بالإبلاغ عن المساهمات المحددة على المستوى الوطني، وسوف يقدم التقييم العالمي معلومات حول الجهود الجماعية فى مجال التخفيف والتكيّف والدعم وسوف يتم تنفيذه فى منتصف فترة دورة المساهمات كل خمس سنوات بعد عام 2023.[2]

أما عن حضور المنظمات غير الحكومية في مؤتمر باريس بصفة مراقب فقد كان قوي في المؤتمر وقد بلغ عددها 136 منظمة غير حكومية منها حوالي النصف فرنسية (64) باعتبار

[1] الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ للأمم المتحدة. إعتماد اتفاق باريس . مؤتمر الأطراف. الدورة الحادية والعشرون. البند 4 (ب) من جدول الأعمال. باريس: 30 نوفمبر- 11 ديسمبر 2015. ص. 27. الموقع الإلكتروني: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/G15/283/17/PDF/G1528317.pdf?OpenElement. بتاريخ: 2016/03/25.

[2] ملخص مؤتمر تغير المناخ المنعقد في باريس. نشرة مفاوضات الأرض. مرجع سابق. نفس الصفحة.

فرنسا البلد المضيف، وكانت المشاركة العربية إجمالا محتشمة بالمقارنة بالمشاركة الفرنسية، حيث شاركت الجمعية التونسية للتحكم في الطاقة (ATME)، مؤسسة صحاري العالم (FDM)غرداية الجزائر، جمعية حماية البيئة الكويتية (KEPS).[1]

3-2- مهام المنظمات غير الحكومية البيئية

في إطار الأدوار الرسمية للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة، والتي اكتسبتها عن طريق النضال المستميت منذ نشأتها الرسمية، انطلاقا من الدور الاستشاري والذي سمح بحضورها في المؤتمرات الدولية واستشارتها فيما يتعلق بصياغة القانون البيئي الدولي ووضع المعايير الدولية، وحضورها المؤتمرات الرسمية للأمم المتحدة كملاحظ يتابع سير الأعمال والتطورات البيئية الحاصلة في المجتمعات المختلفة، وكمراقب ميداني يتابع تطبيق القوانين البيئة على أرض الواقع على مختلف المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، تقوم المنظمات غير الحكومية البيئية بمجموعة من المهام التي تنبثق عن تلك الأدوار.

أ- تعزيز قاعدة المعارف والتفاوض

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا كبيرا في التصدي للشكوك العلمية حول أسباب مشكلة بيئية ما وتأثيراتها السلوكية خاصة واستراتيجيات معالجتها، وبالتالي تعزيز القاعدة المعرفية للإدارة البيئية الدولية والوطنية، حيث تجمع وتصنف وتنشر المعلومات ذات الصلة لصناع السياسات والجمهور العريض، معاهد البحوث المستقلة، وخبراء المنظمات غير الحكومية مثل: مركز قانون البيئة، المعهد الدولي للتنمية المستدامة وغيرها من الناشطين في المجال.[2]

بالنسبة لكثير من العلماء والممارسين المعرفة والمعلومات هي مصدر رئيسي لقوة المنظمات غير الحكومية في السياسات العالمية، ففي المفاوضات البيئية الدولية غالبا ما يستخدم دبلوماسيين المنظمات غير الحكومية المعرفة المتخصصة في أمل تعديل الإجراءات المتخذة من قبل صناع القرار للدولة وتغيير الطريقة التي تحدد مصالحهم. وباعتبار أن هذه المعرفة مورد قيِّم نوعي وأن القضايا البيئية الدولية هي معقدة للغاية، فإن صناع القرار غالبا ما يلجؤون إلى دبلوماسيي المنظمات غير الحكومية للمساعدة في فهم طبيعة المشاكل والآثار المترتبة على بدائل

[1] الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ للأمم المتحدة. قبول المنظمات بصفة مراقب. مؤتمر الاطراف. الدورة الحادية والعشرون. باريس. 30 نوفمبر- 11 ديسمبر 2015. البند 2 (ه) من جدول الأعمال المؤقت. ص. 4-6.

[2] Sebastian Oberthur and Others. Op.cit P.40.

السياسات المختلفة في الحسبان، فالمعرفة والمعلومات تعزز المنظمات غير الحكومية بالشرعية في المفاوضات وقد تفتح فرصا للتأثير.[1]

ب-ضمان الشفافية

تعتبر الشفافية عاملا أساسيا لتحقيق مساءلة الحكومات والدول من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية بشأن السياسات العامة البيئية المتخذة، فالشفافية والمساءلة مفهومان متلازمان يعزز كل منهما الآخر، ففي غياب الشفافية لا يمكن أن تكون هناك مساءلة، لذاك فإن أهمية الشفافية تكمن في أنها قناة مفتوحة للاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وهي بذلك أداة هامة لمحاربة الفساد حيث تتطلب الكشف عن مختلف القوانين والقواعد للأنظمة والتعليمات والمعايير والبرامج بشكل عام للإقرار عمليا بالمساءلة والمحاسبة في حالة عدم احترام أو مراعاة تلك البرامج والقواعد،[2] كما أن توافر الشفافية في المنظمات غير الحكومية خاصة فيما يتعلق بأنشطتها والشخصيات التي تتعامل معها ومصادر تمويلها يزيد من مصاقيتها ويساعد على تحقيق التوصيات الواردة في تقاريرها، لذلك فإن الشفافية تعمل على ترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود ووضوح النتائج، حيث تتم المحاسبة على التجاوزات بشكل جماعي من خلال اتخاذ قرارات جماعية.[3]

ج- الدفاع وكسب التأييد

تؤثر المنظمات غير الحكومية من خلال مشاركتها أيضا بصورة مباشرة على العملية الدولية لصنع السياسات من خلال الضغط وكسب التأييد. ويشير كسب التأييد في هذا السياق إلى المنظمات غير الحكومية التي تعمل علنا كمدافعة عن قضيتها من خلال الاستفادة من موقعها الرسمي داخل المؤسسة. أما الضغط فقد يكون مفهوما بأنه عملية غير رسمية للتأثير على صانعي القرار في أروقة الاجتماعات وللقيام بذلك توظف عددا من الأنشطة وقنوات نفوذ رسمية وغير رسمية، كما يتم توفير المزيد من الفرص الرسمية لممارسة الضغط في كثير المؤسسات الدولية من خلال منح المنظمات غير الحكومية الحضور في الاجتماعات الرسمية، وتشمل هذه الفرص عادة

[1] Michele M. Betsil, Elisabeth Corell. Op.cit P.23.

[2] سعيد علي الراشدي. نقلا عن: نوال علي تعالبي. الحوكمة البيئية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2013. ص. 158.

[3] نوال علي تعالبي. مرجع سابق. ص. 158.

تسجيل البيانات وتقديم بيانات مكتوبة ووضع أوراق للوفود سواء داخل قاعات اجتماعات أو خارجها، وهي تنعكس بدرجات متفاوتة في القواعد القانونية وممارسة ذات الصلة الدولي المؤسسات.[1]

د- العضوية في الوفود الوطنية

أصبح ممثلي المنظمات غير الحكومية أيضا أعضاء في الوفود وطنية من خلال وظيفتين مختلفتين، أولا، ضمّنت بعض الحكومات ممثلو المنظمات غير الحكومية في وفودها دون أي مهمة محددة، وبذلك استفاد ممثلي المنظمات غير الحكومية في المقام الأول من أوسع فرص للمشاركة في أعمال الاجتماعات (بما في ذلك، على سبيل المثال، الوصول إلى اجتماعات مغلقة)، التي وفرت لهم زيادة فرص الحصول على المعلومات، وميزة هذا الوصول المعزز للمعلومات عادة ما تكون القدرة على كسب التأييد وحق الضغط. أما ثانيا، فيتم توظيف ممثلي المنظمات غير الحكومية من قبل الحكومات كمستشارين مباشرين، وحتى في بعض الأحيان يتصرفون كمفاوضين أو كخبراء.[2]

هـ-الحوكمة البيئية الدولية

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا فعالا في تعزيز المعايير الدولية البيئية، ليس من خلال دور قانوني دولي، وإنما تحت مظلة قانون الأمم المتحدة وقوانين بعض الدول الأروبية حيث تستمد هذه المنظمات دورها في تعزيز المعايير من خلال القدرة على جلب دعاوى المواطنين.[3]

تشارك المنظّمات غير الحكومية في السياسات البيئية العالمية من خلال العديد من الطرق، حيث إنها تعمل على إثارة الوعي العام حول القضايا البيئية، وتعمل على كسب قرارات مهمة من صنّاع القرار الرسميين من أجل التأثير في السياسات المحلية والخارجية المتعلقة بالبيئة وتعمل كذلك على تنسيق الجهود لتعديل سلوك الشركات المضرّة بالطبيعة، وتشارك في المفاوضات البيئية الدولية، وتساعد على مراقبة وتطبيق الاتفاقيات الدولية، إن كل هذه النشاطات تقوم بها

[1] Sebastian Oberthur and Others. Op.cit P.43.
[2] Op.cit P.44.
[3] Dan Tarlok. « The role of Non-Governmental Organization in the Development of International Environmental Law ». Chicago Kent College of Law. Faculty Scolarship. 1992.P.73. Available at : http://scholarship.kentlaw.iit.edu/fac_schol. Accessed in: 27/10/2015.

تشكيلة واسعة من المنظّمات غير الحكومية في الميادين السياسية المختلفة التي تحمل أهدافاً واستراتيجيات وسياسات موحّدة.[1]

3-3- نماذج دولية، إقليمية عربية ووطنية لأهم المنظمات غير الحكومية البيئية

أ- منظمة السلام الأخضر Green Peace

السلام الأخضر منظمة غير حكومية دولية لا تبغي الربح، تعمل على تغيير الرأي العام والأنماط المعيشية نحو ممارسات تحافظ على البيئة وتنشر السلام، أُنشأت عام 1971، عندما أبحر فريق صغير من الناشطين من مدينة فانكوفر، كندا، إلى جزيرة أمشيتكا، ألاسكا. كان الهدف من الرحلة الإعتراض على التجارب النووية التي تقوم بها الحكومة الأميريكية على الجزيرة التي تزخر بالكائنات الحيّة النادرة والمهدّدة بالإنقراض، تم اعتراض القارب قبل وصوله إلى الهدف المنشود، إلّا أنّ الضجة الإعلامية التي أحدثها التحرّك دفعت بالحكومة الأميريكية لتعليق برنامجها النووي في أمشيتكا في نفس العام، وسرعان ما أعلنت الجزيرة محمية للطيور، فأتى هذا الإنجاز لافتتاح سلسلة من الإنتصارات على مر السنين، ففي عام 1984 أجرت المنظمة بحثاً حول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وأظهرت نتائج البحث هشاشة الوضع البيئي في المنطقة وضرورة التدخّل، بدأت السلام الأخضر للمتوسّط نشاطاتها بتسيير رحلات لإحدى سفنها في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسّط، مع مرور الوقت ونمو السلام الأخضر، نشطت مكاتبها في كل من إسبانيا واليونان وإيطاليا وفرنسا، فتجلّت الحاجة لإنشاء مكاتب في منطقة الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسّط. انتقل مقر مكتب السلام الأخضر المتوسط إلى مالطا ومن ثم إلى تركيا.[2]

كل تحركات وحملات منظمة السلام الأخضر تتم وفقاً لمبادئ وأخلاقيات أساسية يمكن تلخيصها بما يلي[3]:

[1] مراد بن سعيد. "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية." مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد. 421. ص. 149. الموقع الإلكتروني: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_421_mauradbens3id.pdf. بتاريخ: 2015/10/27.

[2] منظمة السلام الأخضر. "لمحة تاريخية". الموقع الإلكتتروني: http://www.greenpeace.org/arabic/about/history/. بتاريخ: 2015/10/06.

[3] منظمة السلام الاخضر. "مبادئ غرينبيس". الموقع الإلكتروني: http://www.greenpeace.org/arabic/about/Our-Mission/. بتاريخ: 2015/10/06.

- تأسّست منظمة السلام الأخضر على مبدأ الوقوف شهوداً على الجرائم البيئية، إنطلاقاً من مبدأ أنّ من يشهد ظلماً ملزم أخلاقياً بإتخاذ موقف. المواجهة السلمية لرفع سقف الحوار في الأوساط العامة.
- في مواجهتها للمخاطر البيئية ودفعها لتبني حلولاً لها، لا تتخذ منظمة السلام الأخضر أعداء دائمين ولا حلفاء دائمين.
- منظمة السلام الأخضر تتمسّك باستقلاليتها المادية والسياسية.
- تسعى لإيجاد الحلول للمشاكل البيئية والترويج لها، كما تسعى لتحفيز الحوار الواعي والبنّاء حول الشؤون البيئية.
- وتقود هذه المبادئ العمل في منظمة السلام الأخضر في كل حين، خاصة لدى تطوير الإستراتيجيات والمبادرات والسياسات، كما تسعى إلى احترام مبادئ الديموقراطية وإحترام العدالة العالمية والبيئية.
- تتمحور حملات السلام الأخضر حول ثلاث محاور أساسية وهي:

حملة معا من أجل مشرق خال من النووي[1]

بعكس ما تعلنه شركات الطاقة النووية حول العالم، فإن إستخدام الطاقة النووية من أجل خفض انبعاثات غازات الدفيئة لن يتم من دون إستثمار بلايين الدولارات، وسيترافق مع إنتاج عشرات الآلاف من الأطنان من النفايات المشعة والمميتة، كما لا يمكن تجاهل مساهمة تطوير التكنولوجيا النووية في إنتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى الحوادث المؤسفة والكارثية، بدءاً بهيروشيما ووصولاً إلى تشيرنوبيل، وفي أيامنا هذه، بدأت الأمور تتحرك في الإتجاه الصحيح أقرت محادثات الأمم المتحدة حول تغيّر المناخ في العام 2000م أنّ الطاقة النووية ملوّثة وخطرة وغير ضرورية، وفي أبريل 2001م رفضت الأمم المتحدة في مؤتمر التنمية المستدامة توصيف الطاقة النووية بالمستدامة.

[1] منظمة السلام الاخضر. "نحو مشرق خال من الخطر النووي". الموقع الإلكتروني: http://www.greenpeace.org/arabic/campaigns/nuclear/. بتاريخ: 2015/10/06.

حملة الطاقة المسالمة[1]

يمكن حلّ مشكلتي الاحتباس الحراري (التغير المناخي) والطاقة النووية من خلال اعتماد الحكومات والشركات والأفراد موارد الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية والطاقة المائية والطاقة الهوائية والعمل على تعزيز مصادر الطاقة المتجددة البديلة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح في حوض المتوسط وإرساء بنية تحتية تسمح بانتشار واسع لها. في آخر تقرير صادر عن الإتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ أثبت أنّ مئات التقنيّات متوفرة حاليّاً، وبكلفة متدنّية جداً، لخفض الانبعاثات التي تلحق الضرر بالمناخ، وأنّ السياسات الحكومية يجب أن ترفع القيود عن هذه التقنيّات كمصدر صحي ومسالم لمشكلة الطاقة. إنّ وضع هذه الحلول موضع التنفيذ سيمكّن الناس من الدخول الى عصر جديد من الطاقة عصر سيؤدّي الى نمو اقتصادي، والى خلق فرص عمل جديدة وتجديد تقني وحماية البيئة خصوصا.

حملة دفاعا عن متوسطنا[2]

أنّ العديد من الممارسات الإنسانية الخطيرة تهدد إستمرارية الحياة في البحر الأبيض المتوسط يشهد هذا البحر نسباً عالية جداً من التلوث المائي. كما أنّ بعض المشاريع كفتح قناة السويس وبناء السد العالي مثلاً، تمت من دون دراسات علمية حول التأثير البيئي والإقتصادي البعيد الأمد. يضاف إلى ذلك بعض المشاكل المزمنة، كالصيد الجائر والسياحة غير المسؤولة والنقل البحري الكثيف، تضعف من قدرة البحر الأبيض المتوسط على التجدد والإستمرار، ترى السلام الأخضر أن لا حل لهذه المعضلة إلا عبر إنشاء شبكة محميات بحرية تغطي 40 % من مساحة البحر الأبيض المتوسط، وقد تبدو المحميات للبعض كأنّها حرمان للصيادين من حقهم بالصيد لتأمين معيشتهم، إلّا أن العكس هو الصحيح، حيث تؤمّن المحميات البحرية ملاذاً آمناً للحياة البحرية، خصوصاً في الأماكن المحورية، كمواقع التكاثر مثلاً في هذه المناطق تزدهر الحياة السمكية، مما ينعكس إيجاباً على حجم ونسب تكاثر الكائنات في المحميات. وهذا التأثير الإيجابي لا بد له أنّ ينعكس إيجاباً على المناطق الواقعة خارج إطار المحميات بما أنّ الأسماك تنتقل بشكل مستمر .

[1] منظمة السلام الاخضر. "الطاقة المسالمة هي الحل". الموقع الإلكتروني:
http://www.greenpeace.org/arabic/campaigns/climate-change/. بتاريخ: 2015/10/06.
[2] منظمة السلام الاخضر. "دفاعا عن متوسطنا نحو محميات بحرية". الموقع الإلكتروني:
http://www.greenpeace.org/arabic/campaigns/defending-our-mediterranean/. بتاريخ: 2015/10/06.

ب-الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد- RAED)

الشبكة العربية للبيئة والتنمية جاءت كنتيجة لتوحيد جهود الجمعيات الأهلية في الوطن العربي، كما جاءت من أجل التعاون ووضع أهداف عامة ومشتركة حول مختلف قضايا البيئة والتنمية، ولقد نشأت الشبكة عند توحيد جهود وآراء الجمعيات الأهلية العربية المشاركة في التحضير لمؤتمر قمة الأرض ريو 1996، حيث ساهمت بشكل واضح في طرح آرائها تجاه القضايا البيئية التي تمت معالجتها في المؤتمر، بعد ذلك قامت هذه الشبكة من المنظمات غير الحكومية بالمطالبة باستمرارها واتخاذ الخطوات اللازمة لإعلانها والاعتراف بها من طرف جامعة الدول العربية.[1]

ومن أهم الأعمال التي قامت بها الشبكة في مجال البيئة يمكن الإشارة إلى:[2]

- العمل مع المنظمات الدولية والعالمية حيث حصلت الشبكة على الصفة الاستشارية كمنظمة إقليمية عربية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- العمل على جلب الموارد المالية والمادية لتنفيذ بعض المشروعات في العالم وذلك لتنفيذ المشروعات البيئية المقدمة من أعضائها.
- المشاركة بحضور منتدى الجمعيات العربية غير الحكومية للإعداد للقمة العالمية للتنمية المستدامة والذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بغرب آسيا والذي عقد بالمنامة، البحرين في 8 سبتمبر 2001م.

كما ساهمت الشبكة في أعمال المنتدى الثاني للشبكات والجمعيات الأهلية العربية ومنظمات الشباب والذي عقد بالأردن عام 2002م، والذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا والمؤسسة العامة لحماية البيئة بالأردن والشبكة العربية للبيئة والتنمية.

تمكنت الشبكة من توفير التمويل لمشاركة أعضائها لحضور مؤتمر ريو 1996، وعرض وجهة نظر المنظمات غير الحكومية العربية تجاه قضايا المؤتمر.

[1] أماني قنديلا وآخرون. نقلا عن: نوال علي تعالبي. مرجع سابق. ص. 104.
[2] نوال علي تعالبي. مرجع سابق. ص. 105-107.

نظمت اجتماع عربيا في تونس عام 2002م نتج عنه تقرير عربي موحد يتضمن وجهة نظر المنظمات غير الحكومية للتحضير للقمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ 2002م.

تم اعتماد الشبكة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي وأيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب ظسيا، وخطة عمل البحر المتوسط، كذلك تكمثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغرب آسيا ، كما أن للشبكة تعاونا علميا واضحا من خلال اتباعها أسلوب الشراكة في طرح القضايا الإقليمية والدولية من خلال المؤتمرات وحلقات العمل الإقليمية مع العديد من المؤسسات الدولية الأخرى مثل الاتحاد الأروبي وغيرها.

ج- جمعية المحافظة على البيئة وترقيتها لولاية تلمسان[1]

جمعية المحافظة على البيئة وترقيتها لولاية تلمسان – Association pour la Sauvegarde et la Promotion de l'Environnement de la Wilaya de Tlemcen (A.S.P.E.Wi.T) – نشأت من الإرادة الحرة والعميقة لمواطنين صالحين، لمنهاضة الدمار المنظم الذي يهدد جوهرة ولاية تلمسان. في رمضان من عام 1977، وبعد لقاء جمع رجال العلم من آفاق مختلفة أنشأت الجمعية، وتم اعتمادها عام 1979 تحت رقم 729.

ولقد كان للجمعية شرف تنظيم سلسلة من الأنشطة واللقاءات في ولاية تلمسان، أهمها:

1980: ندوة وطنية حول البيئة.

2005: إنشاء مركز للمعلومات والتويق البيئي في مقر الجمعية.

2008: نشر أطلس البيئة، وخريطة بيئية لولاية تلمسان متعددة التخصصات والقطاعات في إطار مهمة الترويج والتدريب والغرشاد والتثقيف البيئي.

2009: إصدار النشرة الثلاثية للجمعية.

2015: الطبعة الأولى من "يوم بدون سيارة في تلمسان".

[1] Association pour la Sauvegarde et la Promotion de l'Environnement de la Wilaya de Tlemcen. A.S.P.E.Wi.T Bulletin.

خلاصة

توصل الفصل الثاني إلى تحديد معالم العلاقة التي تربط المنظمات غير الحكومية والبيئة منذ مؤتمر استكهولم 1972 إلى مؤتمر باريس 2015 تحديدا واضحا ودقيقا لا يكاد يشوبه الغموض بالنسبة للباحث والقارئ، وتجلياتها ومؤشراتها الميدانية التي تمثلها الإنجازات الناجحة والمتواصلة لأهم المنظمات غير الحكومية الناشطة والرائدة في مجال حماية البيئة، تمهيدا للبدأ في البحث عن علاقة البيئة بمتغير ثاني لا يقل أهمية عن دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة، وهو المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة.

الفصل الثالث

المشاركة الشعبية لسكان المدينة

تمهيد

1- مدخل إلى المشاركة الشعبية

1-1-خلفية تاريخية عن تطور مفهوم المشاركة الشعبية وعوامل نشأته

1-2-أنواع المشاركة الشعبية ودرجاتها

1-3-المقاربات المنهجية للمشاركة الشعبية وتقنياتها

2- سكان المدينة

2-1-خلفية تاريخية عن نشأة المدينة

2-2-تصنيف المدن

2-3-النمو السكاني في المدينة

3- المشاركة الشعبية لسكان المدينة

3-1-تداعيات النمو السكاني في المدن

3-2-المشاركة الشعبية لسكان المدينة في التنمية المحلية

3-3-المشاركة الشعبية لسكان المدينة في التنمية المستدامة

خلاصة

تمهيد

نظرا لأهمية المشاركة الشعبية للسكان في مختلف مجالات الحياة، ودورها التأثيري في تنمية المجتمعات سواء على مستوى التنمية السياسية من خلال التنشئة السياسية، ممارسة المواطنة والديموقراطية...، أو على مستوى التنمية الاجتماعية والثقافية من خلال التعليم، الثقافة، الخدمات الصحية، البيئة، أو على مستوى التنمية الاقتصادية من خلال الاندماج في المشروعات الاقتصادية وخاصة المحلية، يبرز الدور الفعال للمشاركة الشعبية لسكان المدينة في التنمية المستدامة لمجتمعاتهم المحلية، من خلال إضفاء البعد البيئي على مختلف أبعاد التنمية المجتمعية.

1- مدخل إلى المشاركة الشعبية

1-1- خلفية تاريخية عن تطور مفهوم المشاركة الشعبية وعوامل نشأته

إن فكرة المشاركة الشعبية هي قديمة قدم الديموقرطية، فقد وجدت في العديد من الثقافات المختلفة على مر التاريخ، في أثينا القديمة، حيث تم اتخاذ القرارات السياسية في الأماكن العامة مع إعطاء الفرصة لكل مواطن بإبداء وجهة نظره، وفي الهندوسية والبوذية لوحظ التداول والنقاش العام كشكل راقي من الخطاب، كما تم توثيق مؤسسات تداولية محلية في جنوب آسيا حيث تسود أديان مختلفة يعود تاريخها إلى حوالي القرن الخامس قبل الميلاد، كما يطالب القرآن الكريم بأن الشؤون المجتمعية يجب أن تتخذ عن طريق الشورى.[1]

حيث تشير وقائع التاريخ الإنساني إلى أن السمات الجوهرية للحياة الاجتماعية آنذاك كانت تقوم على الملكية المشتركة للسكان للأراضي الزراعية والرعوية في المناطق التي يعيشون فيها ومن هنا كان من الطبيعي أن يعتمد الإنتاج على التعاون التام بين سكان المنطقة الواحدة، إذ يستحيل بدون هذه المشاركة من قبل أفراد الجماعة الواحدة، ظهور الإنتاج ومن ثمة إمكانية استمرار الحياة تبعا لذلك، وأنه في ضوء تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وما يتولد عنها من عادات وقيم وعلاقات بين السكان فقد كان يمارس حق الرقابة على شؤون القرية المشتركة زعيم أو حكيم منتخب يتمتع بصلاحيات دينية أيضا، والذي رغم تطور هذه السلطة الدينية والمدنية

[1] Ghazala Mansuri, Vijayendra Rao. Localizing Development does Participation Work ?. a World Bank Policy Research Report. Washington DC : International Bank for Reconstruction an Development. 2013. P.20. Available at : https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/11859/9780821382561.pdf?sequence=1&isAllowed=y. Accessed in : 24/03/2015.

باستمرار وتوسعها إلى سلطات اجتماعية واقتصادية غير أن ذلك لم يكن يكفل له حق التصرف في الأراضي دون مشاركة أفراد القرية بكاملها وموافقتهم على ذلك.[1]

كما صمم الناس أماكنهم وبيئتهم المحيطة كما في مدن البحر المتوسط، وهي أماكن قلّما تدخلت فيها يد مصمم محترف أو ممارس لمهنة التخطيط العمران، [2] وكذا أثناء أشغال الترحال الموسمي من إقليم إلى أخر، ومواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية، وهي الممارسات التي مازلنا نجد لها بقايا حتى الآن في الكثير من أقاليم البلاد النامية، حين تقف السلطات عاجزة عن توفير متطلباتهم بالقدر المطلوب وفي الوقت المناسب. حيث تشارك في تأدية هذه الأدوار كل الفئات الاجتماعية (كبار/صغار، نساء/رجال...) كل حسب طاقته المادية والبدنية وحسب نوعية الدور المنوط به في ذاك المجتمع، وذلك كله قبل أن يفرض هذا المصطلح نفسه على واقع الحياة المعاصرة تدريجيا، وترسخه تشريعات وطنية وجهود مؤسساتية، ويشاع استخدامه على نطاق واسع منذ منتصف القرن الماضي، حيث ارتبط من حينها بالتخطيط العمراني أكثر من ارتباطه بأي مجال أخر من مجالات التنمية، بعد أن بات الحديث عن نجاح التنمية يستوجب تضافر الجهود الشعبية والحكومية والأهلية، حتى يمكن توفير المناخ الملائم لتحقيق أهداف التنمية المعلنة[3].

أما التضمين الرسمي فيعود إلى أواخر الأربعينيات، وبالتحديد عام 1948 من قبل الأمم المتحدة والتي اقترحت إمكانية وجود حركة من أجل التغيير تنشأ من داخل المجتمع، بدلا من أن تكون مفروضة عليه من الخارج والتي أشارت إلى نمو منظمات المجتمع بعيدا عن الهيئات الحكومية فالتنمية المجتمعية وفقا لمنظمة الأمم المتحدة هي:" حركة لتوفير معيشة أفضل للمجتمع بأكمله، مع المشاركة الفعالة وإذا أمكن بناء على مبادرة من المجتمع...".[4] ورغم تضمين المشاركة الشعبية في التنمية الاجتماعية بصورة غير مباشرة مع غموض في تحديد المفهوم ذاته، إلا أنه

[1] رمزي زكي. نقلا عن: شوقي قاسمي. معوقات المشاركة الشعبية في بارمج امتصاص السكن الهش، دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر. أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري، تحت إشارف: عبد الرحمن برقوق. الجزائر: جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2013/2012.ص. 261.

[2] محمد سالم صقر المعاني. "ابن خلدون وتراثية المشاركة الشعبية في مشاريع الإسكان". مجلة جامعة دمشق. المجلد 15. العدد 2. 1999. ص. 124. الموقع الإلكتروني: http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/eng/images/stories/pdf/15-2-1999/4.pdf. بتاريخ: 2015/03/24.

[3] شوقي قاسمي. مرجع سابق. ص. 261.

[4] Gary Craig. « Community Development in England : a Short History ». 2014.P.1. Available at : http://www.birmingham.ac.uk/generic/tsrc/documents/tsrc/presentations/community-dev-a-short-history.pdf. Accessed in: 27/09/2015.

يتميز بارتباطه بالميدان وبالعمل الاجتماعي وفي أي مشاريع ميدانية سواء في الصحة، الإدارة الحضرية، الزراعة والغابات، المياه والصرف الصحي والتربية والتعليم....[1]

وتشير الكثير من الأدبيات النظرية إلى ارتباط التنمية المجتمعية والمشاركة الشعبية عموما بالدراسات الكولونيالية أو الاستعمارية أين استطاع العديد من التربوين الكبار والعاملين في مجال الإرشاد من إحراز بعض المكاسب التعليمية والمادية للسكان المحلين، لكن السياق السياسي في المستعمرات حيث الخيارات المتاحة بشأن التوجه السياسي والأولويات من تنمية اجتماعية وسياسية للجماهير بقي تحت سيطرة القوة الاستعمارية، حيث يذهب نكروما(Nkrumah) في خطابه التاريخي عام 1962م الذي ضمنه في كتابه نحو حرية المستعمرات:" ...موقف بريطانيا تجاه ما يسمونه مشاركة الشعوب المستعمرة في الشؤون الحكومية والعامة الاستعمارية هي الحلول النصفية للحفاظ عليها(المستعمرات) وخنق تطلعاتها من أجل الاستقلال التام...هذه تكون مجرد وسيلة لنهاية واحدة: استمرار الحكم الأجنبي على الشعوب المستعمرة والاستغلال الاقتصادي للموارد المادية".[2]

وفي فترة الخمسينيات وبداية السيتينيات 1950-1960م اكتسبت التنمية المجتمعية القوة الدافعة خاصة في إفريقيا وآسيا، وتم الإعلان عن برامج وطنية لبناء البنى التحتية للمجتمع وكسر استبعاد المجتمعات المحلية من أنشطة التنمية، هذين النهجين في التنمية الريفية تم اعتمادها في عدد من الدول وخصوصا إفريقيا وآسيا حيث هدفت التنمية المجتمعية وإنعاش الريف إلى مشاركة أفراد المجتمع المحلي. كما اكتسبت المشاركة شعبيتها منذ 1970، عندما ساد الشعور بالقلق حول تلبية الاحتياجات الأساسية والوصول إلى أفقر الفقراء، وحسب بعض الباحثين فإن مصطلح المشاركة ذو الطبيعة الإيجابية أصبح جزء من مصطلحات التنمية. [3]

وفي أواخر السبعينيات تم التصريح الرسمي باستخدام مفهوم المشاركة الشعبية ضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 55/37 المتعلق بالمشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي إعمال حقوق الإنسان، إذ تؤكد على أهمية اعتماد تدابير لضمان المشاركة

[1] John Abbott. Sharing the City : Community Participation in Urbain Management. Earthscan in UK & USA. 1996.P.6. [on line]. https://books.google.dz. Accessed in : 13/02/2016.
[2] Gary Craig. Op .Cit. P.2.
[3] Iqtidar Ali Shah, Neeta Boparikar. « Participory Approach to Development in Pakistan ». Journal of Economic and Social Studies. Volume 2. Number 1. International BURCH University : Spring 2012. P. 115. Available at : http://eprints.ibu.edu.ba/1071/1/vol2-no1-pjournalfinala_p111-p142.pdf. Accessed in: 28/03/2016.

الفعالة حسب الاقتضاء لجميع عناصر المجتمع في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وتعبئة الرأي العام ونشر المعلومات ذات الصلة دعما لمبادئ التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي، وإذ تسلم بأن المشاركة الشعبية بما فيها مشاركة العمال في الإدارة والإدارة الذاتية للعمال في البلدان التي يوجد بها هذان النظامان، تشكل عاملا هاما في التنمية الاجتماعية الاقتصادية وكذلك في احترام حقوق الإنسان وكرامته.[1]

كما تعتبر المشاركة الشعبية رد فعل مباشر لمجموع الإخفاقات التي سادت المجتمعات الإنسانية سواء من طرف الحكومات، أو المجتمع المدني بمختلف منظماته أو إخفاق السوق.

أ- إخفاق السوق

تفشل الأسواق عندما تكون غير قادرة على تخصيص الموارد بكفاءة، ويرجع ذلك إلى مجموعة متنوعة من الأسباب:

- احتكار المعلومات: فقد يمتلك أحد أطراف الصفقة المعلومات أكثر من الآخرين مما يجعل الشركة تحكم سيطرتها واحتكارها للسوق من خلال تقييد دخول منافسين، الاخفاق في امتلاك المعلومات ووجود قيود على توزيعها أو التنسيق قد يؤدي إلى حاجة مشتركة لا يتم توفيرها من قبل الأسواق، بالإضافة إلى عوامل خارجية والتي توجد في عالم التجارة، فتبادل السلع والخدمات بين شخصين له تبعات إيجابية وسلبية للأشخاص الذين لم يشاركوا في اتخاذ هذا القرار.[2]
- إحتكار السوق: يتم تعريف الاحتكار الخالص كمورد وحيد. في حين أن هناك سوى عدد قليل من حالات الاحتكار الخالص، احتكار "السلطة" هي أكثر انتشارا، ويمكن أن توجد حتى عندما يكون هناك أكثر من مورد واحد – مثلا في الأسواق مع وجود شركتين فقط، يسمى الاحتكار الثنائي، وفي وجود عدد قليل من الشركات، احتكار القلة.[3]

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة. قرار رقم 55/37 المتعلق بالمشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي إعمال حقوق الإنسان. ص. 296. الموقع الإلكتروني: https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/420/25/IMG/NR042025.pdf?OpenElement. بتاريخ: 2016/02/13.

[2] Ghazala Mansuri, Vijayendra Rao. Op.Cit. P.50.

[3] Economic Online. «Monopoly Power ». Available at : http://www.economicsonline.co.uk/Market_failures/Monopoly_power.html.

- فقد الأسواق: فشل السوق الكبير هو الفشل في إنتاج بعض السلع والخدمات، على الرغم من الحاجة إليها أو الطلب عليها. تتكون الأسواق بشروط معينة، وعندما تكون هذه الشروط غائبة قد تواجه الأسواق صعوبات في الوجود.[1]
- سوق غير مكتمل أو ناقص: هو السوق حيث تتوافر بعض الشروط اللازمة لتكوينه وليس جميعها، في حالة الأسواق ناقصة، قد يدخل بعض رجال الأعمال السوق بسبب الأرباح الممكنة، ومع ذلك، فإن الشركات التي تبادر بالبدء ترضى بنسبة صغيرة من الطلب المحتمل. وبذلك يكون مجموع الإمدادات غير كافي لتلبية احتياجات المستهلكين. وفي مثل هذه الحالات قد تتكون السوق، ولكن ستفشل في التطور تماما.[2]
- العوامل الخارجية السلبية: وهي التكلفة التي يعاني منها الطرف الثالث نتيجة للمعاملة (الصفقة) الاقتصادية، تتضمن الصفقة، ثلاث أطراف: المنتج والمستهلك هما الطرفين الأول والثاني، والطرف الثالث وهو إما فرد أو منظمة، مالك العقار، أو الموارد التي تتأثر بشكل غير مباشر.[3]

على الرغم من أن عدم المساواة والفقر يمكن أن يتعايشا مع كفاءة وعدم كفاءة الأسواق، إلا أن إخفاق السوق يتجه نحو تعميق دوامة الفقر ومنع النمو، فدوامة الفقر هي الحالة التي يكون فيها مجموعة من الناس ونسلهم في حالة دائمة من الفقر بسبب عوامل مثل: سوق الائتمان الفساد، المؤسسات غير الوظيفية، انخفاض العوائد من الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم أو رأس المال المادي، وفي دوامة عدم المساواة فإن التوزيع الكلي مستقر بسبب تنوع أبعاد عدم المساواة (الثروة، القوة، المكانة الاجتماعية) وتفاعلها لحماية الأغنياء من الحراك التنازلي وعرقلة الحراك التصاعدي للفقراء. والتوزيع غير المتكافئ للقوة بين الأغنياء والفقراء يساعد النخب على الاحتفاظ بالسيطرة على الموارد وتخفض من الإنتاجية المحتملة للفقراء.[4]

[1] Economic Online. « Missing Market ». Available at : http://www.economicsonline.co.uk/Market_failures/Missing_markets.html. Accessed in: 31/10/2015.
[2] Economic Online. « Incomplet Markets ». Available at : http://www.economicsonline.co.uk/Market_failures/Incomplete_markets.html. Accessed in: 31/10/2015.
[3] Economic Online. « Negative Externalities ». Available at : http://www.economicsonline.co.uk/Market_failures/Externalities.html. Accessed in: 31/10/2015.
[4] Ghazala Mansuri, Vijayendra Rao. Op.Cit. P. 50.

ب-إخفاق الحكومة

يعني إخفاق الحكومة حين تتدخل الحكومة في الاقتصاد لإصلاح مشكلة ما (إخفاق السوق) ولكن ينتهي بها المطاف إلى خلق المزيد من المشاكل، وهذا يضر بالرعاية الاجتماعية ويجعل السوق أقل كفاءة، فإخفاق الحكومة يحدث، فقط إذا حدث أولا إخفاق السوق، حيث تخفق السوق في تحقيق نتائج إيجابية للمجتمع، فتقرر الحكومة التدخل، مما يجعل المشاكل أسوء.[1] ينقسم إخفاق الحكومة إلى نوعين إخفاق موضوعي يشمل عدم القدرة أو عدم الرغبة في الحفاظ على النظام، للحفاظ على سياسات مالية ونقدية سليمة، وتقليل المخاطر من تكاليف المعاملات والصفقات، (التي نصنفها في الفساد)، الوكالة والمستأجرين. أما الإخفاق الإجرائي فيشمل القصور في آليات الاختيار الاجتماعي المتاحة، مما يتسبب في قرارات جماعية تكون تعسفية وغير موضوعية، أو وظيفية.[2]

وتتمثل أسباب إخفاق الحكومة في:[3]

- عدم وجود حوافز: في القطاع العام، وهناك محدودية أو انعدام الدافعية إلى الربح. لأن العمال والمديرين يفتقرون إلى الحوافز لتحسين الخدمات وخفض التكاليف التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الكفاءة.
- الافتقار إلى المعلومات: قد يفتقر الساسة إلى معلومات حول نوع الخدمة الواجب توفيرها قد لا يكون الساسة خبراء في إداراتهم، لكنهم يركزون على إيديولوجيتهم السياسية.
- التدخل السياسي: يعتمد الساسة أحيانا قرارات قصيرة المدى بدلا من النظر إلى المدى الطويل.
- تكلفة إدارة البيروقراطية الحكومية في إدارة الخدمات العامة.

[1] Course Navigator. « Government Failure : definition & Examples ». Available at : http://study.com/academy/lesson/government-failure-definition-examples.html. Accessed in: 23/10/2015.
[2] William R. Keech, Michael C. Munger. « The Anatomy of Government Failure ». Public Choice. Volume 164. Issue 1. Springer , 2015. Available at : http://link.springer.com/article/10.1007/s11127-015-0262-y. Accessed in : 22/10/2015.
[3] Tejvan Pettinger. « Government Failure ». Economics Help. Available at : http://www.economicshelp.org/microessays/market-failure/government-failure/. Accessed in: 23/10/2015.

- الخطر الأخلاقي: قد تقدم الحكومة ضمانة لجميع ودائع البنوك لحماية النظام المالي ولكن هذا يمكن أن يشجع البنوك على الإقدام على المخاطرة – لأنهم يعرفون أنهم يمكن إنقاذها من قبل الحكومة.

ج- إخفاق المجتمع المدني

تميل المنظمات إلى الاعتماد على تقسيم تنظيم هرمي للعمل، بدلا من المساواة، لتحقيق أهدافهم. وتميل الحكومات إلى تنظيمها حول السياسات، والهدف منها هو إعادة إنتاج القوة بالاعتماد على السلطة والولاء للوظيفة، في المقابل، يميل المجتمع المدني إلى الإلتفاف حول المصالح المشتركة ومبدأ المساواة. فهناك حاجة إلى كل المجالات الثلاثة لتحقيق التوازن وخلق حلقة حميدة. يزدهر إخفاق السوق والحكومة وعدم المساواة في غياب مجتمع مدني فاعل ومندفع واخفاق المجتمع المدني يؤدي إلى تفاقم إخفاق السوق والحكومة. وعندما تكون المجالات الثلاثة صحية على حد سواء، وتعمل بانسجام، فإن الاتجاهات غير المتكافئة من السوق تتوازن عن طريق التكافؤ العادل لمجال المجتمع المدني، كما وتتم موازنة ميل الحكومات لاحتكار السلطة عن طريق الضغط والمساءلة والانفتاح التي تأتي من المجتمع المدني.[1]

1-2- أنواع المشاركة الشعبية ودرجاتها

اختلفت الادبيات النظرية حول تحديد الأنواع الرئيسية للمشاركة الشعبية، لاختلافها حول المعيار المعتمد في التصنيف، وقد اعتبرت بعض هذه التصنيفات أساليب المشاركة كمعيار للتصنيف، وكثيرا ما نجد خلطا بينها، وسنوجز ثلاث أنواع من التصنيفات الشائعة في الاوساط العلمية والأكاديمية وهي:

التصنيف الأول: ويميز بين سبعة أنواع من المشاركة، بالاعتماد على معيار الإسهام المتبع، ويشمل الأنواع التالية:[2]

[1] Ghazala Mansuri, Vijayendra Rao. Op.Cit. P.55.

[2] عبد الرحمن محمد، إنعام جمعة الطويل. "دور المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ العمراني ، مشروع إعمار البلدة القديمة في مدينة الخليل المباركة- فلسطين". ورقة بحث ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثاني للحفاظ المعماري- مركز إيوان نحو بناء علاقات التعاون والشراكة بين أروبا والعالم الإسلامي. فلسطين: الجامعة الإسلامية غزة، 2010/04/19. ص. 05. الموقع الإلكتروني: http://research.iugaza.edu.ps/files/2231.PDF. بتاريخ: 2014/05/12.

المشاركة بالعمل: حيث تتكون مجموعات عمل من أفراد المجتمع بمركز المدينة كل حسب خبرته، فمنهم من يساعد في العمل اليدوي، ومنهم من يساعد الفنيين على أعمال الرفع المساحي أو المسح الاجتماعي أو أعمال البناء والترميم أو الأعمال الفنية...

المشاركة المالية: من خلال إسهام المقتدرون ماديا في تقديم مساعدة مالية لتنفيذ المشروع، حيث يمكن أن يكون في صورة مواد بناء أو معدات للعمل، أو سداد جزء من تكاليف الدراسات.

المشاركة الإدارية: وتكون في صورة تنظيم مجموعات للعمل، مع توضيح الأعمال المطلوبة منهم، وتوزيع المجموعات على الأعمال المطلوبة.

المشاركة بالرأي: وتعني سماع أصحاب القرار لمطالب وشكاوى أصحاب المشكلة وغالبا ما تكون في مرحلة إقرار خطة العمل، للتعرف على احتياجات المجتمع وطموحاته المستقبلية حيث غالبا ما تحظى هذه اللحظة بموافقة أغلبية أفراد المجتمع.

المشاركة بالتأثير السياسي: ويظهر ذلك من خلال ممثلي اللجان المجتمعية من أفراد المجتمع بالمنطقة، والذين يساهمون في الضغط السياسي على متخذي القرار وعلى الجهات التنفيذية لتسهيل وإزالة العقبات التي تعترض المشروع، وكذلك استخدام أفراد المجتمع أنفسهم في دعم القرارات المجتمعية، من خلال التظاهرات السلمية لتحقيق انجازات تلبي المصلحة العامة للمجتمع، وتحافظ على هويته وانتمائه.

المشاركة بالحوار: وهذا الشكل غالبا ما يكون مؤسس على الحوارات الغير رسمية، بين القائمين على إدارة المشروع وأفراد المجتمع المحليين، وذلك لمناقشة ما يفكرون فيه أين يكون شكل الحوار مؤسس على مفهوم استخدام معرفة ومعلومات الأفراد كعنصر أساسي للحوار، حيث يتم سؤالهم وذلك لكي يقومون بالتعليق على ما يقدمه القائمون على المشروع، من اقتراحات وإجراءات وتصاميم وبذلك تنتفي السلطة المطلقة لأصحاب القرار.

المشاركة في صناعة القرار: وخلافا للأشكال السابقة، أين كان القائمون على المشروع هم الذين يملكون سلطة، إعداد التصميمات واتخاذ الإجراءات وتنفيذها، بعد التداول والتحاور مع

أفراد المجتمع، ولكن هؤلاء عليهم سلطة عليا من خارج مجال عملهم، ولهذا تغيرت مشاركة المجتمع من أنها غير فعالة إلى مشاركة متوازنة في سلطة أخذ القرار في الإجراءات الخاصة.

التصنيف الثاني: ويميز بين أربع أنواع من المشاركة، يتميز إثنان منها بالشذوذ غير أنهما يرتبطان بعملية المشاركة ذاتها، وهي:[1]

المشاركة التلقائية: هي حالة نمطية تبلغ فيها درجة قدرة الفرد على إيجاد منافذ مقبولة لديه اعتقادا منه أنها تعمل على تسهيل تحقيق الذات لديه وتجعله متكيفا مع ذاته ومحيطه الواسع.

المشاركة السلبية: تتميز بطابع تجريبي على المستوى المادي وعلى كراهية ونكران من هم خارج الجماعة، ولكنها تزود أعضاء الجماعة بأسا قوي يشكل منطلقا لتحديد هوية الاعضاء وتقديم المساعدة للمعنيين مباشرة.

المشاركة التعويضية: غالبا ما يتجه الفرد الاجتماعي في هذا النوع إلى جماعة ينضم إليها عن وعي محسوب، وغالبا ما تتسم مشاركته وتبرير سلوكاته في أعمال وأقوال إيجابية لا تستند إلى احباطات سابقة ولا هي موجهة ضد أي كان خارج جماعته.

اللامشاركة: يعني هذا النوع من السلوك البشري للأفراد أو الجماعة أو المجتمعات المنفصلة انفصالا أخلاقيا واجتماعيا عن طريق فك جميع الروابط مع نظرائهم والانسحاب الكلي، بل الاستغناء عن الآخر أو الجماعة أو المجتمعات لمقاومة المواقف المعوجة لتبلغ حد الإحباط وعدم الشعور بالأمن نتيجة للتغيرات الفكرية والاخلاقية التي تقصيهم بطريقة ما.

التصنيف الثالث: ويمكن تبعا لـ أواكلي Oakley تحديد أنواع المشاركة الشعبية في:[2]

المشاركة السلبية: وتكون بإطلاع المساهمين على المشاريع التى ستقام فى منطقتهم فقط.

المشاركة بإعطاء المعلومات: وتكون بإعطاء المعلومات المطلوبة عن طريق استمارة الأسئلة المطروحة بواسطة المتخصيصين والمسئولين الحكوميين عن المشروع.

[1] عبد الله ساقور. مرجع سابق. ص. 60-63.

[2] منى مصطفى الطاهر، جمال محمود حامد. نقلا عن: مديحة عبد الستار عماشة. الهوية كمقاربة لتحقيق الاستدامة الحضارية في ضوء المشاركة المجتمعية. مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية. 2010. ص. 62 الموقع الإلكتروني: http://www.cpas-egypt.com/pdf/Madiha_abd_elsattar/Ms.c/002.pdf. بتاريخ: 2016/02/01.

المشاركة بالمشورة: وفى هذه الحالة يعقد بعض المتخصصين والمسئولين الحكوميين إجتماعات مع عامة الأهالى فى المنطقة لمعرفة متطلباتم وأولوياتهم فى تخطيط وتصميم سكنهم ومشاريعهم التنموية.

المشاركة نظير حافز مادي: حيث يقوم الناس بالمشاركة في المشروع مقابل حافز مادى تدفعه الجهة الممولة للمشروع.

المشاركة الوظيفية: وتكون بتكوين مجموعة من أفراد المجتمع للمساهمة في إنجاز مشروع معين بالجهد المبذول من قبلهم.

المشاركة التفاعلية: وهي الاشتراك في التحليل الجماعي أو تكوين جمعية محلية أو تقوية مجموعة موجودة لوضع أسس لاستقطاب وجهات النظر المختلفة وللاستفادة من خطوات التعليم الإنشائية والتي تؤدي بدورها لاستيعاب القرارات المحلية للمجتمع المعني في عملية تنمية وترقية منطقتهم.

التعبئة الذاتية: وهي أن يتحرك أفراد المجتمع ذاتياً وطوعاً لإيجاد الدعم العيني والتقني لإنشاء مشروع ما على أن تكون الإدارة الكاملة لأعضاء هذا المجتمع.

تعتمد الكثير من الدراسات والأبحاث ومنها دراسة جون أبوت John Abbot على سلم شري أرنستين الذي نشرته في عام **1969** م، حيث قدمت نمط من ثمانية مستويات للمشاركة في سلم بحيث وضعت المشاركة في مصطلحات متسلسلة ترتبط بمعاني أو مدخلات متزايدة في عملية صنع القرار وبكل منها درجة تتطابق مع مدى قوة المواطنين في تحديد ما تسميه المنتج النهائي الذي يمكن أن يكون مشروع أو برنامج معين، وفي تعقيبه على هذا السلم، قام أبوت باختصاره إلى النصف أي أربع مستويات بدلا من ثمانية.

يعبر أسفل سلم أرنستين عن أقل درجات المشاركة فيما تحتل الاستشارة والاسترضاء منتصف السلم حيث الناس يسمح لهم للمشاركة فقط بمساحة التعبير عن وجهة نظرهم أي لا يكون

لديهم رأي حقيقي يؤخذ به، وآخر ثلاث درجات هي قمة السلم وتعبر عن قوة المواطنين وهذه تكون عندما يكون هناك مشاركة حقيقية وذات معنى، وفيما يلي معاني أوفى عن هذه الدرجات:[1]

الدرجتان الأولى والثانية وتمثلان **قوة التمثيل وتحكم المواطنين** : أعلى مرتبتين في السلم بهما أصحاب المشكلة لهم قوة إدارية ودور رئيسي في صنع القرار.

الدرجة الثالثة وتمثل **الشراكة:** عندما يكون لأصحاب المشكلة الإمكانية بالتفاوض والمنازلة بمعنى التخلص من السلطة المطلقة لأصحاب القرار التقليدية.

الدرجتان الرابعة وتمثلان **الاسترضاء:** يُعنى أصحاب القرار بسماع رأي ونصيحة أصحاب المشكلة، إلا أن القرار النهائي يعود لهم.

الدرجتان الخامسة والسادسة وتمثلان **الإعلام والاستشارة:** سماع صوت أصحاب المشكلة وأيضا إعطائهم معلومات، إلا انه بكل الأحوال ينقص المشاركين القوة للتأكد من أن وجهة نظرهم سوف يهتم بها من قبل صانعي القرار.

الدرجتان السابعة والثامنة وتمثلان **المعالجة والمداواة:** الأهداف الحقيقية ليست لتمكين الناس من المشاركة، ولكن لتمكين صانعي القرار من مداواة ومعالجة قضايا المشاركين.

وعلى الرغم من أن أرنستين قد قسمت سلمها إلى ثماني درجات إلا أنها جمعت كل اثنتين منها في مستوى واحد باستثناء درجة واحدة فقط وهي الرابعة، وبالتالي فإن سلمها تطبيقيا يضم خمس مستويات أساسية وهي: قوة التمثيل وتحكم المواطنين، الشراكة، الاسترضاء، الإعلام والاستثارة وأخيرا المعالجة والمداواة.

وعلى هذا الأساس بنى أبوت سلمه للمشاركة الشعبية مختصرا إياه في أربع مستويات فقط وهي:[2]

[1] Sherry Arnstein. « A Ladder of Citizen Participation ».JAIP. Vol. 35. N. 4. July 1969. P. 4-11. Available at : http://lithgow-schmidt.dk/sherry-arnstein/ladder-of-citizen-participation_en.pdf. Accessed in. 01/04/2016.

[2] John Abbot. Op .Cit. P. 103.

المشاركة في المعلومات: تمثل المشاركة في المعلومات ابسط مستوى للمشاركة وتتضمن تعريف العامة بالمخطط المحدد الذي سوف ينفذ في المستقبل وهي محددة بحركة معلومات باتجاه واحد أي من المخططين إلى الناس المرتبطين بالمشروع.

الاستشارة: تسمح بحركة عكسية للمعلومات وتتضمن استخراج الرأي من الناس من حيث كيف يفكرون بالمخطط المقترح والأسباب التي تتضمن موافقتهم أو رفضهم والذي يتضمن أيضا دعمهم واعتراضهم.

المشاركة في صنع القرار: تتطلب أن الخبراء والمواطنين المحليين يقررون معا الخطوات القادمة وهذا يتطلب تحديد الاحتياجات لكل من الخبراء والمواطنين المحليين ومناقشتها من حيث مواطن القوى والضعف وبناء على ذلك تحدد الأولويات.

الأداء والتنفيذ مع الآخرين: يتطلب إقحام الناس أو المجتمع المحلي للمشاركة في العمل بكل جوانبه.

وباختلاف درجات المشاركة الشعبية إلا أنها تتم وفق أربع مستويات أو مراحل أساسية وهي:[1]

المستوى الأول: الإطلاع على المعلومات (الإفصاح)

تقوم الهيئة المحلية بتزويد السكان بمعلومات متوازنة وموضوعية لتمكينه من فهم التوجهات أو النوايا الإشكالات، البدائل، الفرص، الحلول، المخططات، الإجراءات المتبعة القرارات، ويمكن إستخدام الأدوات التالية لهذا الغرض: من خلال إجتماعات الإخبار، لوحات الإعلانات، الموقع الإلكتروني للهيئة رسائل البريد الإلكتروني، الراديو والتلفزيون، وإصدار نشرات دورية أو خاصة.

المستوى الثاني: التشاور

الحصول على تغذية راجعة من الجمهور على شكل إبداء رأي أو تقديم نصيحة أو طرح مساءلة حول التوجهات أو النوايا، البدائل، الحلول، الموازنات، الأداء، الإجراءات المتبعة

[1] أحمد الرمحي. "ورقة سياسات تعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية". . فلسطين: وزارة الحكم المحلي، 2010. الموقع الإلكتروني: http://www.molg.pna.ps/studies/policiespage.pdf. بتاريخ: 2015/11/25. ص. 12-13.

والمخططات، ويمكن استخدام الأدوات التالية لهذا الغرض: جلسات الإستماع، صندوق الشكاوى بريد الكتروني لإستلام الملاحظات، إستطلاعات رأي لأغراض محددة، إجتماعات جماهيرية مجموعات بؤرية، لجان الأحياء برامج راديو أو تلفزيون تلتقي بممثل عن الهيئة المحلية وتعطي في نفس الوقت فرصة للمواطن بالمداخلة.

المستوى الثالث: المشاركة الفاعلة في التخطيط وصناعة القرار

مشاركة مباشرة لممثلي المجتمع المحلي وأصحاب العلاقة في مختلف مراحل عمليات التخطيط وصناعة القرارات بما في ذلك مرحلة تطوير البدائل وتحديد أنسب الحلول، وذلك للتأكد من أن إهتماماتهم وأولوياتهم فهِمت وأخِذت بعين الإعتبار، ويمكن استخدام الأدوات التالية لهذا الغرض: اللجان الإستشارية، اللجان القطاعية، التخطيط التنموي الاستراتيجي بالمشاركة، لجان النزاهة، ورش عمل بهدف الوصول إلى توافق بخصوص قضية ما.

المستوى الرابع: مساهمة المواطن ومؤسساته بالجهد والمال

مشاركة على شكل مساهمات بالجهد والمال تكون في معظمها مبادرات من المواطن أو مؤسساته، وتكون هذه المساهمات على غرار تنفيذ أعمال تطوعية، تنفيذ برامج أومشاريع بتفويض من الهيئة المحلية، والسخاء بتبرعات مادية وعينية.

1-3- المقاربات المنهجية للمشاركة الشعبية وتقنياتها

تتسم المقاربات المنهجية التشاركية بالمرونة والطرق العملية، فهي تجمع بين المبادئ التوجيهية والمفاهيم الأساسية ومجموعات من التقنيات التفاعلية التي تم تطويرها لتحقيق أفضل المستويات العليا من المشاركة المجتمعية في برامج التنمية الرسمية، والأهم، لإعطاء السكان المحليين مزيدا من السيطرة على عملية التنمية، فالمشاركة من حيث المبدأ، هي مكون مهم من برامج التنمية الناجحة وبشكل عام، بدأ استخدام هذه المناهج من قبل الممارسين التنمويين والوكالات التي أصبحت قلقة بكون الكثير من الحوارات التنموية وصناعة القرار تم تصميمها من قبل المهنين الاحترافيين، والذين يهدفون إلى تيسير إدماج السكان المحليين في هذه المناقشات

وفي بعض الحالات، لتعزيز السيطرة على المجتمع من تخصيص الموارد وعمليات التخطيط.[1] وتشمل مجموعة واسعة من مختلف أنشطة التي صممت من أجل:[2]

- زيادة الوعي والفهم حول الجهات الفاعلة الرئيسية والجماعات على المستوى المحلي.
- تحسين نوعية وكمية المعلومات عن الظروف المحلية.
- تحديد الخيارات الحيوية للتنمية المحلية.
- تعبئة الموارد المحلية والخارجية لمثل هذه الخيارات.
- تمكين السكان المحليين لتحديد المعوقات وتحديد الأولويات والتصرف حيالها.
- تعزيز الثقة بالنفس وقدرات المنظمات المحلية.
- تطوير ودعم آليات لحل النزاعات المحلية.

ترتبط المقاربات المنهجية التشاركية لتقييم الأثر الأكثر شيوعا بانتشار المخططات والتقنيات البصرية والتي بدأ تطورها في 1970، حيث نشأت في عدد من التخصصات العلمية المهتمة بتحليل النظم المعقدة: العلوم البيولوجية، والبيئة، والاقتصاد الزراعي والجغرافيا. وأصبحت مهمة على نحو متزايد في العمل مع المزارعين لتطوير نماذج أكثر تطورا لشرح ردودها على برامج التنمية، كما أدى تزايد تأثير الانثروبولوجيا التطبيقية في وكالات التنمية في 1980 م أيضا إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى فهم أكثر عمقا للفقر، والعمليات الاجتماعية ووجهات النظر الشعبية في التنمية. وبحلول نهاية 1980م نتج عن جمع تقنيات المخططات مع بعض رؤى وأفكار من هذه التخصصات المختلفة تم دمجها في منهجية مرنة تسمى بـ التقييم الريفي السريع (RRA). وبحلول منتصف 1990م أصبح من الواضح وبشكل متزايد أن تطبيق التقنيات الميكانيكية في كثير من الأحيان يفشل في الوصول إلى الحقيقة والحصول على آراء الناس الفقراء، وبخاصة النساء والأطفال والمستبعدين اجتماعيا. وتحول الاهتمام من جديد نحو منهجيات للمشاركة قائمة على التقاليد السابقة من البحث والعمل التشاركي الذي أنشئ منذ فترة طويلة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من

[1] Diana Mitlin, John Thompson. « Participory Approches in Urban Areas : strenghthening civil society or reinforing the status quo ? ». Environment and Urbanization, Vol. 7. N. 1. London : University College London. April. 1995. P. 235. Available at : http://www.ucl.ac.uk/dpu-projects/drivers_urb_change/urb_governance/pdf_partic_proc/IIED_Mitlin_participatory.pdf. Accessed ln: 15/12/2015.

[2] Op. Cit. P. 236.

العديد من المنظمات الشعبية في الجنوب. في الهند على سبيل المثال تقيم الرابطة والمنظمات النسائية الأخرى برامجها على نتائج مناقشات مجموعات التركيز ما بين 1970 و 1980.[1]

وبذلك برز مقاربة تقييم المشاركة السريع Participory Rapid Appraisal– PRA وهي وسيلة للتعلم من ومع أعضاء المجتمع للتحقيق، وتقييم المعوقات والفرص واتخاذ القرارات في الوقت المناسب بشأن مشاريع التنمية، وهي الطريقة التي يقوم من خلالها فريق البحث بسرعة وبشكل منهجي بجمع معلومات للتحليل العام لموضوع محدد، سؤال، أو مشكلة، التقييم ودراسات الجدوى، تحديد المشاريع وأولويتها، وأخيرا، تقييم المشروع، وتعمل أدوات تقييم المشاركة السريع لتحقيق زيادة دقيقة بتكاليف منخفضة سواء من حيث الوقت والمال. طرق تقييم المشاركة السريع مفيدة لتسريع المعرفة، وليس سرعة الإنجاز فقط، ولكن الجولات السريعة للعلاقات الحقلية التي تنتج في المعرفة المتزايدة الدقة.[2]

وتستخدم هذه المقاربة مجموعة من التقنيات والأدوات منها:[3]

- مراجعة البيانات الثانوية
- الملاحظة المباشرة، قوائم مؤشرات الملاحظة.
- مقابلات شبه منظمة
- مجموعات المناقشة البؤرية
- سجل الترتيب التفضيلي
- الترتيب البشري
- ترتيب مصفوفي مباشر
- ترتيب عن طريق التصويت
- ترتيب ثوري

[1] Linda Mayoux. « PARTICIPATORY METHODS ». P. 4. The online home of proving and improving: a quality and impact toolkit for charities, voluntary organisations and social enterprise. Available at : http://www.proveandimprove.org/documents/ParticMethods.pdf. Accessed in: 15/12/2015.

[2] Anwar Alam, Sabir Ihsan. « Role of Participatory Rural Appraisal in Community Development (A Case Study of Barani Area Development Project in Agriculture, Live Stock and Forestry Development in Kohat). International Journal of Academic research in Business and Social Sciences. Vol. 2, N. 8. HRmars. 2012. P. 27. Available at : http://www.hrmars.com/admin/pics/963.pdf. Accessed in: 15/12/2015.

[3] Joachim Theis, Heather M. Grady. PARTICIPORY RAPID APPRAISAL FOR COMMUNITY DEVELOPMENT, A training Manual Based Experiences in the Midle East North Africa. London : International Institute for Environement and development. 1991.P.41. Available at : http://pubs.iied.org/pdfs/8282IIED.pdf. Accessed in: 15/12/2015.

- مجموعات المناقشة التحليلية
- تقييم الابتكار
- بناء المخططات
- الخرائط الاجتماعية
- رسم الخرائط والنماذج
- رسم الخرائط التشاركي
- رسم الخرائط التاريخية والمستقبلية
- رسم خرائط التنقل والحراك
- الممشى
- مجموعات المشاة
- التقويم الموسمي
- التقويم الموسمي التاريخي
- اتجاهات الوقت
- الشخصية التاريخية
- تحليل سبل العيش
- الرسوم البيانية السببية
- المخططات المؤسسية
- المخططات النظامية أو النسقية
- التاريخ الشفهي
- الأمثال
- ورش العمل
- دراسات الحالة
- فئات السكان الأصليين والمصطلحات، التصنيفات، التصنيفات الإثنية.

تشترك مقاربة التقييم الريفي السريع RRA ومقاربة التقييم التشاركي الريفي PRA في مجموعة من المبادئ:[1]

- عوض التحيزات: المكاني، المشاريع، الاشخاص، النوع الاجتماعي أو الجندر النخبة...، موسمي، احترافي...
- تعلم تدريجي سريع: مرن، استكشافي، تفاعلي، ابتكاري
- تعلم عكسي مع ومن السكان المحليين، اختيار واستخدام معاييرهم وفئاتهم.
- التجاهل الأمثل وعدم الدقة، عدم البحث أكثر مما هو مطلوب، عدم دقة القياس أكثر مما هو مطلوب...
- التعلم الثلاثي (التثليث) باستخدام الأساليب والمصادر والتخصصات والمخبرين من مختلف الأماكن، ثم الفحص الدقيق للحصول على معلومات أقرب إلى الحقيقة.
- التواصل المباشر وجها لوجه في الميدان.
- البحث عن التنوع والاختلاف.

بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ التي تختص بها مقاربة التقييم التشاركي الريفي PRA وهي:[2]

- معيار الوعي الذاتي حول المواقف، السلوك والعلاقات، الشك، التقبل والتعلم من الأخطاء الاستمرار في محاولة فعل الأفضل، بناء التعلم والاستفادة من تجربة، تحمل المسؤولية الشخصية.
- تغيير السلوك والمواقف، من الهيمنة إلى التسهيل، التواؤم، سؤال الناس، تمكين الاشخاص من القيام بالتحليل بأنفسهم.
- ثقافة تشارك: المعلومات، الغذاء، المناهج، حقل التجارب (بين المنظمات غير الحكومية، الحكومة والسكان المحليين).
- الإلتزام بالإنصاف، تمكين الأشخاص المهمشين، الذين ينظر إليهم على أنهم غير قادرين، في الغالب، وهم من النساء والاطفال والفقراء.

[1] Robert Chambers. Whose Reality Counts? Notes for Participants Very short (1-2 day) PRA/PLA-related Familiarisation Workshops in 2007. P. 7. Available at : http://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/handle/123456789/687. Accessed in:16/12/2015.
[2] Op.cit. P.8.

أما مقاربة التعلم التشاركي والعمل PARTICIPATORY LEARNING AND ACTION (PLA) فيعرف على أنه التطور المتنامي لأسرة الطرق والمناهج التي تمكن السكان المحليين من تبادل وتعزيز معارفهم حول الحياة والظروف، التخطيط وتحديد الأولويات، العمل، المراقبة والتقييم.[1] وتقوم هذه المقاربة المنهجية على المبادئ الأساسية التالية:[2]

- التعلم العكسي: التعلم مباشرة من المجتمع المحلي، وكسب من المعرفة المادية والتقنية والاجتماعية المحلية.
- تعلم سريع وتدريجي: تعلم مع الاستكشاف الواعي، الاستخدام المرن للطرق، وتعظيم الفرص والارتجال، التكرار والفحص، لا يتبع برنامج مخطط ولكن يكون قابل للتكيف في عملية التعلم.
- عدم التحيز: عوض التحيز، لا سيما في التنمية الريفية السياحية، الاسترخاء وعدم الاستعجال، والاستماع وليس إلقاء المحاضرات، التحقيق بدلا من المرور إلى الموضوع التالي، بحث عن الفئات المهمشة داخل المجتمع (الأكثر فقرا من الناس والأقليات، والأطفال والنساء) وتعليمهم اهتماماتهم وأولوياتهم.
- تحسين المقايضات: ربط تكاليف التعليم لفائدة المعلومات الحقيقية، مع المفاضلة بين كميتها وأهميتها، دقتها وحداثتها.
- التعلم الثلاثي (تثليث): تعلم من عدة (غالبا ثلاثة) طرق وتخصصات، أفراد أو جماعات، مواقع و/أو أنواع من المعلومات، بهدف الاختيار، المقارنة والتحقق. يشمل التحقق أيضا طرح أسئلة مختلفة خلال نفس المحادثة إلى مزيد من التحقيق حول القضية أو الموضوع.
- البحث عن التنوع: طلب التعابير وتحليل المعلومات والأحكام المعقدة والمتنوعة. هذا يتضمن البحث والتعلم من الاستثناءات، المنشقين والقيم المتطرفة في أي توزيع.
- تسليم عصا (أو قلم أو الطباشير): يسهل السكان المحليين أنفسهم تحليل المعلومات الخاصة بهم وتقديم عروض بحيث أنها تولد وتملك النتائج، والتعلم أيضا، وذلك يحتاج

[1] Meera Kaul Shar, Sarah Degnan Kambou, Barbara Monahan. EMBRACING PARTICIPATION IN DEVELOPMENT . USA : CARE Health and Population Unit & The United States Agency for International Development. October 1999. P. 104.
[2] Robert Chambers. WHOSE REALITY COUNTS ?Putting the first last. P. 156-157.

إلى الثقة بأنهم يستطيعون فعل ذلك، أن السكان المحليين قادرون على وضع: الخريطة، النموذج، الترتيب، والنتيجة، الرسم البياني، التحليل، إعطاء الأولوية، الخطة والعمل.

- النقد الذاتي الواعي: والمساعد يحتاج إلى فحص مستمر للسلوك ويحاول فعل الأفضل. وهذا يشمل تبني خطأ – الترحيب أنها فرصة للتعلم. تواجه الفشل بشكل إيجابي. تصحيح السلوك المهيمن.
- تقاسم الأفكار والمعلومات بين السكان المحليين: تبادل الخبرات بين السكان المحليين والمساعدين وبين المجتمعات والمنظمات المختلفة.

فمنذ عام حوالي 1990، انتقل المنهج التقييم التشاركي الريفي PRA إلى منهج التعلم التشاركي والعمل PLA من خلال التغيرات التي مست جوانب كثيرة منه، بالشكل التالي:[1]

- من التقييم والتحليل إلى التخطيط والعمل.
- من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.
- من التطبيقات الميدانية إلى التطبيق في المنظمات.
- من عدد قليل من القطاعات والمجالات إلى الكثير.
- من الأمن إلى المواضيع الحساسة والصعبة والخطيرة.
- من المنظمات غير الحكومية إلى الدوائر الحكومية والجامعات.
- من عدد قليل من البلدان إلى الكثير.
- من الجنوب إلى الشمال.
- من المناهج إلى التغيير المهني والمؤسسي.
- من السلوك والمواقف إلى تغيير الشخصية والعلاقات
- من العمل إلى التأثير في السياسات.
- من الناحية العملية إلى النظرية.

إن دعم المشاركة من قبل السكان المحليين يعتبر وسيلة لضمان نجاح المشروعات الخاصة بالتنمية والحفاظ على البيئة، ومن البداية يمكن أن نعتبر مشاركة السكان أنفسهم مقاربة منهجية في تنمية المجتمع وتختلف النظرة إلى المشاركة من حيث أنها وسيلة أو غاية؟ ففي بعض

[1] Robert Chambers. Op.cit. P.4.

المواقف يمكن أن تكون المشاركة أداة لتوجيه سياسة المنظمة وحمايتها، وفي موقف آخر يمكن أن تكون المشاركة مقاربة علاجية أو تعليمية لتغيير الإتجاهات ومساعدة التنظيم على تحديد أهدافه.

و يمكننا أن نحدد أهم المقاربات المنهجية للمشاركة في الآتي:[1]

- **مقاربة التعليم العلاجية**

تقوم على أساس أن المشاركة تؤدي إلى تدريب المواطنين للعمل سويا لحل مشكلات المجتمع ولتقييم ولتدعيم التعاون كأسلوب لحل المشكلة، وهذا بدوره يدعم الجهود الحكومية في التنمية ويقود المجتمع إلى تحقيق النمو والتعرف على مشكلاته المختلفة وعلاجها.

- **مقاربة تغيير السلوك**

لقد تبين من خلال المشاركة يمكن تعديل السلوك عن طريق تأثر الأفراد بالجماعات التي ينتمون إليها، وتعمد هذه المقاربة إلى توجيه التغيير بالإضافة إلى التأثير على سلوك الفرد من خلال عضويته للجماعة، ان الهدف هو إحداث التغيير في الأنساق الفرعية عن طريق تغيير سلوك أعضاء النسق أو ما يقدمه النسق من تأثير على الأفراد.

وتغيير السلوك يتم كلما كان المشاركون لديهم شعور قوي بالتوحد مع التنظيم، كما يجب أن يشعر المشارك بالفائدة من وراء المشاركة نفسها .

- **مقاربة استكمال هيئة العاملين**

يقوم المشاركون من المواطنين بتحمل الإنجاز في المنظمة التي تعاني من ندرة الموظفين وتقوم هذه المقاربة المنهجية على فلسفة مؤداها أن منظمات الرعاية ليست بحاجة إلى الخبراء والموظفين و لكنها بحاجة أكثر إلى مواطنين يعرفون كيف يواجهون مشكلاتهم.

- **مقاربة للتعاون**

تقوم هذه المقاربة المنهجية على أساس أن المشاركة تمنع وجود بعض العقبات المتوقعة عند تنفيذ خطة التنمية، وأن تعاونهم وإسهامهم أمر ضروري للتغلب على بعض الصعوبات وبذلك

[1] أحمد مصطفى خاطر. التنمية الاجتماعية. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2002. ص. 163.

فإن إستراتيجية التعزيز والتعاون تعتبر عملية يمكن عن طريقها تأمين عناصر جديدة، تسهم في بناء سياسة المنظمة بما يحول دون وجود ما يهدد إستقرارها وإستمرارها.

- **مقاربة سلطة أو قوة المجتمع**

تقوم هذه المقاربة المنهجية على أساس أن الأفراد يسعون إلى الحصول على القوة والتأثير من خلال اقتناء أو امتلاك الثروة والمكانة، ولذلك فإنه يمكن أن تكون المشاركة وسيلة لتكوين تنظيمات اجتماعية تضفي قوة على أعضائها للتأثير في القرارات المجتمعية.

وانطلاقا من تحديد المقاربات المنهجية التي يعتمدها سكان المدن سواء بشكل فردي أو مؤسسي، يتم اختيار التقنيات أو الآليات المناسبة لتفعيل المشاركة، فتضمين أعضاء المجتمع المشارك يمكن أن تتحقق من خلال مجوعة واسعة من الآليات أو التقنيات التي ترتكز على الأهداف المحددة من قبل المجتمع المشارك والمصممين أو المنفذين، ومن بين هذه الآليات ما أورده هنري سانوف والتي نوجزها في النقاطة التالية:[1]

- **فعالية إشراك المهتمين:** وهي العملية التي من خلالها تُدعى المجموعات المهتمة إلى لقاءات تفاعل بشكل مكثف تمتد عدة أيام.

- **تخطيط العمل المجتمعي:** العملية التي تمكن المجتمعات من التصميم والتنفيذ وإدارة برنامجهم المجتمعي.

- **مجموعات التركيز:** عبارة عن مقابلات منظمة مع مجموعات مكونة من عدد من الأفراد، يتم من خلالها تبادل ومناقشة الأفكار.

- **تفاعل المجموعة:** العملية التي من خلالها تستخدم تقنيات لتفاعل الأشخاص داخل هذه المجموعة وذلك لتسهيل المشاركة وحل المشاكل.

- **بحوث العمل التشاركي:** عملية تمكينية تعتمد على المشاركين في البحث وصنع القرار.

[1] Salama, Ashraf. » Community design/participation and the housing process : the case of an egyptian city, Quseir ». AUEJ: Al_Azhar University Engineering Journal, 4 (Specia). 2000. P.4. Available at : http://strathprints.strath.ac.uk/50377/1/Salama_AUEJ_2000_Community_participation_housing_process_Queseir_.pdf. Accessed in: 14/12/2015.

- **المنتدى العام:** لقاء مفتوح تعقده منظمة أو وكالة لتقديم معلومات حول مشروع في أي وقت أثناء العملية.

- **التخطيط الاستراتيجي:** عملية لتخطيط وتطوير استراتيجيات ومخططات فعّالة لتحديد وتعريف وحل المسائل.

- **التصور:** عملية للتفكير حول كيف يجب أن يكون المجتمع وإيجاد طرق ووسائل لتحديد وتقوية وعمل كل ما يلزم للوصول إلى ذلك.

- **ورش العمل:** عقد ورش عمل لمناقشة وتباحث الأمور.

كما ويمكن للمشاركة الشعبية أن تدار من خلال نوعين من الآليات أو التقنيات، مثل:[1]

1- **آليات أو تقنيات تقليدية مألوفة** تسمح للمعلومات بالتدفق باتجاه واحد من المخططين إلى الناس تتضمن:

- معارض و ورشات عمل ومقابلات عامة
- عروض مكتوبة ونشريات وكراسات وملصقات وجرائد
- وسائط سمعية وبصرية ومعلومات صحفية
- مقابلات فردية أو مسح عام.

2- **آليات أو تقنيات مبدعة أصيلة:** وهي مدخل متعدد التخصصات تعنى بخلق علاقة عمل بين المجتمع والخبراء من الخارج (كالهيئات المحلية والاستشاريون) وهي تزيد وعي وإدراك كلا من المجتمع تجاه القوانين وخبرة المستشارين، والخبراء تجاه مشاكل المجتمع كما ترى من قبل المجتمع نفسه، وهي طريقة تهدف إلى العمل سويا في جو غير رسمي وتمر من خلال المراحل الأربعة التالية:

[1] Micheal Fagence. Citizen Participation in Planning. Urban and regional Planning Series. Vol. 19. P. 298 Available at : https://books.google.dz. (on line). Accessed in : 14/12/2015.

– **تكوين المنظمة:** التي سوف تكون مسئوله عن تكوين لجنة التوجيه للمجتمع، حيث الناس الذين لديهم وقت ويقطعون وعد أو تعهد لحضور الاجتماعات المنتظمة يتم اختيارهم.

–**الاكتشاف:** تتضمن اطلاع المراقبين والمشاركين على المعلومات المجمعة من قبل مجموعة العمل، لإحداث بيئة مريحة للمشاركين للتفاعل بحرية وتبادل وجهات النظر.

–**التماسك والتقوية:** الذي يشمل تحديد المشاكل للمجتمع وتقييم لحالات مشابهة، دراسة فرص حل المسائل بالنقاش مع الأخذ بالاعتبار نصائح الخبراء ووجهات نظر القادة في المجتمع مثل ممثلي المجالس المنتخبون.

–**تطوير مقترح:** من خلال تقرير يتم بعد أن تنتقل تعليقات الجمهور إلى اللجنة يتبع ذلك عرض للتقرير المنقح والمعدل وذلك في اجتماع عام للجمهور، وهذه المرة بمشاركة هيئة نقاش مكونه من أفراد في مواقع مهمة كالحكومية مثلا لدعم عملية التنفيذ، بعد ذلك تنقح وتعدل مجموعات العمل المقترحات تبعا للتعليقات التي طرحت من قبل الرسميين.

بالإضافة إلى تقنية المجموعة الإسمية، وهي تقنية صممت لمنح الشخص أكبر فرصة ممكنة للمشاركة، وتعتمد على المناقشة حول المواضيع المرغوب فيها وإنتاج حجم كبير من الأفكار ،والتي تصبح مجهولة وغير مشخصة على طول القائمة، فالتركيز على الفكرة أكثر من قائل الفكرة ذاته. وتمر هذه الآلية خمس مراحل أساسية هي:[1]

تحديد المشكلة أو الإشكال المطروح: يقوم منظم اللقاء بتحديد واضح للأمر المطروح الذي يحتاج إلى حل.

أنشطة المجموعة الإسمية: حيث كل شخص على حدا مطالب بطرح أسئلة، ويساعد الاستماع إلى الآخرين على إنتاج أفكار جديدة تطرح على العلن في المرحلة التالية.

الاستماع إلى الأفكار: حيث كل شخص مطالب بتسمية فكرته في تسلسل ويعمل باقي الاشخاص على جدولتها.

مناقشة الأفكار: مناقشة وتأييد الافكار التي تم جدولتها وعرضها في قائمة العرض، وتحديد أي الافكار ذات قيمة أكثر.

تصنيف الأفكار: كل شخص مطالب بترتيب الافكار على أساس معيار رقمي يتناسب مع الرقم الكلي للأفكار المنتجة من طرف الكل.

[1] Micheal Fagence. Op.cit. P. 298.

التصنيف النهائي للأفكار: وفي حالة وجود أي شك في النتائج المتوصل إليها يمكن إجراء مناقشة بعدية لتوضيح الأمور الغامضة.

2- سكان المدينة

2-1- خلفية تاريخية عن نشأة المدينة

يختلف المؤرخون في تحديد العوامل الأساسية المؤثرة في ظهور المستقرات البشرية بصورة عامة والحضرية منها بصورة خاصة لا سيما أن نشوء المستقرات الأولى قد سبقت مرحلة التدوين وهذا ما يزيد من صعوبة الكشف عن أسباب الظهور، ولكن يمكن القول أن الحضارة الإنسانية نشأت منذ أن أخبر الله عز وجل الملائكة بأنه سيخلق بشرا ليكون خليفة الله في الأرض، ولا شك أن الرغبة في البقاء والاستمرار والتكاثر رغبة فطرية عند البشر لأجل حفظ الجنس البشري، كما أن قدرة الخالق الذي صمم كل شيء كفلت إدامة العوامل الأساسية لاستمرار الحياة لا سيما ما يرتبط بالرزق والعمل والسكن فكان استقرار الإنسان على شكل جماعات.[1]

وإضافة إلى ذلك، يمكن حصر أهم العوامل التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى نشأة المدن في النظريات الآتية:[2]

نظرية **كارل وايت فوجل** والتي أشار فيها إلى أن نشأة المستقرات الإنسانية ارتبط بوجود الموارد المائية كالأنهار وروافدها التي عمات على جذب السكان والاستقرار وقيام المشروعات التي تحتاج بدورها إلى إدارة لتنظيم استغلال الماء وأعمال الري والزراعة، وأكدت هذه النظرية على أن أولى المستقرات التي نشأت في بلاد الرافدين والنيل هي التي مهدت لنشوء الحضارات القديمة في أحواض الأنهار في العراق ومصر وغيرها.

نظرية **روبرت آدمز** التي أكدت على أن تطور النشاط الزراعي وزيادة الإنتاج أدى إلى التخصص وتنوع مصادر الثروة واستغلال أراضي جديدة، وهذا بدوره أدى إلى ظهور طبقات اقتصادية وصراعات بين الأفراد والجماعات، ونتج عن ذلك الحاجة إلى التنظيم وإعادة التوزيع ومن جهة أخرى فإن الزيادة في الحروب تتطلب ظهور القيادة ومن ثم قيام دولة ذات قوة وتنظيم ونفوذ، فتنشأ المدينة والدولة.

[1] عبد الناصر صبري شاهر الراوي. الأسس الجغرافية لتخطيط المدن. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2016. ص. 17-20. (بتصرف).

[2] نفس المرجع. ص. 18.

نظرية **الضغط في الكثافة وتكوين الدولة** التي تشير إلى أن الزيادة التقنية وموارد العيش تؤدي إلى زيادة في الإنتاج، يرافقها ازدياد عدد السكان وكل ذلك يؤدي إلى ظهور المستقرات البشرية التي تتطلب إدارة وقيادة وسلطة للحماية.

وعلى اختلاف العوامل التي أدت إلى نشأة المدن إلا أنها مرت بثلاث مراحل أساسية وهي:

أ- المدينة في العصور القديمة

تعتبر المدينة ثمرة لتطور تاريخي بعيد المدى نتجت عن غرس مدني نشأ تلقائيا أو بمطلب ذاتي أدى إلى قيام مراكز عمرانية على ضفاف الأنهار في مساحات شاسعة في القارتين الآسيوية والإفريقية فنشأت في الأودية الخصيبة حضارات من أعرق ما عرفه التاريخ كالحضارة السومرية بين الرافدين والفرعونية في وادي النيل والهندية في وادي السند، وكانت مدن وادي الرافدين من أسبق مدن العالم القديم ظهورا واستقرارا، حيث شهد العراق نشأة مدن كثيرة وكبيرة ازدهرت فيها الحضارة التي تمثل عظمة السومريين والتي لا تزال بقاياها ماثلة للعيان إلى الآن كمدينة أور وبابل آشور وغيرها، بالإضافة إلى المدن القديمة التي نشأت في أحضان الحضارة الفرعونية والفارسية واليونانية وفيما بعد الرومانية حيث قامت في كنفها مدن كثير لأسباب سياسية واستراتيجية واقتصادية كروما والقسطنطينية، كما نشأت فيها مدن تجارية ازدهرت فيها الحضارة كتدمر وجرش وقرطاجنة، في حين اكتسبت بعض المدن الصفة السياسية مثل الاسكندرية وأنطاكية ودمشق وبيروت،[1] وفي عصر متأخر تكررت نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تقدم الحضارة وقيام المدن، ففي الصين ظهرت في حوض الهوانغهو(Hiwangho) مدينة أنياغ (Anyang)، وفي غواتيما في أمريكا الوسطى قامت مدينة كوبان وهي إحدى مراكز حضارة المايا.[2]

غير أن أهم ما يميز المدن القديمة أنها كانت بسيطة في بنيتها ووظائفها إذا ما قورنت بمدن العصر الحديث، حيث تدل حفائرها في العراق وباكستان على أنها كانت صغيرة الحجم حيث يتراوح عدد سكانها بين سبع آلاف وعشرون ألف نسمة، ولكن مع ذلك توجد أدلة أثرية تشير إلى قيام مدن كبيرة زاد عدد السكان فيها عن عشرين ألف نسمة واتسعت رقعتها بحيث شملت بضعة

[1] مصطفى عباس العيسوي. العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية. سلسلة دراسات، 295. الجمهورية العراقية: دار الرشيد للنشر، 1982. ص. 16-17.

[2] عبد الفتاح محمد وهيبة. في جغرافية العمران. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980. ص. 39.

مئات الأفدنة وبسطت نفوذها السياسي على أقاليم واسعة مثل: بابل، نينفيش، فهذه المدن كانت عواصم لامبراطوريات واسعة تركزت فيها القوة والمال فازدحمت بالسكان وقامت فيها دور العبادة والإدارة والأسواق.[1]

أولا- مدن بلاد الرافدين

قامت في بلاد ما بين النهرين أو العراق القديم ثلاث مجموعات من المدن أقدمها في الجنوب نظرا إلى أن فيضان الدجلة والفرات يعتمد على ذوبان الثلوج في هضبة أرمينيا، ويكون الفيضان عنيفا وقويا في المجرى الأعلى والأوسط، أما في الجنوب فينجنح النهر للارساب وتهدأ حركة المياه، تشمل مدن الجنوب: أور والوركاء ولجس، أما المجموعة الوسطى فتضم: بابل وكيش وواكدا، وتضم المجموعة الشمالية مدن: نينوى، أشور، خسرواباد، وكلما تقدم الإنسان وتطورت وسائله في السيطرة على النهرين، كانت العاصمة تتحرك من الموقع الجنوبي المتطرف إلى الوسط في منطقة الخاصرة التي توجد بين النهرين.[2]

وكانت المجموعة الجنوبية من مدن العراق القديم تعرف بالمدن السومرية، ثم المدن البابلية، أما المدن الوسطى والشمالية فتعرف بالمدن الآشورية، ويتضح من المصادر السومرية المبكرة أن مدن العراق القديم كانت تتكون من ثلاث أجزاء أولها المدينة الداخلية أو المدينة الوسطى، وثانيها المدينة الخارجية أو الضاحية، وثالثها الثغر،[3] وتمثل المباني العامة كالمعابد والقصور قلب المدينة القديمة وتعتبر هذه المؤسسات البؤرة التي تتوجه إليها أنظار السكان، ومنها تتفرع الطرق العامة، وتقع دور الطبقة الغنية من السكان على امتداد هذه الطرق الرئيسية، وتتصف باتساع مساحاتها وتعدد غرفها ومرافقها، أما أحياء الطبقة الفقيرة فإنها تقع خلف الأحياء السكنية وهي ذات دور صغيرة المساحات وتتخللها أزقة ضيقة ملتوية، وتتركز المناطق التجارية في العادة واجهات الأنهار القريبة أو على أبواب المدن، وفي الغالب كانت تلك المدن تحاط بالأسوار والخنادق لحمايتها من هجمات القبائل المتجولة، وأطماع الحكام المجاورين.[4]

[1] نفس المرجع. ص. 39.
[2] أحمد علي اسماعيل. دراسات في جغرافية المدن. ط4. مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 1988. ص. 46.
[3] نفس المرجع. ص. 47.
[4] مصطفى عباس الموسوي. مرجع سابق. ص. 43.

ثانيا- مدن مصر القديمة

تشير الشواهد الأثرية إلى أن وادي النيل لم يكن ذا كثافة سكانية وعمرانية موحدة، بل تميز بوجود بعض الفجوات العمرانية على عكس مناطق أخرى مزدحمة وكانت المنطقة الجنوبية متميزة بهذه الكثافة العالية نظرا لضيق السهل الفيضي وتقطعه وضغط السكان هناك، على عكس المنطقة الواقعة إلى الشمال من أسيوط الحالية وظلت المناطق العريضة من السهل الفيضي مخلخلة السكان والعمران حتى العهود المسيحية، وقد أثر حجم أحواض الري والتحكم فيها في نمط العمران فالأحواض الفيضية للنيل والمتميزة بالصغر في مساحتها كانت سهلة الإخضاع والإدارة حين يكون السهل الفيضي ضيقا، ولكن باتساعها وزيادة عرضها تصبح صعبة الحكم والإخضاع، وارتبط توزيع العمران والكثافة السكانية بكل من النمو في استصلاح الاراضي من ناحية واختراع أدوات زراعية متقدمة، وبدا ذلك جليا في أواسط العهد الفرعوني في الدولة الوسطى وأيضا في نهايته حين نجح البطالمة في خفض منسوب البحيرة في الفيوم وتجفيف مساحة حوالي 1200 كم^2 مما زاد من عدد المستقرات العمرانية وبالتالي السكان بدرجة واضحة.[1]

لقد ارتبطت المدن المصرية بالدين الذي كان يعتبر عنصر التمييز الرئيسي بين المدينة والقرية في مصر القديمة، فقد كان المعبد يمثل مركز الحياة والعمران، ومن حوله كانت المدينة تنمو وتمتد مساحتها وتدور صور الحياة فيها، وكان وجود آلهة محلية عاملا هاما في نشأة المدن الإقليمية بمعابدها وكان المعبد أو مقر الإله يقوم في وسط العواصم الإقليمية في مبنى شامخ عظيم الجدران، يشرف على الأبنية من حوله، وعلى الحقوق المحيطة به، وتتكون المدينة من عدد من المباني والأكواخ المبنية من لبنات طينية التي تدعمها الأعشاب والحشائش، كما كانت أساسات المنازل تدعم بقطع من الأحجار وكان معظم سكانها يعملون بالزراعة أو الرعي، وكانت تقوم في المدينة مخازن كبيرة خصص بعضها لحفظ الغلال وبعضها الآخر للآلات والأدوات الزراعية كما كانت تضم مصانع لأصحاب الحرف، وتوجد دكاكينها التجارية حول ميدان عام يمثل السوق الذي يعرض فيه التجار بضاعتهم، وفي وسط المدينة يوجد المعبد وبجواره قصر الحاكم ودور الحكومة.[2]

[1] محمد مدحت جابر. بعض جوانب جغرافية العمران في مصر القديمة. مصر: مكتبة نهضة الشرق، 1985. ص.34، 35.
[2] أحمد علي اسماعيل. مرجع سابق. ص. 42.

لقد عرفت الحضارة الفرعونية المدن المخططة والمدن المسورة كمدينة منف وهي أو عاصمة لمصر الموحدة في الأسرة المصرية الأولى، ومدينة أهرام خنت كاوس، ومدينة الأهون والمدن المفتوحة كمدينة أخت أتون والمدن الدفاعية كمدينة سمنا المحصنة.[1]

ثالثا– مدن الهند والصين

تم العثور على آثار لمدينيتين في شبه القارة الهندية، مما ألقى الضوء على المدن القديمة في حوض نهر السند والمدينتان هما هارابا(Harappa) وموهنغوا دارو (Mohenjo Daro) ترجعان إلى الألف الثالثة قبل الميلاد، وتوجد أطلال مدينة هارابا على نهر رافي أحد روافد نهر السند، وكانت تمتد لمسافة لا تقل عن ثلاثة أميال (5 كيلومترات) ويقع في غربها حصن قوي يحيط به سور ضخم، وقد بنى السور من الطوب اللبن وعليه إفريز من القرميد، وتوجد بعيد عنه أبراج دفاعية، وإلى جانب الحصن يوجد في جنوب المدينة صفان من المساكن التي تشبه الثكنات العسكرية، وفي الشمال توجد خمس صفوف من المطاحن المستديرة وخلفها صفان من صوامع الغلات، ويرجع ذلك أن المدينة بنيت وفقا لخطة مدروسة سبقت إنشاءها.[2]

كما ازدهرت مدن الصين وخاصة في حوض نهر هوانغ منذ مطلع الألف الثاني قبل الميلاد، وكانت معظم المدن ذات وظائف دينية وإدارية، لكنها كانت تقوم أيضا بوظائف تجارية تشمل التجميع وإعادة التوزيع في الفائض من المنتجات الزراعية والمصنوعات اليدوية وكان من أبرز معالم المدن الصينية وجود الأسوار والحصون، وقد انتشرت المدن المسورة إلى الشرق والجنوب حتى نهر يانجسي في القرون الآولى من الألف الأولى للميلاد ثم أخذت في الانتشار غربا على طول طريق الحرير حتى القرن الثالث ميلادي.[3]

رابعا– المدن الإغريقية

لقد كشفت الشواهد الأثرية في تخطيط المدن اليونانية عن العلاقة بين الحياة المعيشية للسكان وموقع المدن التي كانت تعلو التلال التي فرضتها حياة الحروب بين البلاد وبعضها البعض، ومن ثم يمكن القول أن موقع المدينة اليونانية ارتبط بأهداف دفاعية ولا شك أن هذه

[1] السيد حنفي عوض. مرجع سابق. ص. 50.
[2] أحمد علي اسماعيل. مرجع سابق. ص. 50.
[3] نفس المرجع. نفس الصفحة.

الأخيرة انعكست على توجيه وتخطيط المدن القديمة التي لم ترتكز على أسس ثابتة، بل كان تخطيطها حرا حسب طبيعة كل موقع، مما فرض على المدينة أن تكون على الميدان الرئيسي من وسط المدينة الذي يعد في نفس الوقت مركزا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للسكان ومن أن يجمعهم في المناسبات المختلفة.[1]

لم تكن المنطقة السكنية في المدن الإغريقية المبكرة ذات شوارع منسقة، ولكنها كانت ضيقة ومتعرجة لدرجة كبيرة ومتشابكة، وكان انعدام التخطيط على هذا النحو وسيلة من وسائل الدفاع في حالة تمكن الأعداء من اختراق السور الخارجي، وبطبيعة الحال لم يكن تعبيد الطرق أو رصفها قد عرف بعد، ولهذا كثيرا ما كانت الأوحال تغطي الشوارع في فصل المطر، ويغطيها التراب المتطاير في فصل الجفاف، ولم في أواسط المدن بساتين أو منتزهات داخلية أو حدائق، كما كانت الوسائل الصحية نادرة مما كان يسهل من انتشار الأمراض. ولما كانت الحياة في المدينة اليونانية تمارس خارج المساكن، فقد اكتسبت الأجورا والتي تعني مكان الاجتماع والتجمع مكانا هاما في تلمك المدن ثم ما لبثت أن تحولت إلى سوق فيما بعد.[2]

وتعتبر أثينا أكثر المدن الأروبية القديمة أثرا من الناحية الحضارية، وتقع في سهل أتيكا الأوسط، تجيط بها المرتفعات من كل ناحية فيما عدا الجنوب الذي يتصل بالبحر على بعد حوالي عشر كيلو مترات، ويجري في هذا السهل نهر سيفيسوس الذي يلتقي به في الشرق رافده إيلسوس وهما نهران صغيران مجراهما ضحل، وكانت مقسمة إلى ثلاث اقسام، أولها الاكروبوليس وأحيانا طلق عليه بوليس فقط وهي القلعة أو المدينة الأصلية، وثانيها هو المدينة العليا، وثالثها هو الميناء، وكان يحيط بالميناء تحصينات ويربطها بالمدينة العليا أسوار طويلة ويمكن القول أن أثينا كانت مركبة من مدينتين معا يصل محيط كل منهما إلى 12 كيلومتر ويربطهما طريق يصل إلى حوالي سبع كيلومترات وتتخل أسوارها بوابات عديدة.[3]

خامسا– المدن الرومانية

توسعت الامبراطورية الرومانية وظهرت المدن في شمال جبال الالب وفي وادي الراين وكانت الوظائف الدفاعية والإدارية لهذه المدن تفوق الوظيفة التجارية، كما أدت مظاهر التقدم

[1] السيد حنفي عوض. مرجع سابق. ص. 52.
[2] أحمد علي اسماعيل. مرجع سابق. ص. 55-56.
[3] نفس المرجع. ص. 54.

الحضاري لدى الرومان إلى نمو بعض المدن سواء كانت موانئ أو مراكز إدارية وتجارية مثل مدينة الاسكندرية، ويعود الفضل للرومان في إنشاء كثير من المدن الداخلية في أنحاء الامبراطورية التي كانت تمثل معسكرات للمحاربين القدماء، الذين نزحوا من إيطاليا لتخفيف الضغط على موارد الرزق، وكانت بعض المدن تشكل محال تجارية وصناعية أقيمت بجانب الحصون والقلاع على حدود الامبراطورية مثل يورك في بريطانيا وتولون في ألمانيا.[1]

كانت المدن الرومانية تأخذ غالبا شكل مستطيل أو مربع، وغالبا ما كان يقطع المدينة طريقان رئيسيان يتعامدان على الجهات الاصلية وتتقاطع معهما الشوارع الفرعية، وهي نفس فكرة التخطيط الشبكي، وفي الميدان الرئيسي الذي يوجد عند تقاطع الشارعين الرئيسيين يوجد الفورم Forum وهو الميدان الذي يمثل قلب المدينة الرومانية، وفيه توجد المعابد والأسواق ومراكز الحكم والإدارة، كما كانت تعقد به الاجتماعات السياسية، ومن المعالم الأخرى في المدينة الحمام والمسرح الدائري الذي كان سمة أساسية لمعظم المدن الرومانية.[2]

ويظهر من بقايا مساكن روما وبعض ضواحيها أن بعضها مكون من ثلاث طوابق وأحيانا أكثر، وكان لمساكن الأغنياء حدائق خاصة، وقد استخدمت الأحجار في بناء المساكن ولكن الآجر كان الأكثر استخداما، كما كانت روما مقسمة إلى قسمين، الأول القديم وتكثر فيه الضوضاء من المارة نهارا ومن المركبات ليلا، وكانت حاراته متعرجة ملتوية، أما القسم الثاني فكان يزدان بالحدائق وينعم بالهدوء، كما كان يوجد نظام للصرف الصحي يخدم الأدوار السفلية بينما كان سكان الأدوار العليا يستخدمون دورات المياه العامة التي تنتشر في الأحياء.[3]

سادسا- المدن التجارية

ظهرت المدن التجارية القديمة منذ ما يقرب 2000 سنة قبل الميلاد قبل عصر البرونز وأبرز هذه المدن فيلاكوي على جزيرة ميلوس إحدى جزر بحر إيجة والتي أصبحت مركزا لتجارة الزجاج، ونمت على سواحل الشام بيبلوس (جبيل) التي اشتهرت بتجارة الأخشاب المتوفرة في ظهرها، وتصديره إلى مصر وبلدان شرق المتوسط، واشتهرت مدن كريت في النصف الاول من

[1] عثمان محمد غنيم، حسن محمد الاخرس، هشام شعبان الجندي. جغرافية المدن. الأردن: الدار المنهجية للنشر والتوزيع، 2016. ص. 35.
[2] أحمد علي اسماعيل. مرجع سابق. ص.60.
[3] نفس المرجع. ص.62.

الألف الثانية قبل الميلاد بتجارتها البحرية خاصة مع مصر، وتبعتها مدن فينيقية على ساحل الشام مثل صور وصيدا كمراكز تجارية في امبراطورية الفينيقيين.[1]

وإلى جانب المدن الساحلية التي اشتهرت بالتجارة قامت مدن داخلية تعرف بمدن القوافل بالرغم أنها قليلة العدد وتقع على أطراف الصحراء وتشكل حلقة وصل بين مدن الساحل الفينيقي وبلدان الشرق الأوسط، ومن مدن القوافل: حلب، دمشق وتدمر، واستمدت هذه المدن ثروتها من التجارة مثل المدن الساحلية ولكنها تتميز بوجود ظهير زراعي يمدها بالغذاء والمواد الأولية مثل دمشق في سهل الغوطة وتدمر في واحة غنية.[2]

ب-المدينة في العصور الوسطى

إن المتأمل لمدن العصور الوسطى حسب تقسيمها الزمني في العقيدة المسيحية والإسلامية يجد أن لكل فترة منها طابعها العمراني الذي يتماشى مع عقيدتها، فبالنسبة للمسيحية نجد أن الأديرة ساهمت في تكوين الشخصية الدينية للمدينة وحققت سيطرة الكنيسة على حياة المدن، وأصبحت تزاول السلطة السياسية بجانب السلطة الدينية، ومن ثم تولى الأساقفة مهام القيادة العسكرية وحكم المدن، وارتبط التقسيم السياسي للمدن بمناطق الأبرشيات والأسقفية والأديرة، مما جعل المدن المسيحية في هذه الفترة بمثابة مراكز صنع قرارات الصراع والحروب وهو ما يتناقض مع تعاليم الديانة المسيحية.[3]

ولكن رغم ذلك لم يخل هذا العصر من تعمير وإنشاء، فقد نشط سكان السهل الأروبي في قطع الغابات وتجفيف المستنقعات وبذلك انفتحت آفاق جديدة أمام التوسع الزراعي وخصوصا جهة الشرق وصحب التوسع الزراعي ظهور القرى، وقد ساعد هذا التوسع في الزراعة على وفرة الإنتاج وزيادته عن حاجة السكان في أواخر العصور المظلمة مما سمح بانتعاش التجارة مرة ثانية وصحب هذا الانتعاش ظهور مدن جديدة اتخذت غالبتها أنقاض المدن الرومانية القديمة مواقع لها باستثناء التي انشئت في الجهات التي فتحت أمام الزراعة، من ملامحها الرئيسية الكنيسة والسوق والقلعة، هذه المدن كانت تمتاز بحصانة مواقعها وأهميتها من الناحية التجارية.[4]

[1] جمال حمدان. نقلا عن: عثمان محمد غنيم، حسن محمد الأخرس، هشام شعبان الجندي. مرجع سابق. ص. 31.
[2] عثمان محمد غنيم، حسن محمد الأخرس، هشام شعبان الجندي. مرجع سابق. ص. 34.
[3] السيد حنفي عوض. مرجع سابق. ص. 58-59. (بتصرف).
[4] عبد الفتاح محمد وهيبة. مرجع سابق. ص. 46- 47.

ومن أمثلة هذه المدن: نورمبرج ولندن وفلورنسا والبندقية وارتبط نموها وتطورها بالتطور الاقتصادي والسياسي.[1]

بينما كانت الحياة المدنية الأروبية تشهد نكوصا ملحوظا في العصور الوسطى الأولى نجد أن حضارة جديدة اجتاحت بلاد الشرق وهي الحضارة العربية الإسلامية، وكان من الطبيعي أن تنشأ في ظل هذه الدولة العربية طائفة من المدن منها: البصرة، الكوفة والموصل، الفسطاط والقيروان، واسط وبغداد، سامرا والقاهرة وما إلى ذلك من المدن التي تتمتع بشهرة واسعة في عصر الدولة الإسلامية، وكان لبعض هذه المدن طابع عسكري مثل البصرة والكوفة والموصل والفسطاط والقيروان، وبعضها له الطابع الإداري كواسط وبعض منها لها الصفة السياسية كبغداد وسامرا والقاهرة، وبعض آخر له الصفة الدينية كالنجف وكربلاء، فازدهرت هذه المدن ووصلت سمعتها وشهرتها الحضارية إلى أبعد مما وصلت إليه المدن الحديثة وصارت مضرب الأمثال في مظاهرها العمرانية وأنماطها الاجتماعية ومناشطها الثقافية والفنية، من ذلك ما وصلت إليه البصرة والكوفة وواسط في عصر الامويين والعباسيين، والقاهرة في عصر الفاطميين وقرطبة والزهراء وغرناطة في خلافة الأندلس.[2]

وتعود الجذور التاريخية لنشأة المدينة الإسلامية إلى يثرب بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إليها والتي حولتها إلى مدينة بمفهوم حضاري واضح، فمن الناحية المادية فإن موضع المدينة عبارة عن سهل فسيح تحيط به الحرات من جهاته الأربع ويتميز بخصوبة التربة وكثرة المياه، وكانت المدينة المنورة قبل هجرة الرسول إليها مقسمة إلى محلات سكنية منفصلة، تسكنها البطون والقبائل اليهودية والعربية، وكل محلة تضم بالإضافة إلى منازلها وحقولها التي تمثل مراكز النشاط في الأحوال العادية آطاما حصينة يتحصن بها القوم عندما يتعرضون للخطر، وكان لكل قبيلة آطامها التي تحتمي بها فتعددت الآطام بتعدد القبائل وحاجتها إليها وكان ذلك نتيجة طبيعية لتوزع المحلات السكنية. [3]

وبعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى يثرب بدأت تتغير معالمها العمرانية تغيرا جمع شتاتها ووحد كيانها وجعلها مركزا حضاريا متكاملا، ويتناسب وذلك التغير الذي طرأ مجتمعها

[1] عثمان محمد غنيم، حسن محمد الأخرس، هشام شعبان الجندي. مرجع سابق. ص. 37.
[2] مصطفى عباس الموسوي. مرجع سابق. ص. 17.
[3] محمد عبد الستار عثمان. المدينة الإسلامية. سلسلة عالم المعرفة. 128. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1988. ص. 46.

الإسلامي الجديد الذي بدأ يستجيب للتشكيل الحضاري الجديد الذي يدعو إليه الإسلام، ومع استقرار الرسول في المدينة أضحى رأس الحكومة الإسلامية الناشئة، ومن ثم أصبحت مركزا سياسيا وإداريا فاكتسبت بذلك الصفة المدنية وكان لذلك أثره المباشر في تكوينها المادي الذي بدأ يتغير تلبية لتلك المتغيرات المدنية.[1]

وبدأت أعمال الإنشاء بالمسجد الجامع وبجواره من الشرق منزل الرسول عليه الصلاة والسلام شارعا أبوابه على المسجد، ومن حول المسجد اختطت منازل المهاجرين في الارض التي وهبها الانصار للرسول عليه الصلاة والسلام، ومن هنا شغلت الأراضي الفضاء بالتكوينات المعمارية الجديدة من المنازل والمساجد والتي قام على إنشائها المهاجرون، فتواصل عمران المدينة واتصلت مبانيها وأصبحت كيانا معماريا واحدا بعد أن كانت منفصلة وخصوصا بعدما خرج منها اليهود، وقد عمد الرسول عليه الصلاة والسلام في توزيع الخطط (المحلات السكنية) إلى تجميع كل قبيلة في خطة خاصة بها، وتركت حرية تقسيم الخطة وفقا لظروفها وإمكاناتها في الإنشاء والتعمير ومدى الحاجة إلى ذلك، وتضمنت كل خطة مقبرة خاصة حسب التقليد القبلي، بالإضافة إلى مسجد خاص تقام فيه الصلوات الخمس، أما الصلوات الجامعة فكانت تقام في مسجد الرسول باعتباره المسجد الجامع، أما السوق فقد جعلها واحدة في كامل المدينة ذات فضاء واسع لا بناء فيها وربطت الشوارع والطرقات بين هذه التكوينات المعمارية باعتبارها شرايين الاتصال، فقد خط بها شوارع رئيسية تمتد من المسجد النبوي باعتباره نواة المدينة إلى أطرافها، فكان هناك طريق يمتد من المسجد ويتجه غربا إلى جبل سلع، وطريق من المسجد يخترق منازل بني عدي بن النجار ويصل إلى قبا جنوبا، وطريق يربط قبا بالبقيع شمالا.[2]

ج- المدينة في العصر الحديث

ساهمت الثورة الصناعية في إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية نتج عنها نمو المدن (المراكز الحضرية) في الدول المتقدمة، كما أسهمت في ظهور العديد من العوامل التي تسببت في حدوث عمليات التحول من نظام ريفي زراعي إلى مدن أو نظام حضري، وتمثلت أهم هذه العوامل في:[3]

[1] محمد عبد الستار عثمان. مرجع سابق. ص. 47.
[2] محمد عبد الستار عثمان. مرجع سابق. ص. 47- 51. (بتصرف)
[3] جمال حمدان. نقلا عن: عثمان محمد غنيم، حسن محمد الأخرس، هشام شعبان الجندي. مرجع سابق. ص. 38.

– وجود نظام زراعي في الريف ساهم في إنتاج كميات كافية لسكان الريف وتحقيق فائض منه لسد الطلب من حاجة سكان المدن، كما أسهم تطور وتحسن أساليب الزراعة في نهاية القرن التاسع عسر في وجود فائض من الايدي العاملة الزراعية في الريف، مما دفع العديد منهم إلى الهجرة إلى المدن للعمل في المصانع.

– استخدام الآلة البخارية والمخترعات الميكانيكية ساهم في زيادة الإنتاج وزيادة حجم الصناعة وتقسيم العمل في الصناعة وظهور ما يعرف بمراكز التجمع والتوزيع للإنتاج وتحويلها في مناطق أخرى.

– ارتبط تطور نظام المواصلات لنقل المواد الخام للصناعة وتسويق السلع المصنعة ونقل الايدي العاملة من أماكن السكن إلى أماكن العمل بتطور ونمو المدن الحديثة.

– ظهور نظام اجتماعي يسمح لعمليات التخصص في العمل، وعمل المرأة وزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، وظهور زيادة الطلب على سلع الرفاهية والخدمات الترفيهية.

وتدل الشواهد التاريخية على ارتباط تزايد سرعة نمو المدن الكبرى مع نمو الصناعات الكبرى وزيادة عدد العمال بالإضافة إلى التحسن المستمر في وسائل النقل وطرق المواصلات، وقد مكن هذا من اتساع المدينة نحو مصادر المواد الخام طلبا لمنتجاتها، كما أن هناك عامل آخر مرتبط بنمو المدن ويتصل بنفوذ مركزية رأس المال في الدول الصناعية وتأثيرها في نمو المناطق الحضرية النشطة في عمليات التصدير وعائده الاقتصادي، والشاهد على ذلك تؤكده استثمارات البنوك وبيوت المال في لندن فترة ثورتها الصناعية، ونتيجة لانتعاش هذه الاستثمارات كلن الفائض منها يصب في خزائن المدن الكبرى التي أصبحت تحظى بنفوذ الرأسمالية والإنتعاش الاقتصادي لسكانها وبالرغم من أن كثيرا من المدن الصناعية العالمية جاء ظهورها قبل الثورة الصناعية إلا أن الرأسمالية سرّعت نموها وزيادة معدلات سكانها الطبيعي.[1]

يمكن القول بأن نمو المدينة المعاصرة قد تبلور في اتجاهين أساسيين قد يظهران معا في مجتمع واحد، وقد يطغى أحدهما على الآخر أو يسود، الاتجاه الأول هو الذي يمكن أن نعبر عنه بالاتجاه إلى مركزية النمو متمثلا في المدن الكبيرة والعملاقة وهي المدن المليونية والمجمعات

[1] السيد حنفي عوض. مرجع سابق. ص. 83- 86. (بتصرف).

الحضرية، وأقاليم المدن الكبرى، أما الاتجاه الثاني فيمكن أن نطلق عليه الاتجاه التخطيطي أو الانتشار المدني ويتمثل في ظهور الضواحي المتخصصة ومدن الحدائق والبلدات الجديدة. [1]

2-2- تصنيف المدن

يهدف تصنيف المدن تاريخيا ونظريا إلى التفريق بين المدينة والريف، وعمليا يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:[2]

- التعرف على الأسس الوظيفية التي تعتمد عليها المدن في نموها وتطورها.
- تقدير مدى قدرة المدينة على الوقوف في وجه الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العام للدولة.
- التعرف على الاتجاه الوظيفي الذي يمكن أن يساهم في توفير فرص عمل بشكل دائم.
- الحاجة إلى التوسع في بناء أحياء سكنية جديدة استنادا لدراسة مساحة الأرض.

والقراءة المستفيضة لأغلب الأدبيات النظرية على اختلاف تخصصاتها يجد أنها لم تتفق على تصنيف موحد للمدن، واختلفت تلك التصنيفات باختلاف المعايير والأسس التي تم الاعتماد عليها بشكل أساسي مما وضعنا أمام عدد كبير منها، إلا أنه يمكن ملاحظة تكرر مجموعة من المعايير والتي كانت أساسا قويا حتى في تعريف المدن ذاتها، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر: التصنيف على أساس المعيار الوظيفي، التصنيف على أساس المعيار البنيوي المورفولوجي، التصنيف على أساس المعيار الجغرافي، التصنيف على أساس المعيار التاريخي والنشأة، التصنيف على أساس معيار الحجم و الكثافة السكانية.

أ- التصنيف على أساس المعيار الوظيفي

وهو يتعلق بالوظيفية أو الوظائف التي تمارسها المدن، حيث يذهب بوينس أن أهمية المدينة لا تتوقف على المساحة التي تشغلها أو عدد السكان الذين يقيمون بها، ولكن يستند بالدرجة الأولى على الوظائف التي تمارسها.[3] وليس المقصود هنا الوظائف الداخلية ذلك أنها نتاج الحياة المدنية وينسحب ذلك على إنشاء المساكن، وصناعة الخبز وإصلاح الآلات والسيارات وتوفير

[1] أحمد علي اسماعيل. مرجع سابق. ص. 98.
[2] عثمان محمد غنيم، حسن محمد الأخرس، هشام شعبان الجندي. مرجع سابق. ص. 39.
[3] نقلا عن: أحمد علي اسماعيل. مرجع سابق. ص. 22.

التعليم في المدارس، والتجارة الداخلية، بل المقصود الوظائف الخارجية التي قامت من أجلها والتي تجلب لها من أسباب الثروة والحياة وما يجعلها تعيش بل وتنمو.[1]

لقد حاول الباحثون تحديد الوظائف التي وجدت من أجلها المدن إنطلاقا من دراسات ميدانية لطائفة من المدن في المجتمعات التي ينحدر منها الباحثون، لذلك كان تحديد هذه الوظائف يختلف باختلاف المجتمعات محل الدراسة، فنجد طريقة جنسي هاريس الذي قسم وظائف المدن معتمدا على نسبة اليد العاملة في كل وظيفة إلى تسع وظائف:[2] مدن صناعية(درجة أولى، درجة ثانية)، مدن البيع بالتجزئة، مدن البيع بالجملة، مدن الاتصالات والمواصلات، مدن التعدين، المدن الجامعية، مدن الراحة والاستجمام، مدن إدارية وسياسية، مدن متنوعة الوظائف. أما شفارتز فقد قسمها إلى أربع وظائف رئيسية: الإدارية، السياسية، الثقافية، الاقتصادية (وتضم الاسواق والمواصلات والتجارة والصناعة)، وتضيف بوجو غارنييه وظيفة خامسة هي الحربية رغم أنها ليست لها قيمة في الوقت الحالي وحجتها في ذلك أنها كانت مسؤولة عن نشأة عدد كبير من المدن في الماضي.[3]

أما نيلسون فلم يبتعد كثيرا عن تصنيف هاريس من حيث عدد الوظائف والأسلوب الكمي المعتمد عليه وهو نسبة اليد العاملة في كل وظيفة لكنه قارنها بالنسبة للحجم الكلي لليد العاملة في كل الوظائف وليس بالمقارنة إلى مجموع ثلاث وظائف فقط (الصناعة والبيع بالجملة وبالتجزئة) ومن ثم حددها في:[4] مدن التعدين، مدن الصناعة، مدن النقل والمواصلات، مدن تجارة التجزئة مدن البيع بالجملة، مدن الأعمال المالية والتأمين والعقارات، الخدمات الشخصية، الخدمات المهنية والفنية، الخدمات الإدارية.

ب-التصنيف على أساس معيار البنيوي المورفولوجي

ويعتمد هذا التصنيف على أساس شكل المدينة ومورفولوجيتها، فالمدينة تختلف في مظهرها وشكلها الخارجي عن الريف، وبها من التنظيم المكاني بينها وبين الريف، ففي المدينة توجد منطقة مركزية تتركز فيها الحياة والنشاط، وهذه نواة المدينة وتسمى مركز المدينة، وعادة ما تشتمل على

[1] عبد الفتاح محمد وهيبة. مرجع سابق. ص. 84.
[2] عثمان محمد غنيم، حسن محمد الأخرس، هشام شعبان الجندي. مرجع سابق. ص. 40.
[3] عبد الفتاح محمد وهيبة. مرجع سابق. ص. 85.
[4] عثمان محمد غنيم، حسن محمد الأخرس، هشام شعبان الجندي. مرجع سابق. ص. 41.

ميادين وساحات، ومبانيها مرتفعة وشوارعها أكثر تعددا وأكبر اتساعا وأكثر طولا من شوارع القرية،[1] كما تختلف حسب الخطة التي رسمت لها إلى:[2]

المدن الشعاعية (الدائرية): تبنى على شكل حلقات متباينة حول نقطة مركزية، ومن هذه النقطة تخرج طرق إشعاعية إلى مختلف جهات المدينة وأطرافها، ولما كان هذا الشكل يجعل الرؤيا محدودة فقد اتجه الرأي إلى تحويل الأشكال السداسية الناتجة عن تقاطع الشوارع الدائرية بالطرق الشعاعية إلى أشكال دائرية لكي يكون مجال الرؤيا أوسع.

المدن المحتشدة: تشغل فيها المدينة حيزا صغيرا بالمقارنة مع غيرها من المدن، وتضم الشوارع وفق هذه الخطة بشكل حلقات تحيط الواحدة بالأخرى، وتتصف بهذه الخطط المدن العربية والشرقية القديمة التي تسود فيها الأزقة الملتوية، وقد تنشأ بعضها بشكل عفوي دون تخطيط مسبق.

المدن الشبكية: يتخذ هذا المخطط شكلا شطرنجيا، بحيث تقسم المدن إلى أجزاء أو أشكال هندسية مربعات، أو مستطيلات أو أشكال رباعية، توفر شكلا بسيطا وجميلا ويسهل فيه ترقيم المساكن، ويكون هناك سرعة وسهولة في توزيع الخدمات، ومن أمثلة هذا المخطط الدار البيضاء، فيلاديلفيا.

المدن الطويلة: تنشأ هذه المدن وتنمو بشكل طولي أو شريطي، ويكون نموها إما على طول النهر، أو طول طريق المواصلات، أو طول ساحل بحري، وقد يكون نموها لعوامل طبوغرافية يعيق امتدادها العرضي كامتداد مدينة العقبة في الأردن.

ج- التصنيف على أساس المعيار الجغرافي

تصنف المدن على حسب الموضع الذي تقوم عليه والصفات الطبيعية التي يتصف بهذا هذا الموضع، وتتدخل عوامل عديدة في اختيار هذا الموضع، ومن أهم هذه العوامل سهولة الدفاع حيث تقام المدن في المناطق التي تكثر فيها الموانع والعقبات أمام الهجمات الخارجية، ومن بين هذه العقبات مجاري الأنهار والأرض شديدة الانحدار، وقد اشتهرت أقطار البحر المتوسط بمدنها التي كانت تحتل رؤوس التلال والروابي ذات الجوانب الشديدة الانحدار، إلى جانب المدن التي

[1] أحمد علي اسماعيل. مرجع سابق. ص. 28.
[2] عثمان محمد غنيم، حسن محمد الأخرس، هشام شعبان الجندي. مرجع سابق. ص. 45-46.

اتخذت من مجاري الأنهار حماية لها من خطر الهجوم المفاجئ من جهة معينة، كما تلعب الوظائف التي تقوم بها المدن دورا مهما في اختيار الموقع الجغرافي، فنظرا لحاجة المصانع لكميات ضخمة من المياه فقد اختيرت كثير من المدن الصناعية على ضفاف الأنهار، ومن العوامل التي أسهمت أيضا في تحديد أماكن المدن الصناعية وجود مساحات من الأرض السهلة اللازمة لبناء المصانع وطرق المواصلات، وفي مناطق التعدين يرتبط موضع المدن بالمناجم ومواضع مدن الاستشفاء مرتبطة بوجود الينابيع والعيون ذات المياه المعدنية والهدوء والهواء النظيف في الجبال، ووجود البحر يحدد المصايف البحرية.[1]

وانطلاقا من ذلك تتحد أنواع المدن حسب التضاريس الجغرافية المكانية إلى:[2]

- **المدن الجبلية:** تعد الجبال من العقبات التي تشكل انقطاع الحركة وتتحكم بقوة في نمو المدن، وتوجد المدن في مواضع تقع عند إلتقاء الجهات التي تتطلب وجودها، كما توجد في مقدمات الجبال، كما وتهيئ مناطق داخل الجبال مواضع لقيام مدن متوسطة الحجم، إذ تتوسط أماكن في الاودية الجبلية.
- **مدن السواحل:** نشأت العديد من المدن كموانئ ونمت والتي اعتمدت بدورها على مدى حجم واستيعاب الميناء.
- **مدن الأنهار:** نشأت الكثير من المدن على مصاب الأنهار بالتقاء بين اليابس والماء مما يجعلها تتميز بأهمية بالغة خاصة الأنهار الصالحة للملاحة.
- **مدن السهول:** تعد السهول أفضل البيئات لقيام المدن ونموها لصلاحيتها لاستعمال الأرض المختلفة وإنشاء طرق نقل عليها.

د- التصنيف على أساس المعيار التاريخي

ترتبط نشأة المدينة بدورها في التاريخ، لكننا نجد كثيرا من المدن التاريخية أصبحت اليوم أطلالا، وكل ما تبقى منها هو أجزاء من قلاعها وأسوارها، ولعل كثيرا منها أصبح اليوم أماكن متواضعة قليلة السكان، نتيجة لتغير العلاقات المكانية أو لتغير وسائل النقل والمواصلات، هذا إلى جانب بعض العوامل الطبيعية مثل نوبات الجفاف أو الزلالزل أو البراكين التي تؤدي إلى

[1] عبد الفتاح محمد وهيبة. مرجع سابق. ص. 71-75.
[2] عثمان محمد غنيم، حسن محمد الأخرس، هشام شعبان الجندي. مرجع سابق. ص. 44.

اضمحلال المدن التاريخية، كما أن ظهور الحدود السياسة في العصر الحديث قد أدى إلى انكماش مدن كان لها أهميتها في الماضي.[1]

ويتخذ هذا التصنيف الأصول التاريخية لنشأة المدن من الأقدم إلى الأحدث:[2]

- مدن ما قبل التاريخ
- المدن الإغريقية والرومانية.
- مدن العصور الوسطى
- مدن عصر النهضة
- مدن العصر الحديث

هـ-التصنيف على أساس معيار حجم السكان أو الكثافة السكانية

يعتمد هذا التصنيف على عاملين أساسيين من المتغيرات السكانية، يرتبط أولهما بالحجم ويرتبط ثانيهما بالكثافة، أما فيما يتعلق بالعدد المطلق للسكان فهو يختلف من قطر إلى آخر ويرتفع المدى بين الاقطار الريفية الطابع عنه في الأقطار التي تغلب عليها المدن، وعلى سبيل المثال يرتبط حجم المدينة في كل من فنلندة والسويد بارتفاع عدد سكانها عن 200 نسمة، كما يرتفع إلى 2000 نسمة في كل من كندا وفنزويلا، وإلى كل من غانا والهند، وإلى 12000 نسمة في روسيا وإلى 30000 نسمة في اليابان. أما فيما يتعلق بالكثافة السكانية فإنها تتفاوت هي الأخرى بين مختلف الدول، ولا بد من التفرقة بين نوعين من الكثافة السكانية، الكثافة الكلية تنسب جملة عدد السكان فيها إلى المساحة الإدارية للمستقرات السكنية وإلى جانب ذلك توجد الكثافة الصافية وهي التي ينسب فيها عدد السكان الإجمالي إلى المنطقة المبنية فقط، ويؤدي ذلك إلى فروق واسعة لأن مساحة المنطقة الإدارية لبعض المدن تكون كبيرة جدا. ومن أمثلة ذلك الهند تقرن صفة المدينة للمستقرة التي يصل عدد سكانها أكثر من 5000 نسمة مع كثافة لا تقل عن 1000 نسمة في الميل المربع.[3]

كما تصنف المدن أحيانا بحسب حجم السكان بها من خلال إعطائها مراتب وفقا لذلك حيث إذا عرف حجم المدينة الكبرى في إقليم ما، فإن مرتبة أي مدينة في هذا الإقليم تحدد عدد

[1] السيد حنفي عوض. مرجع سابق. ص. 31.
[2] عثمان محمد غنيم، حسن محمد الأخرس، هشام شعبان الجندي. مرجع سابق. ص. 50.
[3] أحمد علي اسماعيل. مرجع سابق. ص. 19-20.

سكان هذه المدينة، بمعنى أنه إذا كان سكان أكبر المدن في مدينة ما هو مليون نسمة، فإن المدينة التي تحتل المرتبة العاشرة فإن عدد سكانها يكون عشر سكان المدينة الكبرى أي 100ألف نسمة.[1]

2-3- النمو السكاني في المدينة

يواصل التحضر أو التمدن توسعه في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية ففي شمال شرق وجنوب شرق آسيا، زاد عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية من 29-28 % عام 1985 إلى 44 % عام 2005، وفي بعض المناطق، تزداد المناطق الحضرية بمعدل أسرع من سكان الحضر وهي عملية تعرف بالزحف الحضري، على سبيل المثال، زادت المساحة الإجمالية لأكبر 100 منطقة حضرية في الولايات المتحدة إلى 82 % بين عامي 1970 و1990 وكان النمو السكاني السبب في فقط نصف هذه الزيادة.[2]

وعلى الصعيد العالمي، يعيش أكبر عدد من السكان في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية، حيث تجاوز سكان الحضر في العالم سكان الريف للمرة الأولى في التاريخ، عام 2007، وقد شرع في عملية التحضر العالمي بسرعة على مدى العقود الستة الماضية، في عام 1950، أكثر من ثلثي (70%) السكان، في جميع أنحاء العالم، يعيشون في المستقرات الريفية وأقل من ثلث (% 30) في المستقرات الحضرية أي حوالي 700 ألف نسمة، وفي عام 2014 كان 54% من سكان العالم في المناطق الحضرية، ما يقرب من 3,9 مليار نسمة، ومن المتوقع أن تصل إلى 6.3 مليار في عام 2050، وكانت آسيا موطن أكثر من نصف سكان المناطق الحضرية في العالم، وأروبا ثاني أعلى حصة بنسبة 14 %، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع 13 %، وبحلول منتصف القرن من المرجح أن يتضاعف ثلاث مرات عدد سكان الحضر في إفريقيا وآسيا بنسبة 61 %، وسوف يتركز معظم سكان المناطق الحضرية في العالم في آسيا بنسبة 52 % وإفريقيا بنسبة 21 % بحلول عام 2050.[3]

وحسب احصائيات عام 2016، فإن 45 مدينة في العالم وصل عدد سكانها ما بين خمس (5) وعشر (10) ملايين نسمة، وبحلول 2030، يُتوقع أن تتحول عشر مدن منها إلى مدن

[1] أحمد علي اسماعيل. مرجع سابق. ص. 194.
[2] توقعات البيئة العالمية البيئة من أجل التنمية GEO 4. مرجع سابق. ص. 21.
[3] Economic & Social Affairs. World Urbanization Prospects, 2014 Revision. United Nations.P.07, 12. Available at : https://esa.un.org/unpd/wup/publications/files/wup2014-highlights.Pdf. .Accessed in: 14/01/2016.

عملاقة (megacities) ويحتمل أن عدد سكان مدينة واحدة منها (سانت بطرس برغ، روسيا) سينخفض إلى ما دون خمس (5) ملايين، وتشير التوقعات أيضا أن 29 مدينة إضافية سيفوق عدد سكانها خمس (5) ملايين نسمة ما بين 2016 و2030، وتقع 15 مدينة منها في آسيا، 10 في إفريقيا، وفي 2030 من المتوقع أن 63 مدينة سيصل عدد سكانها ما بين خمس (5) وعشر (10) ملايين نسمة.[1]

أما فيما يتعلق بالبلدان العربية فهناك اختلاف على نطاق واسع من حيث معدلات التوسع في المناطق الحضرية، وتوجد أعلى معدلات التحضر في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث يعيش 87.3% من السكان تقريبا في المناطق الحضرية، مما يشكل ارتفاعا مفاجئا من عام 1961 حيث كان يعيش 33.9% من السكان فقط في المدن، وتظهر بلدان المشرق العربي تفاوتا كبيرا من حيث معدلات التحضر فقد سجل أعلى معدل في لبنان حيث يعيش 87.5% من السكان في المدن، وكانت أكثر معدلات الحضرنة انخفاضا وأكبرها تفاوتا بين مدن البلدان العربية الأقل نموا، فتراوحت نسبة الحضرنة فيها من 25.7 % في اليمن إلى 83.6 % في جيبوتي، وفقا لبيانات البنك الدولي.[2]

يرتبط النمو السكاني في المدن بمجموعة بالمتغيرات الديموغرافية تساهم في ارتفاعه أو انخفاضه أو ثباته أو حتى انفجاره على حد تعبير بعض المتخصصين، وتؤثر بعض المتغيرات على النمو السكاني أكثر من غيرها، فالخصوبة وارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات إضافة إلى الهجرة بمختلف أنماطها تلعب دورا رئيسيا في تفاقم النمو السكاني في المدن، في حين يلعب التركيب النوعي والعمري دورا ثانويا وغير مباشر، حيث يؤثران على العوامل الأساسية.

3-1- الخصوبة

هي لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الاحياء في أي مجتمع سكاني، والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء، وتختلف الخصوبة من مجتمع إلى آخر كما أنها تختلف من مكان إلى آخر ومن مجموعة سكانية إلى أخرى داخل

[1]Economic & Social Affairs. The World's Cities in 2016. United Nations. Data Booklet.P. 02. Available at : http://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/urbanization/the_worlds_cities_in_2016_data_booklet.pdf. Accessed in: 14/01/2016.

[2] توقعات البيئة للمنطقة العربية البيئة. مرجع سابق. ص. 13.

المجتمع الواحد، ذلك نتيجة لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية، ولها أثر عميق في تركيب السكان العمري، ذلك أن ارتفاع مستواها يؤدي إلى زيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني واتساعها ووجود ما يعرف بظاهرة التجديد ويؤدي هذا إلى بالتالي إلى انخفاض مستوى نسبة كبار السن إلى مجموع السكان، وهذا الاتساع في القاعدة والضيق في قمة الهرم السكاني يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية متعددة تنعكس على معدلات النمو السكاني في المجتمع.[1]

وتنخفض معدلات الخصوبة في جميع دول العالم، فإجمالي معدل المواليد انخفض من 37 مولود لكل ألف في 1950-1955 م إلى 20 مولود لكل ألف 2005-2010 م، في حين انخفضت الخصوبة الكلية أو عدد الأطفال لكل إمرأة من 4.9 في 1950-1955 إلى 2.6 في 2005-2010 حسب إحصائيات الأمم المتحدة لعام 2011،[2] وتستمر في الانخفاض لتصل إلى 2.4 عام 2014 حسب آخر إحصائيات البنك الدولي.[3] ويختلف معدل الخصوبة الكلية لكل إمرأة من منطقة جغرافية إلى أخرى، حيث تبلغ أقصاها في إفريقيا بـ 4.7، ثم آسيا وأوقيانوسيا فأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي بـ 2.2 لكل منهما، وتصل أدنى معدلاتها في أمريكا الشمالية بـ 1.9 وأروبا بـ 1.6.[4]

وعلى الرغم من أن المدن تحوي أعدادا كبيرة من السكان في سن الإخصاب، فإن الحياة فيها تعمل على خفض نسبة الخصوبة، ذلك أن حياة المدن ليست فارغة ففيها كل ما يشغل العقل ويجذب العين ويدخل المتعة على القلب، إضافة إلى خروج المرأة إلى العمل ومعترك الحياة العامة مما جعل فكرة إنجاب طفل مشروع كبير وعبء ثقيل، وبالأخص عبء مالي لما يحتاجه من مأكل وملبس وعطل أسبوعية وتعليم، ففي الدول الأروبية يفضل الزوجين اقتناء سيارة عن انجاب طفل.[5]

3-2- الوفيات

تعد الوفيات عنصرا هاما من عناصر تغير السكان من حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة وإن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك كما أنها تتناقض مع الخصوبة في أنها أكثر ثباتا ويمكن

[1] فتحي محمد أبو عيانة. مرجع سابق. ص. 103.
[2] Global Environment Outlook GEO 5. Op.Cit. P. 06.
[3] The world Bank. « fertility rate, total (birth per woman) ». Available at : http://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN. Accessed in: 15L04L2016.
[4] Global Environment Outlook GEO 5. Op.Cit. P. 06.
[5] عبد الفتاح محمد وهيبة. مرجع سابق. ص. 171.

التحكم في مستواها، ولا يبدو أثرها في تغير حجم السكان فقط بل وفي تركيبهم أيضا، خاصة التركيب العمري حيث ترتبط الوفيات دائما بمستوى التعمر ولذا يلقى التحكم في الوفيات قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة، وتتأثر الوفيات بعامل السن والنوع تأثرا كبيرا، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تؤثر في الوفاة بالإضافة إلى هذين العاملين البيولوجيين كنمط الحياة في الريف والمدينة والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين المجموعات السكانية في البيئة الواحدة.[1]

وتعد الفوارق الحضرية الريفية ظاهرة هامة في اختلاف مستوى الوفيات، ففي فترات سابقة كانت المدن الكبرى في انجلترا أقل مستواها الصحي عن الريف وعانت كثيرا من ارتفاع الوفيات بها، إلا أن هذه الفوارق قد اختلفت نتيجة التقدم الطبي وتحسن ظروف المعيشة في المدن وتركز المراكز الاستشفائية والاطباء بها، وقد أصبح هذا العامل سببا في خفض معدلات الوفيات في المدن عنها في الريف في الوقت الحاضر، ويبدو ذلك بوضوح في الدول النامية التي يقل فيها معدل الوفيات في المدينة عنه في الريف، مع ذلك فهي ليست القاعدة العامة في تباين الوفيات الحضري والريف.[2]

3-3- الهجرة

ظاهرة اجتماعية تمثل حركة السكان وتغير محل الإقامة بصورة دائمة أو انتقال السكان من مكان معين إلى مكان آخر لغرض الإقامة بغض النظر عن طول المسافة، وتأتي أهمية الهجرة كونها إحدى الروافد المهمة في النمو السكاني للمدينة، كما أنها تؤثر في حجم السكان وتركيب السكان النوعي والعمري والاقتصادي، كما يمكن أن تسهم في إعادة توزيع السكان وتباين نموهم الإقليمي وبما يجعلها تغير حجم المدن.[3]

تضمنت الأدبيات النظرية تصنيفات متعددة للهجرة، واعتمدت معايير متباينة لكنها في نفس الوقت متداخلة من جهة أخرى، فهناك من صنفها على أساس معيار الكم إلى فردية وأسرية وجماعية ومنهم من صنفها حسب معيار الكيف إلى عمودية أو شاقولية والتي تستهدف إحداث تغيير في المكانة الاجتماعية والاقتصادية وفي حراك مهني للمهاجر، وأفقية والتي تستهدف تغيير مكان الإقامة مع الاحتفاظ بنفس العمل والمهنة، وهناك من صنفها على أساس معيار الاستمرارية

[1] فتحي محمد أبو عيانة. مرجع سابق.ص. 147، 149.
[2] نفس المرجع.ص. 154.
[3] عبد الناصر صبري شاهر الراوي. مرجع سابق. ص. 113.

إلى نهائية والتي لا تتبعها أي رغبة في العودة إلى محل الإقامة الأصلية، فيعمد إلى تركها نهائيا والاستقرار في المنطقة المهاجر إليه، ومؤقتة والتي تعني الانتقال الجغرافي من مكان لآخر لفترة محددة ما يلبث المهاجرون أن يعودوا إلى مواطنهم الأصلية، بالإضافة إلى تصنيف الهجرة على أساس معيار إرادة القائمين بها إلى اختيارية ناتجة عن رغبة الأشخاص في الانتقال، وقسرية والتي يضطر فيها الأفراد أو المجتمعات إلى النزوح من مناطق إقامتهم لظروف طبيعية أو عسكرية أو سياسية أو أمنية، وتصنف أيضا حسب معيار المكان إلى داخلية والتي تعني انتقال الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة من مجتمع محلي إلى مجتمع محلي آخر، وخارجية والتي تعني انتقال الأفراد والجماعات من دولة لأخرى تحت ظروف وعوامل مختلفة[1].

3-4-التركيب النوعي

يستخدم معيار نسبة النوع للتعبير عن التركيب النوعي للسكان ويقاس بنسبة عدد الذكور الكلي على عدد الإناث الكلي ويضرب الناتج في مائة، وتبدو أهمية هذه النسبة من خلال تأثيرها في معدلات المواليد والوفيات فضلا عن التركيب الاقتصادي للسكان.[2]

ويختلف التركيب النوعي للسكان في المدينة عنه في الريف في المجتمع الواحد، وفي مدن الدول المتقدمة عنه في مدن الدول النامية، وفي المجتمعات المفتوحة عنها في المجتمعات التقليدية، ففي المجتمعات الغربية والمتقدمة ترتفع نسبة الإناث بالقياس إلى الذكور في المدن وتنخفض في الريف، ذلك أن الكثير من الصناعات الخفيفة والخدمات المتعددة تتركز في المدن وتجذب هذه الانشطة الكثير من الغناث من الريف مما يؤدي إلى زيادة عددهن بالنسبة إلى الذكور، أما في معظم مدن الدول النامية فيختلف الوضع كليا، ذلك أن التنظيم الاجتماعي السائد لا تسهم المرأة فيه بشكل كبير لذلك يكون حجم الذكور كبير بالمقارنة للإناث.[3] ذلك أن نسبة التعليم بين الإناث، ومركز المرأة في المجتمع ودرجة التطور الاقتصادي كلها متغيرات أساسية تؤدي إلى تفاوت في النسبة النوعية بين مدن المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية أو المتخلفة تحدد مدى إقبال المرأة على الهجرة من الريف إلى المدينة، كما أن فرص العمالة وارتفاع الاجور

[1] رشيد زوزو. الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008. أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية. جامعة منتوري قسنطينة. 2008. ص. 61-65. (بتصرف).
[2] عبد الناصر صبري شاهر الراوي. مرجع سابق. ص. 121.
[3] فتحي محمد أبو عيانة. مرجع سابق. ص. 362.

في مدن المجتمعات المنتجة للبترول تجتذب هجرة خارجية إلى جانب الهجرة الداخلية وتكون بالنسبة للذكور بالدرجة الأولى.[1]

كما ويؤثر في التركيب النوعي للمدن مدى التخصص الوظيفي السائد فيها، ففي مدن الصناعة يسود الذكور لأنهم قاعدة العمالة الصناعية، وتكاد مدن التعدين والبترول ومدن الحاميات العسكرية تكون مدن مذكرة 100 %، خاصة إذا كانت هذه المدن في مناطق معزولة عن المعمورة، أما المدن متعددة الوظائف فإنها تكون عادة أكثر توازنا في التركيبة النوعية من المدن التي تغلب عليها وظيفة واحدة ويرتبط ذلك بفرص العمالة للإناث، وفي مدن النقاهة والمنتجعات ومدن الجامعات تسود النساء أكثر من الرجال.[2]

3-5-التركيب العمري

إن توزيع السكان بحسب فئات السن يشير إلى اتجاه نموهم ويلقي الضوء على نسب المواليد والوفيات فضلا عن دلالته على قوة السكان الإنتاجية،[3] ويتوزع السكان على ثلاث فئات عمرية عريضة سواء أكانت أرقاما مطلقة أو نسبا مئوية من جملة السكان كالآتي:[4]

- **صغار السن (00-14 سنة):** وتمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني، تتصف بأنها غير منتجة، كما أنها أكثر الفئات تأثرا بعاملي المواليد والوفيات، ذلك أن الوفيات ترتفع نسبتها بين صغار السن وخاصة في الأعمال المبكرة، وتميل نسبة صغار السن إلى التناقص في المجتمعات المتقدمة بينما تتزايد بصورة واضحة في الدول النامية.

- **متوسطو السن (15-64 سنة):** وهي الفئة المنتجة في المجتمع، كما أنها الفئة التي تسهم في نمو السكان وتعتمد عليها الفئتان الأخريان، وهي الاكثر قدرة على الحركة والهجرة، وفي الدول المتقدمة حيث تنخفض معدلات المواليد والوفيات فإن نسبة متوسطي السن تتزايد ببطء وذلك لاستمرار تزايد نسبة المسنين من ناحية وتناقص نسبة الصغار من ناحية أخرى، وتزداد النسبة بصورة أكبر في المجتمعات التي تستقبل المهاجرين ذوي الأعمار المتوسطة، ويمكن أن تنقسم في بعض الدراسات إلى فئة البالغون الصغار (15-44 سنة) والبالغون الكبار (45-64 سنة).

[1] أحمد علي اسماعيل. مرجع سابق. ص. 345.
[2] نفس المرجع. ص. 346.
[3] عبد الناصر صبري شاهر الراوي. مرجع سابق. ص. 121.
[4] فتحي محمد أبو عيانة. مرجع سابق. ص. 292- 297. (بتصرف)

- **كبار السن 64 سنة فما فوق:** وهي فئة غير منتجة، تشمل أعداد كبيرة من الإناث والأرامل منها وهي الاخرى تعد انعكاسا لظروف الخصوبة والوفيات في المجتمع، ذلك لأن نسبتها تقل بتزايد نسبة صغار السن وبالتالي ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان والعكس، ويبدو ذلك بوضوح عند مقارنة المجتمعات النامية بمثيلتها المتقدمة.

يعتبر التركيب العمري مكمل لدراسة التركيب النوعي، وبخاصة أن المدينة كقطب للجذب السكاني تؤثر في فئات عمرية معينة بدرجة أكبر بكثير من فئات عمرية أخرى، وإذا كان عدم التوازن النوعي بصورة حادة يؤثر في الخصوبة ومعدلات الاحلال أو التعويض، فإن تركز فئات السن المرتفعة في مدينة ما يمكن أن يكون له نفس الأثر، فإذا ارتفعت نسبة السكان من فئة الأربعين فأكثر وخاصة بين الإناث فإن هذا يؤدي إلى انخفاض معدلات الانجاب في حين يحقق التوازن السكاني في النوع وفئات العمر معدلات خصوبة وإحلال أكثر استقرارا.[1]

3- المشاركة الشعبية لسكان المدينة

3-1- تداعيات النمو السكاني في المدن

مما لا شك فيه أن العلاقة بين السكان والمدينة علاقة جدلية، إذ يؤثر أحدهما بالآخر فكلما زاد عدد السكان ازدادت الحاجة إلى استعمالات الأرض، وتوسعت المدينة مساحيا على أطرافها، وأحدث تغيرات في تركيبها الداخلي، كما أن أي تغير في الخصائص السكانية سينعكس حتما على المدينة وعلى مجمل الفعاليات والأنشطة فيها وبالمقابل فإن أي حدث يصيب المدينة سينعكس حتما على حجم السكان.[2] كما يؤثر النمو السكاني من جانب آخر على النظامين الاقتصادي والنظام الاجتماعي في المدن. يلعب النمو السكاني دورا مزدوجا في العملية التنموية بصورة عامة، فعلى الرغم من أن التنمية تكون سببا في حدوث الانفجار السكاني، فإن هذا الأخير يلعب دورين مزدوجين متناقضين في العملية التنموية بكب أبعادها وهما:[3]

الدور الأول: محفز للعملية التنموية، حيث أن الارتفاع في معدلات النمو السكاني مؤشر على ارتفاع الحاجات وبما أن التنمية تعتمد على المعطيات السكانية والموارد البشرية فإنها تكون حافزا مهما لسير عجلة التنمية للأمام.

[1] أحمد علي اسماعيل. مرجع سابق. ص. 347.
[2] عبد الناصر صبري شاهر الراوي. مرجع سابق. ص. 110.
[3] فراس عباس البياتي. الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية. الأردن: دار غيدا للنشر والتوزيع، 2011. ص. 157.

الدور الثاني: عائق للعملية التنموية، خاصة في البلدان الفقيرة أين لا تستطيع تلبية الحاجات الأساسية للسكان.

أ- تداعيات النمو السكاني على النظام الاقتصادي

إن الشرط الأساسي المسبق للنظام مهما كان نوعه وطبيعته وأسلوبه هو توفر الأيدي العاملة، وهذا بدوره يتوقف على حجم السكان في المجتمع المعني، ويشترط النظام الاقتصادي السائد وفقا لمستوى تطور تقسيم العمل الاجتماعي، ووجود حد أدنى من السكان، ومعدل نمو مناسب، وتركيبة سكانية معينة، ومن دون توافر هذه الشروط مجتمعة تحدث مجموعة من الاختلالات يمكن إيجازها في العناصر التالية:[1]

انخفاض المستوى المعاشي: إن حصة الفرد من الدخل القومي، يمكن احتسابها من خلال حاصل قسمة الدخل القومي على عدد السكان خلال نفس السنة، وبالتالي من البديهي ستؤدي الزيادة في معدلات النمو السكاني إلى امتصاص الزيادات المتحققة في الدخل القومي وستكون الحالة أسوء لو كان هذا الدخل يمتاز بالثبات أو يتجه إلى التناقص مقارنة بعدد السكان الأمر الذي يشكل عبئا على الاقتصاد يتمثل بانخفاض حصة الفرد من الدخل القومي، وبالتالي حصول تدهور في المستوى المعاشي لغالبية السكان، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار قضية أخرى، وهي أن زيادة السكان تعني زيادة نسبة السكان المعالين، مما يعني إثقال كاهل الاقتصاد بمشكلة أكبر.

تفشي ظاهرة الفقر: إن انخفاض المستوى المعاشي في مجتمع ما، من الممكن أن يقود إلى تفشي ظاهرة الفقر في ذلك المجتمع، حيث إن ارتفاع نسبة الفقر، تكون متأتية من الإخفاق في إشباع الحاجات الأساسية، كذلك عدم القدرة على توفير الخدمات الضرورية لغالبية السكان، إذ أن هذه الحاجات والخدمات تكون قابلة للزيادة وخاضعة للتطور مع تطور المجتمع وموارده، تكون الصورة أكثر وضوحا إذا كانت هناك زيادة في معدل النمو السكاني وبمعدل أكبر من معدل نمو الدخل القومي، فكما ذكرنا آنفا ستنخفض تبعا لذلك حصة الفرد من الدخل القومي ويصبح من غير الممكن تلبية أو إشباع الحاجات الأساسية للسكان، نظرا لزيادة معدلات نموهم بشكل كبير، الأمثلة

[1] حنان عبد الخضر هاشم. "المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: رؤى نظرية وجدل قائم". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد. 7. العدد. 18. العراق: جامعة الكوفة، 2011. ص. 107-109. الموقع الإلكتروني: http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/view/1859. بتاريخ: 19/ 11/ 2015.

على ذلك واضحة وعديدة، على مستوى البلدان النامية، فكثيرا ما تقترن ظاهرة الفقر في مجتمع ما بزيادة عدد السكان فيه.

انخفاض حجم الادخار القومي: إن الحالة السابقة يترتب عليها ضعف قدرة الأفراد على الادخار ناهيك عن أنها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك فيقل حجم الادخار القوم،. طالما إن حجم الادخار القومي بحد ذاته وكما يتفق معظم الاقتصاديين هو أحدى أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، فان الوضع السابق سيترتب عليه مشكلة تقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية، حيث أن زيادة حجم الادخار القومي مع وجود نظام مالي وائتماني سيمكن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء في الاستثمار وبدون مدخرات حقيقية فإن الزيادة النقدية قد تؤدي للتضخم علما أن معدل الادخار القومي المطلوب يقدر، بما يزيد عن 25 % من إجمالي الدخول. ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار وأيا كانت درجة تأثير الاستثمار على التنمية فأنها تتحدد وفقا لمدى توافر السياسات الإنتاجية والعمالة المناسب، وتظل تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول للتوظيف الكامل وكذلك لتجنب ما يسمى بفجوة الموارد المحلية التي تحدث عن تجاوز الاستثمار للمدخرات وتؤدى إلى ضغوط تضخمية.

ضعف القدرة على زيادة الطاقة الإنتاجية: حيث إن الزيادة السكانية طالما أنها تؤدي إلى تخفيض حجم الادخار القومي، فان هذا الوضع سيقود إلى انخفاض الاستثمار القومي الذي يعني انخفاض الناتج القومي، والذي يترتب عليه تدهور المستوى المعاشي لعموم الأفراد في المجتمع، والذي يدعم هذا الوضع هو أن غالبية البلدان النامية تعاني من عدم مرونة جهازها الإنتاجي، الذي لا يستطيع أن يستجيب بسهولة للتغيرات التي تحدث مهما كان نوعها.

تفاقم عجز ميزان المدفوعات: إن زيادة حجم الاستهلاك القومي بفعل الزيادة السكانية، يترتب عليه انخفاض حجم الصادرات، زيادة حجم الواردات، مما يؤدي إلى تزايد عجز الميزان التجاري ومن ثم تزايد عجز ميزان المدفوعات أو تفاقمه، وواقع الحال يشير إلى أن غالبية البلدان النامية (بما فيها البلدان النفطية) تمتاز بزيادة حجم وارداتها، نظرا لاحتياجاتها المتزايدة بفعل

التزايد السكاني المستمر وقلة الاستثمارات فيها، ونظراً لكونها قد تحولت بمرور الوقت إلى مجتمعات استهلاكية بفعل ظروف عدة.

زيادة حجم البطالة: إن الزيادة السكانية تزيد من احتمال زيادة حجم البطالة، وهذه الظاهرة تحدث بشكل واضح وواسع في البلدان النامية، وهي تعني أن الاقتصاد لا يعمل بكامل طاقاته الإنتاجية المتاحة، كما إنها تمثل ضياعا في الموارد الاقتصادية لا يمكن تعويضه، فكل يوم يبقى الفرد فيه عاطلاً عن العمل لا يمكن أن يعوض بعمل يوم آخر بالتالي تضيع فرصة للتقدم والرفاهية حيث إن حجم الاستثمار المتواضع في هذه الحالة لا يكف لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل ولا يخفى ما للبطالة من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية على الاقتصاد القومي.

ب-تداعيات النمو السكاني على النظام الاجتماعي

لازم التزايد السكاني المفرط مشكلات اجتماعية، وأن أغلب هذه المجتمعات التي تمتاز بارتفاع معدلات نمو سكانها تعاني من تلك المشكلات الاجتماعية كانعدام الأمن الاقتصادي وانعدام الضبط الاجتماعي... وتسعى الحكومات إلى تلافي تلك الإشكالية مع ارتفاع معدلات نمو سكانها.

الحاجة إلى التعليم: [1] يفرض النمو السريع للسكان ضغطا شديدا على خدمات التعليم المعاصر بالمواصفات الغربية للمدرسة، مما يجعل السباق صعبا بل ومستحيلا في العديد من البلدان، بين الموارد المحدودة والطلب المتزايد، سواء أكان هذا الطلب مدفوعا بالطلب الاجتماعي على مقاعد التدريس أم بالطلب الاقتصادي على الكفاءات والخريجين، وتبدو نتائجه في استمرار ارتفاع نيبة الأمية، قصور معدلات التمدرس، وتدهور نوعية التعليم وكفاءته وعلاقته بمجتمعه وحاجات الاقتصاد فيه.

الحاجة الصحية: يلاحظ في معظم المناطق التي تعاني من نمو سكاني مفرط نقص في البنية الأساسية للصحة العامة، مما يصعب من السيطرة على الأمراض المعدية المعروفة ومواجهة

[1] محمد عدنان وديع. "قضايا السكان في الوطن العربي: قراءة في الواقع والتحديات". مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المجلد 2. العدد 1. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. 1999. ص. 21. الموقع الإلكتروني: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/145/145_j2-1.pdf. بتاريخ: 2015/11/19.

التهديدات الجديدة بدءا من التعرف على الأمراض إلى الوقاية منها والسيطرة عليها.[1] وتنتشر العديد من الأمراض الموهنة التي يمكن منعها بسهولة في كبريات مدن العالم ومن بينها الإسهال والتيفويد والطفيليات المعوية وتسمم الأغذية، وبينما تعد الأمراض التي لها علاقة بالمياه سببا أساسيا في وفيات الرضع والأطفال، فإن الوفاة من جراء تلوث الهواء تحدث عادة في مرحلة متأخرة من العمر، ويمكن أن يعزى عدد قليل نسبيا من الوفيات بشكل مباشر إلى تلوث الهواء غير أن الملايين يعانون من التهابات الجهاز التنفسي (بالرغم من أن المدى الذي تحد به ملوثات الهواء الكيميائية من مقاومة الناس لالتهابات الجهاز التنفسي الحادة لا يزال غير مفهوم بما فيه الكفاية)، ويموت الكثيرون بمختلف أشكال السرطان الذي يسببه تلوث الهواء أو يؤدي إلى تفاقمه ويخلف الرصاص، على سبيل المثال، ضررا في النخاع العظمي والكبد والكلى وضررا عصبيا مستديما خاصة لدى الأطفال الصغار، ويمكن أن يسبب أول أكسيد الكربون ضررا في الأعصاب والقلب والشرايين، ويعد تلوث الهواء داخل البنايات خطيرا بشكل خاص في أوساط ذوي الدخل المحدود من سكان المناطق الحضرية الذين يستخدمون حطب الوقود بشكل اعتيادي للطبخ والتدفئة في مساكن تفتقر إلى التهوية .كما أن الأثر الناجم عن تلوث الهواء في أماكن العمل خطير للغاية[2].

ولا غرو أن الفقراء هم الذين يجنون أكبر قدر من نتائج تلك الظروف والأوضاع الصحية المتردية، فهم محرومون من صور الخدمات الأساسية كالمسكن الجيد ومياه الشرب النظيفة ووسائل التخلص من الفضلات والمخلفات وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية، ذلك أنهم أينما سكنوا لا يقيمون إلا في البيئات غير الصحية القريبة من المصانع والطرق السريعة أو بالقرب من مناطق إعدام الفضلات والتخلص منها، ونتيجة للتكدس السكاني والتلاصق السكني يسهل انتقال العدوى بسرعة.[3]

[1] أنور هاقان قوناش. " الصحة وقضايا الصحة العامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: العلاقة بين الدخل والصحة". مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية. تركيا: منظمة التعاون الإسلامي. 2004. ص. 98. الموقع الإلكتروني: http://www.sesric.org/jecd/jecd_articles/ART04020102-2.pdf. بتاريخ: 2015/11/19.

[2] هاردوي وساتبرثويت. نقلا عن: تقرير موجز عن رصد السكان في عام 2001: السكان والبيئة والتنمية. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. لجنة السكان والتنمية . الدورة الرابعة والثلاثون، 2-6 أفريل 2001. ص. 50. الموقع الإلكتروني: www.un.org/.../population/.../concise2001/C2001Ara... بتاريخ: 2015/11/29.

[3] أحمد النكلاوي. أساليب حماية البيئة العربية من التلوث (مدخل إنساني تكاملي). السعودية: أكاديمية نايف للعلوم الامنية. 1999. ص. 34.

الحاجة إلى الغذاء والمياه: تفتقر العديد من مناطق العالم إلى المياه النقية ويعاني سكانها من سوء التغذية، ومع تسارع وتيرة التحضر يتم تخصيص المزيد من المساحات الزراعية للإعمار بما يزيد من احتمالات نقص الغذاء.[1]

ويحمل الماء والغذاء أيضا كثيرا من الملوثات التي توجد في الهواء، ويشكل استخدام الأسمدة والمبيدات في الزراعة مصدرا رئيسيا لتلوث المياه الجوفية والأغذية، وقد وجد أن استهلاك الكادميوم والرصاص والزئبق والمركبات الثنائية الفينيل المتعدد الكلور واستخدام المبيدات من خلال النظام الغذائي يتعدى الحدود المسموح بها يوميا في عدد من البلدان المتقدمة النمو، كما أن استهلاك الرضع والأطفال بصفة خاصة لهذه المواد يتجاوز الحد الأقصى المشار إليه.[2] والذي لا شك فيه أنه إذا ما تزايد عدد سكان العالم بمعدل نمو سنوي يبلغ 2% وتزايد كذلك معدل إنتاج الغذاء بنفس المعدل، تكون العلاقة السكانية/ الغذائية متوازنة ويتحقق للسكان الاكتفاء الذاتي.[3]

ج- تداعيات النمو السكاني على النظام البيئي

تتجه العلاقات بين التمدن والتدهور البيئي إلى التعقد الشديد وتشمل تفاعلات مع المحيط الطبيعي والمشيد إلى جانب طائفة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فموقع المدينة من حيث النظام الإيكولوجي الإقليمي، على سبيل المثال، يشكل غالبا أحد المحددات الهامة لخطورة الظروف البيئية وتعقد استراتيجيات التدخل المحتملة، لأن التنوع الواسع في أنواع النظم الإيكولوجية (كالمناطق الساحلية والمناطق القاحلة والمناطق الرطبة والمدارية والمناطق الباردة والمناطق الجبلية) وعدد التركيبات الممكنة بينها يجعل من الصعب صياغة تصنيف بسيط يسري على جميع المشاكل البيئية التي تواجهها كبريات مدن العالم.[4]

وفيما يتعلق بالتلوث البيئي على سبيل المثال، يتوقف ضعف المدن الكبرى في مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن انبعاثات المركبات على عدد من الخصائص الطبيعية (منها مثلا الارتفاع واتجاه وسرعة الرياح السائدة، وكم ضوء الشمس، والاستقرار المناخي ومعدل التهطال والرطوبة). وتوفر حالة سانتياغو مثالا جيدا على ذلك، فبالرغم من أن الانبعاثات في سانتياغو لا

[1] أنور هاقان قوناش.مرجع سابق. ص. 99.
[2] تقرير موجز عن رصد السكان في عام 2001: السكان والبيئة والتنمية. مرجع سابق. ص. 48.
[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان. البيئة والمجتمع دراسة في علم اجتماع البيئة. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2006. ص. 138.
[4] بارتون وبيرنشتاين ولايتمان. نقلا عن: تقرير موجز عن رصد السكان في عام 2001: السكان والبيئة والتنمية. مرجع سابق. ص. 57.

تمثل سوى 10 % من مثيلاتها في ساو باولو، فإن حجم تلوث الهواء وخطورته في سانتياغو مماثلان بفعل جوها وارتفاعها للحالة في مدينة ساو باولو الأكبر منها حجما بكثير.[1]

وقد تستخدم الموارد بشكل مكثف مما يؤدي إلى قصر فترات السبات وانخفاض إنتاجية التربة كما قد يؤدي الضغط السكاني إلى استعمار الموارد غير المستخدمة سابقا حيث يتم القضاء على الغابات وتربية الأبقار في الأراضي التي كانت تعيش فيها الحيوانات البرية سابقا وزراعة الهضاب، كما يستمر الحت والاستخدام الجائر نظرا لأن الأرض غير مناسبة للزراعة أو نظرا لأن الممارسات الزراعية غير مناسبة، يعني زيادة عدد السكان استهلاك المزيد من الطاقة وزيادة التلوث البيئي، وعلى المستوى العالمي يعني تزايد عدد السكان المزيد من الطلب على الأراضي القابلة للزراعة والأراضي السكنية وتناقص الغابات والمراعي مما يساهم في المزيد من التلوث وفقدان التنوع الحيوي.[2]

ولقد كانت الطبيعة قادرة على امتصاص أغلب هذه الآثار من خلال آليات تكيفية طبيعية ولكن في القرن الأخير، ونتيجة للتطور التقني والزيادة الكبيرة في عدد السكان بدأت الطبيعة تظهر أعراضا تدل على فقدان ذلك التوافق، وقد نتج عن ذلك تدهور في نوعية البيئة التي انعكست آثارها في تدهور نوعية الحياة، حيث للتدهور طابع أخلاقي وصحي للإنسان، وظهرت هذه المشكلة في البلدان المتطورة التي قطعت أشواطا بعيدة في مختلف المجالات أما في البلدان الأقل تطورا فبدأت هذه المشكلة تأخذ دورها المؤثر في البيئة الطبيعية نتيجة للخطط التنموية التي وضعتها هذه البلدان لتقليص الفجوة التنموية بينها وبين البلدان المتطورة، ومن هنا كان التعارض بين أهداف تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وأهداف حماية وتحسين البيئة، لذلك كان التركيز على الدعوة إلى إيجاد نوع من التنسيق بين أهداف التنمية وأهداف حماية وتحسين البيئة.[3]

أما مشكلة التلوث فقد أضحت مشكلة رئيسية أكثر حدة مما كانت عليه في أي وقت مضى، بسبب التزايد المطرد للنمو السكاني وقد ساعد على تفاقم المشكلة أسلوب الحياة في المجتمع المدني الحديث والإنتاج على أساس قصر عمر السلعة، واستعمالها لفترة قصيرة ثم رميها في البيئة، وكذلك القيم التي يشجعها المجتمع التكنولوجي الحديث، والتي تشجع على المغالاة في

[1] فيز. نقلا عن: تقرير موجز عن رصد السكان في عام 2001: السكان والبيئة والتنمية. مرجع سابق. ص. 57.
[2] دوناتو رومانو.. الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة. سلسة مواد تدريبية . سوريا: المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2003. ص. 16.
[3] طلعت مصطفى السروجي. السكان والبيئة رؤية اجتماعية. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2014. ص. 385.

الاستهلاك، فالتلوث بكل أشكاله الهوائي والمائي والترابي والغذائي والإشعاعي والسمعي، قد أحدث حالة مرعبة من اختلال التوازن البيئي، والذي يعد أمرا ضروريا لاستمرار الحياة على الأرض.[1]

3-2- المشاركة الشعبية لسكان المدينة في التنمية المحلية

تعني المشاركة الشعبية للسكان في التنمية المحلية انخراطاً في التخطيط بما في ذلك تقييم الحاجات المحلية، وحتى إذا لم يشارك السكان المحليون في التخطيط فيجب علي الأقل أن يحاطوا علماً بالخطط الموضوعة لمناطقهم متى كان من المتوقع أنهم سيوافقون وسيتعاونون في تنفيذ البرنامج.[2] وتتميز المشاركة الشعبية لسكان المدن بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المشاركة في باقي التجمعات السكانية منها القرب من مواقع المشاريع المعتمدة، وكذا ارتفاع الكثافة السكانية، لا تؤدي بالضرورة إلى نشوء شبكات المشاركة المدنية، والتي تعمل على تيسير التعاون والمنفعة المتبادلة في المجتمع، كما أن مشاركة سكان المدن الكبرى في الاجتماعات العامة، تعد أقل مقارنة مع سكان المدن الصغيرة والقرى مما يحول دون تحقيق مشاركة فاعلة في مؤسسات المجتمع المحلي، وتوقيع العرائض والتطوع والعمل ضمن المشاريع المجتمعية.[3]

تتحدد مستويات المشاركة الشعبية للسكان في مراحل التنمية المحلية في:[4]

المشاركة في مرحلة إعداد ورسم الخطة: تعتبر أهم مرحلة، حيث يتم التعرف على خصائص المجتمع المختلفة وتحديد المشكلات والحاجات، وتبادل المعلومات بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين ومناقشة المشروعات وبدائلها وتقرير الأولويات، وتكمن أهمية هذه المرحلة كونها تمكن المواطنين من التأثير في الإدارة بما يحقق تجاوب الخطة مع حاجاتهم، وزمنيا تتوزع عمليات المشاركة ما بين مرحلة جمع المعلومات ومرحلة وضع الإطار العام للخطة، والمهم التركيز على المشاركة عند وضع الإطار العام للخطة حتى يتيسر مناقشتها وإدخال التعديلات عليها.

[1] راتب سلامة السعود. الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية. ط. 8. دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2016. ص. 268.
[2] السيد عبد المطلب أحمد غانم. "التخطيط ومشاركة المواطن أو التخطيط التشاركي". مركز شركاء التنمية بحوث استشارات تدريب. ص. 7. الموقع الإلكتروني: http://www.pidegypt.org/download/Local-election/ParticipatoryPlanningAdvocacy%20Dr.El%20Sayed%20Ghanem.pdf. بتاريخ: 2015/11/22.
[3] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. حالة مدن العالم. نقلا عن: شوقي قاسمي. مرجع سابق. ص. 274.
[4] عبد الفتاح الجبالي. مرجع سابق. ص. 8-9.

المشاركة في مرحلة التنفيذ: يزداد حجم المشاركة في مرحلة التنفيذ إذا ما شارك المواطنين في مرحلة الإعداد وجاءت الخطة ملبية لحاجاتهم، ومن صور المشاركة في هذه المرحلة العون الذاتي الذي يهدف إلى تغيير أنماط السلوك السلبي إلى إيجابي والاعتماد على الذات خاصة في ظل قصور الإمكانات الحكومية.

المشاركة في الرقابة: تشكل التغذية الراجعة من قبل المواطنين أسلوب من أساليب الرقابة الشعبية وتقييم المشروعات يتم من خلالها التعرف على مدى كفاءة وفاعلية الأجهزة التنفيذية، وأداة ناجحة لتلافي الأخطاء والانحرافات، وتصحيح مسار المشروعات العامة.

ومن هذا المنطلق تعتمد فعالية المشاركة الشعبية على المعلومات وانسيابها بين الأطراف الفاعلة، ويتحدد تدفق المعلومات وفق الأنماط التالية:[1]

- تزويد الخبراء المشاركين من السكان بالمعلومات والعكس بالعكس: وتشمل معظم العمليات التشاركية هذا النمط من تدفق المعلومات، ويعتبر النهج المستخدم في الإدارة التنموية والبيئية، وعلى سبيل المثال: عملية التخطيط التشاركي حيث تستخرج وتستخدم المعرفة المحلية لإنشاء نظام دعم القرارات للمشكلات المحلية.
- تدفق المعلومات من المشاركين إلى صناع القرار: ويستثني العمليات على الدرجات السفلى من سلم أرنستاين السابق ذكره، أو ما يسميه البعض الآخر بالمعلومات العامة ومع ذلك فإن وجود هذا النمط من تدفق المعلومات من أسفل إلى أعلى لا يوفر بالضرورة إمكانية التأثير على اتخاذ القرارات لأن التزام صناع القرار بمدخلات المشاركين من السكان متفاوت للغاية.
- يتعلم الأفراد والجماعات داخل عملية تشاركية متعددة الفواعل من خلال المداولات والتوقعات، تعدد الفواعل هذا يخلق صدى خارج العملية التشاركية، حيث أجريت دراسة حول التواصل مع مجموعات الأقران حول موضوع النانوتكنولوجيا، توصلت إلى أن التواصل من خلال إشراك وتدخل المشاركين خارج العملية التشاركية ساهم

[1] Niklas Gudowsky, Ulrike Bechotold. « The role of Information in Public Participation ». Journal of Public Deliberation. Volume 9. Issue 1.USA :International Association for Public Participation IAP2. 2013. P. 7. Available at : http://www.publicdeliberation.net/cgi/viewcontent.cgi?article=1213&context=jpd. Accessed in : 12/12/2015.

بدرجة كبيرة في انتشار المعلومات، بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام بما في ذلك مواقع التواصل الإجتماعي تزيد من أصداء العملية التشاركية في الفضاءات العامة.

وعموما يمكن تحديد المجالات التنموية التي يشارك فيها سكان المدن وإن كانت غير مقتصرة عليهم فقط، كالآتي:

أ- **المشاركة الشعبية لسكان المدينة في التنمية السياسية:** وارتبطت المشاركة الشعبية للسكان منذ قديمها بالمشاركة السياسية، والتي تعد المحرك لعملية التنمية وهي عملية اجتماعية سياسية يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف،[1] وهي أبسط حقوق المواطنة، بحيث تمنح للفرد فرصة القيام بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وبالتالي تصبح مفتاحا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وقناة اتصال تدعم التوجه الديمقراطي بما يتيح استتباب الأمن والسلم في المجتمع[2].

تتطلب المشاركة السياسية الفاعلة لسكان المدينة في رفع معدلات التنمية الشاملة، مجموعة من المتطلبات الأساسية من بينها ما يلي:[3]

- ضرورة ضمان توفير المتطلبات الاحتياجات الأساسية للجماهير من مأكل ملبس ومسكن وتعليم وصحة ما يعرف بتوفير العيش الكريم، حيث تحقق هذه الحاجيات الاشباع المادي والنفسي للإنسان ويتيح له قدرا من التهيئة والاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه.
- ارتفاع مستوى الوعي الجماهيري بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، وقد يكتسب هذا الوعي إما عن طريق العلم والمعرفة أو عن طريق وسائل أخرى مثل وسائل الإعلام الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية.

[1] محمد السويدي. نقلا عن:لعجال أعجال محمد لمين. "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم". مجلة العلوم الإنسانية. العدد. 12. جامعة محمد خيضر بسكرة. نوفمبر 2007. ص. 244.
[2] لعجال أعجال محمد لمين. مرجع سابق. ص. 244.
[3] محمد جاب الله عمارة. العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة: رؤية سياسية معاصرة للقرن الواحد والعشرين. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2003. ص. 267-268. (بتصرف).

- شعور السكان بالانتماء والوطنية، وبالتالي جدوى وأهمية مشاركتهم في الحياة السياسية تمثل واجبا تفرضه عضوية الانتماء إلى الوطن، وبالتالي تحسين حياته وحياة الآخرين في المجتمع.

- إعلان السياسات العامة من خلال وضع البرامج والإعلان الجيد للخطط الاستراتيجية والأهداف العامة من قبل المسؤولين حتى يتمكن السكان من معرفة مدى ملائمتها لاحتياجاتهم الأساسية.

- إيمان القيادة السياسية باللامركزية في الإدارة واقتناعها بأهمية المشاركة الشعبية للسكان في وضع وتنفيذ السياسة العامة من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن طموحاتهم آرائهم ومناقشة تصريحات المسؤولين والقوانين العامة دون التعرض لهم.

- وجود التشريعات التي تؤطر وتقنن المشاركة الشعبية للسكان وتحمي حقوق ممارستهم لها وتحدد الاساليب والوسائل التي توصل الأفكار والمقترحات إلى صانعي القرارات على أكمل وجه.

- وجود برامج تدريب لمن هم في مواقع المسؤولية والسكان على حد السواء على مهارات الاستماع واحترام فكر الآخر وتنمية قدرات المشاركة الفعالة.

- زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها من خلال تقوية دورها في التنشئة السياسية الاجتماعية عن طريق غرس قيم المشاركة لدى السكان.

ب- المشاركة الشعبية لسكان المدينة في التنمية الاجتماعية: وتعرف على أنها تلك الأنشطة التي تهدف إلى التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية، وتسهم في تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع، وذلك في مجالين أساسيين: يتمثل الأول في العمل على توفير أو تقديم بعض الخدمات المحلية الهامة التي يحتاجها المجتمع المحلي وذلك من خلال الجهود الاجتماعية التطوعية، ويتمثل الثاني في حل المشكلات اليومية والخلافات التي قد تنشأ بين الأفراد أو الجماعات في المجتمع.[1]

وتعتبر المشاركة الشعبية في تخطيط النقل المحلي مجالا من مجالات المشاركة المحلية ويمكن قياس فاعليتها من خلال تأثير المشاركة في الإطار العام للخطة، وعلى تحديد المشكلات

[1] ناصر الشيخ علي. دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010. ص. 28. الموقع الإلكتروني: http://www.fnst-jerusalem.org/PCRD%20book-study.pdf. بتاريخ: 2015/11/24.

وصياغة الأهداف، وتقييم البدائل ونسبة مساهمة المجتمع (النساء، الآباء، المواطنين، الأطفال المدارس، الأمن العام، الهيئات العلمية) في استراتيجية تقليل استخدام السيارات وحماية الأطفال في الرحلات اليومية، ومدى التأثير في انتهاج استراتيجية المشاة الراجلة، والدراجات الهوائية.[1]

أما مشكلة النمو السكاني المضطرد، فهي من أهم المشاكل التي تواجه البلديات، لذلك تبرز أهمية المشاركة الشعبية في تخطيط الأسرة، فقد سجلت إندونيسيا نموذجا رائدا على المستوى العالمي في هذا المجال حيث بدأت بتنفيذ برنامج تخطيط الأسرة عام 1969 م، وبلغ عدد الأطفال لكل امرأة عند إعداد الخطة (6) أطفال، حتى انحدر العدد إلى أن وصل إلى أدنى مستوياته في عام 1996م وبلغ (2.78) طفل لكل امرأة، وقد ساعد في نجاح البرنامج إعطائه البعد القومي باشراك زوجات الوزراء والرؤساء المحليين، واعتبار مستوى النمو في عدد مجموعات تخطيط الأسرة في الوحدات المحلية معيارا لتقييم أداء الحكام الإداريين ورؤساء المناطق ووضع نظام للحوافز خاص بالحكام ومساعديهم، وتم دعم البرنامج من وزارات الداخلية، التربية والتعليم، القوات المسلحة، الإعلام، وكان للدعم الثابت من الرئيس سوهارتو أثر بالغ في إنجاح البرنامج، لذلك فإن مشاركة السكان المحليين ضرورية لتمكين المجالس المحلية من السيطرة على ظاهرة النمو السكاني المضطرد بغرض الوفاء بحاجات السكان في ظل محدودية الموارد المحلية.[2]

كما تبرز أهمية المشاركة الشعبية في حماية البيئة المحلية في مشاركة أفراد المجتمع في تحمل العبء وتنفيذ بعض المشروعات يخفف العبء تدريجيا عن الدولة ويؤدي إلى الحفاظ على الإمكانات التي تتوفر في المجتمع، فضلا عن إشباع حاجة المجتمع للتغيير والاستفادة من الطاقات والقدرات المتعددة للأفراد المشاركين وإعدادهم لتحمل المسؤوليات، إلى جانب الحد من مشكلات التلوث وزيادة انتشار الوعي البيئي للمواطنين، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المجتمع في نفسه مما ينمي القدرة على التضامن ويزيد روح التعاون في المجتمع المحلي، بالإضافة إلى إثراء القرارات المتعلقة بالبيئة لأنها تصبح حصيلة خبرات ومعلومات متنوعة فضلا عن أن كل مشارك يصبح أكثر اهتماما بالموقف وأكثر تقبلا للنتائج ما دام قد ساهم في اتخاذ القرارات والإجراءات.[3]

[1] عبد الفتاح الجبالي. مرجع سابق. ص. 13.
[2] نفس المرجع. ص. 13.
[3] عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك. مرجع سابق. ص. 297-298.

وتعتبر المشاركة الشعبية في المجال الصحي مجالا من مجالات المشاركة الشعبية العامة وأعطى برنامج المدن الصحية لمؤسسة الصحة العالمية أهمية للمشاركة الشعبية متعددة القطاعات كوسائل لتحسين التأثيرات المادية والإجتماعية على نوعية الحياة، ففي بريطانيا باشرت ماغريت تاتشر بإجراء إصلاحات مؤسسية للخدمات الصحية حيث عملت على تفعيل الأصوات المحلية واستطلاع الرأي العام، والمؤتمرات الصحفية، وأصبحت قاعدة صناعة القرار الصحي تهدف لصناعة قرارات عقلانية تعتمد على دليل القيمة الأفضل للمال العام وذلك بتوجيه المصادر المحدودة باتجاه الحاجة الأكبر[1].

ج- **دور المشاركة الشعبية في التنمية الاقتصادية:** تعني مشاركة سكان المجتمع في مشاريع التنمية الاقتصادية وذلك بالمساهمة في وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها، كما تعني الأنشطة التي يقوم بها السكان لدعم الاقتصاد القومي مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها، كما تعني أن يقوم الفرد بضبط إنفاقه بحيث يكون استهلاكه في حدود دخله وبما يسمح له بوجود فائض على الدوام يدعم الاقتصاد الوطني، مع توفر درجة من الوعي تجعله يقاطع التجار الذين يغالون في رفع الأسعار أو يحجبون سلعا معينة عن المستهلكين.[2]

وتساهم المجهودات الفردية لبعض سكان المدن من خلال إنجاز مؤسسات صغيرة أو متوسطة في المجتمعات المحلية سواء بأموالهم الخاصة أو بتدعيم من الجهات الرسمية إلى إقامة تنمية محلية فعالة، حيث أن انتشارها بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الكبرى والداخلية وبالتالي امتصاص الضغط الاجتماعي الذي تواجهه مختلف الحكومات، ووقف حركة الهجرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن الصناعية، كما تساهم في خفض حدة الفقر في المناطق الصغيرة وتقليل الفروق المناطق الحضرية والمناطق الداخلية، كما تمتص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها.[3]

[1] عبد الفتاح الجبالي. مرجع سابق. ص. 13.
[2] ناصر الشيخ علي. مرجع سابق. ص. 28.
[3] بغداد أمين، عبد الحق بوقفة. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل." . ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي. 05-06 ماي 2013. ص. 9-10. الموقع الإلكتروني: http://www.univ-eloued.dz/en/stock/com-ges-eco/pdf/27.pdf. بتاريخ: 2015/11/24.

وتبرز المشاركة الاقتصادية للسكان في التنمية المحلية من خلال اتباع أسلوب ترشيد الاستهلاك ليس فقط ما يتعلق بالدخل، وإنما في باقي أشكال الاستهلاك اليومية، وعلى وجه الخصوص ترشيد استهلاك الطاقة مثل الكهرباء والغاز، فعلى الرغم من ارتفاع تسعيرتهما إلا أن استهلاكهما غير عقلاني بتاتا ويطغى عليهما التبذير، والتحول نحو الاستهلاك المستدام إن أمكن نفس الشيء يمكن قوله على استهلاك المياه.

3-3- المشاركة الشعبية لسكان المدينة في التنمية المستدامة

أجمعت مختلف الأدبيات النظرية بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة على أن محور التنمية المستدامة هو المحافظة على حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، وبالتالي يمكن القول بأن هذه التنمية في معناها العام، لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعية وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، أما فيما يخص الموارد المتجددة، فإنه يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد تستخدم رديفًا لها بهدف الابقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة، لأن الموارد الطبيعية ليست فقط من حق الأجيال الحاضرة، بل أيضا من حق الأجيال القادمة، وفي كلتا الحالتين يجب أن تستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تفضِ إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتمثيلها، لأن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم، مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها. [1]

وعلى الرغم من تمحورها حول البيئة، إلا أن التنمية المستدامة، تشمل بعدين آخرين الاقتصادي والاجتماعي، فهي تنمية بأبعادٍ ثلاثة، مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة من العناصر، فيشمل البعد الاقتصادي: النمو الاقتصادي المستدام كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية والعدالة الاقتصادية، أما البعد الاجتماعي فيشمل: المساواة في التوزيع، الحراك الاجتماعي، المشاركة الشعبية، التنويع الثقافي، استدامة المؤسسات

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط. "إشكالية التنمية المستديمة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة". مجلة دراسات، العلوم الإدارية. المجلد 35، العدد. 1. عمان: الجامعة الأردنية. 2008. ص. 176. الموقع الإلكتروني: http://journals.ju.edu.jo/DirasatAdm/article/viewFile/277/6013?target=_blank. بتاريخ: 2015/11/25.

فيما يتضمن البعد البيئي: النظم الإيكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيف.[1]

وبما أن غالبية السكان على وجه الأرض يعيشون في مناطق أو مدن حضرية، كما أن أعلى نسبة من الاستهلاك في الموارد الطبيعية تتم على مستوى المدن الكبرى سواء في المجتمعات الغنية أو الفقيرة، وذلك بسبب تركز معظم الصناعات في العالم في المدن أو حولها، ومن ثم تتميز بأنها في زيادة كبيرة لمعدلات التلوث البيئي بمختلف صوره وأشكاله،[2] فإن الحديث عن مدن مستدامة يفرض نفسه على الساحة الدولية والمحلية، وتناثرت تعاريف متعددة ومتباينة بتباين التخصصات لهذا المفهوم الحديث في الهيئات الرسمية الدولية ومن ثم في الأوساط الأكاديمية لكنها لم تبعد عن تطبيق أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها على المدن أو المستقرات البشرية في عمومها، وبذلك ينظر إليها على أنها تلك المدن أو المناطق الحضرية التي تسعى إلى إشباع احتياجات سكانها دون الجور أو الاخلال بحقوق الاجيال القادمة في إشباع احتياجاتهم مستقبلا وإلى الحفاظ على الحالة الصحية لهم من خلال فترة زمنية طويلة معتمدة في ذلك على تضافر وتعاون جهود كافة الأطراف المهتمة والمشاركة في عمليات التنمية الجارية وعلى ترسيخ مفهوم الحكم الجيد وإشاعة المناخ الديموقراطي وتنمية روح التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة لسكانها بغية توفير نوعية حياة جيدة لهم، وحقهم في العيش الآمن، وفي ظل مواردها النادرة أو المحدودة دون إهدار أو إجهاد للبيئة الطبيعية وحمايتها من التدمير والتلوث.[3]

إن كان للمشاركة الشعبية أهمية في تنمية المجتمعات المحلية بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فأكيد دورها أساسي وحاسم في التنمية المستدامة، ليس فقط لكونها عنصر من عناصر البعد الاجتماعي، وإنما باعتبارها عنصر الربط والمحفز الفعال للأبعاد الثلاث في ترابطها، فبالضرورة تتصاعد أهميتها عند الحديث عن المشاركة الشعبية لسكان المدينة في تحقيق استدامة مدنهم التي يعيشون فيها فعلى سبيل المثال شجعت مدن كثيرة مشاركة سكان المجتمع المحلي في التخطيط ووضع الميزانية والبيئة والخدمات الأساسية ومنع الجريمة والنزاعات والتأهب للكوارث، كحال مشاركة السكان في وضع الميزانية في بورتو أليجري وبيلو هيرزونتي

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط. مرجع سابق. ص. 177.
[2] أحمد عبد الفتاح ناجي. التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو مدن مستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2015. ص. 34.
[3] نفس المرجع. ص. 41-42.

بالبرازيل، كما قامت بعض المدن ومنها بولونيا على سبيل المثال باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتعزيز مشاركة المواطنين في الحكم الحضري وتحسين الوصول للمعلومات البلدية وتعزيز الحوار بين المواطنين والسلطات المحلية.[1]

وتبرز أهمية المشاركة الشعبية لسكان المدينة في استدامة مدنهم أكثر على مستوى التخطيط، باعتبارهم المرحلة الأولى لتنفيذ أي برنامج تنموي في المدينة، لكن يتمحور الحديث هنا حول التخطيط المستدام الذي يكتسي حلية بيئية، فهذا التخطيط لا يقتصر مردوده الإيجابي على البيئة فقط وإنما يتسع ليدمج الواقع البيئي بمتغيراته المختلفة مع النظم المجتمعية الأخرى.

فعلى مستوى البعد الاجتماعي يعمل التخطيط المستدام من خلال دمجه للبعد البشري في المشروعات التنموية على تحقيق الرضا والقبول لدى سكان المدن والمستقرات البشرية بصفة عامة اتجاه هذه المشروعات، حيث يشعرون بأنها وضعت لمصلحتهم وأنهم يمتلكونها نتيجة مشاركتهم في تخطيط وتوجيه هذه المشروعات منذ مراحلها الأولى بما يضمن فعالية ونجاح هذه المشروعات وزيادة درجة الانتماء المجتمعي، وبالتالي التخفيف من حدة الفقر لما تقدمه تلك المشروعات من عوائد اقتصادية واجتماعية للسكان، كما أن استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة والإنتاج الأنظف والتخطيط لإقامة المناطق الصناعية بعيدا عن المناطق السكنية وتقييم الأثر البيئي للمشروعات الصناعية، والتخلص الآمن للملخلفات وإعادة استخدامها، والتخطيط السليم لحركة المرور والطرقات، زيادة المساحات الخضراء والتشجير لتنقية الهواء، كل ذلك يؤدي إلى تقليل التأثيرات السلبية للتنمية الصناعية ووسائل النقل على صحة سكان المدن.[2]

بالإضافة إلى التوجه الجديد نحو إقامة مدن جديدة وفق المنظور البيئي، انطلاقا من مجموعة من المميزات التي تدخل ضمن تشكل المدن المستدامة أو كما يسميها البعض بالمدن الخضراء وهي:[3]

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الاستدامة البيئية الحضرية، مع تركيز خاص على المسكن والأرض وضمان الحيازة منظور إقليمي. نيويورك: الأمم المتحدة. 2001. ص. 13.

[2] طلعت محمد السروجي. السكان والبيئة رؤية اجتماعية. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2014. ص. 397-398.

[3] عصام صالح مهدي الداغستاني. نقلا عن: ندى خليفة محمد علي الركابي، نجوى صادق عبد الجنابي. "المدينة الخضراء كأسلوب للمحافظة على الموارد وحماية البيئة من التلوث". المجلة العراقية لهندسة العمارة. العدد. &، ع. المجلد. 30. العراق. 2015. ص. 90-91. الموقع الإلكتروني: http://www.uotechnology.edu.iq/dep-architecture/IraqiArchMagazine/issuse%202015/4.pdf. بتاريخ: 2016/03/28.

درجة الحد من الامتداد والنمو (التضام): أن يكون امتداد المدن عن طريق الضوابط المحددة للموقع لأغراض النمو المستقبلي، التخطيط الفعال للمتغيرات الفراغية، استخدام آليات تحديد مواقع النمو العمراني، احترام النمو وامكانية حدوثه مما يساعد على احتفاظ المدينة بالحجم المتضام وتجنب التجاوز على الأراضي الزراعية.

تحقيق الاكتفاء الذاتي: أن لا تكون المدينة مستهلكة فقط وإنما منتجة أيضا عن طريق استخدام العمالة والطاقة.

تحقيق الاستقلالية المحلية: قدرة الأفراد والمجتمعات على تشكيل وتكوين بيئتهم عن طريق احتياجتهم وطموحاتهم لتحقيق الانتماء والاحساس بالمكان وأيضا القدرة في إدارة بيئتهم المحلية.

تحقيق التنوع والاختلاط الاجتماعي: توافر سكن آمن وإسكان مختلط ومدمج اقتصاديا.

إمكانية تطبيق تنوع الاستعمالات: تعديل أولويات الأراضي لتشكيل مدن متضامنة ذات استعمالات حيوية متنوعة.

امكانية تطبيق استخدام النقل العام: تشجيع استخدام مواصلات النقل العام لزيادة إمكانية الوصول للخدمات دون الاعتماد على النقل الخاص، ومن ثم تقليل الازدحام والتلوث وتقليل استهلاك الطاقة وجعل الأولوية للمشاة ثم الدراجة ثم وسائل النقل العام.

درجة انتشار حركة مرور المركبات: تقليل أحجام المرور والمركبات المنتشرة للمواصلات نتيجة لقوة نظام النقل العام مع تصميم الطرق بحيث تتجنب الزحام داخل المناطق العمرانية.

إمكانية الوصول إلى الخدمات: فالتدرج الهرمي لمراكز الخدمات على مختلف مستويات تشكيل المدينة من المستوى المحلي إلى مستوى مركز المدينة مع توافر درجة عالية من إمكانية الوصول وسهولة الحركة يساعد على زيادة حرية الاختيار وتحقيق الإكتفاء الذاتي على المستوى المحلي.

إمكانية الوصول إلى المناطق المفتوحة الخضراء: مثل الحدائق والمناطق الطبيعية بالإضافة إلى استخدام أسس التدرج الهرمي في توزيع الفراغات المفتوحة والمناطق الخضراء

بالمدينة ابتداءا من التجمع السكني والمستقارت السكنية إلى المستوى الأكبر مع تدعيم مشاريع الزراعة المحلية والمشاريع العمرانية الخضراء.

التأثير البيئي: فلا بد من تحقيق التوافق والانسجام التام مع الطبيعة والبيئة واحترامها وتأكيدها بحيث يتم تحقيق بيئة خالية من الملوثات والضوضاء والازدحام والجرائم وتحديد البيئات الحضرية الملوثة والمتدهورة والاستعملات الملوثة أيضا ما لم تتلائم مع العايير البيئية.

العمل على وضوح صورة المدينة ككل: أهمية وضوح صورة المدينة ككل على المستوى المايكرو إذ أن المدينة مكان لممارسة العمل والاستفادة من المرافق الثقافية والترفيهية، ولا بد من تحقيق الناحية الجمالية والصورة البصرية الواضحة عن طريق التكوين البصري لتركيب المدينة والتوافق مع نموذج التشكيل العمراني.

الإحساس بالمكان والمركزية: يختلف الاحساس بالمركزية والمكان داخل المدينة لتشكيلها العمراني والبعد عن المركز، فيكون الاحساس بالمركزية أقوى عند المنطقة المركزية في المدينة عنها عند أطرافها.

أما على مستوى البعد الاقتصادي فإن التخطيط المستدام يسهم في وقف استنزاف الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها من خلال كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الفاقد منها، والبحث عن مصادر بديلة ومتجددة، وفي ذلك منافع اقتصادية كبيرة، حيث تظل هذه الموارد تخدم التنمية أقصى فترة من الزمن ممكنة، في حين تسهم المصادر الجديدة في إيجاد فرص اقتصادية جديدة من حيث توفير مناصب عمل للسكان، كما وتسهم مشروعات إعادة التدوير بدورها في تحقيق أرباح اقتصادية سواء كاستثمارات أو كمصادر جديدة للتشغيل.

تتبلور المشاركة الشعبية لسكان المدن في استدامة مدنهم عندما تهدف الأجندة الحضرية المستدامة إلى إدراك وإدراج الاهتمامات وأنماط الحياة والقيم المتفاوتة لسكان المدينة المختلفين من خلال المزيد من الإشراك المدني الفعال، خصوصا أثناء المراحل المختلفة من التخطيط وصولا إلى تنفيذ المشاريع الشاملة والمحلية الخاصة بالمدينة، علاوة على ذلك تقر الأجندة المستدامة أن عملية المشاركة الشعبية هي أكثر من مجرد ضمان الوصول إلى الخدمات الاساسية للجميع وكذلك تعزز من العمليات التشاركية المنطلقة من القاعدة طوال دورة السياسة برمتها، وذلك بغرض تعريف

الأولويات والاستراتيجيات والإجراءات ومراجعتها بشكل جماعي، كما تدعم ثقافة التضامن من خلال عمليات مثل إجراء المشاورات وإبرام التعاقدات المجتمعية ووضع الميزانيات بشكل تشاركي.[1]

إن المدن المستدامة إلى جانب تنمية روح المشاركة الشعبية ترمي إلى تعزيز الشراكات الفعالة والمشاركة النشطة لكل أعضاء وشركاء المجتمع (القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني)، كما أنها تدافع عن الديموقراطية المحلية من خلال التشجيع على المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة، وتعزز الاحساس بالمكان وتولد حس بالانتماء إلى المجتمع، ذلك أن المدن تتمتع بهوية متعددة الجوانب تتكون من أحياء وسكان متنوعين تسعى عن وعي للبحث عن طرق لتقاسم الاحساس المشترك بالمكان، وبما ان الإنسان يرتبط بالأماكن من خلال حواسه لهذا ينبغي على المدن المستدامة ان تدرك أهمية المحفزات الحسية والجمالية من أجل الإحساس بالمكان وتحقيق الرفاه، لذلك فإن تصميم الأماكن الطبيعية والعامة الحضرية ضرورية حتى تعزز بفاعلية من التجارب الجمالية فإنها تمكن السكان لا سيما في المجتمعات الأفقر حالا من تزعم ملكية الأماكن الحضرية واستخدامها من أجل المساهمة في تجربة مشتركة وتعزيز الإحساس بالإنجاز والانتماء.[2]

خلاصة

إن دعم المشاركة الشعبية من طرف الجهات المسؤولة وتحديد شرعيتها واحترام تدخلاتها في البرامج والسياسات التنموية الشاملة والمستدامة هو ما ينزل بالمشاركة الشعبية إلى أرض الممارسة الميدانية، فسكان المدينة عندما لا يصطدمون بالمعيقات القانونية والبيروقراطية فإنهم يتمتعون بدرجة عالية من الغيرية ويمتلكون استعدادات قوية للتنازل عن مصالحهم الخاصة أمام مصالح باقي السكان، خاصة وأنهم يشتركون في قيم عامة رغم اختلافاتهم الإيديولوجية أو العرقية كحق الجيرة، التعاون والتكافل الاجتماعي،...وغيرها.

[1] المدن التي نحتاجها نحو نموذج حضري جديد. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). 2016. ص. 03. الموقع الإلكتروني: http://www.worldurbancampaign.org/sites/default/files/documents/tcwn2ar.pdf. بتاريخ: 2016/01/02.

[2] المدن التي نحتاجها نحو نموذج حضري جديد. مرجع سابق. ص. 9، 16.

الفصل الرابع

دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة

تمهيد

1- دور المنظمات غير الحكومية في رفع مستوى الوعي البيئي لسكان المدينة

1-1- مشاركة المنظمات غير الحكومية في التربية البيئية لسكان المدينة

1-2- مشاركة المنظمات غير الحكومية في التدريب البيئي لسكان المدينة

1-3- مشاركة المنظمات غير الحكومية في الإعلام والتحسيس البيئيين لسكان المدينة

2- دور المنظمات غير الحكومية كقوة ضغط في التعبئة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة

2-1- التعبئة الشعبية عن طريق وسائل الضغط السلمية

2-2- التعبئة الشعبية عن طريق سياسات الضغط المضادة

2-3- التعبئة الشعبية عن طريق سياسات الضغط الموازية

3- معوقات وآليات تفعيل المنظمات غير الحكومية للمشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة

3-1- معوقات عمل المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال البيئة

3-2- معوقات المشاركة الشعبية في حماية البيئة

3-3- آليات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية والمشاركة الشعبية في حماية البيئة

خلاصة

تمهيد

تمارس المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال البيئي أدوارها الاستشارية والرقابية والتأثيرية القانونية التي تحصلت عليها بعد نضال طويل مع المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية في إطار استراتيجية واضحة المعالم قائمة على مبدأ أساسي وهو حماية البيئة التي نعيش فيها من أجلنا ومن أجل الأجيال القادمة، وسخرت لذلك مجموعة من الآليات أو كما يسميها الناشطون في الأوساط الميدانية بالتكتيكات، "فالتقنية أو الآلية هي إجراء محدد يقوم به المرء في إطار استراتيجية ومقاربة منهجية، وهي طريقة لتنظيم الموارد للتأثير على التغيير في العالم، ويمكن أن تكون التقنية نشاط أو نظام أو حتى مؤسسة في حالة من الأحوال وتقنية في حالة أخر وستظهر التقنيات نفسها بصورة مغايرة تعتمد على حجم المنظمة وقدرتها ومواردها، وتمثل التقنيات الوسيلة التي يمكن للمرء أن يلجأ إليها لتحقيق التغيير فيما تنطوي الاستراتيجية أو المقابة المنهجية على القرارات المتعلقة باستخدام أي من التقنيات والأهداف التي تستحق التركيز عليها والموارد التي يمكن توظيفها"[1].

إن التفكير التقني (المتمحور حول الآليات والتقنيات) ضروري لأي نضال فعال في مختلف المجالات سواء في حقوق الإنسان أو المجال البيئة كجزء من حقوق الإنسان، لذلك فإن المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة إلى جانب تحديدها لمقارباتها المنهجية العامة والخاصة يجب أن تحدد وسائلها وتقنياتها التي تتناسب مع قضياها وإمكاناتها المادية والبشرية والجهات التي تستهدفها، في تعاملها مع القاعدة الشعبية العريضة تكمن استراتيجيتها في رفع الوعي العام بأهمية البيئة وحمايتها باستخدام تقنيات وآليات مختلفة وموارد مادية وبشرية متباينة من حيث العدد والكفاءة والخبرة، وفي تعاملها مع الهيئات المستهدفة المضرة بأنشطتها للبيئة مثل المؤسسات الاقتصادية والخدمية التابعة للقطاع الخاص أو العام، والحكومات بمختلف مؤسساتها بسياساتها الغير صديقة للبيئة تستخدم آليات وتقنيات تتباين بطبيعة المؤسسات المستهدفة وليونتها في التأثر بتلك الآليات، فالآليات المستخدمة ضد المؤسسات الخاصة والعامة تختلف عن الآليات الموجهة ضد الحكومة بمختلف مؤسساتها من وزارات، برلمانات وحتى

[1] التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان. دليل عمل تكتيكات لنشطاء حقوق الإنسان. الموقع الإلكتروني: http://www.rachad.org/documents-ar/send/6-bibliotheque-ar/8-new-tactics-in-human-rights. بتاريخ: 2015/12/09.

الجماعات المحلية على أدنى مستوى، نظرا لاختلافها من حيث الخصائص والأعضاء والأهداف والإيديولوجيات.

وفي ما يلي تفصيل موجز لأهم المعايير التي تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية من حيث اختيارها للتقنيات أو الآليات المناسبة في حملاتها البيئية:[1]

- لا تتساوى جميع الآليات أو التقنيات في تأثيراتها على جميع الأهداف، فحملات كتابة الرسائل الموجهة إلى الحكومات الديموقراطية تختلف في ردود أفعالها عن تلك المساوية لها في عدد الرسائل والموجهة إلى الحكومات الاستبدادية، وتحتاج المقاطعة الاقتصادية إلى هدف معني بوضعه الاقتصادي ويمكن من إضعافه بطريقة يمكن ملامستها من جانب المشاركين.
- تختلف ردود فعل القاعدة الشعبية العريضة باختلاف المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي يعايشونها، فهم يتجاوبون بأشكال مختلفة تجاه آلية مبنية على مفاهيمهم حول المسببات وتحملهم للمخاطر والوقت المتوفر لهم أو طريقتهم في التعامل مع المعلومات، فالتقنيات القانونية مثلا يصعب جدا استخدامها لدى قطاعات عريضة من السكان إذ أنها غالبا ما تكون طويلة الامد وذات طبيعة معقدة لا يفهمها إلا أصحابها بحيث لا يتمكن من تفهمها سوى فئة قليلة من المهنيين مما يستدعي توظيف آليات أخرى تعطي المزيد من الناس فرصة للمشاركة بدلا من البقاء مراقبين.
- إن تكرار الآليات أو التقنيات نفسها يجعل الجهات المستهدفة يواجهون تلك الآليات واحتواء تأثيراتها، ومما لا شك فيه أن عنصر المفاجأة يفقد الجهة المستهدفة بالضغط توازنها، مما يؤدي بها إلى ارتكاب الاخطاء وبالتالي يؤثر ذلك سلبا على موقفها.
- قد لا ينجح تكرار التقنيات ضد الشركات المستهدفة بالضغط لكنه ينجح من جانب القاعدة الشعبية العريضة، حيث يساعد على التعلم من الاخطاء واكساب ذهنية لممارسة السياسة.
- قد تكون بعض الآليات أو التقنيات قصيرة المدى مثل المظاهرات والاعتصامات، فيما قد يكون بعضها الآخر طويل المدى كالمقاطعة الاقتصادية إلا أنها جميعا شأنها شأن

[1] التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان. مرجع سابق. ص. 22- 25.

أنظمة النشاطات الفاعلة تحتاج إلى تخطيط وتنسيق وتوجيه، وهي تخلق فرصا للعديد من سكان المدن للانخراط في هذه الأنشطة والتعلم والإلتزام بصورة أوثق بأنشطة المنظمات أو الحملات.

ومن هذا المنطلق تتخير المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة التقنيات أو الآليات التي تستخدمها في نشاطاتها خاصة الميدانية، آخذة بعين الاعتبار طبيعة المجتمعات التي تنشط فيها، وقابليتها للتكيف والتغيير مع حملاتها التوعية بصفة عامة، وفيما يلي تفصيل لتلك التقنيات التي تستخدمها المنظمات في كل دور من أدوارها التوعية والتحسيسية والضغط.

1- دور المنظمات غير الحكومية في رفع مستوى الوعي البيئي لسكان المدينة

1-1- مشاركة المنظمات غير الحكومية في التربية البيئية لسكان المدينة

على الرغم من كثرة المؤتمرات التي عنيت بالبيئة وحمايتها، من مؤتمر استكهولم عام 1972 إلى مؤتمر المناخ عام 2015، يبقى مؤتمر استكهولم 1972 علامة فارقة في تاريخ الاهتمام بالبيئة لنظرته الموسوعية لكل جوانب البيئة سواء ما تعلق بالمشكلات البيئية وأسبابها أو ما تعلق بضرورة حمايتها والسبل والآليات والفواعل التي تكفل ذلك، حيث كان هناك وعي تام من المشاركين بعدم جدوى السياسات الرسمية والقوانين دون إشراك للفاعل الأساسي وهو المواطنين مهما كانت صفتهم، وحماية البيئة تبدأ منهم وبهم، لذلك أولى المؤتمر اهتماما لعامل التربية البيئة في حماية البيئة، فلقد تضمن التقرير النهائي للمؤتمر المبدأ التاسع عشر (19) وفيه نص صريح حول أهمية التربية البيئية للصغار والكبار مع الأخذ بعين الاعتبار المحرومين، بهدف توسيع قاعدة لإبداء الرأي المستنير والسلوك المسؤول من قبل الأفراد والمؤسسات والمجتمعات المحلية في حماية وتحسين البيئة ببعدها الإنساني الكامل،[1] بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من التوصيات منها على وجه الخصوص التوصية رقم (96) التي دعت اليونيسكو وباقي وكالات الأمم المتحدة الأخرى إلى اتخاذ التدابير اللازمة لبرنامج جامع لعدة فروع علمية للتربية البيئية في التعليم النظامي وخارجه، من حيث الاهتمام بالبيئة وحمايتها ويوجه لجميع قطاعات السكان.[2]

[1] Declaration of the United nations Conference on the Human Environment 1972. Op.Cit.

[2] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني. البيئة ومشكلاتها. سلسلة عالم المعرفة. العدد 22. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ص. 179.

وكانت هذه التوصية أساسا ومنطلقا ومبدأ هاديا استندت إليه اليونيسكو في تحديد فئات الأهداف الخمسة للبرنامج الدولي للتربية البيئية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي صدر عن ندوة تبيلسي وهي:[1]

الوعي: لمساعدة الفئات الاجتماعية والأفراد على اكتساب الوعي والحساسية للبيئة الكلية والمشاكل المرتبطة به.

المعرفة: لمساعدة الفئات الاجتماعية والأفراد على اكتساب خبرات متنوعة، واكتساب فهم أساسي للبيئة والمشاكل المرتبطة بها.

المواقف: لمساعدة الفئات الاجتماعية والأفراد على اكتساب مجموعة من القيم ومشاعر الاهتمام بالبيئة والدافع للمشاركة بنشاط في تحسين البيئة وحمايتها.

المهارات: لمساعدة الفئات الاجتماعية والأفراد على اكتساب المهارات لتحديد وحل المشاكل البيئية.

المشاركة: لتوفر للفئات الاجتماعية والأفراد فرصة أن تشارك بنشاط في جميع المستويات في العمل من أجل حل المشاكل البيئية.

كما وتضمن مؤتمر تيبيلسي مجموعة من التوصيات بالإضافة خمس أهداف رئيسية و12 مبدأ وأشار التقرير إلى أن الهدف الأساسي للتربية البيئية هو النجاح في جعل الأفراد والمجتمعات المحلية قادرين على فهم الطبيعة المعقدة للبيئة الطبيعية والمشيدة الناتجة عن التفاعل بين الجوانب البيولوجية والفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية واكتساب المعرفة والقيم والمواقف والمهارات العملية للمشاركة بطريقة مسؤولة وفعالة في توقع وحل المشاكل البيئية، وإدارة نوعية البيئة.[2]

أما عن مفهوم التربية البيئية فقد عرفتها ندوة بلغراد عام 1975 بأنها: "ذلك النمط من التربية الذي يهدف إلى تكوين جيل واع ومهتم بالبيئة وبالمشكلات المرتبطة بها، ولديه من المعارف والقدرات العقلية والشعور بالإلتزام ما يتيح له أن يمارس فرديا وجماعيا حل المشكلات القائمة، وأن يحول بينها وبين العودة إلى الظهور."[3] فهي عملية بناء القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بالبيئة التي يحيا فيها

[1] Tbilisi Declaration 1977. UNISCO & UNEP. Available at : http://www.gdrc.org/uem/ee/tbilisi.html. Accessed in: 01/12/2015.

[2] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني. مرجع سابق. ص. 187.

[3] عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك. مرجع سابق. ص. 57.

وتوضح حتمية المحافظة على موارد البيئة ضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان وحفاظا على حياته الكريمة ورفع مستوى معيشته.[1] وبذلك تتحد أهم سمات التربية البيئية في:[2]

- يشتمل مفهوم التربية البيئية على مجال المعرفة والإدراك واكتساب المهارات والممارسات ومجال اكتساب القيم والاتجاهات.
- لا بد أن تؤدي التربية البيئية إلى سلوك بيئي معين يدفع الإنسان إلى العمل على حل المشكلات البيئية ولمنع حدوث مشكلات بيئية جديدة.
- لا بد أن تؤكد التربية البيئية على العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين عناصر البيئة المختلفة.
- ضرورة التعامل مع البيئة في برامج التربية البيئية على اعتبار أن البيئة نظام وأن أي تأثير على أحد العناصر في النظام البيئي سينتقل إلى العناصر الأخرى فيؤثر فيها.
- تؤكد التربية البيئية على الجهود الفردية والجماعية وعلى المستويات المحلية والإقليمية والعالمية في سبيل صياغة البيئة والمحافظة عليها.
- لا يمكن ترك حل المشكلات البيئية للظروف والحلول العشوائية، لذا لا بد من من التخطيط الواعي للسيطرة على مستقبل الجنس البشري وعلى مستقبل البيئة، وذلك باعتبار البعد البيئي أحد الابعاد في التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- لم تعد التربية البيئية موجهة نحو تجنب المشكلات البيئية وحسب، وإنما أيضا موجهة نحو العمل على تحسين هذه البيئة ومنع حدوث مشكلات جديدة.
- لا بد من مواكبة التغيرات التي تواجه البيئة وضبطها وتوجيهها لما فيه مصلحة كل من البيئة والإنسان.
- التربية البيئية بعد للتربية ينبغي أن تستكمل به، وهي حصيلة علوم متعددة وخبرات تربوية شتى، أعيد توجيهها وربط فيما بينها عل نحو يسمح بتكوين إدراك شامل للبيئة وبالإضطلاع في مجالها بأنشطة أكثر رشادا تستجيب للاحتياجات الاجتماعية.
- التربية البيئية عملية مستمرة مدى الحياة وتعني جميع قطاعات السكان بغض النظر عن أعمارهم أو مجالات عملهم أو مراكزهم الريفية أو الحضرية.

[1] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني. مرجع سابق. ص. 181.
[2] عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك. مرجع سابق. ص. 59.

وكون التربية البيئية عملية مستمرة مدى الحياة تبدأ من مرحلة الطفولة من خلال البرامج النظامية أو غير النظامية، وعليه فليس ثمة جمهور محدد مستهدف من التربية البيئية، بل على العكس فإن هذا الجمهور يشمل الناس كافة بغض النظر عن العمر أو الجنس أو العرق أو اللغة أو غير ذلك، إنه جمهور متنوع على الدوام،[1] لذلك فإن تدخل المنظمات غير الحكومية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة من خلال آلية التربية البيئية تتوافق مع طبيعة كل من التربية البيئية والمشاركة الشعبية وآلية عمل المنظمات غير الحكومية، ويكون تدخلها على مستوى كل من:

أ- تدخل المنظمات غير الحكومية على مستوى البرامج النظامية

تتضمن البرامج النظامية كل مراحل التعليم والتكوين الرسمية من مرحلة رياض الأطفال إلى التعليم العالي بالإضافة إلى التكوين المهني، وتشتمل مقرراتها الدراسية على مساقات ومواد بيئية حول بعض المشكلات البيئية كالتلوث وتدهور المحيط الحيوي أو استنزاف الموارد، لكن حماية البيئة تحتاج إلى أكثر من تلقين المعلومات والمعارف، تحتاج إلى إيقاظ الوعي الناقد للعوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية الكامنة في جذور المشكلات البيئية، إضافة إلى تنمية القيم التي تحسن من طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة،[2] حماية البيئة تحتاج إلى الممارسة الفعلية على أرض الواقع، ممارسة نابعة عن الميل لفعل ذلك، ممارسة بعيدة عن المذاكرة لنيل علامة في الاختبارات تنتهي بانتهاء المساق، وهذا ما لا تتضمنه المقررات الدراسية.

هنا يبرز الدور الوظيفي للمنظمات غير الحكومية البيئية للتدخل لملء الفراغ المتولد بين المساق التعليمي والميل نحو الممارسة الفعلية لحماية البيئة خاصة على المستوى المحلي، هذا الدور يحتاج إلى تنسيق الجهود بين هذه المنظمات والجهات الرسمية، يسمح بالانتقال السلس لهذه المنظمات غير الحكومية إلى رياض الأطفال، المدارس والثانويات، الجامعات ومراكز التكوين المهني، وقيامهم بتنظيم دورات معرفية للطلاب تعرفهم فيها على مواطن الجمال في بيئتهم، وتبين لهم أهمية البيئة بشكل مبسط يتيح لهم قدرا من الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها بعيدا عن العلامات والنجاح في مساقاتهم الدراسية.

[1] راتب سلامة السعود. الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية.ط.8. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2016. ص. 214.
[2] عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك. مرجع سابق. ص. 56.

فعلى مستوى رياض الأطفال والمدارس تساهم العديد من الجمعيات البيئية بصورة طوعية في غرس القيم البيئية لدى الأطفال، حيث تجند من أعضائها من يتمتعون بمواهب فنية مثل الرسم، حيث تزين الجدران برسومات من وحي الطبيعة، ورسومات تعبر عن قيم مثل النظافة، عدم قطف الأزهار في فناء الروضة، بالإضافة إلى الفن كالمسرحيات، حيث تقدم مجموعات فنية من ذوي المواهب التمثيلية مسرحيات تعبر عن ظواهر طبيعية أو عن أهمية الماء بالنسبة للحياة وقد يساهم الأطفال أنفسهم في هذه المسرحيات، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى دراسة حول برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الأطفال[1] بتوظيف بعض الأنشطة الفنية والموسيقية، حيث يحتوي على بعض الأغاني والقصص والألعاب الحركية المستمدة من البيئة، وتعبر عن سلوكيات يجب أن يتحلى بها النشء بأسلوب تربوي وأن يكونوا أكثر إدراكا واهتماما بالبيئة.

وعلى مستوى الإكماليات والثانويات تساهم المنظمات غير الحكومية في تفعيل المشاركة الشعبية للتلاميذ عن طريق التعاون مع تلك المؤسسات في حملات تنظيفية لبعض الأحياء التي تعاني من نقص الخدمات، أو بعض المساحات الخضراء التي غطتها المخلفات، أو المشاركة في عمليات التشجير والتي تقام عادة بالشراكة بين أطراف ثلاث: المنظمات غير الحكومية، المؤسسات التعليمية والسلطات المحلية.

كما وترتبط العديد من المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة بمشاريع شراكة وتعاون مع الهيئات العلمية والتمهينية كالجامعات ومراكز البحوث ومراكز التكوين المهني، إذ تعمل هذه الهيئات على الاستفادة من خبرات وكفاءة المنظمات غير الحكومية المعتبرة في المجال، ففي فرنسا مثلا ترتبط العديد من المؤسسات الحكومية ببرامج شراكة مع الجمعيات البيئية سعيا منها لتعزيز القيم والمبادئ البيئية ضمن برامجها التعليمية، كما هو الحال لبرنامج التكوين الجامعي المتخصص الذي أطلق بجامعة بارتن بمقاطعة لوريان عام 2009 بالشراكة مع منظمة الإنسان والطبيعة الفرنسية، والذي يهدف إلى إدماج البعد البيئي ضمن التخصصات التقنية ذات العلاقة المباشرة بالمحيط البيئي كتخصص مواد البناء والتعمير،[2] ولا يختلف الأمر في الأردن، ففي إطار حرص وزارة البيئة الاردنية على تشجيع المشاركة الشعبية ودعمها للمنظمات غير الحكومية

[1] مرفت حسن برعي. "برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الأطفال بتوظيف بعض الأنشطة الفنية والموسيقية". ورقة مقدمة في مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة. كلية التربية النوعية. مصر: جامعة المنصورة . 12-13 أفريل 2006. الموقع الإلكتروني: http://www1.mans.edu.eg/facse/arabic/moktamar/first/19.pdf. بتاريخ: 2015/12/02.

[2] بركات كريم. مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة. أطروحة دكتوراه علوم في القانون. الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو.كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2014/2013. ص. 157-158.

عقدت عدة اتفاقيات شراكة مع عدد من المنظمات غير الحكومية من ذوي المقدرة والشرعية والمصداقية للقيام بالمسؤوليات ذات العلاقة، وفي ذلك السياق قامت بتفويض سلطة إدارة ومتابعة برنامج غلوب Globe الدولي في نهاية عام 1996 المشترك بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئية والسفارة الأمريكية، إلى جمعية أصدقاء البيئة في الاردن، ويعتبر هذا البرنامج من أهم البرامج التربوية والتعليمية الطلابية التي تعنى بالتوعية البيئية العلمية والتطبيقية التي تعتمد على إدراك الطالب للدافع البيئي وتغيراته في بيئته المحيطة.[1]

ب-تدخل المنظمات غير الحكومية على مستوى البرامج غير النظامية

تتم برامج التربية البيئية غير النظامية من خلال مؤسسات كالنوادي والجمعيات، المساجد ووسائل الإعلام ومختلف منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الأسرة، ونظرا لشدة تأثيرها وخطورة برامجها وطول مدة تأثيرها الزمنية فإن الأسرة وتليها المساجد ووسائل الإعلام تشكل العمود الفقري لبرامج التربية البيئية غير النظامية.[2] ويعد هذا المجال الأكثر نشاطا من قبل المنظمات غير الحكومية، حيث تتعامل فيه مع شرائح مختلفة من السكان وتعتمد آليات متنوعة في تفعيل مشاركتهم الشعبية نحو حماية البيئة، وتبرز هنا أهمية الثقافة البيئية عن التربية البيئية.

وتعد المدارس الإيكولوجية والنوادي الخضراء غير النظامية والتي واكبت ومنذ عام 1992 برامج المدارس الإيكولوجية الرسمية، أحد أبرز برامج التربية والتثقيف البيئي الغير النظامية، والتي أسهمت في تحقيق نتائج ميدانية مهمة عبر العديد من دول العالم، كما هو الحال مثلا لشبكات المدارس الإيكولوجية الغير حكومية في فرنسا، كشبكة "التربية البيئية ران (REN) التي تخضع أنشطتها لمصادقة مديرية التربية والشباب، ومنظمة التربية البيئية فيي (FEE) البريطانية، إذ تنفرد هاته المدارس الإيكولوجية بمميزات أساسية من حيث مناهجها وآليات عملها ومجال نشاطها التربوي خلافا لما هي عليه البرامج النظامية.[3]

وتعتمد المنظمات غير الحكومية على النشريات والمطبوعات العلمية باعتبارها وسائل بيداغوجية أساسية في عملية التربية البيئية، نظرا لتأثيرها ونجاعتها في تزويد سكان المدينة

[1] عادل عبد الرشيد عبد الرازق. "دور الجمعيات البيئية العربية في حماية البيئة العربية ".ورقة مقدمة في ندوة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية". الإمارت العربية المتحدة. 7-11 ماي 2005. ص. 5. الموقع الإلكتروني:
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024864.pdf. بتاريخ: 2014/12/01.
[2] راتب سلامة السعود. مرجع سابق. ص. 214.
[3] كريم بركات. مرجع سابق. ص. 157.

بمختلف القيم والمبادئ التي تكفل توافق سلوكياتهم وأنشطتهم اليومية ومتطلبات حماية البيئة واستدامة نظمها ومكوناتها الحيوية وتأخذ هذه المطبوعات والنشريات أشكالا متنوعة كالكتب التعليمية المصورة، والتي تهدف إلى نشر الثقافة البيئية بخصوص العديد من المواضيع العامة كالتنوع البيولوجي للمحيط البيئي، المناطق المحمية وكيفية التعامل معها، وكذا المجلات والدوريات التي تشكل أحد أبرز الوسائل البيداغوجية التي تعتمدها المنظمات غير الحكومية في نشر القيم والمبادئ البيئية، وتعريف أفراد المجتمع بالأنشطة الجمعوية وأهميتها وإطلاعهم على المستجدات والتطورات المتعلقة بمجال البيئة وبأبعاده المحلية والوطنية والدولية.[1]

ومع التطورات التقنية في وسائل التعليم تعتمد الكثير من المنظمات غير الحكومية في برامجها التربوية البيئية غير النظامية خاصة الموجهة لشرائح غير متجانسة من سكان المدينة استخدام الصور الفوتغرافية في الدورات التكوينية كأدوات مساعدة على التعليم والتعلم، أو من خلال تبني استراتيجة معرض صور حول موضوع معين كطريقة في التكوين، بالإضافة إلى استخدام مقاطع فيديو واضحة وبسيطة حول موضوعات معقدة نوعا ما من حيث طبيعتها المعرفية بالنسبة لشرائح معينة من السكان، أو موضوعات جامدة تحتاج إلى نوع من الوسائل التي تضفي عليها الحيوية وتمنحا قوة تأثيرية أكثر في نفوس الأفراد، كإدراج حالات تدهور بيئي ناتجة عن السلوكيات اليومية لسكان المدن وما ينتج عنها من آثار سلبية سواء على الطبيعة أو على الصحة العمومية وتطعيم ذلك بحالات واقعية عن أمراض ناتجة بطريقة غير مباشرة عن تلك السلوكيات السلبية، كما يمكن أيضا إدراج تجارب إيجابية قوامها الاساسي المشاركة الشعبية لسكان المدنية بمساهمة المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة مما يغرس عميقا أهمية قيم البيئة وحمايتها.

وفي هذا السياق يمكن الاستشهاد بتجربة تاريخية في تحويل مدينة دخناء إلى مدينة صافية، وهي تجربة مدينة بيتسبرغ في الولايات المتحدة الامريكية، فقد عرفت هذه المدينة قبل الاربعينيات بالدخان الكثيف، حيث كان من المتعذر على أهلها أن يروا الجانب الآخر من الشارع أما اليوم فبإمكان الشخص أن يرتدي قميصا أبيضا طيلة اليوم دون أن يتلوث بالسناج والتراب، لقد تم تجنيد كل عنصر من المجتمع للقيام بمجهد مشترك ودون أي معونة مالية من الحكومة، فقد تطوع أصحاب المساكن إما بالعدول عن استخدام الفحم أو بتركيب المواقد المانعة للدخان، وتبرع

[1] كريم بركات. مرجع سابق. ص. 154.

رجال الصناعة بإنفاق مبالغ ضخمة لمنع انبعاث الدخان من مداخن المصانع أو أنابيب العوادم وتطوع رجال السكك الحديدية والبواخر باستعمال زيت الديزل بدلا من البخار، وتطوعت مناجم الفحم بالحد من إشعال الحرائق في المواد التالفة، وقد بلغت جملة الاستثمارات في تغيير الوقود وتركيب أجهزة النظافة لتنقية الهواء رقما يزيد عن 380 مليون دولار، تحمل أصحاب المساكن 25% من هذا المبلغ، وتحمل رجال الصناعة 75 %.[1]

وتنشط بعض المنظمات غير الحكومية البيئية المحلية في عملية تكوين سكان المدن الصغيرة والتي لا تزال تمارس الزراعة ضمن أنشطتها المعتادة، على طرق وآليات مبتكرة للحول دون المشكلات الزراعية الناتجة عن إجهاد التربة في تلك المناطق، وقد وجدت مثل هذه الدورات التكوينية صدى إيجابي كبير لدى سكان هذه المدن، خاصة مع الدعم المقدم من قبل الجهات الرسمية.

كما وتعتمد المنظمات غير الحكومية في تفعيلها للمشاركة الشعبية لسكان المدينة من خلال آلية التربية والتثقيف البيئيين على استراتيجية الأنشطة البيئية المنفتحة على المحيط البيئي أو الأنشطة البيئية، إذ تعد عامل تمييز وفعالية مهم في نظم التربية غير النظامية، إذ تقوم فلسفتها على مبدأ الإسهام والمشاركة المباشرة والغير مقيدة للمتعلم في تعزيز وتنمية قيمه ومهاراته وخبراته العملية اتجاه محيطه البيئي عامة، وذلك بمشاركته في الأنشطة التي تنظم في البيئة الطبيعية المفتوحة، بحيث يكون الفرد المتعلم على اتصال مباشر بالنظم والعناصر الطبيعية، وعلى نحو يضفي إلى زيادة إدراكه ووعيه بأهمية هاته العناصر ويعزز قيمه ومبادئه اتجاهها.[2]

1-2- مشاركة المنظمات غير الحكومية في التدريب البيئي لسكان المدينة

إلى جانب مشاركة المنظمات غير الحكومية في التربية البيئية القائمة على التعليم والتعلم من أجل تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة، تعتمد هذه المنظمات آلية أخرى تعتمد في شطر كبير من على الآلية الأولى، وهي آلية التدريب، ويعرف التدريب بصورة بأنه "أنشطة منظمة لتوفير المعارف والمهارات للمتدربين، ليتمكنوا من استيعاب المفاهيم وإعادة تكوين السلوك وتطبيق التعلم

[1] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني. مرجع سابق. ص. 175.
[2] نقلا عن: كريم بركات. مرجع سابق. ص.156- 157.

على مواقف مختلفة بكفاءة متزايدة لتحقيق النتائج المرجوة"،[1] ويعرف أيضا بأنه:" تزويد المتدربين بالأساليب والخبرات اللازمة لتعديل اتجاهاتهم وتنمية مهاراتهم وزيادة معارفهم من خلال مجموعة الأدوار التي يؤديها القائمون بالعملية التدريبية بكفاءة واقتدار، مستهدفين بذلك تحقيق مخرجات التدريب والتنمية المحددة سلفا".[2]

وقد يتبادر إلى الذهن أن التدريب والتربية شيء واحد، صحيح أنهما متكاملان لكنهما مختلفان، سواء على مستوى الأهداف، فأهداف التربية عامة تتلائم مع أهداف الفرد والمجتمع في حين أهداف التدريب سلوكية ومحددة لتجعل الأفرد أكثر كفاءة وفعالية، أو على مستوى المحتوى ففي التربية عام، وفي التدريب محدد تبعا للاحتياجات الفعلية، أو على مستوى الأسلوب المتبع ففي التربية أسلوب تلقين المعارف وفي التدريب أسلو تطبيقي وتشاركي، وعلى مستوى المكاسب ففي التربية معارف ومعلومات، أما في التجريب فهي معلومات ومهارات، وأخيرا على مستوى المدة الزمنية ففي التربية طويلة وفي التدريب قصيرة.[3]

وعلى ذلك يهدف التدريب البيئي إلى إكساب سكان المدينة المعارف والاتجاهات والمهارات البيئية السليمة التي تجعلهم قادرين على القيام بمهامهم بنجاح، والتعامل الصحيح مع البيئة، ولا يقتصر دور التدريب البيئي على تنمية المعارف والاتجاهات والمهارات فقط بل يتعداها إلى مرحلة استثمار الطاقات التي يختزنونها ولم تجد طريقها للاستخدام الفعلي بعد، بالإضافة إلى تعديل السلوك وتطوير أساليب الأداء الإيجابي نحو البيئة وتحسين فعاليته وذلك من خلال التدريب النظري والعملي، لذا نجد أن التدريب هو المدخل السليم لترشيد سلوك الإنسان وتبصيره بالتوابع البيئية لأعماله وقراراته وبدقائق تعامله مع البيئة حتى يستعيد الإنسان التوازن والتناغم بين متطلبات البيئة ومتطلبات حياته وبهذا المفهوم يساعد التدريب سكان المدينة على ممارسة السلوك البيئي

[1] نادية سعد. دليل تقييم برامج التدريب. فلسطين: معهد التدريب القضائي الفلسطيني. 2012. ص. 11. الموقع الإلكتروني: http://www.carjj.org/sites/default/files/daleel.pdf. بتاريخ: 2015/12/02.

[2] عبد الرحمن توفيق. التدريب ، الأصول والمبادئ العلمية. سلسلة موسوعة التدريب والتنمية البشرية. مصر: مركز الخبرات المهنية للإدارة. 19994. ص. 170.

[3] عماد عبد السلام. الدليل التدريبي لمشرفي التدريب الميداني. مصر: جامعة الفيوم. كلية الخدمة الاجتماعية، مكتب التدريب الميداني. 2010-2011. ص. 9. الموقع الإلكتروني: http://www.fayoum.edu.eg/socialwork/pdf/Training10.pdf. بتاريخ: 2015/12/02.

المرغوب فيه مما ينعكس في النهاية على البيئة بمختلف مظاهر الحياة فيها وكافة أنشطة المجتمع على اختلاف أنواعها.[1]

وتمارس المنظمات غير الحكومية آلية التدريب في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة بصورة أقل من التربية البيئية نظرا لما تحتاجه من إمكانات مادية وبشرية، ذلك أن التدريب موجه لمجموعات صغيرة من الأفراد، لذلك غالبا ما تستخدمه المنظمات غير الحكومية بهدف توسيع قاعدة أعضائها، أو تنمية قدرات بعض سكان المدينة ممن لديهم مواهب في الإقناع والتأثير على الآخرين، أو لتدريب ممثلين عن أحياء تحتاج إلى قادة إيكولوجيين نظرا للتدهور البيئي المتفشي في تلك الأحياء، أو تدريب ممثلين عن منظمات غير حكومية ذات العلاقة كالنقابات المهنية في مختلف المؤسسات وخاصة الصناعية ذات التأثير السلبي على المحيط، وتدريب أعضاء النوادي الخضراء سواء الرسمية أو النوادي الحرة.

تعتمد المنظمات غير الحكومية في التدريب البيئي لسكان المدينة على مجموعة من الأساليب قد يتداخل بعضها مع التربية البيئية لكنها ضرورية منهجيا ومعرفيا، فالمحاضرة تعد من أكثر الأساليب استخداما في العملية التربوية والتدريبية على حد السواء، وهي من الأساليب التقليدية، تستخدم لتزويد المتدربين بكم معرفي خلال المحاضرة حول موضوع معين،[2] ويعتمد نجاحها على القدرات المعرفية والإلقائية للمدرب أكثر من اعتمادها على المتدربين، وتبرز أهميتها أكثر مع طرح المعارف الجديدة على المتدربين، كإلقاء محاضرة حول الطاقات المتجددة كمرحلة أولى لتزويد سكان المدينة بالمعارف اللازمة حول المفهوم الذي كثر تناوله في الأوساط السياسية والاقتصادية وتم الترويج له عبر مختلف وسائل الإعلام المقروؤة والمسموعة والمرئية، بغية التعريف بها وأهميتها بالنسبة للبيئة والاقتصاد والسكان أنفسهم.

أما في حالات المجموعة الصغيرة فإن أسلوب الحلقات النقاشية القائمة على الاتصال الشفوي يعد الأكثر فعالية وكفاءة في التدريب، حيث تجتمع مجموعة صغيرة من المتدربين لمناقشة موضوع معين أو السعي نحو إيجاد حل لمشكلة ما من خلال طرح الافكار وتبادل الآراء والخبرات وتعتبر حلقات العصف الذهني من أنجع تلك الأساليب فهي وسيلة ذهنية للحصول على أكبر عدد

[1] جهاز شؤون البيئة. التقرير السنوي لوزارة الدولة لشؤون البيئة 2008. وزارة البيئة المصرية. إصدار 2009. ص. 222. الموقع الإلكتروني: http://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/achivements2008/trainnig.pdf. بتاريخ: 2015/12/02.
[2] حسن أحمد الطعاني. التدريب الإداري المعاصر. الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع. 2007. ص. ص. 55.

من الأفكار من مجموعة معينة خلال زمن معين بغية حل مشكلة بطريقة إبداعية، أو ابتكار فكرة جديدة لم توجد من قبل أو تطوير فكرة موجودة،[1] وهذا ما تنشده المنظمات غير الحكومية من التدريب البيئي للسكان سعيا منها تفعيل المشاركة الشعبية في إيجاد حلول عملية لحماية البيئة نابعة من المتسببين في التدهور البيئي، دون احتقار لأي فكرة مهما كان المستوى العلمي والثقافي لأولئك المتدربين.

كما وتعتمد المنظمات غير الحكومية في التدريب البيئي على أسلوب تقمص الأدوار أين يطلب من المتدربين المشاركة بتقمص أدوار مختلفة تمثل شخصيات حقيقية أو رمزية، ففيه يقوم المتدرب بتمثيل موقف معين يعبر عن مشكلة معينة قد تكون واقعية أو افتراضية، ويطلب من المتدربين القيام بدور أشخاص معينين وأن يتصرفوا بالطريقة التي يمكن أن يتبعوها لو كانوا في هذا الموقف فعلا، والهدف منه تنمية مهارات الأفراد في التفاعل مع الآخرين، تغيير الاتجاهات واكتساب مهارات قيادية وبعض التقنيات كالقيام بالمقابلات الناجحة،[2] ويعد هذا الأسلوب الأنجع الذي تستخدمه المنظمات غير الحكومية في تفعيل المشاركة الشعبية لفئة معينة من السكان وخاصة ممن يتسببون بضرر مباشر على البيئة ويبدون نوع للمقاومة للتغير في سلوكياتهم كون التغيير يضر بمصالحهم الاقتصادية، وتقمص الأدوار المعاكسة يجعلهم في قلب المشكلة مما يؤثر إيجابا على سلوكياتهم.

1-3- مشاركة المنظمات غير الحكومية في الإعلام والتحسيس البيئيين لسكان المدينة

الإعلام والتوعية والتحسيس من أهم نقاط الارتكاز لانطلاق أي فكر أو قضية، ولأن القضايا والمشكلات البيئية تصدرت أجندة الاهتمامات الدولية والإقليمية والقومية والوطنية للحد من النتائج والآثار السلبية المتوقعة لهذه المشكلات، وقد اتفقت غالبية المؤتمرات على ضرورة توعية الشعوب، لذا ألقت مسؤولية التوعية والتبصير بالقضايا البيئية على كاهل الإعلام باعتباره أداة الاتصال الجماهيري،[3] والتي يتم الاتصال من خلالها في نفس الوقت مع مجموعات ضخمة وغير متجانسة من الجمهور المستهدف وعلى نطاق جماهيري دون أن يكون هناك نوع من المواجهة

[1] عبد الله هنانو. "مهارة العصف الذهني ودورها في تنمية التفكير الإبداعي عند الطلاب". جامعة مجمعة السعودية. 2008. ص. 13. الموقع الإلكتروني: https://m.mu.edu.sa/sites/default/files/content-files/dcscw012.pdf. بتاريخ: 2015/12/03.
[2] محمد عبد الفتاح ياغي. التدريب الإداري بين النظرية والتطبيق. ط.2. السعودية: دار الخريجي للنشر والتوزيع. 1996. ص. 172.
[3] جهاز شؤون البيئة. التقرير السنوي لوزارة الدولة لشؤون البيئة 2008 .مرجع سابق. ص. 199.

المباشرة بين المصدر والجمهور،[1] وبذلك برز مفهوم الإعلام البيئي نتيجة العلاقة القوية بين البيئة والإعلام، فالإعلام هو أحد المقومات الأساسية في الحفاظ على البيئة، حيث يتوقف إيجاد الوعي البيئي واكتساب المعرفة اللازمين لتغيير الاتجاهات والنوايا نحو القضايا البيئية على نقل المعلومات وعلى استعداد الجمهور نفسه ليكون أداة في التوعية لنشر القيم الجديدة أو التخلي عن سلوكيات قائمة.[2]

يهدف الإعلام البيئي إلى أن يكون ضمير المجتمع بأجياله المتعاقبة ولا سيما قرع ناقوس الخطر للأفراد والجماعات والحكومات من أجل الحفاظ على البيئة، وإقامة التوازن بين البيئة والتنمية للوصول إلى نهج صحيح في التنمية المستدامة، ويمكن تحديد أهم الاهداف التي يرمي إليها في:[3]

- توعية الأفراد والجماعات البشرية بالمشكلات البيئية المؤدية إلى الإخلال بالتوازن البيئي وتشخيصها، وعوامل الوقاية من أخطارها وصولا إلى الممارسات الذاتية وتداولها تلقائيا لحفظ البيئة ووقايتها.
- إشعار السلطات والهيئات الوطنية والقومية من أصحاب القرار بأهمية المعضلة البيئية بهدف العمل على سن التشريعات الواقية للبيئة وإقرار التوازن بين التنمية والبيئة.
- تحريك الرأي العام ضد القضايا البيئية أو معها، وتوعية الناس حول القضايا المحلية وتبيان مدى مشاركتهم بها.
- معالجة القضايا البيئية المهمة في المجتمع وتقديمها بشكل مبسط وشامل يحاكي شرائح المجتمع ومتغيراته جميعها.
- تهيئة الفكر لمناقشة القضايا البيئية وجعل الأفراد عناصر بناء البيئة.
- إعداد المواطنين أفرادا وجماعات لتقبل فكرة تغيير السلوك التقليدي وتعديله إذا كان مدمرا للبيئة ومواردها، ورفع وعيه بأهمية تغيير هذا السلوك.
- توفير المعلومات الصادقة الواضحة للقراء سواء أكانوا عامة الشعب، المسؤولين وصناع القرار، أو تربويين.

[1] جمال الدين السيد علي صالح. الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق. مصر: مركز الاسكندرية للأبحاث. 2003. ص. 93.
[2] راتب سلامة السعود. مرجع سابق. ص. 252.
[3] محمد خليل الرفاعي. "الإعلام البيئي الشؤون البيئية في الصحافة السورية- دراسة تحليلية لصحف (البعث، الثورة، تشرين) خلال النصف الأول من عام 2008". مجلة جامعة دمشق. المجلد. 27. العدد. 3 + 4. 2011. ص. 717-718. الموقع الإلكتروني: http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/stories/709-760.pdf. بتاريخ: 2015/12/03.

ولكي يتحقق نجاح الإعلام البيئي في توفير المعلومة البيئية والتأثير على الجمهور المستهدف طبقا للأهداف الموضوعة لحماية البيئة وبما يتناسب مع الأوضاع والظروف المحيطة ينبغي أن يتم التنسيق والتعاون بين مختلف الوسائل الإعلامية للعمل في اتجاه واحد ومن خلال خطة إعلامية متكامل تتمثل في:[1]

السياسة الإعلامية: ويتجلى في إطارها علاقة وسائل الإتصال الجماهيرية بالسلطة السياسية وما ينتج عنها من تحكم وتوجيه للسياسات الإعلامية ومدى قدرة الإعلام على مناقشة مظاهر التدهور البيئي، وعليه فدرجة الحرية المتاحة تتوقف على المعالجة الإعلامية لقضايا المجتمع.

السياسة البيئية للدولة: ويتمثل في الاهتمام الذي توليه القيادة السياسية لمشكلات البيئة فهذا الاهتمام هو المحرك للمشكلات وللمتابعة الإعلامية، مثلما أكدت الدراسات الإعلامية فالتوسع في تغطية حدث بيئي ينبع من الاهتمام السياسي.

مستوى ونوع الوعي البيئي لدى القيادات الإعلامية: ويحدد هذا المستوى مدى شعور القيادات الإعلامية بالمخاطر البيئية حيث تعتبر القضايا البيئية موضوعات موسمية.

انسجام الرسالة البيئية مع النظام القيمي: إعداد الرسالة البيئية في ضوء السمات العامة للجمهور والفئات التي تنتمي إليها، كلما ارتبطت الرسالة الإعلامية البيئية بأوضاع المواطن وظروفه الاقتصادية والاجتماعية زادت فرصتها في القبول والاقناع، ويجب أن تكون أساليب التغطية الإعلامية واضحة ومحددة، معتمدة على الحقائق والواقع مستخدمة كافة الأشكال الإعلامية.

ويشمل اهتمام المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة بمجال الإعلام والتحسيس البيئيين ومن خلال ما يبرزها واقعها الميداني، مستويين، يشمل المستوى الأول الإعلام البيئي العام والذي يستهدف أفراد المجتمع ككل، بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية ومراكزهم الاجتماعية وفئاتهم العمرية، كما تتناول هذه البرامج العامة القضايا والمواضيع البيئية التي تشكل

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف. نقلا عن: نور الدين مينو. "استراتيجة الحملات الإعلامية والإعلانية لحماية البيئة في الجزائر، وسائل الإعلام أنموذجا". قاعدة معطيات جامعة سطيف 2. جوان 2014. ص. 4. الموقع الإلكتروني: http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/handle/setif2/326/7-juin2014.pdf?sequence=1&isAllowed=y. بتاريخ: 2015/12/03.

اهتماما إنسانيا مشتركا، وتمس السلوكيات والتصرفات المشتركة لكل أفراد المجتمع،[1] ومنها على وجه الخصوص سيطرة النزعة الاستهلاكية القائمة على استهلاك أكبر قدر ممكن من السلع والبضائع والخدمات والتي أدت إلى استنزاف الموارد الطبيعية من جهة، وإلى ضخ كميات هائلة من الفضلات التي تعجز الأنظمة الإيكولوجية عن استيعابها من جهة أخرى،[2] وجعل هذه السلوكيات أكثر توافقا وانسجاما مع متطلبات المحافظة على البيئة، ومعايير تصنيف المنتجات من حيث تأثيراتها البيئية ومراعاة المنشآت والمرافق الإنسانية للبعد البيئي في الإنجاز والتنفيذ، وطرق التعامل الصحيحة مع المخلفات الإنسانية المتنوعة والتحكم في سلوكيات الإنسان وتأثيراتها المباشرة على البيئة، ولا سيما في الحالات التي يتضاعف أو يتزايد فيها هذا التأثير، كالتظاهرات الإنسانية ذات الأبعاد الثقافية والفنية والرياضية والترفيهية والسياحية ويتجاوز دور المنظمات غير الحكومية مجرد الإعلام والتحسيس، إلى العمل على تكوين رأي عام أو جبهة اجتماعية مجندة للتحرك الميداني في كل ما يتعلق بقضايا البيئة، وتكريس نوع من الرقابة والمتابعة الجماهيرية التي تتعدى مجال المراقبة الذاتية والشخصية لتصرفات وسلوكيات الفرد في علاقته مع البيئة إلى مراقبته لمختلف البرامج والسياسات الإنسانية ومدى تأثيرها على البيئة.[3]

المستوى الثاني فهو مستوى الإعلام البيئي المتخصص، حيث تركز بعض المنظمات غير الحكومية جهودها نحو فئات محددة، بالنظر إلى علاقتها بمجال البيئة وتأثيرها عليه، إذ تستهدف هذه الأنشطة الإعلامية والتحسيسية أفراد وجماعات محددة، كمسؤولي القطاعات والمؤسسات الاقتصادية وذلك لما لأنشطتهم من تأثير كبير ومباشر على البيئة، وهي الجهود التي كان لها الأثر الميداني في توجيه العديد من سلوكيات وسياسات المؤسسات ذات الاثر البيئي، وفقا لفكرة المؤسسات البيئية أو المؤسسات الخضراء، كما وتستهدف البرامج الإعلامية الخاصة المسؤولين الحكوميين وأصحاب القرار على مستوى الهيئات التنفيذية أو الهيئات المنتخبة، باعتبارهم أكثر الفئات تأثيرا في تنفيذ السياسات المتعلقة بحماية البيئة، وذلك بالنظر إلى تأثير المراكز التي يحتلونها في ضمان تكريس البعد البيئي ضمن مختلف البرامج والتدابير العامة.[4]

[1] كريم بركات. مرجع سابق. ص. 163.
[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط. مرجع سابق. ص. 173.
[3] كريم بركات. مرجع سابق. ص. 164.
[4] نفس المرجع. ص. 164-165.

أما عن وسائل الإعلام الأكثر استخداما من قبل المنظمات غير الحكومية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة نحو البيئة وحمايتها، فتتمحور أساسا حول الوسائل التقليدية من سمعي بصري وصحافة مكتوبة، في حين تستخدم بعض المنظمات المواكبة للتغيرات التكنولوجية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في حملاتها التوعوية والتحسيسية من خلال مواقع ويب تعرف بنشاطاتها محليا وإقليميا ودوليا أو من خلال الاستعانة بصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي وهي الأكثر انتشارا والأكثر تأثيرا.

أ- استخدام المنظمات غير الحكومية للإعلام المرئي والمسموع

تبرز أهمية استخدام الإعلام المرئي بالنسبة للمنظمات غير الحكومية في تفعيل المشاركة الشعبية لشعبيته العالمية، فلا يكاد يخلوا منزل من جهاز تلفزيون حتى ولوا كان بالأبيض والأسود ولا يستقبل إلا القنوات المحلية، فهو جهاز الترفيه والتثقيف والإخبار الأكثر انتشارا بدون منازع بين وسائل الإعلام الجماهيري، كونه ينقل الكلمة والصورة، المسموع والمرئي، فضلا عن أنه يخاطب الأميين والمتعلمين على اختلاف مستوياتهم التعليمية،[1] في حين يقصد بالإعلام المسموع ما يبث عن طريق الأثير باستخدام موجات كهرومغناطيسية، بإمكانها اجتياز حاجز الأمية (الملازم للوسائل المطبوعة) والحواجز الجغرافية والسياسية، وربط مستمعيها المتباعدين برباط مباشر وسريع، ومن ثم فقد شاركت مع التلفزيون خاصة ووسائل الاتصال الأخرى في تقريب الثقافات وتكوين الرأي العام،[2] فمن خلالهما تستطيع المنظمات غير الحكومية استضافة نفسها عند قاعدة عريضة من سكان المدن، إذ وبالرغم من محدودية قدرة أغلبها في امتلاك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والتي تتطلب إمكانات مادية كبيرة، فهي تعمل بالمقابل على إيجاد الفرص الملائمة للاستفادة العملية منها، عن طريق الشراكة وبناء علاقات تعاون مع مختلف الهيئات المشرفة والمسيرة لمثل هذه الوسائل كالمحطات الإذاعية والقنوات الفضائية.[3]

ومع انتشار الإعلام المرئي في القطاع الخاص، وجدت بعض المنظمات غير الحكومية ملاذها فيه، إذ استطاعت أن تجد لها مؤيدين لقضاياها الاجتماعية البيئية وتسخير الموارد اللازمة لشن حملات تحسيسية وإعلامية لمواضيع محلية تحتاج تحرك جماهيري وسريع، وخاصة عن

[1] مهنا محمد نصر. مدخل إلى الإعلام وتكنولوجيا الاتصال. مصر: مركز الاسكندرية. 2007. ص. 136.
[2] فضيل دليو. مدخل إلى الاتصال الجماهيري. الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال ، جامعة قسنطينة. 2003. ص. 88.
[3] كريم بركات. مرجع سابق. ص. 174.

طريق إعلانات دعائية قصيرة (فلاشات) مجانية تعمل على التحسيس المتواصل، أو عن طريق استضافتها في حصص اجتماعية أو بيئية هادفة قصد التعريف بأنشطتها وبث بعض أفكارها التوعوية لحماية البيئة والحفاظ عليها، وفي المقابل وجدت تلك المؤسسات الإعلامية الخاصة سبقها الإعلامي واكتساب مصداقية وسمعة إنسانية واجتماعية وبيئية في المجتمعات المحلية مما يمنحها وزنا بين المؤسسات الأخرى ولدى الجمهور المتلقي.

أما الإعلام السمعي فهو أكثر سهولة من حيث حضور حصص إذاعية بسبب توافر الإذاعات المحلية وما تقدمه من خدمات إنسانية واجتماعية وبيئية للمجتمعات المحلية، حيث تبادر المنظمات غير الحكومية الوطنية أو المحلية وأحيانا حتى لجان الأحياء إلى تقديم حصص أو استضافتهم في حصص إذاعية سواء أكانت هذه الحصص مسجلة أو على المباشر، وتلقى الحصص المباشرة استحسان سكان المدن لقدرتهم على التواصل والنقاش وطلب النصح أو تقديم الاقتراحات للقضايا البيئية التي تطرح للنقاش عامة أو في الجلسات المفتوحة للمواطنين لطرح انشغالاتهم البيئية ويبحثون عن آذان صاغية وأيدي مبادرة إلى الحل.

بالإضافة إلى تحين فرص المشاركة في الحصص التلفزيونية أو الإذاعية أو تمرير فلاشات دعائية بيئية، تعمل بعض المنظمات غير الحكومية على إعداد المواد الإعلامية المرئية والمسموعة وفقا لإمكاناتها المادية، فعلى سبيل المثال قامت جمعية الطبيعة والإنسان الفرنسية وفي إطار حملاتها وأنشطتها التحسيسية سنة 2009 بإعداد مجموعة من التسجيلات السمعية المتعلقة بقضايا البيئة، والتي تمت إذاعتها عبر العديد من المحطات الإذاعية في فرنسا ولا سيما على المستوى الجهوي، كما قامت الجمعية بإعداد ومضات إشهارية تم عرضها عبر بعض القنوات التلفزيونية، كما تقوم جمعية مونتان ريدر Mountaun riders الفرنسية المختصة بحماية البيئات الجبلية بإعداد مواد إعلامية مرئية وسمعية يتم توزيعها عبر محطات الترفيه والتسلية والتخييم الجبلية.[1]

ب- استخدام المنظمات غير الحكومية للإعلام المقروء

بالرغم من التطورات الهائلة التي مست وسائل الإعلام، وظهور الوسائل السمعية والسمعية البصرية، إلا أن هذ التطور لم ينقص من أهمية الصحافة المكتوبة، فقد أصبحت الصحف والمجلات بحق من مقومات الحياة الفكرية والسياسية المعاصرة، والتي لا تستطيع المجتمعات

[1] كريم بركات. مرجع سابق. ص. 175.

الحديثة الاستغناء عنها،[1] كونها متوافرة وبالتالي يسهل الحصول عليها، ومريحة في ذات الوقت وذلك لأنها تتيح للقارئ الاطلاع على محتوياتها في أي وقت يشاء، وكذلك فإن المواضيع المطروحة بها تلبي حاجات مختلف المستويات الثقافية للقراء، كون الجريدة تحتوي على أكثر من قالب صحفي واحد، كما أن الفن الصحفي وتنوع ماتحتويه من أخبار وتعليقات ومقالات وآراء للمتخصصين وللعامة وشكاوي واقتراحات ورسوم كاريكاتورية وصور، كل ذلك يؤدي إلى اهمية الصحافة بالنسبة للرأي العام.[2]

يتناول الكتاب والصحفيون الموضوعات التي تخص شؤون البيئة وما يتعلق بها من مضامين سواء على نحو مباشر أم غير مباشر، وهو ما يتطلب متابعة المعلومات الصحيحة ومعرفة الأحداث والإطلاع على خطط عمل المنظمات الدولية ومعرفة البرامج البيئة عالميا وإقليميا ووطنيا ومحليا، والاطلاع على المعاهدات البيئية ومتابعة تطوراتها وملاحقة تقارير البيئة لتحليل التطورات، ومتابعة آراء المواطنين والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الرسمية والهيئات الدولية المهتمة بشؤون البيئة ومقارنتها، حتى تؤتي هذه الموضوعات نتائجها الإيجابية المتوقعة.[3]

وإدراكا منها لفاعلية الإعلام المقروء في التوعية والتعبئة الجماهيرية اتجاه قضايا الشأن العام، أولت المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال البيئي اهتماما كبيرا بهذه الوسيلة الإعلامية، كوسيلة لنقل وإيصال رسائلها التحسيسية لمختلف فئات المجتمع بخصوص قضايا محيطهم البيئي وما تنطوي عليه من تأثيرات مباشرة على ظروفهم الحياتية، وهو الاهتمام الذي يتجسد على الواقع العملي من خلال التنوع الكبير للمنشورات الصادرة من قبل الجمعيات البيئية كالمجلات والنشريات الخاصة والكتب والمطويات مع بروز للدوريات والمجلات وتقارير الأنشطة السنوية كأبرز صور النشاط الإعلامي للمنظمات غير الحكومية.[4]

وتهتم المنظمات غير الحكومية كمرحلة أولى في عملية التوعية والتحسيس البيئيين بإعداد مطويات تعريفية، توزع على أكبر قدر ممكن من سكان المدن التي تنشط بها، وتختار هذه الوسيلة لصغر حجمها وقلة تكلفتها نظرا للأعداد الكبيرة التي يتم طباعتها بهدف توزيعها في أماكن تجمهر السكان كالنوادي الترفيهية، المقاهي، الأسواق، المساجد والمدارس والثانويات والجامعات، في

[1] فضيل دليو. مرجع سابق. ص. 49.
[2] علي الباز. الإعلام والإعلام الامني. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. 2001. ص. 61.
[3] محمد خليل الرفاعي. مرجع سابق. ص. 719.
[4] كريم بركات. مرجع سابق. ص. 172.

الطرقات وعند الإشارات الضوئية، بالإضافة إلى النشريات وعادة ما يتم استخدامها لحوصلة النشاطات البيئية تقدم للزائرين من المواطنين أو الهيات الرسمية وغير الرسمية بهدف استمالة هذه الاطراف سواء للانضام في العمل التطوعي البيئي أو استقطاب التمويل من أجل نشاطات المنظمات كالأيام الإعلامية والندوات والملتقيات، من خلال إعطاء نظرة إيجابية عن تلك المنظمات ومدى فعاليتها في خدمة المجتمع المحلي.

كما ويتم الاعتماد على الجرائد اليومية في تفعيل المشاركة الشعبية للسكان في حماية البيئة من خلال المشاركة عن طريق مقالات أو أعمدة بيئية في جرائد يومية محلية أو وطنية، ويعتمد نجاح هذه التقنية عندما يكون كاتب المقال صحفي عضو في المنظمة البيئية أو على الأقل مؤيد لها لما تمتاز به من مصداقية وفعالية في المجتمع المحلي، على أن تكون تلك المقالات على علاقة مباشرة بقضايا بيئية محلية بالدرجة الأولى، ثم تطعم بحقائق علمية واقعية مما يزيد من تأثيرها في نفوس السكان، مع اقتراح توصيات ملائمة للحول دون أو مع تلك القضايا، بالإضافة إلى استخدام الجرائد في نشر الإعلانات المتعلقة بالأيام الإعلامية المفتوحة، والدورات التكوينية والتدريبية للراغبين للانضام في العمل التطوعي البيئي من سكان المدينة، أو المشاركة في الملتقيات أو المؤتمرات المحلية أو الوطنية أو الدولية بمداخلات أو تجارب أو نماذج نابعة من أفراد المجتمع المحلي.

أما المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بغلاف مالي معتبر سواء من الجهات الرسمية أو مؤسسات رعاية محلية، أو تعاون دولي، فإنها تستخدم وسيلة أخرى من وسائل الإعلام المقروء وهي المجلات، حيث تشرف على إعدادها وإصدارها، كما هو الحال لمجلة الخط الأخضر الصادرة عن جمعية الخط الأخضر الكويتية، ومجلة شؤون البيئة التي تصدر بشكل فصلي تحت إشراف جمعية أصدقاء البيئة في الإمارات العربية المتحدة، وفي سوريا دأبت جمعية أصدقاء البيئة السورية ومنذ عام 2005 على دعم أنشطتها بمجلة البيئة والإنسان، كما سجلت بعض المنظمات البيئية النشطة في الجزائر محاولات عملية في مجال الإعلام البيئي من خلال بعض النشريات التي صدرت في المجال، كنشرية الرسالة الصادرة عن جمعية البحث حول المناخ والبيئة لمدينة وهران، ونشرة البيئوي التي تصدرها الجمعية الإيكولوجية لمدينة بومدرداس.[1]

[1] كريم بركات. مرجع سابق. 173.

ج- استخدام المنظمات غير الحكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

تنطوي تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مجموعة من الطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة بغرض تبسيط نشاط معين ورفع أداءه، وهي تجمع مجموعة من الأجهزة الضرورية لمعالجة المعلومات وتداولها من حواسيب وبرامج ومعدات حفظ، واسترجاع ونقل إلكتروني وسلكي ولا سلكي عبر وسائل الاتصال بكل أشكالها وعلى اختلاف أنواعها، المكتوبة، والمسموعة والمرئية والتي تمكن من التواصل الثنائي والجماعي وتؤمن انتقال الرسائل من مرسل إلى متلقي، عبر الشبكات المغلقة والمفتوحة.[1]

لقد تطور دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال العقد الماضي من مجرد مهمة خلفية داعمة لتصبح مهمة رئيسية وقوة تمكينية دافعة للمنظمات، وقد أصبحت هذه التكنولوجيا أصلا من الأصول الدينامية والاستراتيجية التي تمكن المنظمة من تحقيق رسالتها وأهدافها بنجاح ولا بد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة العمليات والمعلومات والمعرف الضرورية لتحقيق ودعم المنظمات، ومن ثم أصبحت المنظمات معتمدة بدرجة متزايدة على بنية أساسية من تكنولوجيا المعلومات تؤدي عملها بنجاح.[2]

وتعتبر شبكة الانترنت التطبيق الأكثر فعالية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، نظرا لما تقدمه من خدمات لمستخدميها سواء على المستوى الشخصي، الوظيفي، التعليمي وحتى الترفيهي وتتبع أهميتها بالنسبة للأفراد والجماعات على حد السواء من أهمية الخدمات التي تقدمها وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات الواب والمنتديات، كما وتعتبر الوسيلة الأكثر شعبية في أوساط الشباب لما تتميز به من خصائص التفاعلية، والآنية والوسائط المتعددة.

من هذا المنطلق استغلت بعض المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة هذه المميزات لاستقطاب فئة الشباب باعتبارها الفئة الأكثر حيوية ونشاط وحماس من باقي الفئات السكانية الأخرى حيث أنشأت هذه المنظمات غير الحكومية وخاصة الدولية مواقع واب كنافذة لها على العالم، تعرف بنفسها ورسالتها ومهامها وأنشطتها

[1] بختي ابراهيم، شعوبي محمود فوزي. "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة". مجلة الباحث. العدد. 07. جامعة ورقلة. 200962010. ص. 275.

[2] بيشان جانغ، نيكولاي شولكوف. عملية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. جنيف: الأمم المتحدة، وحدة التفتيش المشتركة، 2011.ص. 5. الموقع الإلكتروني: https://www.unjiu.org/ar/reports-notes/JIU%20Products/JIU_REP_2011_9_ARABIC.pdf. بتاريخ: 2015/12/04.

والأماكن التي تنشط فيها وكيفية التواصل معها، وحملاتها التحسيسية والتوعوية والردعية إن اقتضت الضرورة البيئية، ومن أمثلة هذه المنظمات منظمة السلام الأخضر العالمية والتي سبق ذكرها في الفصل الثاني كنموذج دولي للمنظمات غير الحكومية وتمت الإشارة إلى موقعها الإلكتروني.

هذا ولم تغفل هذه المنظمات الدور الفعال لمواقع التواصل الاجتماعي كالفايسبوك وتويتر والمنتديات العامة والخاصة في الترويج لحملاتها التحسيسية ونشر قيمها البيئية، حيث أنشأت صفحات خاصة لها على الفايسبوك وتويتر، تضع فيها آخر المستجدات والحملات التي قامت بها أو تدعو إلى الدعم والمساندة، أو آخر إنجازاتها البيئية بعد نضال مضني، خاصة بعد الدور الإيجابي والفعال الذي لعبته هذه المواقع في ثورات الربيع العربي وما تلعبه في الحملات الخيرية الإنسانية التي تهتم بالفئات الفقيرة والمهمشة من أفراد المجتمع.

2- دور المنظمات غير الحكومية كجماعة ضغط في التعبئة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة

كما وسبق الذكر في العناصر السابقة، فإن رفع مستوى الوعي البيئي موجه بصورة مباشرة إلى سكان المدينة ومختلف شرائح المجتمع باستخدام مختلف الوسائل، أما الضغط فهو موجه بصورة أساسية نحو الجهات الرسمية سواء المحلية أو الوطنية أو الدولية باستخدام أساليب وآليات سلمية وهي نفسها تقريبا المعتمدة في رفع مستوى الوعي البيئي للسكان لكن تختلف من حيث أسلوب الاستخدام والتأثير فقط، وأساليب وآليات مضادة هدفها الردع القانوني والميداني إن فشلت الآليات السلمية أو إن اقتضت الضرورة البيئية ذلك.

2-1- التعبئة الشعبية عن طريق وسائل الضغط السلمية

في إطار الأدوار الرسمية الثلاث للمنظمات غير الحكومية الاستشاري والرقابي والتأثيري تمارس المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة دورها في مراقبة امتثال الحكومات لأحكام المعاهدات والاتفاقية الدولية والوطنية والسهر على تنفيذ أحكامها، وقد تضمنت بعض تلك المعاهدات والاتفاقيات مواد تشير إلى تولي المنظمات غير الحكومية لمهمة مراقبة تنفيذ أحكام تلك المعاهدات، فقد تضمنت على سبيل المثال اتفاقية حماية التراث العالمي والطبيعي لعام 1972 إشارة صريحة بمنح الاتحاد الدولي لصون الطبيعة ومواردها وهو منظمة غير حكومية دور مراقبة

تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بالجانب البيئي، حيث نصت المادة 13 من الاتفاقية وفي الفقرة السابعة:" تتعاون اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي مع المنظمات الدولية والوطنية، الحكومية وغير الحكومية، التي لها أهداف مماثلة لأهداف هذه الاتفاقية واللجنة من أجل تطبيق مناهجها وتنفيذ مشاريعها، أن تستعين بهذه المنظمات، وعلى الأخص بالمركز الدولي لدراسات صون الممتلكات الثقافية وترميمها (مركز روما)، والمجلى الدولي للآثار والمواقع والاتحاد الدولي لصون الطبيعة ومواردها، وكذلك بالمؤسسات العامة والخاصة".[1]

وفي نطاق القانون البيئي فإن المنظمات غير الحكومية تقوم بنشاطات متنوعة تؤثر إلى حد كبير في اتخاذ القرار السياسي في الدول، إلى الحد الذي يمكن هذه المنظمات من فرض رقابتها على الهيآت الحكومية ومراقبة تنفيذ الحكومات لإلتزاماتها الدولية والوطنية وفقا للاتفاقيات وتقديم التقارير إلى الهيآت الدولية ذات العلاقة، مما يمنح هذه المنظمات حقوقا لم تكن تتمتع بها في السابق، حيث أصبحت تلعب دورا كبيرا في مراقبة التنفيذ الفعال لاتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو حيث منح مؤتمر الأطراف في البروتوكول هذه المنظمات حق الإبلاغ عن النشاطات الضارة بالبيئة التي تمارسها الدول والحكومات إلى لجنة الامتثال التابعة للبروتوكول لتقوم اللجنة بدراسة مدى امتثال الحكومات في تنفيذها لالتزاماتها وتحديد النتائج المترتبة عن عدم الامتثال.[2]

أ- التقارير والتحقيقات الميدانية

تعمل بعض المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة على المتابعة الميدانية للأنشطة والتدابير ذات التأثير المباشر على البيئة الطبيعية، والوقوف على مدى مطابقتها واحترامها للقواعد والمعايير المتعلقة بالاستغلال والاستعمال العقلاني للموارد والعناصر البيئية لتقوم هذه التنظيمات بإعداد تقارير ودراسات موضوعية وموثوقة حول مضامين هذه الأنشطة وتحديد مدى ملائمتها بيئيا وطبيعة التأثيرات والتداعيات التي تنطوي عليها وما مدى مسؤولية القائمين عليها في ذلك، ليتم بعد ذلك نشر هذه التقارير وإذاعتها بشكل علني على الرأي العام كنوع الفضح والتشهير العلني للتجاوزات والانتهاكات البيئية التي تم رصدها أو تسجيلها وهو الامر

[1] اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي 1972. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. الموقع الإلكتروني: http://www.arcwh.org/ar/.../%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A-1972. بتاريخ: 2015/12/06.

[2] سلافة طارق عبد الكريم الشعلان. نقلا عن: شعشوع قويدر. دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي. أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة تلمسان. 2013-2014. ص. 297.

الذي يشكل ضغطا ومسائلة أخلاقية للأطراف والجهات المسؤولة أو المعنية بهذه التجاوزات المرتبكة، وتأخذ هذه التقارير طابعا دوريا كآلية للمتابعة المستمرة لمختلف التدابير والسياسات المتعلقة بالمجال البيئي، وهو الأمر الذي يزيد من نجاعتها الميدانية كوسيلة ضغط فعالة في الحد من التجاوزات والانتهاكات المسجلة اتجاه المحيط البيئي.[1]

فقد نجح صندوق الحفاظ على البيئة بعقد اتفاقية شراكة مع شركة جورجيا باسيفيك الأمريكية المتخصصة في المنتجات الغابية عام 1994، لتسيير الغابات في كارولينا الشمالية، بعد الضغوط المتزايدة من قبل الناشطين المدافعين على البيئة وتصاعد التحديات والصعوبات الموجهة من طرف الصندوق.[2]

كما ساهمت منظمة مراقبة حقوق الإنسان بشن حملة شرسة على نشاطات الشركات البترولية في الدلتا في نيجيريا حيث قدمت المنظمة تقريرا عن انتهاكات فضيحة لحقوق الإنسان بما في ذلك الإعدام والضرب والسجن بدون محاكمة لأهالي الدلتا بسبب اعتراضهم على التدهور البيئي الذي سببته شركتي رويال دوتش وشال، حيث تعتبر منطقة الدلتا غنية بيولوجيا يعتمد الأهالي فيها على الصيد والزراعة، وتسرب النفط أدى قتل الاسماك وهلاك المحاصيل وتلوث المياه والتربة، وكرد فعل على تلك الأضرار قاومت الجماعات المحلية عن طريق التجمعات العامة، والاحتلال السلمي للمنشآت النفطية وأحيانا تخريب أنابيب النفط، وانتهت تلك الحملة بإجراء سلسلة من الحوارات والمناقشات مع أصحاب المصلحة حول سياساتها الاجتماعية والبيئية مما جعل الشركة تبادر إلى تدقيق سياساتها بهدف تقييم آدائها البيئي والحقوقي.[3]

ب-المؤتمرات والبيانات الصحفية

كما وتولي المنظمات غير الحكومية أهمية كبيرة للآليات الإعلامية والصحفية كوسيلة فعالة في كشف مختلف التجاوزات البيئية المرتكبة ميدانيا وفي القطاعين العام والخاص، إذ تعمد هذه المنظمات غير الحكومية إلى تعزيز تقاريرها ودراساتها الميدانية بعقد الندوات واللقاءات

[1] كريم بركات. مرجع سابق, ص. 213-214.

[2] Business For Social Responsibility. Guide To Engaging With NGOs ,the business for social responsibility. education fund(BSREF),2001, p.13. Avalaible at: www.commdev.org/files/1922_file_BSR_Guide_to_Engaging_NGOs.pdf/ Accessed in : 06/12/2015.

[3] سفيتلانا تساليك، آنيا شيفرين. الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية. نيويورك: معهد المجتمع المنتفتح ريفينيو ووتش. 2005. ص. 151. الموقع الإلكتروني: http://www.resourcegovernance.org/sites/default/files/RWI_coveringoil_ar.pdf. بتاريخ: 2015/12/06.

الصحفية، بغية فرض مزيد من الضغوط السلمية الأخلاقية على الجهات المسؤولة، كما تشكل هذه الحملات الصحفية رد فعل مباشر على الهيئات التي لا تبد استجابة لتقاريرها وتحذيراتها بشأن سياساتها وتدابيرها البيئية الغير ملائمة بيئيا فعلى سبيل المثال وأمام فشل كل مساعيها في دفع شركة البترول الكويتية إلى مراجعة سياساتها الإنتاجية ذات التأثير الوخيم على المحيط البيئي في دول الكويت، قامت منظمة الخط الأخضر الكويتية سنة 2006 وفي إطار حملتها ضد أنشطة هذه الشركة، إلى تنظيم مؤتمر صحفي عرضت من خلاله ما تخلفه أنشطة هذه الشركة من تداعيات وخيمة على المحيط البيئي، كما أشارت المنظمة وبشكل موضوعي إلى تواطؤ هيئة البيئة الحكومية في الكويت مع الشركة، من خلال عدم اتخاذها إجراءات صارمة في تطبيق الاشتراطات المفروضة على المصافي النفطية، ومحاولة تسترها على تجاوزات الشركات النفطية وإخفاء حقيقة الأوضاع على الرأي العام. [1]

ففي عام 1979 وقعت في قرية هولندية صغيرة تدعى "ليكر كرك" كارثة بيئية استثارت سخط المواطنين، حيث حصلت مجموعة صغيرة من المواطنين على وثائق تظهر أن حكومتهم المحلية قد سمحت بطمر النفايات الكيماوية دون تصاريح سليمة، توجهت الجماعة وهي مسلحة بالأدلة على أن 1650 برميلا من الأصباغ والنفايات الصناعية قد طمرت في منطقتهم، إلى الصحف المحلية، كان المحتجون غاضبون جدا من الأخبار التي ذكرت بأن المسؤولين في حكومتهم المحلية قد أصدروا إذنا بالتخلص من النفايات بأثر رجعي، ودون تعليق أو جلسات استماع عمومية، فقاموا بعرض قضيتهم مباشرة على الحكومة الوطنية، وعلى الرغم افتقار الحكومة الوطنية إلى أي تفويض تشريعي واضح، فقد اتخذت إجراءات منطقية تحمي مواطنين تلك المنطقة من أي احتمال إصابتهم بأي أمراض ناتجة عن التلوث البيئي، حيث شحنت مياها معدنية معبأة في زجاجات، ثم رحلت السكان واشترت منازلهم بسعر الأسواق، إضافة إلى دعم مادي من أجل رعاية الأطفال أثناء عملية الترحيل، وتوكيل محامين لمساعدتهم. [2]

[1] كريم بركات. مرجع سابق. ص. 217.
[2] أرنولد هايد نهايمر، هيكلو هيو، أدامز كارولين تيش. السياسات العامة المقارنة، سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأروبا واليابان. ترجمة: أمل الشرقي. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع. 1999. ص. 467.

ج- المحاكم الشعبية

كما وتعد المحاكم الشعبية من أبرز وسائل الضغط السلمي التي تعتمدها العديد من المنظمات غير الحكومية بصفة عامة، كوسيلة للتعبير عن مواقفها اتجاه العديد من القضايا والسياسات ذات الاهتمام الإنساني المشترك، وتعكس هذه المحاكم الشعبية في جوهرها الأساسي الضمير الإنساني الحر والنزيه القائم على حرية وكرامة الإنسان وفقا لمبادئ العدالة والقانون المتعارف عليها لدى شعوب العالم كما تشكل وسيلة ضغط أخلاقية وآلية عمل موازية في مواجهة عدم قدرة أو كفاية الأطر القانونية ولرسمية في التعبير الفعلي عن انشغالات وتطلعات منظمات المجتمع المدني بشأن العديد من المواضيع الإنسانية المشتركة، كحقوق الإنسان، مناهضة الحروب وحماية البيئة.[1]

وأبرز هذه المحاكم المحكمة الدائمة للشعوب، وهي محكمة رأي دولية مستقلة عن الدول تنظر علنية وبصفة متناقضة في حالات انتهاكات حقوق الإنسان والشعوب محل الشكاوى التي تقدم من طرف الضحايا (أو الشخصيات الطبيعية أو المعنوية الذين يساندونهم)، أنشئت في جوان 1979 في بولوني(ايطاليا) من طرف حقوقيين، أدباء، ومثقفين آخرين وبدفع من المؤسسة الدولية ليليو باصو لحقوق وحريات الشعوب التي أنشئت في 1976 بمبادرة من المقاوم والديمقراطي الإيطالي ليليو باصو(1903-1978)، وقد جاءت هذه المحكمة بعد محاكم برتراند روسل التي عرت في الستينيات والسبعينيات جرائم الحرب المقترفة في الفيتنام، والتي ترأسها برتراند روسل ثم جان بول سارتر وليليو باصو، وترأس أستاذ القانون فرانسوا ريغو المحكمة الدائمة للشعوب ثم خلفه إلى اليوم القاضي الإيطالي سلفاطوري سينيس.[2]

نظرت المحكمة الدولية للشعوب إجمالا في واحد وعشرون قضية لشركة دولية في 12 قطاعا توزعت على: التعدين والنفط، قطع الأشجار والصناعات الدوائية، الاتصالات، الأطعمة الزراعية، صناعة الحديد والصلب والكهرباء والماء والمواد الكيميائية الزراعية، الخدمات المصرفية والمالية، والبذور المعدلة جينيا، والعاملة في بلدان أمريكا اللاتينية، وتتصرف هذه الشركات وفقا لأنماط سلوكية لها تأثير سلبي كبير سيما في مجال البيئة: بشكل خاص، وإن لم يكن حصرا

[1] كريم بركات. مرجع سابق. ص. 218-219.
[2] الدورة 32 للمحكمة الدائمة للشعوب: انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر (1992- 2004). الموقع الإلكتروني: http://www.algerie-tpp.org/tpp/ar/presentation_tpp_arabe.htm. بتاريخ: 2015/12/06.

صناعات التعدين والنفط، التي لا تزال تلوث إمدادات المياه، وتسبب تدهور التربة وإزالة الغابات وحتى في بعض الحالات التصحر، مع تأثير هائل ولا رجعة فيه على التنوع البيولوجي في العديد من المناطق التي تعمل فيها. حالة رمزية هي أن شركة التعدين مجاز MAJAZ، والتي، إذا ما استمرت في التوسع، من شأنها أن تؤثر في حوض الأمازون. وأيضا توثيق العديد من الحالات بشكل كبير من تأثير الجرائم البيئية على الأمن الغذائي والوصول إلى المياه، والتهجير القسري من المستوطنات السكنية. هنا يجب أن نذكر شركة تايسن كروب كنموذج واقعي للاستثمار الذي يلوث البيئة، فضلا عن اللامبالاة وغياب الدولة البرازيلية.[1]

وتضطلع المنظمات غير الحكومية البيئية بدور مهم في تفعيل دور المحكمة في ما يتعلق بالقضايا البيئية، من خلال العمل على إخطارها وتنبيهها بمختلف الحالات التي تنطوي على تعدي أو مساس بمقومات حماية المحيط البيئي واستدامة نظمه، ففي إطار جهودها الميدانية في مواجهة التهديدات التي تشكلها كبرى الشركات الصناعية في مجال الصناعات الكيمياوية على البيئة، قامت شبكة التنسيق للمنظمات غير الحكومية في مواجهة المخاطر البيئية لشركة باير، برفع شكوى أما المحكمة الدائمة للشعوب من أجل النظر في مسؤولية هذه الشركة عن هلاك عدد كبير من سلالات النحل في مناطق مختلفة من العالم، بفعل تأثيرات المواد الكيميائية التي تصنعها الشركة حيث تم جدولة هذه الشكوى ضمن دورة المحكمة المنعقدة بين الثالث والسادس من شهر ديسمبر عام ألفان وأحد عشر، بالهند، وقد دعت شبكة المنظمات غير الحكومية البيئية ومختلف المنظمات ذات الصلة وفي مقدمتها جمعيات ومؤسسات مربي النحل تعبيرا منهم عن معارضتهم لسياسات الشركات الكبرى في اعتمادها المفرد في استخدام المواد الكيميائية، ولا سيما المجالات الحساسة كالزراعة والصناعات الغذائية.[2]

[1] Permanent Peoples Tribunal: Session on Neoliberal Policies and European Transnationals in Latin America and the Caribbean. Lima, Peru .2008. Available at : https://www.tni.org/es/node/11714. Accessed in : 06/12/2015.

[2] Plainte contre BAYER. نقلا عن: كريم بركات. مرجع سابق. ص. 220.

د- العرائض والرسائل الاحتجاجية

تقوم المنظمات غير الحكومية البيئة بإعداد العرائض والرسائل الاحتجاجية التي توجه للجهات المعنية كتعبير رمزي عن موقف هذه المنظمات من الأنشطة والتدابير المعتمدة ميدانيا وتتكامل هذه الآلية من الناحية العملية مع باقي آليات التعبئة الميدانية التي تعتمدها المنظمات غير الحكومية، إذ غالبا ما تتوج مختلف الأنشطة الاحتجاجية التي تقودها المنظمات البيئية بإعداد العرائض والرسائل الاحتجاجية التي ترفع مباشرة أمام الهيئات والأطراف المعنية كتعبير عن الرفض الجماهيري لسياساتهم الميدانية اتجاه البيئة.[1]

ومن أبرز الرسائل الاحتجاجية في تاريخ المنظمات غير الحكومية، تلك الرسالة الاحتجاجية التي وجهت إلى الرئيس البرازيلي إيميليو غراستا زوميديسي، والتي حملت توقيعات كل من رئيس الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية هارولد كوليدج، إلى جانب رئيس الصندوق الدولي للحياة البرية الأمير الهولندي برنارد، في رد فعلهما على قرار الحكومية البرازيلية الذي يقضي بالإسراع في عملية نشر المستعمرات والمشاريع التنموية في الأمازن والذي يهدد الغابات الاستوائية، إشارة منهما إلى الحاجة إلى أخذ المشكلات البيئية التي تنطوي عليها عملية تنمية الأمازون بعين الاعتبار، وكما كان متوقعا أزعجت تلك الرسالة الحكومة البرازيلية، فقام الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية والصندوق الدولي للحياة البرية بتبني قضية غابات المطر الاستوائية، وفي عام 1977، تم إضافة قطاع خاص بالبيئة والموارد الطبيعية إلى المنظمات الأمريكية والخارجية بفعل المساعدة، كما بدأت وكالة الإنماء الدولي ترعى المشاريع التي تستهدف إدارة الموارد الطبيعية، وفي عام 1980 قام الكونغرس بعقد جلسات استماع حول عمليات إزالة الغابات الاستوائية.[2]

أما عن العرائض الاحتجاجية، فقد قامت منظمة السلام الأخضر بإعداد عرائض وإعدادها للتوقيع الجماهيري عبر العديد من الدول الإِروبية من أجل معارضة سياسات بعض الشركات المنتجة للمواد المعدلة جينيا، كشركة مونسانتو Monsanto الأمريكية المختصة في إنتاج الأرز المعدل جينيا وتسويقه بالدول الأروبية وشركة باير الألمانية المختصة في الصناعات البيوكيميائية حيث سجلت الحملة حشدا جماهيريا كبيرا خلال سنة 2009 بجمعها لتوقيع حوالي 103000

[1] كريم بركات. مرجع سابق. ص. 221.
[2] لينا حمدان. نشاط بلا حدود، الأردن :دار البشير . 2005. ص. 204 .

مواطن أروبي يعارض تسويق هذه المنتجات، وهو الأمر الذي أعطى مطالب لهذه المنظمات غير الحكومية البيئية قوة ومشروعية أكبر في مواجهتها لصناع القرار والسياسات الأروبية في هذا المجال. [1]

كما انتقدت المنظمات غير الحكومية موقف الولايات المتحدة الأمريكية بسبب موقفها السلبي من بروتوكول كيوتو حول إنقاص انبعاثات غازات الدفيئة المتسببة في الاحتباس الحراري لأنه لا يتوافق مع مصالحها الاقتصادية رغم تعهداتها بحماية البيئة، بالإضافة إلى كونها أكبر دولة من حيث نسبة الانبعاثات، وانضمامها يعني تخفيض نسبة 13 % من إجمالي الانبعاثات العالمية ولحثها للعدول عن موقفها السلبي تعرضت لوابل من الضغوط القوية والمتنوعة سواء أكانت دولية أو داخلية، وقد تمثلت تلك الضغوط الدولية في سعي بعض الدول المتضررة من الاحتباس الحراري بتقرير مسؤولية الولايات المتحدة عما أصابها من خسائر.[2] إضافة لما قامت مجموعة من المنظمات غير الحكومية تتقدمها منظمة السلام الأخضر وتجمع أزمة مناخ، عام 2005 خلال انعقاد قمة الأمم المتحدة حول التغيير المناخي بكندا برفع عريضة احتجاجية لسفارة أمريكا في مونتريال بكندا موقعة من قبل ستون ألف أمريكي، تطالب إدارة بوش والكونغرس الأمريكي باتخاذ تدابير جادة وعاجلة للحد من الاحتباس الحراري.[3]

2-2- التعبئة الشعبية عن طريق سياسات الضغط المضادة

تلجأ المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة إلى مثل هذه الآليات والأساليب عندما تفشل محاولاتها بالضغط بالآليات السلمية، أو عندما تتيقن من عدم جدوى الآليات السلمية في بعض المواقف ومع بعض الشركات أو الحكومات التي تعتد بقوتها ونفوذها في مجتمعاتها، مما يجعل الانتقال إلى تصعيد الضغط ضرورة تفرضها الظروف ولا تتخيرها المنظمات.

أ- التجمعات (الاعتصامات والمظاهرات الاحتجاجية)

ومن آليات الضغط المضادة الأكثر ممارسة من طرف مختلف منظمات المجتمع المدني هي التجمع، والتي تعني القدرة على التنظيم والمشاركة بحرية في تجمع ما، وهو تجمع مقصود ومؤقت والذي يمكن أن يكون ثابتا أو متحركا في مساحة عامة أو خاصة، يهدف إلى التعبير عن

[1] كريم بركات. مرجع سابق. ص. 222.
[2] شعشوع قويدر. مرجع سابق. ص. 302.
[3] كريم بركات. مرجع سابق. ص. 222.

رأي يتخطى المجال الخاص لكل فرد، وبوصفها حرية فردية ممارسة بشكل جماعي، يمكن أن تتخذ شكل المسيرات والاعتصامات والإضرابات والمؤتمرات والاجتماعات العامة والمواكب وغيرها من أشكال التجمعات، وتشكل ركيزة من ركائز المجتمعات الديموقراطية التي تسمح بالتعبير والمطالبة بالمصلحة المشتركة، وخصوصا التعبير عن آراء الأقليات أو مصالح فئات مهمشة لا تملك في بعض الأحيان وسائل أخرى لإسماع مطالبها.[1]

ونظرا لأهمية آلية التجمعات وتأثيراتها في المجتمعات من جهة ولخطورة ممارستها والعواقب التي قد يتعرض لها المتجمعون من قبل الجهات الحكومية أو الهيئات المتجمع ضدها فقد تم تضمين التجمعات بمختلف أشكالها ضمن المواثيق والمعاهدات الدولية كبعد من أبعاد حرية التعبير، وعلى رأس هذه الاتفاقيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث نصت المادة 21 منه على أنه: ""يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم".[2] بالإضافة إلى المادة 11 من الاتفاقية الأروبية لحقوق الإنسان والتي تنص على أنه: لكل شخص الحق في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، بما فيه الحق في إنشاء نقابات مع الغير والانتساب إلى نقابة لحماية مصالحه، ولا يجوز وضع قيود على ممارسة هذه الحقوق غير تلك المنصوص عليها في القانون والتي تشكل تدابير ضرورية في المجتمع الديموقراطي، للأمن العام أو حماية النظام أو الصحة أو الأخلاق العامة، أو لحماية حقوق الغير وحرياته، لا تحول هذه المادة دون فرض قيود على ممارسة هذه الحقوق من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو موظفي الإدارة العامة".[3] كما تضمنت العديد من المعاهدات والمواثيق الدولية والوطنية نصوصا تحمي حرية الأفراد في التجمع مادام سلميا.

ويعد مفهومي التظاهر والاعتصام، من أبرز أشكال التجمعات السلمية المضادة، يكتسيهما الغموض بسب الاختلاف في تعريفهما في الأوساط الأكاديمية، فإلى غاية القرن العشرون كان تناولهما بالدراسة نادر، يبرزان فقط كممارسات في الميدان، فهناك اتجاه يعرف التظاهر على أنه

[1] الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان. حرية التجمع تحت التهديد. الجزء الثاني الممارسات. كوبنهاغن. نوفمبر 2014, ص. 7. الموقع الإلكتروني: http://www.aedh.eu/plugins/fckeditor/userfiles/file/AR%20REMDH%20REPORT.pdf. بتاريخ: 2015/12/07.

[2] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. مرجع سابق. ص. 8.

[3] الاتفاقية الأروبية لحقوق الإنسان. مرجع سابق. ص. 12.

"خروج إلى المجال العام طلبا لإحقاق حق، أو دفع ظلم، فهو خروج من البيت إلى الشارع أو الميدان يعبر عن حالة من عدم الرضا في الحيز الخاص، وحملها إلى الحيز العام ،[1] واتجاه آخر يعرف الاعتصام بأنه مظهر احتجاجي ضد سياسة ما عن طريق الوجود والتجمع السلمي، أمام مكان أو مقر يرمز إلى الجهة التي تمارس السياسة موضع الاحتجاج. ويرمز هذا التعريف غالبا إلى الاعتصامات الفئوية التي تختزل مطالبها في نقاط محددة، وغالبا ما تمس احتياجات فئة بعينها من فئات المجتمع، بمعني أنها تعبر عن مطالب ضيقة مرتبطة بجماعات معينة. يقدم فريق آخر تعريفا أوسع للاعتصام، حيث يعرفه على أنه مرحلة متقدمة من حركة الاحتجاجات الشعبية تسبب إزعاجا وضغطا كبيرين على الأنظمة السياسية القائمة، نتيجة لشمولية أهدافها، واتساع نطاق المشاركة فيها.[2]

من ذلك المنطلق، أصبحت اجتماعات مؤسسات العولمة الثلاث : منظمة التجارة العالمية ومؤسستا بروتن وودز وكذلك مجموعة الثمانية مناسبة مهمة تغتنمها منظمات المجتمع المدني العالمي المعارضة للعولمة للإعلان عن رفضها للعولمة بصورة صاخبة، تبدأ بمظاهرات عارمة يشترك فيها عشرات الآلاف من الأشخاص وتصل أحيانا إلى حد عرقلة وصول الوفود الحكومية إلى مقر الاجتماعات كما حدث في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل أواخر نوفمبر 1999، حيث كان يتقدم المظاهرات ثلاث متظاهرين أحدهم يمثل النقابات العمالية، وآخر يمثل المنظمات غير الحكومية التي تطالب بالعناية بصالح الدول الفقيرة، وارتدى الثالث زي السلحفاة كرمز للاهتمام الرسمي بحماية البيئة.[3]

فالمظاهرات والاعتصامات الشعبية ووفقا للضوابط القانونية المنظمة لها، وسيلة تعبئة وضغط لمصالح المنظمات غير الحكومية في مواجهتها الميدانية لمختلف صور وأشكال التعدي على النظم والمراد الطبيعية وتهديد مقومات استدامتها الحيوية، ففي نضالها ضد الاستعمالات المدنية للطاقة المدنية مثلا والتي تعد من أخطر السياسات المعاصرة تهديدا لسلامة البيئة في العديد من دول العالم، تقوم منظمة السلام الأخضر وعبر فروعها الوطنية بتنظيم اعتصامات ووقفات احتجاجية دورية، بغية الضغط على الجهات المعنية بها ودفعها إلى تبني خيار المصادر

[1] عزمي بشارة. في الثورة والقابلية للثورة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أوت 2011. ص. 8. الموقع الإلكتروني: http://www.dohainstitute.org/file/Get/599c0c0a-751c-4e1f-ae1f-63718451290c.pdf. بتاريخ: 2014/03/24.

[2] باميلا أوليفيي وآخرون. نقلا عن : محمد بوبوش. "حرية التظاهرات والاعتصامات بين أحكام القانون الداخلي وقواعد القانون الدولي". الموقع الإلكتروني: http://droitagadir.blogspot.com/2013/10/blog-post_3894.html. بتاريخ: 12.2015/07.

[3] السيد مصطفى كامل. محمد عادل عسكر. نقلا عن : شعشوع قويدر. مرجع سابق, ص, 303-304.

الطاقوية الصديقة للبيئة أو ما يعرف بالطاقات المتجددة،[1] ونذكر من أمثلة هذه الاعتصامات تلك المنظمة من قبل فرع السلام الأخضر في فرنسا شهريا أمام وزارة الدفاع الفرنسية تنديدا بسياساتها العسكرية في مجال التسلح النووي، وبالتعاون مع منظمات أخرى.

وتعمل بعض المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة على إعطاء أنشطتها الاحتجاجية تأثيرا أكبر من خلال استغلال فرصة المناسبات والأحداث ذات الدلالة الرمزية الخاصة بالنسبة لقضايا البيئة، كالاحتفالات العالمية كاليوم العالمي للبيئة المنظم في 5 جوان من كل عام والذي تتخذه المنظمات غير الحكومية وانطلاقا من أبعاده الرمزية فرصة مهمة لإبداء احتجاجاتها ومعارضتها لمختلف السياسات والتجاوزات التي تمس البيئة، ففي مصر مثلا قام مركز حابى في خضم احتفاله باليوم العالمي للبيئة عام 2011 بتنظيم اعتصام سلمي أمام كل من وزارة الاسكان والتعمير ووزارة المالية ومجلس الوزراء احتجاجا على السياسات الحكومية في مجال إدارة واستغلال الموارد المائية، أو الأحداث ذات التأثير البيئي الكبير، وذلك من أجل تحقيق مزيد من التعبئة والضغط الميداني، فمثلا صاحب انعقاد قمة الأمم المتحدة حول التغيير المناخي في كندا حوالي 30 دولة بمناسبة اليوم العالمي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، حيث وجه المعتصمون بمدينة مونتريال ومدن أخرى كلندن وسيدني وجوهانسبورغ انتقادات كبيرة للدول التي لم تبد تجاوبا ومتطلبات بروتوكول كيوتو.[2]

ب- المقاطعة الاقتصادية

ومن الآليات التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية عند تصعيدها في مستوى الضغط على المؤسسات الخاصة والحكومية والحكومة الداعمة لكليهما هي المقاطعة الاقتصادية أو كما تعرف في الأوساط الاقتصادية الأكاديمية بمقاطعة المستهلكين، والتي تعرف بأنها: "فرصة يتوقف فيها المستهلكون عن شراء منتج معين، أو التوقف عن الشراء من شركة معينة باعتبارها وسيلة للتعبير عن استنكارهم الشديد".[3] وتعتبر هذه الآلية الفرصة المتاحة للمستهلكين لكسب النفوذ واستخدام الرقابة الاجتماعية على الشركات، فضلا عن السياسة العامة، ويمكن للمشاركين في المقاطعة استخدام قراراتهم الشرائية لدعم الشركات التي لها تأثيرات اجتماعية إيجابية مع تجنب

[1] Farid Baddache. نقلا عن : كريم بركات. مرجع سابق. ص. 226.
[2] كريم بركات. مرجع سابق. ص. 226-227.
[3] Cambridge Dictionary. « Consumer boycott ». Available at : http://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/consumer-boycott. Accessed in: 08/12/2015.

الشركات التي لها آثار سلبية،[1] وتختلف مقاطعة المستهلكين عن اتخاذ القرارات الشخصية في التوقف عن الاستهلاك في أن مقاطعة المستهلكين هي مقاطعة " منظمة، جماعية، ولكن غير إلزامية (لا يمكن أن تفرض أية عقوبات رسمية على غير الممتثلين)، رفض الاستهلاك طواعية.[2]

ومن أبرز المقاطعات الاقتصادية ذات البعد البيئي والتي كان فيها دور بارز للمنظمات غير الحكومية من حيث التنظيم، وهي مقاطعة ضد شركة داو كيميكال، الشركة الأم لشركة يونيون كارباید، وكانت الشركة الأخيرة مسؤولة عن أسوأ كارثة صناعية من أي وقت مضى في العالم حيث تسرب عام 1984 غاز في بوبال بالهند، أودى بحياة ما يقدر ب 16000 شخص وأصيب 500 ألف آخر من الرجال والنساء والأطفال، كما قامت شبكة الأنهار الدولية وهي منظمة غير حكومية بيئية ناشطة في إيران، بتنظيم حملة مقاطعة اقتصادية للبطاقة الائتمانية « Discover Card » للبنك المتورط في التمويل المالي لسد الخوانق الثلاث الصيني، حيث صرحت المنظمة بأن السد سيكون أحد أكثر السدود تدميرا من الناحية البيئية والاجتماعية على الإطلاق.[3]

كما تعاونت المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة مع مؤسسة الاتجاهات الاقتصادية في مقاطعة شركة مونسانتو لأنها قامت بتصنيع هرمون النمو البقري واستطاعوا اقناع العديد من المحلات التجارية الكبرى بعدم بيع حليب الابقار التي تحصلت على هرمون النمو، كما استطاعوا اقناع شركة كرافت للمنتجات اللبنية في الولايات المتحدة الأمريكية وبوردن، وشركة بان أند جيري المحلية الصناعة بعدم استخدام ألبان الأبقار ذات هرمون النمو في تصنيع منتاجتهم، كما وساهمت كل من جمعية حماية المستهلك وحماية الحيوان أيضا في هذه المقاطعة.[4]

[1] Klein, J. G, Smith, N. C, & John, A. « Why we boycott: consumer motivations for boycott participation ». Journal of Marketing, 68(3). U.S.A : Amrican Marketing Association. 2004. P. 94. Available at : http://journals.ama.org/doi/pdfplus/10.1509/jmkg.68.3.92.34770. Accessed in: 08/12/2015.
[2] Sen, S, Gürhan- Canli, Z & Morwitz, V. « Withholding consumption: a social dilemma perspective on consumer boycotts ». Journal of Consumer research, 28(3). Londre : OXOFORD University Press. 2001. P.400. Available at : http://jcr.oxfordjournals.org/content/28/3/399. Accessed in: 08/12/2015.
[3] Life Decisions International. « The Historical Use of the Economic Boycott ». Available at : http://fightpp.org/projects/cfp-boycott/history/. Accessed in : 08/12/2015.
[4] Op. Cit.

2-3- التعبئة الشعبية عن طريق سياسات الضغط الموازي

أ- المرافعات القضائية

كما تعتبر آلية المرافعات القضائية من أنجع الآليات التي تتوجه إليها المنظمات غير الحكومية بعد استنفاذ الآليات السلمية، وعدم جدوى الاعتصامات والاحتجاجات في التأثير الفعلي من داخل الهيئات والأطراف المعنية بالسياسات والأنشطة ذات التداعيات الوخيمة بيئيا، ودفعها من منطلق مسؤوليتها القانونية إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة والمطلوبة لمراجعة هذه السياسات وتكييفها وفقا لمتطلبات حماية البيئة وضمان استدامة نظمها وعناصرها، حيث تسعى المنظمات غير الحكومية البيئية ومن خلال آلية المرافعة القضائية والتي تبرز من خلالها كمحامي دفاع عن البيئة الطبيعية إلى العمل على إيصال أفكارها ووجهات نظرها وتبرير مواقفها بشكل مباشر أمام مختلف الهيئات والأطراف المعنية بها،[1] من خلال استغلال مركزها القانوني وحضورها ضمن الهيئات المعنية بالشأن البيئي، للمرافعة والدفاع عن المسائل والقضايا البيئية والمطالبة بإعطائها أولويتها ضمن مختلف السياسات المتعلقة بالصالح العام سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وتزداد أهمية هذه الآلية على المستوى العملي كوسيلة لمواجهة سياسات التضليل والمراوغة التي تمارسها بعض القطاعات ولا سيما مؤسسات القطاع الصناعي من أجل التغطية والتستر على أنشطتها وسياساتها المضرة للبيئة، إذ ترافع المنظمات غير الحكومية البيئية وبشدة من أجل كشف حقيقة ومخاطر هذه الأنشطة والضغط على الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات والتدابير القانونية اللازمة لوقفها ومراجعتها.[2]

وتستخدم منظمة السلام الأخضر هذه الآلية للسهر على مدى احترام وتطبيق قواعد القانون البيئي، وخلال مسيرتها النضالية، رفعت آلاف الدعاوى القضائية ضد حكومات دول العالم، وكبرى شركات التصنيع العامة والخاصة، ويذكر من قبيل على سبيل المثال قيام المنظمة برفع دعوى قضائية في فيفري عام 2000 ضد حكومة توني بلير، حيث نجحت في استصدار حكم لصالحها بشأن عدم دقة التقرير الصادر بشأن مستقبل الطاقة البريطانية، والذي اتخذت حكومة بلير توصياته بزيادة الإعتماد على الطاقة النووية مسوغا لإعلان خططها ببناء مفاعلات نووية جديدة.[3]

[1] Kialo Paulin. نقلا عن كريم بركات. مرجع سابق. ص. 232.
[2] Camilia Toulmin. نقلا عن: كريم بركات. مرجع سابق. ص. 233.
[3] فتيحة ليتيم، نادية ليتيم. مرجع سابق. ص. 170.

تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى المرافعة القضائية سواء أكان ذلك على المستويات المحلية أو على المستويات الدولية، ففي كثير من دول الاتحاد الأروبي لا توجد إجراءات وقوانين محددة للتقاضي لمصلحة البيئة ما عدا في جزء من النمسا، فقط تتوافر الطرق الاعتيادية وهي الطعن الإداري أمام الهيئات الإدارية، والذي يعد في بعض الدول مثل الدنمارك، إيرلندا، فنلندا هولندا والسويد، الطريقة الشائعة والأكثر استخداما للطعن في القرارات العامة، لكن في بعض القطاعات البيئية مثل المياه، حماية الطبيعة وتخطيط استخدام الأراضي، توجد إجراءات محددة وخاصة للطعن الإداري أما أجهزة مخصصة لتلك القطاعات كما في ألمانيا، بلجيكا، الدنمارك فنلندا، فرنسا، إيرلندا والمملكة المتحدة.[1]

أما على المستوى الدولي فتواجه المنظمات غير الحكومية بصفة عامة صعوبة في التقاضي على مستوى المحكمات الدولية، ذلك أن القانون الدولي لا يعترف بحق اللجوء إلى القضاء الدولي إلا للدول، وتبقي فقط على دورها في وضع معايير وقواعد القانون الدولي والمحلي مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية دول الإتحاد الأروبي، وتبقى مراقبة تنفيذ تلك المعايير مجال النزاع، وعلى الرغم من وجود صعوبات لوصول المنظمات غير الحكومية إلى القضاء الدولي، فقد تمكنت من تحقيق بعض الاستحقاقات في العديد من الدول كاتخاذ إجراءات ضد الدول أو الشركات الكبرى، ومن بين الدول التي تسمح بلجوء المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال البيئي البرازيل، ومن أبرز تلك القضايا قضية صيد الحوت بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تمثل هذه القضية تطورا ملحوظا في لجوء المنظمات غير الحكومية البيئية إلى القضاء الوطني والدولي لحماية البيئة وترقية التنمية المستدامة، حيث نظرت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية في هذه القضية بعد أن احتجت تلك المنظمات عن سكوت وزير الداخلية عن عدم تنفيذ الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحوت من طرف دول أخرى وبالأخص هنا اليابان التي تخطت حدود الصيد المتفق عليها، وضغطت المنظمات غير الحكومية البيئية لأمريكا الشمالية بدورها على الحكومة لوضع قاعدة تتضمن وسائل لدعم الطابع الإلزامي للاتفاقية بسبب نقص آليات ضمان تنفيذ هذه الإتفاقية، هدفها توقيع عقوبات اقتصادية على الدول الأطراف التي

[1] Michel Prieur. « La Convention d'Aarhus, instument unversel de la démocratie environnementale ». Revue Juridique de l'Environnement. Numéro spécial. 1999. P. 24-25. Disponible sur : http://www.persee.fr/docAsPDF/rjenv_0397-0299_1999_hos_24_1_3592.pdf. Consultée le: 10/12/2015.

لا تطبق الاتفاقية، وقد نجحت هذه المنظمات في تحقيق هذا الطلب حيث خفضت اليابان صيدها للحوت ما بين عامي 1984 و 1988.[1]

وفي مجال تجاوز الهيئات الإدارية في قراراتها للبعد البيئي، تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى وسائل وآليات مختلفة عن الطعن الإداري التقليدي، إذ عمدت العديد من الدول إلى استحداث آليات جديدة لمراقبة عمل الإدارة بالتوازي مع صور الرقابة الموجودة، وتجسدت هذه الآليات الرقابية المستحدثة في شكل هيئات مستقلة تعنى أساسا بوظيفة الرقابة على أعمال الهيئات الإدارية والتصدي لتجاوزاتها ومخالفتها، وذلك من خلال تعدد اختصاصاتها وصلاحياتها في المراقبة العملية والميدانية لمختلف الأجهزة الإدارية، وظهرت العديد من هذه النماذج الجديدة للرقابة على عمل الإدارة، في التطبيقات العملية للعديد من دول العالم، مع بروز بعضها كنماذج فعالة أثبتت نجاحها في ممارسة مهمة الرقابة، كنظام وسيط الجمهورية، ونظام المفوض البرلماني والمدعي الاشتراكي العام وبعض النظم الأخرى.[2]

ويولي المهتمون بمجال البيئة أهمية معتبرة لدور الهيئات الرقابية المستقلة في متابعة مدى إلتزام الجهات الإدارية بالإنفاذ الفعلي والصحيح لمختلف الاطر والنظم المتعلقة بحماية البيئة، فعلى سبيل المثال يعد نظام الوسيط أو وسيط الجمهورية بتطوراته وتطبيقاته المختلفة في دول العالم أحد أكثر النظم الرقابية توافقا ومقتضيات حماية المحيط البيئي، إذ تتطلب إلتزام الدول بضرورة تبني آليات رقابية تكفل للأفراد والمنظمات غير الحكومية إمكانية المعارضة والطعن ضد كل الحالات التي تنطوي على مساس أو تجاوز للنظم والمبادئ المتعلقة بحماية البيئة وبشكل سريع وفعال، إذ يضطلع وسيط الجمهورية وبشكل عام بصلاحيات واسعة في المراقبة والتحري حول أعمال الهيئات الإدارية بناء على الإخطارات والشكاوى المقدمة أمامه سواء من قبل الأفراد أو التنظيمات المدنية وله في ذلك صلاحيات توجيه الأسئلة والإستفسارات للجهات المعنية ورفع توصياته وملاحظاته بشأن ذلك، وعلى نحو يؤدي في كثير من الحالات إلى نتائج عملية فعالة.[3]

[1] Marcelo Dias Varcella. « Le role des organisation non-gouvernementales dens le dévelopement du droit international de l'environnement ». Janvier 2005. P.70-71. Disponible sur : http://marcelodvarella.org/Teoria_do_Direito_Internacional_files/clunet%20ONG_2.pdf. Consulté le : 10/12/2015.

[2] صالح دجال. حماية الحريات ودولة القانون. أطروحة دكتوراه في القانون العام. جامعة الجزائر 1. كلية الحقوق. 2009-2010. ص. 174-175.

[3] كريم بركات. مرجع سابق. ص. 242-243.

في حين تعتمد بعض الدول نظام المفوض البرلماني وهو مشابه إلى حد ما نظام وسيط الجمهورية الفرنسي، استحدثه السويد عام 1809م ليكون وسيلة لتحقيق التوازن بين الأفراد وبين سلطة البرلمان والسلطة التنفيذية وللحد من تعسف هذه الأخيرة في استخدامها لامتيازاتها في مواجهة الأفراد، ومن أسباب ظهور هذا النظام في السويد ما عانته من صراعات بين الملك والبرلمان في تلك الفترة، فتارة ينتصر الملك فيستقل بالسلطة بلا منازع، وتارة أخرى ينتصر البرلمان فيقيد سلطة الملك إلى أقصى حد وقد أدت هذه الفوضى إلى ضرورة استحداث نظام يحقق التوازن بين هذين السلطتين فكان نظام ما اصطلح عليه بـ لامبودسمان، والذي تطور حتى بات يطلق عليه اسم حامي المواطن، فهو الشخص الذي يلجأ إليه المواطن طالبا حمايته وتدخله إذا ما صادفته مشاكل أو صعوبات مع الحكومة أو الجهات الإدارية، وبالنظر للنجاح منقطع النظير لهذا النظام فقد أخذت به الكثير من الدول بأنظمة مشابهة له، ففي عام 1919 أخذت به فلندا ثم الدنمارك بمقتضى دستورها لعام 1953، وتم أول انتخاب للامبدسمان فيها عام 1955، ثم نيوزلندا بمقتضى قانون 1962 ومورس العمل به فيها عام 1963، ثم أخذت به المملكة المتحدة في قانونها لعام 1967 وأخذت به كندا عام 1967 أيضا.[1]

كما تتبنى بعض الدول في مجال الرقابة المستقلة على إدارة قضايا الصالح العام في المجتمع، نظام اللجان الرقابية التي خلافا للنظم الرقابية المستقلة السابقة تعتمد هذه اللجان نظام التخصص من خلال تركيز عملها الرقابي على مجالات محددة، ونذكر من أبرز الامثلة لهذه اللجان لجنة الوصول إلى الوثائق الإدارية في فرنسا كادا CADA، والتي تُعنى أساسا بمتابعة إلتزام الهيئات الإدارية العامة بتكريس حق الحصول على المعلومة المعترف به لكل شخص في المجتمع إذ تضطلع هذه الهيئة بمهام أساسية في مجال الحصول على المعلومة البيئية، من خلال صلاحيتها الواسعة في تلقي شكاوي الأفراد والتنظيمات البيئية في هذا المجال، ومباشرة التحقيقات الميدانية حولها للتأكد من حقيقة هذه التجاوزات وتحديد مسؤولية الجهات المعنية بها، حيث سجلت اللجنة في تقريرها الدوري لسنة 2010 مساهمة المنظمات غير الحكومية بحوالي 35 % من

[1] مازن ليو راضي علوان. "النظم البديلة لتحقيق العدالة والرقابة على أعمال الإدارة.شبكة المعلومات القانونية العربية. ص. 2. الموقع الإلكتروني: http://previous.eastlaws.com/Uploads/Morafaat/65.pdf. بتاريخ: 2015/12/10.

مجموع الشكاوى والإخطارات المرفوعة أمامها، ومنها تلك المتعلقة بقضايا البيئة، كحماية الطبيعة النلوث، الكوارث الطبيعية وخطط الطوارئ، الصرف الصحي.[1]

ب- جماعات الضغط أو اللوبيات

إن التعاون بين مختلف أشكال المنظمات غير الحكومية أعطى قوة كبيرة لعملية الضغط فتحولت إلى جماعة ضاغطة أو ما يعرف أيضا باللوبي، وهي المنظمات القائمة للدفاع عن مصالح معينة وهي تمارس عند الاقتضاء ضغطا على السلطة العامة ليس للوصول إليها، وإنما للحصول على قرارات تخدم مصالح تلك المنظمات، ويرى البعض أنها عبارة عن فئات معينة من الشعب لها مصالح متقاربة تدافع عنها وتحل مشاكلها كجماعات وأفراد، وتلجأ هذه الجماعات إلى شتى الوسائل لتحقيق الأهداف التي ترمي إلى الوصول إليها".[2]

فعلى الرغم من تسمية هذه الجماعات بجماعات الضغط المضادة إلا أن حملاتها ذات طبيعة دفاعية تهدف إلى تغيير سياسات أو مواقف حول قضية مهمة، وجذب انتباه المجتمع إليها والضغط على صانعي القرارات والتأثير بهم من أجل تغيير السياسات العامة لمصلحة المتضررين من هذه السياسات، والسعي لحل المعضلة المطروحة التي تحمل عنوان الحملة، والمدافعة هي وسيلة تستعملها المنظمات غير الحكومية لإثارة الوعي لدى الآخرين لمساندة ودعم قضاياهم والتأثير على السياسات لتتلاءم مع مطالبهم، وهي وسيلة لتقوية دور المجتمع المدني وإشراكه في صنع القرار ولزيادة وعي الناس حول حقوقهم وواجباتهم في المجتمع.[3]

إن الحملات التي تقودها اللوبيات في مجال حماية البيئة هي حملات تتطلب مجموعة تحركات والقيام بأنشطة متنوعة الهدف منها التصعيد والتعبئة والضغط إلى أقصى درجة ممكنة للوصول إلى الهدف المنشود، وهي لا تتم بشكل عفوي، بل يسبقها تخطيط وبرمجة وإدارة جيدة ومناقشة وتقييم، بدءا بالبحث عن حلول مقنعة وعملية للمشكلة المطروحة وانتهاءا بوضع خطة بديلة لكل مرحلة تحسبا للعراقيل والمعوقات التي قد تطرأ على الحملة، كما أن تصميمها يجب أن يكون مقنعا وأن تكون مبنية على دراسات وإحصاءات هدفها إبراز الواقع ومدى الإجحاف والضرر

[1] نقلا عن كريم بركات. مرجع سابق. ص. 244.
[2] محمد أبو ضيف خليل. جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر. 2008. ص. 13.
[3] المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني والادوار. المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني ICNL. برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا. 2013. ص. 86. الموقع الإلكتروني: http://www.icnl.org/programs/mena/Arabic_Files/Final%20Curriculum.pdf. بتاريخ: 2015/12/10.

الناتجين عن المشكلة، بالإضافة إلى إحتواءها معلومات دقيقة تتمتع بمصداقية وموضوعية عاليتين.[1]

في أواخر الثمانينات كانت إزالة الغابات الاستوائية تعد مسألة دولية مهمة، وكانت نظرة مجتمع المنظمات غير الحكومية إلى ضرورة التدخل الشخصي لهيئة الامم المتحدة، ففي عام 1987 أطلقت شبكة المنظمات غير الحكومية الأروبية إكوروبا ECOROPA حملة ضغط كبيرة هدفها إبراز التدمير الثقافي والبيئي للغابات المدارية الناتجة عن التنمية الصناعية الغابية، مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد دورة استثنائية طارئة حول إزالة الغابات المدارية، وفي سبتمبر 1989 قدمت الشبكة عريضة من 3.3 مليون توقيع إلى الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك ومع ذلك لم تنجح حملة الضغط تلك في وضع جدول أعمال لعقد دورة خاصة بالغابات المدارية والسبب في ذلك حسب الأمين العام للأمم المتحدة هو أن الجمعية كانت بصدد عقد مؤتمر البيئة والتنمية في ريو ديجينيرو. وبعد ثلاثة أشهر تم تقديم العريضة مجددا مما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار القرار رقم 228/44 معلنا أنه من بين القضايا التي سيتناولها مؤتمر ديجينيرو هو مسألة إزالة الغابات المدارية.[2]

وفي نفس السياق ساهمت لوبيات أو جماعات ضغط من المنظمات غير الحكومية في وضع الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، فلزيادة نفوذهم وسيطرتهم من خلال التحدث بصوت واحد وتجميع مواردهم، تجمعت المنظمات غير الحكومية البيئية ضمن شبكة العمل من أجل المناخ كان CAN، والتي تتكون من ناشطين وفرع جماعة ضغط، والمنظمات غير الحكومية التي تتقاسم نفس القيم والأهداف في كثير من الاحيان تتضامن فيما بينها وتتشارك الموارد والجهود في شكل شبكات دفاعية عن البيئة، وشملت شبكة كان CAN معظم المنظمات غير الحكومية المشاركة في إعداد الإتفاقية الإطارية للمناخ والتي يقدر عددها ب 63 منظمة، وتعاونت معها 29 منظمة أخرى، فرع من الشبكة يشارك في جماعات الضغط الوفود الحكومية داخل المؤتمرات، في حين تقوم باقي الفروع الناشطين بتجميع الموارد البشرية الناشطة للاحتجاجات والمظاهرات.[3]

[1] المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني والادوار. مرجع سابق. ص. 86.
[2] Michele M. Bestilk, Elisabeth Corell. Op. Cit. P.151.
[3] Katharina Rietig. Public pressure versus lobbying- How do Environment NGOs matter most in climate negotiations. University of Leeds : The Centre for Climate Change Economics and Policy (CCCEP). 2011.P.15.

ومن أبرز التكتلات أو اللوبيات في مجال حماية البيئة أيضا هو جماعة الضغط الخضراء "Le Groupe Vert" الناشطة على مستوى الاتحاد الأروبي، والتي تضم عشرون (20) مليون عضو ناشط موزعة على تسع (9) منظمات غير حكومية بيئية وهي: الجمعية الدولية لحماية الطيور (BirdLife International)، الشبكة الاروبية لتغير المناخ (Climate Action Network Europe (CAN-Europe))، المكتب الأروبي للبيئة (Bureau européen de l'Environnement (BEE))، التحالف الاروبي للصحة العمومية وشبكة البيئة (Alliance Européenne de Santé Publique - Réseau Environnement (EEN))، الفيديرالية الاروبية للنقل والبيئة (Fédération européenne pour le Transport et l'Environnement (T&E))، جمعية أصدقاء الأرض الاروبية (Les Amis de la Terre Europe (FoEE))، منظمة السلام الاخضر (Greenpeace)، جمعية أصدقاء الطبيعة الدولية (L'Internationale des Amis de la Nature (IAN))، مكتب السياسة للاتحاد الدولي للطبيعة (WWF European Policy Office (WWF-EPO))، ويعمل التكتل مع مؤسسات الاتحاد الاروبي: اللجنة والبرلمان ومجلس الوزراء من أجل تشجيع التنفيذ الكلي أو الجزئي للسياسات البيئية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأروبي مما يجعل هذا الأخير رائدا في المجال البيئي على المستوى العالمي. [1]

3- معوقات وآليات تفعيل المنظمات غير الحكومية للمشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة

3-1- معوقات عمل المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة

أ- المعيقات الاقتصادية

تشكل عدم كفاية الموارد المالية والمادية نقطة الضعف الجوهرية التي تعاني منها كثير من المنظمات غير الحكومية، ذلك أن نشاطها يتوقف على وجود مصادر تمويل ثابتة تضمن بقاءها واستمراريتها، وتحدد نوعية ومستوى الخدمات المقدمة، كما يؤثر سلبا على قدرتها على تبني

Available at : http://www.cccep.ac.uk/wp-content/uploads/2015/10/WP70_environmental-NGOs-climate.pdf. Accessed in: 10/12/2015.

[1]Health and Environment Alliance. Le Groupe Vert des ONG d'environnementales. P.4. Disponible sur : http://www.env-health.org/IMG/pdf/FR_BIR_00204.pdf. Consultée le: 09/12/2015.

الأساليب المعاصرة في الأداء، وهذا يعني افتقاد قدرتها الإيجابية على تفعيل برامج التدريب، ورفع الوعي البيئي وتقييم الأثر البيئي وعدم القدرة على تطبيق برامج التنمية.[1]

وتعد اشتراكات الأعضاء في المنظمات غير الحكومية مصدرا متجددا للتمويل، ويكتسي طابع الديمومة، وعلى الرغم من هذه المزايا للاشتراكات المالية، إلا أن معظم المنظمات غير الحكومية تعاني من صعوبة الحصول على الاشتراكات السنوية من معظم الأعضاء، إلا في حالات انعقاد الاجتماعات العمومية، وغالبا لا يحضرها إلا عدد محدود من الأعضاء.[2]

فالعجز عن توليد مصدر قادر لتمويل المنظمات غير الحكومية فعلا أحد المعيقات الأكثر ورودا وإحباطا على الصعيد العالمي بالنسبة للمعنيين بالمنظمات غير الحكومية، والعاملين على جمع التبرعات والمانحين وصناع القرار على حد السواء والذي يؤثر بشكل كبير على إستقلالية هذه المنظمات، ولعله من المؤسف أن تواجه معظم المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم هذا الواقع المرير، مما أدى إلى بروز ضرورة ملحة لتطوير بدائل من أجل إيجاد تمويلات إضافية، نظرا لأن المنظمات غير الحكومية ما فتئت تصطدم بمحدودية الإحسان والعمل الخيري سواء من القطاع العام أو الخاص وقصور قدرتها المؤسساتية الخاصة للولوج إلى الموارد المناسبة ومع ذلك، فإن مشكلة التمويل المستدام للمنظمات غير الحكومية ليست المشكلة الوحيدة من حيث الكم، بل ثمة مشاكل كبرى مرتبطة بنوعية التمويل المتاح للمنظمات غير الحكومية.[3]

ويتمثل الخلل المركزي، في التشكيلة الحالية للموارد الخيرية المتاحة، في محدودية التنوع فالتركيز للأسف على المنح القائمة على المشاريع وحدها لا يسلط الضوء إلا على أنشطة منعزلة للمنظمات غير الحكومية بدلا من إبراز هذه المنظمات، وبالتالي، يظل التطوير المؤسساتي أو التنظيمي ذا أولوية ضعيفة في الممارسة العملية، ولا تخصص عموما إلا موارد قليلة لتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية أو لتمكينها من تدبير عملها على المدى الطويل وبشكل أكثر استراتيجية ولضمان استقلاليتها، علاوة على ذلك، عادة ما تركز الجهود المبذولة لدعم المنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق استدامة مالية أكبر على مساعدة هذه المنظمات على جلب موارد إضافية من المانحين من القطاعين العام والخاص، وتبقى هذه الموارد محدودة، على الرغم من أن

[1] خالد مصطفى قاسم. نقلا عن: فتيحة ليتيم، نادية ليتيم. مرجع سابق. ص. 211.
[2] نوال علي تعالبي. مرجع سابق. ص. 122.
[3] المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني والأدوار. مرجع سابق. ص. 103.

المنظمات غير الحكومية لا تزال مجبرة على التنافس مع بعضها البعض للحصول على الموارد المالية المحدودة والانسياق إلى مصادر المال بغض النظر عما إذا كانت الأولوية التي تحددها الجهات المانحة المحتملة تتناسب مع خطط المنظمات غير الحكومية مما يقيد استقلاليتها. وعليه فإن هذه المقاربة المبنية على الجهات المانحة أدخلت المنظمات غير الحكومية في دورة لا نهاية لها تتمحور حول الاعتماد على الموارد، حيث أنها تظل مجرد مستهلك لموارد الآخرين بدلا من أن تنتج موارد جديدة أو كثر تنوعا.[1]

وحفاظا منها على مبدأ إستقلاليتها لا يجوز لها بأي حال من الأحوال قبول مساهمة الدولة في تمويلها حتى لا يتم إقحامها في أي نشاط سياسي، إلا في حالات استثنائية وبشروط معينة كما في حالة الحصول على الدعم المباشر من وزارات البيئة، كأن تقوم منظمة ما بتقديم مشروع للوزارة الوصية توافق عليه، ولكن يبق إنجاز المشروع تحت المراقبة الحكومية طيلة إنجازه، وبالتالي تكون هناك عدم استقلالية المنظمات غير الحكومية البيئية في التصرف في التمويل واستخدامه إلا في إطار المضامين الموجودة في البرامج المسطرة.[2] وفي نفس الوقت هناك حساسية تجاه التمويل الخارجي من قبل مؤسسات أجنبية حيث يعتبر هذا الشكل من الدعم تدخلا في الشؤون الداخلية ناهيك عن البعد الأمني والنفسي الذي يتدخل بقوة في هذا الجانب.[3]

ذلك أن التمويل من قبل المؤسسات المالية العالمية ينظر إليه على أنه شيء غير سليم لأن ذلك يجعل المنظمات غير الحكومية تابعة لها، فمن بين الهيئات العالمية نجد البنك الدولي الذي بدأ يتعامل بصورة واسعة مع المنظمات غير الحكومية منذ 1985-1986، عندما بدأت هذه الأخيرة تقوم بمظاهرات للتعبير عن سخطها على نتائج سياسة البنك، وبدل مجابهتها فضل البنك الاستفادة من مهنيتها من خلال تمويل بعض المشاريع التي تديرها المنظمات تحت رعايته، فتطور تعامل البنك مع المنظمات غير الحكومية من 5% من مجمل تعاملاته عام 1988 إلى ما يزيد عن 47% عام 1997، كما ساهمت تلك المنظمات في إدخال بعض المفاهيم للبنك مثل الحفاظ على البيئة والمجتمع المدني والجندر.[4]

[1] المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الغطار القانوني والأدوار. مرجع سابق. ص. 103.
[2] نوال علي تعالبي. مرجع سابق. ص. 123.
[3] المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني والأدوار. مرجع سابق. ص. 23.
[4] نوال علي تعالبي. مرجع سابق. ص.124.

إضافة إلى نقص الموارد المالية، تعاني العديد من المنظمات غير الحكومية من عدم كفاية الموارد البشرية كما ونوعا، إذ أن غالبية الناشطين بها مجرد متطوعين يقومون بالعمل البيئي كنشاط إضافي، فهم ليسوا موظفين دائمين برواتب شهرية، وذلك من شأنه أن يؤثر في استمرارية نشاط المنظمة غير الحكومية ذاتها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يلاحظ في العموم أن جل المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي وبالأخص في دول عالم النامي ينشئها عادة مجموعة من الأفراد تجمعهم علاقات قرابة أو صداقة، إذ لا تتوفر فيهم أي كفاءة أو خبرة في المجال البيئي، وهو ما يجعل هذه المنظمات غير الحكومية تحيد في أغلب الأحيان عن أهدافها المسطرة، بالبحث عن تحقيق مصالح شخصية بدل الدفاع عن قضايا البيئة.[1]

ومما لاشك فيه أن وجود كفاءات بشرية كأعضاء في المنظمات غير الحكومية البيئية يؤثر على بدوره على عمل هذه الأخيرة، ويتحكم في درجة فاعليتها، وقدرتها على الاستجابة بصورة أكثر إيجابية للتحديات البيئية، كما تلعب المكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية للأعضاء دورا حاسما في هذا المجال، خاصة في المناصب القيادية، مثل ضم وزراء سابقسن أو شخصيات عامة تحظى بثقة المواطنين، وتوفر للمنظمات أساليب دعم وتمويل. [2]

ب- معيقات سياسية وقانونية

تعاني كثير من المنظمات غير الحكومية لا سيما بدول العالم النامي وبالأخص المحلية منها من تهميش كبير إذ نادرا ما يتم إشراكها أو التشاور معها عند وضع البرامج المتعلقة بحماية البيئة، حيث لا تعتبرها هذه الدول شريكا فاعلا في هذا المجال، وتتعمد عدم إشراكها في تنفيذ برامجها المحلية ذات الصلة بالإدارة البيئية أو حتى إعلامها بمضمونها، وفي الغالب تتخوف حكومات هذه الدول من نشاط المنظمات غير الحكومية تتحسس من تدخلها في شؤونها، مما يجعلها تضع العراقيل أمامها وتعطل نشاطها.[3] وبصفة خاصة عراقيل قانونية تحد من استقلاليتها وبالتالي فعالياتها في سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، مثل:[4]

- اشتراط التسجيل دون الحصول على مزايا إيجابية(مثل المزايا الضريبية).

[1] نقلا عن: فتيحة ليتيم، نادية ليتيم. مرجع سابق. ص. 213-214.
[2] نفس المرجع. ص. 214.
[3] فتيحة ليتيم، نادية ليتيم. مرجع سابق. ص. 218.
[4] دليل عملي للمجتمع المدني الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الامم المتحدة. الأمم المتحدة: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 2014. ص. 14.

- الحد من أنواع الأنشطة التي يمكن القيام به.
- فرض العقوبات الجنائية على الأنشطة غير المسجلة.
- القيود المفروضة على تسجيل الجمعيات الخاصة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية أو الجمعيات التي تتلقى تمويلا أجنبيا أو المجموعات العاملة في مجال حقوق الإنسان.
- وضع معايير للأشخاص أو الجهات ممن يمكنه القيام بالأنشطة أو الحد من تلك الأنشطة.
- تقييد مصادر التمويل(أي المصادر الأجنبية).
- التشريعات التي تنظم حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتي تتضمن أحكاما تمييزية، أو لها تأثير سلبي على بعض المجموعات.

وعندما يُقيَّد الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات خلافا لمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، تُثار تلقائيا أسئلة بشأن مدى صدق عمليات التشاور أو القرارات ومدى صحة تعبير الأطراف المتأثرة عن موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة، وقد يبدو تقييد هذين الحقين من أجل تبسيط عمليات استغلال الموارد مغريا للدول والشركات على المدى القصير ولكن ذلك يمكن أن يكون مكلفاً على المدى الطويل ويؤدي إلى ضرر يستحيل إصلاحه، فعدم توفير أي متنفس للفئات المستبعدة للتعبير عن مظالمها يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية ويسفر عن عواقب وخيمة.[1]

إضافة إلى أن المنظمات غير الحكومية ليس لها وجود في نظام القانون الدولي، أي أنه غير معترف بها كشخص اعتباري، ولا يعترف إلا بممثلي الدول ذات السيادة، إلا أنه لا تستطيع أي دولة محاكمة دولة أخرى بالنيابة عن البيئة العالمية، كما أنه غير مسموح للممثلين غير الحكوميين اكتساب الدور القضائي، أي التفاوض مع الدول والوقوف أمام المحاكم الدولية، [2]حيث تنص المادة 1/34 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بأنه لا يجوز للأشخاص الطبيعية والمعنوية الخاصة رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية لعدم تمتعهم بالشخصية القانونية الدولية

[1] تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجامعيات. الجمعية العامة للأمم المتحدة. مجلس حقوق الإنسان. الدورة 29. البند 3 من جدول الاعمال: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية. ص. 7.

[2] نادية حمدي صالح. نقلا عن: نوال علي التعالبي. مرجع سابق. 117.

ومع ذلك يتسنى للمنظمات غير الحكومية أن تقدم آرائها الاستشارية طبق للمادة 2/66 من النظام الأساسي للمحكمة.[1]

كما وتعاني المنظمات غير الحكومية من إجراءات تعسفية عند انتقادها لمواقف أو سياسات أو إجراءات حكومية قد تطبق أحكاما مبهمة وردت في القوانين تحت ستار الشرعية الإلتزام بالقانون بشكل تعسفي، على سبيل المثال في قضايا مكافحة غسيل الأموال، مكافحة الإرهاب، الأمن القومي، الآداب العامة، التشهير وحماية السيادة الوطنية، وقد تصل هذه الإجراءات إلى درجة:[2]

- التدقيق التعسفي للإدارة والحوكمة الداخلية.
- التهديد بإلغاء التسجيل أو إلغائه بالفعل.
- الإغلاق القسري للمكتب.
- البحث في الممتلكات ومصادرتها.
- الغرامات المفرطة.
- المحاكمات الزائفة.
- الاعتقالات والاحتجازات التعسفية.
- حظر السفر.
- الحرمان من الجنسية.
- فرض القيود التعسفية على الاحتجاجات أو التجمعات أو إلغاؤها.

ومن بين أهم العراقيل السياسية التي تضعها الحكومات في طريق المنظمات غير الحكومية والتي تحد من فعاليتها هي ضعف هامش الحرية والمشاركة وعدم احترام حق المواطنين والمنظمات في الاطلاع، ففي حالات كثيرة مازالت المؤسسات الرسمية تحجب المعلومات عن المواطنين، وتوهمهم بواسطة أجهزة الاعلام الرسمية أن الدنيا بألف خير، فيما التغيير نحو الأفضل يبدأ من معرفة الحقائق،[3] إذ تقتضي حماية البيئة الوقوف على المعلومات المتعلقة بحمايتها

[1] Marcello Dias Varrella. Op.Cit. P. 64.

[2] دليل عملي للمجتمع المدني الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الامم المتحدة. مرجع سابق. ص. 15.

[3] نجيب صعب. " الحرية والمشاركة وحق الإطلاع". مجلة البيئة والتنمية. العدد. 76-77. المنتدى العربي للبيئة والتنمية. جويلية-أوت 2004. الموقع الإلكتروني: http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=1184&issue=&type=1&cat=. بتاريخ: 2015/12/12.

وبالمشروعات التي تهددها، وعلى الرغم من تعزيز الحق في المعلومات الواردة في الدساتير الوطنية للعديد من الدول، مع ذلك يجد هذا القانون صعوبة في التأكيد، فالمعلومات ليست متوفرة دائما والتكاليف والمواعيد النهائية للحصول على معلومات غير مناسبة في بعض الأحيان، وعلاوة على ذلك سرية بعض البيانات الهامة، فعموما لا توجد اتفاقية دولية حول الوصول إلى المعلومات البيئية، إلا أن هذا الحق فعّال على الأقل في عدد كبير من الدول.[1]

وعلاوة على القيود المفروضة بشكل قانوني والقوانين التي تطبق بشكل تعسفي، والتي من شأنها تقويض الحيز المتاح للمنظمات غير الحكومية فإن التهديدات أو غيرها من أشكال الضغط النفسي أو الاعتداءات الجسدية التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ككل بما في ذلك المنظمات غير الحكومية أو أسرهم قد تحول دون عملهم بحرية، وتشتمل الأمثل في ذلك رسائل التهديد الهاتفية المراقبة، الاعتداءات الجسدية أو الجنسية، تدمير الممتلكات، الحرمان من فرص العمل أو فقدان الدخل حملات تشويه السمعة ووصف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بـ "أعداء الدولة" أو" الخونة" أو عملاء لخدمة" مصالح أجنبية"، حالات الاختفاء القسري، التعذيب وجرائم القتل[2].

كما وتؤثر البيئة السياسية والاقتصادية للمجتمعات على عمل المنظمات غير الحكومية البيئية الناشطة في تلك المجتمعات، ففي حين تتجه المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المتقدمة إلى مزيد من المهنية والاحترافية لا تزال تلك الناشطة في المجتمعات النامية تعاني من أوضاع سياسية واقتصادية متردية، الأمر الذي ينعكس سلبا على تأديتها لمهامها في الدفاع عن البيئة وحمايتها من التلوث، فكثيرا ما تشهد هذه المجتمعات خاصة الأفريقية منها حالة من اللا أمن وعدم الاستقرار المستمرين، بل تعد في الواقع بؤرا للنزاعات المسلحة والحروب الأهلية الدائمة، وهو ما يترتب عنه آثارا وخيمة على عملية التنمية المستدامة بها ومساعي حماية البيئة، كما أنه كثيرا ما يتم حالة التوتر السياسي لإغراق هذه المجتمعات بشحنات غير مشروعة من النفايات الخطيرة وجعلها دول مكب دون أن تستطيع المنظمات غير الحكومية البيئية أن تحرك ساكنا.[3]

[1] Marcelo Dias Varella. Opcit. P.55.

[2] دليل عملي للمجتمع المدني الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. مرجع سابق. ص. 16.

[3] Jean-Marc Lavieille. نقلا عن: فتيحة ليتيم، نادية ليتيم. مرجع سابق. ص. 219.

ويرى الكثير، أن المنظمات غير الحكومية لا تستطيع بناء القواعد الديموقراطية حتى داخل أطرها، حيث تعاني من الصراعات الداخلية التي تهدد بانقسامها، حيث لا يوجد إدارة ديموقراطية لهذا الصراع، كما توجد مشكلة أخرى ترتبط بتجديد النخب القائمة على إدارة المنظمات غير الحكومية، حيث يوجد جمود لهذه النخبة، إذ يوجد في العديد منها قائد تاريخي سيسطر على مقاليد الأمور ويعين أقاربة وأصدقاءه كمساعدين أسوة بما هو جار في المنظمات الحكومية، ورغم سيادة الأسلوب الإنتخابي في الكثير من المنظمات غير الحكومية إلا أن المؤشرات الأخرى مثل تداول السلطة قد أظهر ضعف الممارسة الديموقراطية داخل هذه المنظمات، خاصة وأن كثيرا من الإجراءات تتم بطريقة شكلية، مما يؤدي إلى احتكار الأقلية لصنع القرار، هذا إلى جانب استمرار سيطرة نخب القيادات لسنوات طويلة وعدم إتاحة الفرصة للقيادات الشابة، وقد أدى ذلك إلى وجود ما يسمى بشخصنة المنظمات غير الحكومية.[1]

وإضافة إلى ضعف ممارسة الديموقراطية على مستوى المنظمات غير الحكومية، تعاني أيضا من الفساد الإداري والمالي على المستوى الداخلي، حيث شكل الفساد عنصرا رئيسياً في محدودية قدرة مختلف منظمات المجتمع المدني في العالم العربي بما فيها المنظمات غير الحكومية على القيام بدورها التنموي في داخل المجتمع، إذ أن العدد الكبير من هذه المؤسسات يجري بها الكثير من الممارسات الفاسدة سواء كان ذلك على صعيد اختيار الإطارات المهنية، أو على صعيد تنفيذ البرامج، الأمر الذي جعل منها نسخة مكررة للمؤسسات الحكومية والرسمية، ونتج عن ذلك افتقار مؤسسات المجتمع المدني للإطارات ذات الكفاءة نتيجة لإحلال عنصر الوساطة والمحسوبية والطائفية وأحياناً الانتماءات الأيديولوجية.[2]

ج- معيقات سوسيو-ثقافية

تمارس المنظمات غير الحكومية نشاطها في مجتمعات محلية وتمتد في بعض الأحيان إلى المجتمع الدولي، فتتأثر بالبيئة الاجتماعية والثقافية بما كل ما تحمله من عادات وتقاليد وقيم إيجابية كانت أم سلبية، حيث تتحول في الكثير من الأحيان إلى عوائق تحد من فعالية أنشطتها ومن بين أهم المعيقات الاجتماعية التي تحد من فعالية المنظمات غير الحكومية البيئية ما يلي:

[1] فتيحة ليتيم، نادية ليتيم. مرجع سابق. ص. 215.
[2] دليل عملي للمجتمع المدني الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. مرجع سابق. ص. 25.

- النظر بعين الريبة والشك من قبل بعض أفراد المجتمع وكذلك بعض هيئات الجهاز الحكومي، إلى من يعملون في المنظمات التطوعية، وذلك لاتصالهم بمنظمات إقليمية ودولية، وتلقيهم جزء من الدعم المالي لأنشطتهم، مما يؤدي إلى عزوف سكان المدن عن الانضمام إلى تلك المنظمات الطوعية.

- التباين في فهم وتوصيف دور مؤسسات المجتمع المدني، ولعل أبرز أشكال هذا التباين تظهر في بعض المقاربات التي يذهب البعض إلى إجرائها بين مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الراهن والمؤسسات الدينية التي عرفتها الدولة الإسلامية سابقا، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض القيادات الدينية(الطائفية) التي دعت إلى محاربة مؤسسات المجتمع المدني كونها وجدت في ظروف وطبيعة غربية مختلفة كليا عن الظروف التي يشهدها المجتمع العربي بالإضافة إلى أنها جاءت لتشكل بديلاً لمؤسسات المجتمع الدينية.[1]

- مخاوف الممارسين في الخدمة الاجتماعية من تدخل المتطوعين في ممارستهم المهنية أو السيطرة على المنظمات التي يعملون بها، واهتمامهم بتحقيق أهداف ملموسة لإشباع حاجات المجتمع كثيرا ما يجعلهم يتناسون أهداف التغيير الحقيقية في المجتمع، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بعملية المشاركة من قبل القيادات غير الرسمية التطوعية، بالإضافة إلى عدم النضج المهني لدى بعض الممارسين منهم وعدم استيعابهم لمفهوم المساعدة الذاتية وافتقادهم الثقة في قدرات وإمكانات الجهود التطوعية من شأنه يقتل في المجتمع روح الجهود التطوعية في تحمل المسؤولية.[2]

- تتخذ المجتمعات في الدول ذات الطابع غير المستقر نمطا اجتماعياً خاصاً يجعلها ترتبط بشكل أكبر بالأبنية الاجتماعية الأولى كالقبيلة والطائفة الدينية لأنها توفر لهم الأمن المفقود حسب اعتقادهم أو– لأن النظام السياسي يجعلهم يعتقدون ذلك والذي هو بالأصل من الوظائف الرئيسية للدولة، وينتج عن هذا– التحول في الوظائف ظهور حالة من التشدد في الانتماء القبلي أو الديني على حساب الانتماء للمفهوم الأكبر ألا وهو الدولة أو الأمة، ويتخذ الطابع القبلي في الكثير من الدول وخاصة العربية منهاسلطة كبرى قد تشكل منازعاً لسلطة الدولة في بعض الأحيان وتجدها تلعب دورا مباشرا في تحديد شكل وطبيعة السلطة

[1] المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني والأدوار. مرجع سابق. ص. 24.
[2] نوال علي التعالبي. مرجع سابق. ص. 130.

الحاكمة، مما ينعكس سلبا على مكانة مختلف منظمات المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وكذلك الأبنية السياسية الأخرى.[1]

إضافة إلى جملة من العوامل التي ترجع إلى المتطوعين أنفسهم:[2]

- يهدف بعض المتطوعين من وراء مشاركتهم في أعمال المنظمات غير الحكومية البيئية اكتساب مكانة اجتماعية أو إشباع ميولهم ورغباتهم حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بأهداف المنظمة.
- لا يمكن ضمان استمراري المتطوع في المنظمة ويمكن له أن ينسحب في أي وقت مما يجعل المنظمة تتخوف من إسناد بعض المسؤوليات العامة له أو الميل إلى عدم الاستعانة أصلا بالمتطوعين.
- عدم الاحساس بالمسؤولية وعدم الانضباط لدى بعض المتطوعين مما قد يؤدي إلى عرقلة جهود المنظمة.
- مطالبة المتطوعين ببعض الامتيازات داخل المنظمات غير الحكومية نظير الجهود التي يبذلونها للمنظمة، مما يخلق جوا من الصراع بين العاملين الدائمين والمتطوعين فيها.

3-2- معوقات المشاركة الشعبية في حماية البيئة

أ- معيقات سياسية

تتمحور مشاركة المواطنين حول السلطة وممارستها من قبل مختلف الفاعلين الاجتماعين في المساحات المخصصة للتفاعل بين المواطنين والسلطات المحلية، ومع ذلك، فإن السيطرة على هيكل وعمليات المشاركة – تحديد المساحات والجهات الفاعلة، وجداول الأعمال والإجراءات – عادة ما يكون في يد المؤسسات الحكومية ويمكن أن تصبح عائقا أمام المشاركة الفعالة للمواطنين فسيطرة الحكومة على قرارات حول طبيعة وهيكل قنوات المشاركة على المستوى المحلي أيضا يحد من نفوذ الهيئات التقليدية لصنع القرار في الشؤون المحلية.[3]

[1] المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني والأدوار. مرجع سابق. ص. 24.
[2] أحمد مصطفى خاطر. مرجع سالق. ص. 276.
[3] John Gaventa , Camilo Valderrama. « Participation, Citizenship and Local Governance ». P.7. Available at : http://www.uv.es/~fernandm/Gaventa,%20Valderrama.pdf. Accessed in : 12/12/2015.

كما تساهم المشاركة نفسها في توليد الصراعات والخلافات بين المواطنين من جهة والخبراء والفنيين في هيئات الوحدات المحلية من جهة أخرى حول سلطة اتخاذ القرار، حيث الخبراء يعتقدون أنهم المسؤولين عن اتخاذ القرار في هيئاتهم ,في حين أن السكان يعتقدون أنهم الأقدر على تحديد أولويات حاجاتهم.[1]

حيث ينتشر النمط الأبوي للسلطة في الكثير من المجتمعات النامية مثل إفريقيا، ولعب دورا لا يستهان به في مشروع مياه ميتوجان (Mutengene water project) حيث برز الدور القيادي لضابط قسم منطقة تيكو، وهو ناشط سياسي فعال في السياسة المحلية، خاصة في مرحلة تنفيذ المشروع حيث اتخذ جانبا مع الأقلية المحلية من السكان وزعم أن السكان أصروا على استبعاد الغرباء من منتديات صنع القرار الخاصة بالمشروع، وهذا أثر على الجانبين وتسبب في حجب التبرعات المالية والعينية للمشروع سواء من السكان المحليين أو الغرباء حتى يتم حل المسألة.[2]

مما يزيد الموقف تعقيدا أن نجد رجال السياسة عندما يهتمون بمشاكل المدينة وتنميتها يتعاملون معها وفق منظوراتهم الخاصة، وهو ما يجعل الكثير من المشاريع سواء الإستراتيجية منها أو القطاعية في مدن البلاد النامية، في تخطيطها وبنائها نتاجا خالصا لما تختزنه الصفوة من تصورات معينة عن المدينة وعن البلد ذاته، بحيث لا تعكس رؤية واقعية وشمولية للسكان الذين لم تفهم حاجياتهم الملحة بعد، لعدم اهتمام الصفوة بالاقتراب منهم وتكليف نفسها عناء الاتصال بهم والتعامل معهم، وهو ما يعكس في النهاية عسر القيام بتغيير يذكر في التدرج الهيراركي لمراكز صناعة القرار، إذ أنه من المعروف أن من يقوم بوضع وصياغة أنماط المدن والحضر، والتوزيع السكاني للوظائف الأساسية، ويوضح أنماط استغلال الأرض فيها، ...ليس بمقدوره التنازل عنها وتدبر مفاهيم بديلة بسهولة ويسر، فيسعى إلى الإبقاء والمحافظة على صلاحيات التسيير والتأثير مجتمعة لديه، في سياق يكشف في النهاية عدم الاستعداد للتضحية بالمصلحة الفردية من أجل التقدم الجمعي والمشاركة على نطاق واسع دون أن يشكل ذلك القاعدة التي لا تقبل الاستثناء حيث نجد في مقابل ذلك قلة قليلة من المختصين، ممن يمتلكون هذا الحس وانشغلوا حقيقة بالتعاطي الايجابي مع مشاكل مدنهم، فاتخذوا من تصورات السكان واستجاباتهم نقطة انطلاق

[1] عبد الفتاح الجبالي. مرجع سابق. ص. 5.

[2] Ambe J. Njoh. « Barriers to community participation in development planning ». Community Development Journal. 37(3) . July 2002. P.240.

لأعمالهم، فيحرصون على أن تستند توصياتهم إلى ما تكشف عنه الدراسات الإمبريقية المحلية لحاجيات السكان من نتائج.[1]

ب-معيقات اقتصادية

كثيرا ما تقرأ الدعوات التي تباشرها الجهات الوصية إزاء كل الفاعلين، من أجل تحفيزهم على المشاركة على نحو خاطئ وغير ممنهج، فتقدم على أنها مجرد إسهام في تحمل نصيب من الأعباء المالية لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الأجهزة الحكومية ليقترن ذلك في أذهان السكان بالضرائب والاقتطاعات المالية، التي تؤدي إلى استنزاف مواردهم الخاصة، لا سيما إذا ما اتسمت مستوياتهم المعيشية بالضعف والمحدودية.[2]

بالإضافة إلى عدم ارتباط المشروع المعلن عنه من قبل الهيئات الحكومية بالحاجيات الحقيقية للأهالي والسكان، فتتملكهم إزائه مشاعر الخيبة والاقتناع بعدم جدية المسعى المقترح، وهو ما يؤدي إلى ضعف رابطة الالتزام نحوه، ونهجهم لخيار الانسحاب التدريجي أو الفوري، وعدم تبني أي نوع من أنواع الدعم سواء المالي أو الاستشاري، وبتالي عدم انتظار بروز نتائج مرئية ومحسوسة في مجال تحسين منطقتهم أو حيهم.[3]

فالظروف الاقتصادية المتردية التي يعيشها سكان المدن خاصة مع ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية تجعل المشاركة الشعبية للسكان في حماية البيئة تستقر في آخر سلم الأولويات، ما عدا بعض النشاطات التي تتعلق بالمحيط القريب جدا من مقر سكناهم، كتنظيف الشوارع من القمامات المنزلية.

ج- معيقات سوسيو ثقافية

وتعتبر الأمية الأبجدية والأمية الاجتماعية (الجهل بالحقوق والواجبات) من المعوقات الاجتماعية للمشاركة، حيث تتأثر المشاركة بمستوى التعليم للمشارك، ودرجة إدراكه للقوانين

[1] قاسمي شوقي. مرجع سابق. ص. 281.
[2] نفس المرجع. ص. 280.
[3] نفس المرجع. نفس الصفحة.

والأنظمة الناظمة للحياة العامة، حيث ترتفع مستويات المشاركة مع ارتفاع مستوى وعي الأفراد لحقوقهم وواجباتهم الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.[1]

كما تشير العديد من الأبحاث والدراسات أن ممارسة المشاركة التنموية تصبح معقدة عندما يتم تهميش جماعات مثل النساء والشباب وذوي الإعاقة ويتم تشجيعهم على المشاركة في العمليات التنموية دون معالجة العوامل الهيكلية التي تسهم في استمرار ضعف مكانتهم، حيث تشير دراسة باكستانية حول برنامج واسع إنمائي تشاركي هدفه تخفيف حدة الفقر، شمل 11 مشروع دعم مقدم لتمويل مشاريع صغيرة استهدفت النساء، في حين لم تتعدى نسبة النساء المقترضات 40 % وكن أعضاء في منظمات نسائية، فلم يسهم البرنامج في تمكينهن وإنما عمق ودعم التمييز الجندري حيث استفاد بطريقة غير مباشرة أزواج النساء المقترضات من المشروعات الصغيرة في حين بقين هن المسؤولات قانونيا عن سداد القرض فالبرنامج الإنمائي لم يعالج المواقف الثقافية الكامنة وراء سلوكيات الرجل النرجسية اتجاه المرأة.[2]

يعتبر التصور الذي يذهب إلى أن السكان المحليين يفتقرون إلى المعرفة والمهارات الكافية للسيطرة على المشاريع، تحديا رئيسيا يؤثر على مشاركة السكان المحليين في عملية التخطيط التنموي، إذ تشير بعض الدراسات أنه عند انخفاض مستوى المعرفة وضعف تدفق المعلومات يسبب انخفاض مشاركة أصحاب المصلحة على المستوى المحلي. وعلاوة على ذلك، يخضع المسؤولين الحكوميين المحليين للتهديد من قبل ضغط لجنة التوجيه المحلية، واتهامهم بأنهم عملاء للأحزاب السياسية، وبالتالي يعيق الالتزام الكامل والمشاركة من السكان المحليين، أيضا واجهت مفاهيم التمكين المحلي خلافا لعقلية النخبة من المسؤولين المحليين، وربما الموروثة عن الماضي الاستعماري، الذين يرون أن سكان الأرياف بدائيين ويفتقرون للإسهام الفعال في عمليات التخطيط التنموي، كما تؤدي الاختلافات في مستويات المعرفة بين السكان المحليين والمسؤولين الحكوميين إلى انعدام الثقة وترسيخ التهميش الذي يؤثر على مشاركة سكان المجتمع المحلي، إضافة إلى

[1] عبد الفتاح الجبالي. مرجع سابق. ص. 4.

[2] Pamela Thomas. Challanges for Participatory development in Contemporary development practice. Development Bulltin N° 75. Developemnt Studies Network. Auguest 2013. P. 7. Availabla at : https://crawford.anu.edu.au/rmap/devnet/devnet/db-75.pdf. Accessed in: 12/12/2015.

حاجز اللغة عندما يكون ممثل الحكومة والسكان المحليين لا يتكلمون نفس اللغة، لذلك غالبا ما يستبعد السكان المحليين من المشاركة في صنع القرار.[1]

كما أن استيراد النماذج للمشاركة الشعبية الجاهزة من مجتمعات غربية من شأنه أن يحد من فعاليتها في مجتمعات مختلفة تماما خاصة من حيث البناء السوسيو ثقافي، حيث انكبت مساعي الكثير من الدول واجتهاداتها لتكريس المشاركة، وإحداث تحول ايجابي من شأنه تعزيز المكتسبات والمنافع العامة، على تنفيذ عمليات اقتباس لتجارب وخبرات الآخر دون قيود، ولا مراعاة لمدى تطابقها مع خصوصية الواقع المنقولة إليه، وهو ما جعلها تبقى دون أثر يذكر، ويجعل معها من عملية النقل المباشر للتجارب أمر غير ممكن، دون نفي لإمكانية الاستفادة منها في كيفية قراءة الواقع الاجتماعي، ذلك أن المجتمع يجب أن يتحول من داخل نفسه للاستجابة لاهتماماته وذلك حتى يكون على استعداد وجاهزية تامة للضغط على المقررين، وتمرير مقترحاته ومطالبه لتنفيذها.[2]

3-3- آليات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية والمشاركة الشعبية في حماية البيئة

أ- آليات تعزيز القدرات الذاتية للمنظمات غير الحكومية

إن إخفاق المنظمات غير الحكومية المتكرر في مجال التنمية المستدامة والحماية البيئة في مختلف المجتمعات المتقدمة والنامية على حد السواء مرده في الكثير من الأحيان ضعف قدراتها المؤسساتية وخاصة القدرات البشرية باعتبارها المحرك الدافع لباقي القدرات المادية والفنية والمعرفية، لذلك الأجدى بتلك المنظمات بداية تفعيل هذه الطاقات البشرية، من خلال نشر ثقافة التطوع، وتشجيع المتطوعين للمساهمة على إنماء هذه المنظمات، كجزء من الخدمة المدنية خاصة وأن سر نجاحها يكمن في بالأساس للوصول إلى القواعد الشعبية وإشراكها لشرائح المجتمع كافة، كذلك يتوجب على المنظمات غير الحكومية التعاون فيما بينها لإعداد ووضع برامج لتدريب الموراد البشرية وبناء وتعزيز قدرات إطاراتها ومتطوعيها.[3]

[1]Harriet Takyi, Emmanuel Kwabena Anin, Yssif Kofi Asuo. « The Challenges of Effective Community Participation in District Education Strategic Planning and Implementation Process in the Salaga Town Council of Ghana ». International Journal of Business and social Reaserch.Vol. 4. N. 2. 2014. P. 43. Available at : http://thejournalofbusiness.org/index.php/site/article/view/365/339. Accessed in: 12/12/2015.

[2] شوقي قاسمي. مرجع سابق. ص. 301.

[3] Morice Kamto. فتيحة ليتيم، نادية ليتيم، مرجع سابق. ص. 223.

إن تحسين أداء المنظمات غير الحكومية رهين بقدرة الأفراد والمنظمات على تعلم أمور أساسية حول آدائهم، كما أن نظم المساءلة قد تساعد أو تعوق هذا المسار، ويقترح بالتالي أن مبادرات المنظمات بشأن المساءلة ستشجع على تعلم آلية عمل المنظمات ما ينعكس إيجابا على آداء المستخدمين إذا ما اعتبر الأخيرون أن التقييم يعد آلية يتعين عليهم المشاركة فيها، حيث ينظر إلى الأخطاء كفرص تعلم وحيث أن الشك والتغير يصبحان تحديان يمكن رفعهما وحيث أن المعلومة تمر بيسر بين المستخدمين وحيث أن المستخدمين يحصلون على مكافأة جراء تحسين آليات عملهم، وحيث أن المعطيات تصبح متوفرة وسهلة التجميع والاستغلال، وحيث الإلتزام باحترام المبادئ التي نؤمن بها يصبح أمرا محوريا ويعتبر التدريب المستمر والمشاركة والمقارنة والاطلاع على التجارب الناجحة والقدرة في الحصول على المعلومات والممارسة التطبيقية والميدانية وتعزيز المهارات وبناء القدرات والمساواة وإتاحة الفرص، كلها أدوات أساسية وفعالة في مجال تمكين الأعضاء في مختلف منظمات المجتمع المدني دون استثناء.[1]

بدأ توجه المنظمات غير الحكومية نحو صياغة مدونات قواعد السلوك بشكل مكثف مخافة تأثير مساءلتها على صورتها بشكل سلبي، وعرقلة الجهود المبذولة لحشد التمويل، وتراجع مستويات ثقة الجمهور، ومخافة تزايد التشريعات التي تسمح بتدخل الحكومة لذا تركز غالبية مبادرات التنظيم الذاتي على وضع المعايير التي تلبي احتياجات المساءلة، وتوضحها وتعززها حيال الفاعلين الذين يؤثرون بشكل كبير عليها، وهم الحكومات والجهات المانحة والجمهور العام، لا يستطيع المستفيدون، باعتبارهم فاعلين عاجزين نسبيا، ممارسة نفس الضغط على المنظمات غير الحكومية، ومن ثم فهم غالبا ما يفشلون في الحصول على نفس الدرجة من الاهتمام. ومن المؤشرات على وجود المشاركة والمساءلة للأعضاء في المنظمات غير الحكومية:[2]

– أن يكون لكل عضو في المنظمة غير الحكومية الحق في أن يعرف قرارات مجلس الإدارة والأسباب التي دفعتهم لاتخاذ هذه القرارات، ويجب أن يكون مجلس الإدارة ملزما بالإجابة على هذا الطلب.

– توزيع التقارير الخاصة (تقارير كفاءة العاملين تقارير الأنشطة تقارير مالية تقرير إنجاز المنظمة العمومية وغيرها) بمجلس الإدارة على الأعضاء لمراجعتها والتعليق عليها.

[1] المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني والادوار. مرجع سابق. ص. 107.
[2] نفس المرجع. ص. 96.

– استطلاع آراء الأعضاء بالموافقة على أداء مجلس الإدارة وقراراته.

كما ينبغي للمنظمات غير الحكومية تنظيم انتخابات ديموقراطية، بصفة دورية ومنتظمة لمدراء وقادتها، لتفادي الاحتكار الدائم لها من قبل البعض الذي يعتبرها وسيلة للاسترزاق لا أكثر إذ يتوجب العمل على إحلال الأساليب والقيم الديموقراطية وتعزيز آليات العمل الديموقراطي، ضمن هيكلة وبنية العلاقات داخل المنظمات غير الحكومية ذاتها وتحقيق استقلاليتها، وذلك من خلال العمل على استصدار قوانين عصرية ملائمة في مجال تنظيم العمل المدني ومقاومة أشكال التدخل الحكومي في شؤونها.[1]

كما ويعتبر تمكين المنظمات غير الحكومية من الدخول في الأنشطة الاقتصادية بفاعلية من الأمور ذات الأهمية القصوى، عندما يصبح الإطار القانوني موجودا، يتحول التحدي ليصبح تحدي بناء قدرات المنظمات غير الحكومية، وينبغي بشكل خاص أن تعمل المنظمات غير الحكومية على تطوير الخدمات المتاحة وإعداد الخطط المالية وبناء المهارات التجارية من أجل أن تتمكن من تنفيذ الأنشطة الاقتصادية بفعالية،[2] فالاستثمار الاقتصادي بصفة عامة يحقق أهداف ذات أهمية عالية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال البيئي، ويتمثل أهمها في:[3]

– استثمار المداخيل وزيادتها بوتائر متصاعدة، ويمثل هذا الهدف أهم طموحات المنظمات غير الحكومية وذلك لأنها تزيد من رفع قدراتها ونشاطاتها التنموية.
– تغطية النفقات الجارية الخاصة بالمشاريع ويكون ذلك من خلال تحقيق عوائد مستقرة أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة.
– تحقيق التمويل الذاتي للمشاريع التي تقوم بها المنظمات دون اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.
– إن اعتماد المنظمات غير الحكومية على تمويل مشاريعها تمويلا ذاتيا يغنيها عن تبعيتها للحكومات، أو المؤسسات المالية الدولية وبالتالي تحقق استقلاليتها عن تلك الهيئات.

[1] فتيحة ليتيم، نادية ليتيم. مرجع سابق. ص. 224.
[2] المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني والادوار. مرجع سابق. ص. 104.
[3] نوال علي الثعالبي. مرجع سابق. ص. 173-175.

- توفر رؤوس الأموال يكسبها نفوذا ماليا ومكانة في وسط الهيئات الدولية الحكومية وبذلك تستطيع الضغط والتأثير على تلك الهيئات في مجال القرارات المتخذة بشأن السياسات البيئية.
- توفر رؤوس الأموال تمكنها من إعداد وإقامة المؤتمرات واللقاءات والمعاهدات البيئية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كما يمكنها من حضور المناقشات واللقاء التي تجريها المنظمات الدولية على المستوى العالمي.
- توفر رؤوس الأموال يمكنها من معالجة بعض القضايا البيئية التي قد لا توليها الحكومات اهتماما كبيرا.
- توفر رؤوس الأموال يمكنها من القيام بتطوير نشاطاتها من خلال اتلقيام بإنشاء مراكز لتدريب أعضائها وتطوير قدراتهم، كما يساعد أيضا على إنشاء مراكز البحوث العلمية وتمويلها.

وتعتبر المشاريع الاجتماعية أحد الاستثمارات التي تتبناها المنظمات غير الحكومية فالمشروع الاجتماعي هو شراكة تجارية تديرها منظمة غير حكومية لأغراض اجتماعية ولضمان دخلها المالي الذي يعزز استقلاليتها، وتسعى المشاريع الاجتماعية إلى بناء قدرات المنظمات غير الحكومية من أجل أن تتمكن من إدارة المشاريع المدرة للدخل وإدخال الاثر الاجتماعي المنشود.[1]

وتعتمد تلك المنظمات استراتيجيات وآليات أو تكتيكات مختلفة متباينة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ويعتبر الابتكار التكتيكي مهما لتحقيق التطبيق الناجح للمنظمات غير الحكومية في كافة المجالات، فمن خلال التوسع في التفكير الاستراتيجي والتكتيكي تكتسب تلك المنظمات قدرة وكفاءة وفعالية أكبر في المجتمعات، حيث أن:[2]

- وجود سلسلة ضيقة من التكتيكات أو الآليات يؤدي إلى عدد أقل من الداعمين في حين تؤدي سلسلة أوسع من التكتيكات إلى تجاوب أكبر لدى مجموعة أوسع من المؤيدين.

[1] المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني والادوار. مرجع سابق. ص. 104.
[2] تكتيكات جديدة لحقوق الإنسان. مرجع سابق. ص. 25.

- الاعتماد المفرط على أي من التكتيكات يؤدي إلى تطبيقها في ظل ظروف خاطئة كما يؤدي إلى إضاعة الفرصة لتوسيع الاهداف الاستراتيجية في حين يخلق التفكير التكتيكي المرن الفرصة لتحقيق استهداف استراتيجي محسوب جيدا.
- يشجع التكتيك المستخدم بإفراط العدو القيام برد فعل منظم، كما يجعل من الأسهل على الأعداء الدفاع عن مواقفهم أما مرونة التكتيك تولد عنصر المفاجأة وتساعد على التعلم.

ب-آليات تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية في التنسيق

ينبغي على المنظمات غير الحكومية البيئية أن تعمل بالتنسيق مع غيرها من مثيلاتها العاملة في الشأن البيئي، حتى تتمكن من توحيد مواقفها وتشكيل جماعة ضغط تؤخذ بالحسبان كما يتوجب أن تعمل على تطوير علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية المحلية، وذلك من خلال تكثيف برامج الإعلام والتوعية والتدريب المتبادل، وكذا عبر تنظيم لقاءات دورية ومنتظمة فيما بينها، لتبادل وجهات النظر وتوحيد المواقف والرؤى للعمل في اتجاه واحد.[1]

في الواقع إن مساهمة المجتمع المدني بشكل عام والمنظمات غير الحكومية بشكل خاص في حماية البيئة ونشر الوعي البيئي يحتاج إلى تنسيق الجهود بين المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتنمية والجهود الحكومية، وذلك من خلال عقد حلقات للتوعية البيئية من خلال انتقال هذه المنظمات غير الحكومية إلى المدارس والجامعات، وقيامهم بتنظيم دورات معرفية للطلاب تعرفهم فيها على مواطن الجمال في بيئتهم، وتبين لهم مفهوم البيئة بشكل مبسط يتيح لهم قدراً من الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها هذا إلى جانب ضغط منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة على الحكومات لإدخال المناهج البيئية والتربية البيئية ضمن خطة التعليم في العالم العربي، فضلاً عن إشراك المواطن في المشروعات البيئية، بهدف إكسابه الخبرة والوعي اللازمين لهذه المشكلة، ومن منطلق أنه لا يحل المشكلة إلا أصحابها، ثم عقد المؤتمرات والندوات التي ترسخ الوعي البيئي لدى الجماهير، مع حشد وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتليفزيون وراء العمل الذي تقوم به الجمعيات الأهلية، وهذا يستلزم قدرة عالية على انتقاء النشرات الإعلامية التي تعدها الجمعيات الأهلية لتوزيعها على وسائل الإعلام المختلفة، وغيرها من

[1] فتيحة ليتيم، نادية ليتيم. مرجع سابق. ص. 226.

الأدوار الهامة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة والدفاع عن الحقوق البيئية، وتستعين هذه المنظمات في هذا الشأن بوسائل الإعلام، وجماعات الضغط، والأحزاب السياسية، ودور العبادة، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع، لتكوين رأي عام ضاغط في صالح المجتمع أولاً وأخيرا. [1]

ولتعزيز وتفعيل الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية والمنظمات الخاصة، ينبغي تبني مجموعة من الإجراءات المختلفة يذكر من بينها:[2]

- إلغاء نظام التراخيص واستبداله بنظام إيداع وثائق تأسيس المنظمات وسجل للإيداع والإشهار.
- إلغاء إشراف ورقابة الإدارة الحكومية على تكوين ونشاط المنظمات غير الحكومية وتشكيل هيئات مستقلة لرعاية ودعم المنظمات غير الحكومية في تشريعا كافة بلدان العالم.
- إلغاء العقوبات الجنائية على ممارسة النشاط الخاص بالمنظمات غير الحكومية في تشريعات كافة بلدان العالم.
- كفالة حرية المنظمات في تلقي التمويل اللازم لتعزيز شراكتها في العملية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وإلزام المنظمات بالشفافية للكشف عن مصادر التمويل وأوجه الإنفاق، وكذا كفال حرية انضمام المنظمات غير الحكومية إلى منظمات أو اتحادات وشبكات دولية، إقليمية وعالمية وذلك في تشريعات كافة الدول.
- إلغاء صلاحية الإدارة في حل المنظمات غير الحكومية أو إيقاف نشاطها في قوانين.
- إصدار قوانين تكفل إنشاء منظمات غير حكومية تعمل في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والسياسية بصورة عامة.
- إشراك المنظمات غير الحكومية في مناقشة التعديلات القانونية أو إصدار القوانين الجديدة.

[1] محمد ياسر الخواجة. " دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي". المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد. الموقع الإلكتروني: http://www.medadcenter.com/articles/67. بتاريخ: 2015/12/14.

[2] محمد أحمد المخلافي. "البيئة القانونية للمنظمات غير الحكومية". المجلة الإلكترونية. العدد. 17. منظمة العفو الدولية. المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الموقع الإكتروني: http://www.amnestymena.org/ar/magazine/Issue17/NGOslegalenvironment.aspx?articleID=1051. بتاريخ: 2015/12/14.

ج- نماذج مقترحة لتفعيل المنظمات غير الحكومية والمشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة

أولا- مشروع الاتحاد الأروبي والمنظمات غير الحكومية حول دعم الحوكمة البيئية من خلال بناء قدرات المنظمات غير الحكومية[1]

يعد مشروع الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية" دعم الحوكمة البيئية من خلال بناء قدرات المنظمات غير الحكومية"، مشروعاً عالميا ممولا من قبل الاتحاد الأوروبي وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP ويمنح من خلال مرفق البيئة العالمية / برنامج المنح الصغيرة GEF/SGP .

حيث يهدف المشروع إلى دعم مفاهيم التنمية المستدامة وتحسين الإدارة البيئية في الدول المستهدفة من إقليمين متجاورين من الأقليم الأوروبي وذلك عن طريق مشاركة مجتمعية أكثر فاعلية فى الحوكمة البيئية. ويركز المشروع في المقام الأول على دعم القدرات الداخلية والخارجية للمنظمات غير الحكومية وتنمية المهارات المهنية اللازمة للحوكمة البيئية، ويتحقق ذلك من خلال تقديم منح صغيرة لعدد من المشروعات تنفذها المنظمات غير الحكومية في كل دولة من الدول المشاركة، سيعمل مشروع الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية على تحسين قدرات المنظمات غير الحكومية للمشاركة بأسلوب واع وماهر في صياغة السياسات البيئية، وإدارة الموارد الطبيعية، والمشاركة في صنع القرار في ما يخص القضايا الرئيسية، وتمثيل مصالح المواطنين والمجتمعات في المناقشات والمناظرات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، كما يهدف المشروع من خلال دعم التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين، أن يكون له تأثيرا أوسع على تنمية قدرات المجتمع المدني للمشاركة مع الحكومة في مهام حوكمة البيئة وأنشطتها.

تماشيا مع منهجية تنمية القدرات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهداف إطار تنمية القدرات الخاص بمرفق البيئة العالمي في مرحلته العملية الخامسة، يجب أن يساهم كل مشروع يدعمه مشروع الاتحاد الأوروبي في واحدة على الأقل من نتائج ومخرجات القدرات التالية:

[1] مشروع الاتحاد الأروبي والمنظمات غير الحكومية حول دعم الحوكمة البيئية من خلال بناء قدرات المنظمات غير الحكومية. ص. 1-5. الموقع الإلكتروني: ...www.jo.undp.org/.../**dam**/.../Guidance%20for%20NG. بتاريخ: 2015/12/14.

- **القدرة على المشاركة**

تساهم المشروعات في تعزيز قدرات المنتفعين(أصحاب المصلحة) للمشاركة في تحليل السياسات الوطنية والمحلية وعمليات الحوار ذات الصلة بحوكمة البيئة وإدارتها، كما يجب أن يساهم هذا المخرج في دعم قدرة المنظمات غير الحكومية على عقد الاجتماعات.

المؤشر الأول: عدد ونوع المحافل مثل :المؤتمرات، الحلقات التشاورية، الجلسات الحوارية، لجان الخبراء واجتماعات المائدة المستديرة، التي يتم تنظيمها وتنفيذها بنجاح لتمكين المنتفعين الأساسيين من المشاركة في عمليات التشاور والنقاشات المرتبطة بحوكمة البيئة وادارتها.

المؤشر الثاني: عدد الأفراد أو المجموعات(مصنفة طبقا للنوع)، المشاركة بفاعلية في آليات التشاور.

- **القد رة على انتاج المعلومات والمعرفة والوصول إليها، واستخدامها**

تساهم المشروعات في انتاج المعلومات والمعرفة والوصول إليها، واستخدامها في تناول المشكلات البيئية وايجاد الحلول الملائمة لها، يجب أن تساهم أنشطة هذا المخرج في تحسين وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي بالمعلومات البيئية والوصول إليها ونشرها.

المؤشر الأول: رفع الوعي العام من خلال ورش العمل والأنشطة الأخرى (عدد ورش العمل، عدد المشاركين في أنشطة رفع الوعي).

المؤشر الثاني: نوع المعلومات والمعرفة المتعلقة بالمشكلات والاتجاهات البيئة على المستوى الوطنى المؤشر الثالث: الاستراتيجية التي تم تنفيذها لتبادل المعلومات والمعرفة البيئية مع المجتمع المدني والحكومة:

- **القدرة على وضع الاستراتيجيات، والسياسات، وتحديث التشريعات**

تساهم المشروعات في دعم القدرات اللازمة لوضع الإستراتيجيات والسياسات، والأطر التشريعية والتأثير عليها. كما تساهم الأنشطة التي تتم في ظل هذا المخرج في تحسين قدرة المنظمة على المشاركة في وضع السياسة والأطر الاستراتيجية اللازمة للحوكمة والإدارة البيئية.

المؤشر الأول: الخطط الوطنية والمحلية، والسياسات، والأطر القانونية التى تم تحديثها أو تغييرها (من حيث العدد والنوع).

المؤشر الثاني: عدد من موجز السياسيات، وورش العمل التدريبية، والحملات الإعلامية...الخ للتأثير على السياسات وعمليات التخطيط.

- **القدرة على الإدارة والتنفيذ**

تساهم المشروعات في دعم القدرات اللازمة لتنفيذ المشروعات والبرامج البيئية وإدارتها تساهم الأنشطة التي تتم في إطار هذا المخرج في تحسين فدرة المنظمة في التأثير على تنفيذ المشروعات والبرامج البيئية.

المؤشر الأول: عدد الأفراد الذين تم تدريبهم على المهارات الضرورية لإدارة المشروع، وتحديدها طبق النوع التدريب، بما في ذلك وضع لمشروع، وتعبئة الموارد، والتخطيط للأعمال، والقدرة التنفيذية.

- **القد رة على المتابعة والتقييم**

تساهم المشروعات في دعم القدرات على متابعة الآثار البيئية، كما تساهم الأنشطة التي تتم في هذا الإطار في تحسين قدرة المنظمة على متابعة المشكلات والاتجاهات البيئية وتقييميها وإبلاغ مسئولى عمليات التخطيط وصانعى القرار.

المؤشر الأول: تحديد آليات ونظم المتابعة والتقييم (العدد والنوع).

المؤشر الثاني: القدرات اللازمة لمتابعة المشروعات والبرامج (عدد الأفراد اللذين تم تدريبهم مقسمين طبقا للنوع).

من المتوقع أن يغطي البرنامج كلا من برامج بناء القدرات الداخلية (دعم المهارات والقدرات المؤسسية، والمالية، والفنية، وقدرات التخطيط الاستراتيجي داخل المنظمة غير الحكومية) وبرامج بناء القدرات الخارجية (تحسين مهارات الدعوة وكسب التأييد، والتواصل والتوعية، وكذلك المهارات الفنية والعلمية، التشبيك وإقامة التحالفات مع مجموعات المجتمع المدني الأخرى) الأمر الذي يمكن من مشاركة المنظمة غير الحكومية في عمليات الحوكمة البيئية، والقيام بتحليل السياسات، ومهارات الحوار والتفاوض، وعمل الأبحاث، والمتابعة والتقييم، وبناء التحالفات وتنظيم الحملات.

من خلال المنح، تستطيع المنظمات غير الحكومية الحصول على التدريب لتقييم وبناء قدراتها الداخلية في ستة مجالات:

- تقييم القدرات الداخلية وتطوير خطط تنمية القدارت.
- دعم مهارات العاملين(الفنية، والإدارية، والمالية...الخ).
- إعداد القادة.
- التوجيه في تعبئة الموارد.
- التقييم الذاتي للأداء.
- التخطيط الاستراتيجي.

من حيث القدرات الخارجية، تدعم المنح التدريب النظري والعملي في العديد من المجالات الحيوية التالية المتصلة بالحوكمة البيئية:

- المشاركة في صنع القرار البيئي.
- الدعوة إلى العدالة البيئية من خلال الوصول إلى القانون والمحاكم الرأي العام.
- استخدام التواصل والحملات الإعلامية بشكل استراتيجي للترويج للحوكمة البيئية السلمية.
- بناء التحالفات والتشبيك مع منظمات المجتمع المدني على المستوى القومي والإقليمي.
- جمع المعلومات الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة وتحليلها، وتسهيل الوصول إليها.
- تحليل السياسة والمشاركة في المشاورات السياسية وتطبيق السياسات.
- تقييم الأوضاع البيئية ومراقبة مدى الإلتزام بالقوانين والاتفاقيات البيئية (من جانب الحكومة والصناعة، المجتمعات...).

ثانيا- نحو ميثاق بيئي عالمي[1]

من الآليات التي يمكن أن يكون لها تأثير فعال في الحفاظ على البيئة العالمية هو إيجاد ميثاق عالمي للبيئة، ملزم لك دول العالم سواء أفرادا أو جماعات أو تكتلات، ويقوم هذا الميثاق على مبدأين أساسيين هما:

[1] شكراني الحسين. "نحو حوكمة بيئية عالمية". مجلة رؤى استراتيجية. المجلد. 2. العدد.8. أكتوبر 2014. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص. 46-47. الموقع الإلكتروني:
http://strategicvisions.ecssr.com/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/Rua_Strategia/Rua-Issue-08/rua08_32.pdf. بتاريخ:

- **من توازن القوى إلى توازن المصالح المشتركة وتكاملها**

إن توازن المصالح المشتركة للإنسانية يستدعي مفهوم الأمن البيئي كتحد جديد مطروح على الأجندة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية، ويستخلص مفهوم الأمن البيئي من مضامين الميثاق العالمي للطبيعة، حيث يجب احترام الطبيعة وعدم تعطيل مساراتها العملية، ولا يجوز تعريض استمرارية البقاء على الارض للخطر، كما يجب أن تخضع جميع مناطق الارض من بر وبحر وجو لمبادئ الاستمرارية والرعاية، واستعمال الموارد الإيكولوجية غير المتجددة بحذر وصيانة الطبيعة من التدهور الناتج عن الحرب والأنشطة العسكرية الضارة بالطبيعة.

- **الاعتماد على خبرة العلماء بدلا من الخضوع لأهداف السياسيين**

يحتم الميثاق البيئي العالمي المقترح على القادة السياسيين الاعتماد على الخبراء لإنجاز التقارير اللازمة للتوصل إلى ميثاق يجمع بين أفكار كل الاطراف المتحاورة في المفاوضات الكونية، لأن المسألة ترتبط أساسا بحياة البشرية أو موتها، أما فئة السياسيين فهي تعبر أساسا عن مطالب ومصالح فئات محدودة ولمدة محدودة، لذلك تفتقد بعد النظر في أحيان كثيرة.

عمليا وفي نطاق الحاجة إلى توازن أفضل بين العلم والسياسة يقر لورانس سسكند أن مراجعة أغلب الاتفاقيات الدولية التي تم التفاوض بشأنها منذ مؤتمر استكهولم بشأن البيئة البشرية في 1972، تبين أن البراهين العلمية قامت بدور محدود في تحديد الموضوع والبحث عن الحقائق والمساومة وتعزيز النظام، وثمة أسباب عدة لضعف تأثير نتائج الابحاث العلمية عما يؤمن به الناس، منها أن التفاوض بشأن المعاهدات البيئية يتناول قضايا تعقيدية وتكون متداخلة أحيانا ولها تفسيرات محدودة، وتوجد فئات من أصحاب المصالح الخاصة مستعدة دائما للتشكيك في الأدلة العلمية غير اليقينية، وعندما يعترف العلماء بوجود هذه الشكوك يسيطر الفاعلون السياسيون على صنع القرار ويوجد في الجماعة العلمية خبراء يفضلون المواجهة (خاصة النقاشات التي ترفعهم إلى دائرة الاهتمامات)، وما يُؤسف له أن الإعلام والرأي العام عندما يفشلان في فهم الخلافات الداخلية بين الخبراء لا يرغبان في التقدم حتى تتجلي الحقيقة الكاملة، لذلك يتم التخلي عن الحقائق المتوافرة والمتاحة.

خلاصة

من خلال الطرح السابق لمختلف المعيقات التي تقف في تفعيل المنظمات غير الحكومية للمشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة، نجد أن المعيقات السوسيوثقافية إضافة إلى المعيقات الاقتصادية من أكثر المعيقات تأثيرا في تغيير السلوكيات السلبية اتجاه البيئة والذهنيات الجامدة التي تعود عليها السكان، وتحتاج إلى طرق إبداعية لتخطي الحواجز التي نشأت بين المنظمات غير الحكومية والسكان وبين السلطات المحلية من جهة، وبين السكان والبيئة من جهة ثانية، فأهم تحدي أمام المنظمات غير الحكومية هو رفع مستوى الوعي البيئي لدى السكان.

الجـــانـــب

الـــمـيـــدانـــي

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

1- مجالات الدراسة

1-1- المجال المكاني

1-2- المجال البشري

1-3- المجال الزمني

2- منهج الدراسة

3- عينة الدراسة وخصائصها

4- أدوات جمع البيانات

4-1- الملاحظة

4-2- المقابلة

4-3- السجلات والوثائق الرسمية

4-4- الاستمارة

خلاصة

تمهيد

يعد التحديد الدقيق للإطار المنهجي للدراسة معيار نجاح الباحث في تطبيق الدراسة الميدانية بسلاسة ويسر، سواء على مستوى مجالات الدراسة المكانية، البشرية والزمنية، فأي خطأ في اختيار المجال المكاني أو البشري بالأخص، من شأنه أن يوصل الباحث إلى بذل مجهودات جبارة دون طائل يذكر، كما أن اختيار المنهج أو أسلوب العينة غير المناسب من شأنه أن يشكك في دقة وموضوعية الدراسة والباحث، فقد يعتبر اختيار الباحث خاضع للصدفة والسهولة وليس للموضوعية والدقة، نفس الأمر في اختيار أدوات جمع المعلومات الميدانية، فقد يختار الباحث استخدام أداة دون غيرها، كأن يختار الاستمارة لسهولة تطبيقها من حيث الجهد والوقت والتفريغ رغم ان المقابلة تناسب أكثر موضوع دراسته، لذلك حاول الباحث التقيد بالمبررات العلمية والموضوعية قدر المستطاع في اختيار مجالات الدراسة واستشارة أهل الاختصاص من الباحثين ومن الناشطين ميدانيا، والمنهج المستخدم وأساليب العينة التي تتوافق مع طبيعة الدراسة وفي حدود إمكانيات الوقت المتوفر لإجراء الدراسة الميدانية، وكذلك على مستوى اختيار أدوات جمع المعلومات المناسبة.

1- مجالات الدراسة

1-1- المجال المكاني

يتمثل المجال المكاني للدراسة في مدينة باتنة، عاصمة ولاية باتنة، هذه الأخيرة التي تقع في منطقة الشرق الجزائري ما بين الدرجة 4° والدرجة 7° من خط الطول الشرقي، والدرجة 35° والدرجة 36° من خط العرض الشمالي، ضمن المجموعة الطبيعية من ملتقى الأطلس التلي والأطس الصحراوي. تتربع على مساحة 12.038.76 كم^2 ، وهذا ما يجعلها تتنوع طبيعيا وبيئيا وتتكون إداريا من 22 دائرة 61 بلدية، يحدها من الشمال ولاية ميلة، ومن الشمال الشرقي ولاية أم البواقي ومن الشمال الغربي ولاية سطيف، ومن الشرق ولاية خنشلة ومن الغرب ولاية مسيلة ومن الجنوب ولاية بسكرة.[1]

[1] الموقع الرسمي لولاية باتنة. http://www.wilaya-batna.gov.dz/content/.../%D8%A9. بتاريخ: 2016/01/23.

أما مدينة باتنة عاصمة الولاية، يحدها من الشمال بلدية سريانة وفسديس، من الشرق عيون العصافر، من الغرب واد الشعبة وواد الماء، من الجنوب تازولت، تتربع على مساحة 116.41كم^2، تنقسم إلى 21 حي وفقا لمصلحة التسيير الحضري لبلدية باتنة.

جدول رقم 1: الأحياء المكونة لمدينة باتنة حسب مصلحة التسيير الحضري لبلدية باتنة

الرقم	حي الأمير عبد القادر	11	حي باركة فوراج
01	حي بوزران	12	حي طريق تازولت
02	المنطقة الصناعية	13	حي بوعريف
03	حي أولاد بشينة	14	حي النصر
04	حي بوفريس	15	تحصيص الرياض
05	حي كشيدة	16	تحصيص طريق حملة
06	حي طريق حملة	17	تحصيص المجاهدين
07	الحي الجامعي	18	تحصيص كموني
08	حي الشهداء	19	تحصيص تامشيط
09	حي بوعقال	20	تحصيص البستان
10	حي الزمالة	21	المنطقة الصناعية

المصدر: مصلحة التسيير الحضري لبلدية باتنة

أغلب هذه الأحياء هي مندوبيات تتكون من مجموعة من الأحياء، ونظرا لكبر حجم المندوبيات وكثرة عددها، كان على الباحث اختيار مندوبية واحدة لإجراء الدراسة الميدانية في إطارها، وتم تحديد مجموعة من المعايير للإختيار حتى يتوافق المجال المكاني مع متطلبات الدراسة، وأهم هذه المعايير:

- جمعيات متخصصة في حماية البيئة، جمعيات من بين نشاطاتها حماية البيئة.
- كبر المندوبية من حيث: المساحة، حجم السكان.
- تنوع السكان من حيث: المستويات الاجتماعية (أغنياء، فقراء، طبقة متوسطة).

- عراقة السكان بالنسبة للحي: من السكان الأوائل، وافدون إلى الحي.
- تنوع النشاط الاقتصادي: محلات تجارية، الأسواق اليومية أو الأسبوعية، أطباء محامون، موظفون.
- تنوع المشكلات البيئية.
- تنوع أشكال السكن من حيث: جماعي، فردي، قديم، حديث، استخدام سكني، استخدام تجاري.

بتطبيق هذه المعايير وبمساعدة من جمعيات حماية البيئية والسلطات المحلية تم اختيار مندوبية الإخوة لمباركية (حي بارك فوراج سابقا) لتطبيق الدراسة الميدانية، فهو أكبر الأحياء وأقدمها، يقع شرق مدينة باتنة، يتربع على مساحة 1283.20 هكتار، ابتداءا من مفترق الطرق الإخوة لمباركية إلى غاية نقطة التقاطع مع المحول الجنوبي مرورا بشارع بوخلوف محمد الهادي وممرات محمد بوضياف إلى غاية كدية بوعقال ثم إلى الحدود الغربية لبلدية تازولت مرورا بالمنطقة العسكرية انتهاءا عند مفترق الطرق الإخوة لمباركية.*

تتكون مندوبية الإخوة لمباركية من 9929 مسكن، منها 7309 مسكن مشغول، 2531 مسكن شاغر، 89 مبنى ذو استعمال مهني كما هو موضح في الجدول الإجمال الخاص بالتجمع الحضري.

أما بالنسبة للجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة فيوجد في ولاية باتنة 19 جمعية بيئية حسب مديرية البيئة لولاية باتنة، تنشط ضمن إطار الولاية أو البلديات التي تنتمي إليها بعضها وطنية، ويوجد في مدينة باتنة 06 جمعيات مقرها الدائم في بلدية باتنة، وهي:

- جمعية حماية البيئة، مقرها في حي السطا.
- جمعية حي المنظر الجميل لحماية البيئة، مقرها شارع الإخوة بولعزيز.
- جمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة، مقرها المركز التجاري نجمة الأوراس.
- المؤسسة الأوراسية للعلوم والفنون والثقافة. مقرها حي الإخوة خزار.

* لمزيد من التفاصيل، انظر الخريطة في الملاحق.

تنشط هذه الجمعيات البيئية على المستوى المحلي بالتنسيق والشراكة مع جمعيات ناشطة في المجال البيئي لكن ليست متخصصة بيئيا مقراتها في الأحياء، ومن بين هذه الجمعيات والتي تنشط أساسا على مستوى مندوبية الإخوة لمباركية:

- جمعية الأمل، مقرها حي سلسبيل.
- جمعية الوفاء، مقرها حي باركة فوراج السفلي.
- جمعية ابن سيناء، مقرها حي بوعريف.

1-2- المجال البشري

بلغ عدد سكان ولاية باتنة حوالي 1.205.900 نسمة في 2012/12/31 بكثافة سكانية تقدر 100.17 نسمة /كم^2، عدد الذكور 597.041 نسمة بنسبة 49.51 % من مجموع السكان وعدد الإناث 608.859 نسمة، بنسبة 50.49 % من مجموع السكان.

وتعتبر مدينة باتنة أكبر بلدية من حيث عدد السكان، حيث بلغ عدد سكانها 320.281 نسمة بتارخ 2012/12/31 بكثافة سكانية تقدر بـ 3419.4 نسمة/كم^2، ويقطن معظم سكانها في التجمعات الحضرية بنسبة 99.61 % من عدد السكان.

ويعتبر مندوبية الإخوة لمباركية أكبر حي في مدينة باتنة من حيث عدد السكان، حيث بلغ 43144 نسمة عام 2013، موزعين على 43 مقاطعة سكنية، ويبلغ عدد الأسر 7986 أسرة موزعة على 7309 مسكن حسب الجدول الموالي.

جدول رقم 2: الجدول الإجمالي الخاص بالتجمع الحضري مندوبية للبلدية لحي الإخوة لمباركية[1]

[1] مصلحة التهيئة العمرانية لبلدية باتنة.

الجدول الإجمالي الخاص بالتجمع الحضري									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
رقم المقاطعة N° du district	عدد البنايات Nombre de constructions	Nombre de logements عدد المساكن				عدد الآسر في البناية Nombre de ménages	Nombre total de R.P+R.A.T عدد الأشخاص المقيمين في البناية		
		مشغول Habités	شاغر Inhabités	استعمال مهني Usage professionnel	مجموع المساكن Total logements		ذكور Masculin	إناث Féminin	المجموع Total
37	136	163	12	2	177	170	418	433	851
38	161	138	23	2	163	171	466	445	911
39	152	172	23	0	195	172	492	456	948
40	174	144	29	1	174	191	531	543	1074
94	168	192	30	1	223	192	510	528	1038
95	158	141	17	1	159	205	536	495	1031
96	183	125	56	2	183	137	364	351	715
97	162	144	36	3	183	162	445	403	848
98	172	160	29	6	195	171	534	495	1029
99	132	134	32	2	168	147	424	427	851
154	188	147	36	7	190	154	470	452	922
155	163	173	22	0	195	176	503	483	986
156	229	226	32	0	258	246	442	687	1429
157	159	144	25	0	169	153	468	489	957
158	146	131	14	0	145	196	558	527	1085
159	159	178	23	0	201	207	565	541	1106
160	133	158	20	0	178	160	480	463	943
161	177	200	7	0	207	219	626	649	1275
162	114	132	7	1	140	152	422	418	840
163	180	173	35	0	208	199	550	552	1102
164	137	150	43	21	214	173	494	441	935
165	63	195	72	0	267	202	190	471	661
166	16	261	30	1	292	261	613	632	1245
167	18	183	33	6	222	189	514	499	1013
168	19	170	68	0	238	171	435	432	867
169	19	209	23	0	232	209	505	500	1005
170	18	191	19	0	210	191	423	432	855

171	17	203	28	9	240	203	512	522	1034
172	97	174	73	4	251	179	442	526	968
173	275	149	126	0	275	166	541	449	990
174	183	154	50	5	209	169	469	486	955
175	156	155	28	2	185	156	459	473	932
176	178	175	41	0	216	196	561	505	1066
177	197	161	47	1	209	174	478	446	924
178	260	144	116	0	260	149	445	431	876
179	223	163	60	0	223	177	479	504	983
180	206	142	64	0	206	174	468	474	942
181	301	148	135	6	289	169	490	500	990
182	227	170	56	0	226	203	588	616	1204
183	318	176	145	0	321	184	595	532	1127
184	333	176	156	1	333	204	590	585	1175
185	334	301	308	0	609	307	698	707	1405
186	36	35	230	0	265	35	67	63	130
282	226	149	72	5	226	165	472	449	921
Total de la page	7103	7309	2531	89	9929	7986	21332	21512	43144

1-3- المجال الزمني

مرت الدراسة الميدانية بأربع مراحل زمنية أساسية:

مرحلة اختيار الحي: دامت هذه المرحلة من 2015/09/06 إلى غاية 2015/09/29 م تم في هذه المرحلة البحث عن الحي الذي ستقام فيه الدراسة الميدانية بالاستعانة بمجموعة من الفاعلين الاجتماعين والشركاء في حماية البيئة على مستوى مدينة باتنة حيث تم الاتصال بمسؤول مكتب التحسيس والإعلام والتربية البيئية بمديرية البيئة، ونائب رئيس بلدية باتنة جميل حمودة، والسيد درنوني عبد الكريم رئيس جمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة والسيد زعبوب هارون رئيس جمعية حماية البيئة، وتم التشاور معهم والاستفسار عن وضع الأحياء في مدينة باتنة، وبالاعتماد على مجموعة من المعايير المذكورة سابقا اقترحت السلطات المحلية وجمعيات حماية مندوبيتين لإجراء الدراسة الميدانية، أولاهما مندوبية بوعقال، ومندوبية الإخوة لمباركية (بارك فوراج سابق)

لكن مع إعطاء الأفضلية لمندوبية الإخوة لمباركية لاحتوائها على حي نموذجي بيئي في إطار اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاروبي. لذلك اعتمد الباحث هذا الاختيار.

المرحلة الاستطلاعية: وهي أطول مرحلة في الدراسة الميدانية، دامت قرابة 3 أشهر (أكتوبر، نوفمبر وديسمبر) 2015، لكن على فترات متقطعة، تم في هذه المرحلة استكشاف الحي المختار لتطبيق الدراسة الميدانية، حيث قام الباحث كخطوة أولى بزيارات فردية إلى مندوبية الإخوة لمباركية، للوقوف على وضع الأحياء والمقاطعات بالمندوبية ومحاولة التحقق من مدى صلاحية المندوبية وملائمتها لمتطلبات الدراسة، والاستعانة ببعض الأقارب والمعارف ممن يقطنون في المندوبية في جمع المعلومات اللازمة قبل الاعتماد النهائي للاختيار.

الخطوة الثانية كانت بداية سلسلة من الزيارات الرسمية إلى مسؤولة بلدية مندوبية حي الإخوة لمباركية السيدة هدى زغينة، والتي زودتنا بمعلومات رسمية حول المندوبية وأحيائها وحول الجمعيات الناشطة في حماية البيئة المتمركزة في المندوبية، وقامت بترتيب موعد جماعي مع مسؤولي هذه الجمعيات في مقر المندوبية، للوقوف على أهم المشاكل المنتشرة في الحي، ودورهم في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المندوبية في حماية البيئة.

الخطوة الثالثة كانت زيارات فردية إلى مقرات الجمعيات السابقة في المندوبية، وإجراء جولات بصحبة مسؤولي الجمعيات في الأحياء التي ينشطون فيها وأهم النشاطات المنجزة من قبلهم وأهم المشكلات التي لا تزال الأحياء تعاني منها.

مرحلة تجريب الاستمارة: تمت في النصف الثاني من شهر جانفي 2016. دامت 10 أيام حيث قام الباحث (بنفسه) بتوزيع 50 استمارة على مجموعات مختلفة من الأحياء المكونة للمندوبية بالتنسيق مع مسؤولي الجمعيات الناشطة في الأحياء وبعض أعضائها، للوقوف على مدى استيعاب السكان وأعضاء الجمعيات لأسئلة الاستمارة ومدى موافقتها للواقع المعيش في تلك الأحياء، وانطلاقا من ذلك تم حذف بعض الأسئلة وتعديل وتبسيط صياغة البعض الآخر والتي لوحظ غموضها بالنسبة لأغلب المبحوثين وحتى أعضاء الجمعيات والذين كان من المقرر توزيعهم للاستمارة، لكن بعد تجريبها عدل الباحث عن ذلك لسببين، أولهما عدم تمكن الأعضاء من استيعاب مضمون الإستمارة جيدا، وثانيهما تحري المصداقية والموضوعية كون الاستمارة تقيس

نظرة السكان نحو دور تلك الجمعيات في تفعيل مشاركتهم لحماية البيئة، من هذا المنطلق تقرر الاستعانة بطلبة جامعيين في نفس التخصص.

مرحلة تطبيق الاستمارة: دامت هذه المرحلة 2016/02/08 إلى غاية 2016/12/22، وقد تم الاستعانة كما سبق الذكر بطلبة جامعيين تخصص علم الاجتماع الحضري ماستر 1 إضافة إلى بعض الطلبة السابقين في القسم والطنين بمندوبية الإخوة لمباركية.

2- منهج الدراسة *

إن عملية اختيار المنهج العلمي المناسب للدراسة مرتبط أساسا بطبيعة موضوع الدراسة بمعنى أن مناهج وأساليب البحث السوسيولوجي تختلف باختلاف الظواهر والمشكلات المدروسة وما يصلح منها لدراسة ظاهرة معينة قد لا يصلح لدراسة ظاهرة أخرى نظرا لاختلاف الظواهر المدروسة في خصائصها وموضوعاتها، ورغم ذلك فإن هذا لا ينفي بشكل مطلق إمكانية دراسة ظاهرة ما باستخدام أكثر من منهج علمي، مع الإشارة إلى أن بعض الظواهر لا يمكن تمييزها والتعرف عليها من خلال طبيعة مادتها العلمية.[1]

وتأتي أهمية المنهج الوصفي بوصفه ركن أساسي في البحث العلمي، وفي نظر الكثير من الباحثين فإنه المنهج الأكثر ملائمة لدراسة أغلب المجالات الإنسانية نتيجة صعوبة استخدام المناهج الأخرى وبالأخص المنهج التجريبي وغيره،[2] إذ يعرف بأنه: "طريقة علمية منظمة لوصف الظاهرة عن طريق جمع وتصنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسير وتعليل وتركيب للمعطيات النظرية والبيانات الميدانية بغية الوصول إلى نتائج علمية، توظف في السياسات الاجتماعية بهدف إصلاح الأوضاع المجتمعية".[3]

وهذا يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة المتمحور حول المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة بالتركيز على دور المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة المحلية في تفعيل تلك المشاركة، فالدراسة تهدف إلى جمع مادة علمية نظرية وميدانية حول واقع البيئة

* تم تقديم هذا الطرح في ضوء عنصر توظيف المنهج الوصفي للأستاذ رشيد زرواتي. مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية. مصر: دار الكتاب الحديث. 2016 . ص. 91-92.

[1] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم. مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000 .ص. 34.

[2] علي معمر عبد المؤمن. البحث في العلوم الاجتماعية الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات. مصر: منشورات جامعة 7 أكتوبر. 2008. ص. 287.

[3] رشيد زرواتي. مرجع سابق. ص. 82.

ومشكلاتها في مدينة باتنة، وواقع المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية بيئتهم، واقع وجود جمعيات بيئية ناشطة فعلا في الميدان وليست مجرد شعارات، ثم دور تلك الجمعيات في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة بالتركيز على أهم المشكلات البيئية التي تتواجد في المدينة والوقوف على مختلف أبعاد الظاهرة محل الدراسة.

بالإضافة إلى توظيف رؤى وأطروحات الأفراد المبحوثين من سكان مندوبية الإخوة لمباركية والمسؤولين من السلطات الإدارية سواء على مستوى مديرية البيئية أو على مستوى بلدية باتنة، أو على مستوى ملحقة البلدية لمندوبية الإخوة لمباركية، بالإضافة إلى مسؤولي وأعضاء الجمعيات البيئية المتخصصة والجمعيات البيئية التي تعمل بالتنسيق معها على مستوى الأحياء، في إثراء الدراسة من مختلف جوانبها خاصة وأن الموضوع محل الدراسة مركز اهتمام ثلاث فاعلين اجتماعين: السلطات، الجمعيات والسكان.

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي في كلا جانبي الدراسة، الجانب النظري من خلال استخدامه في التنظيم والتوجيه الفكري في جمع المادة العلمية المستقاة من الأدبيات النظرية المختلفة العربية والغربية على حد السواء والبحث فيها بغية الوقوف على أبعاد المشكلة البحثية، ثم تصنيف وتبويب المادة العلمية حسب فصول الدراسة، وإيجاد العلاقات القائمة بين الفصول انطلاقا من متغيرات الدراسة.

أما الجانب الميداني فقد تم استخدامه من خلال تحديد العينة الممثلة لمجتمع الدراسة عن طريق نوعين: العينة القصدية والعينة العشوائية لمجموعة من الاعتبارات والتي سبق ذكرها بالإضافة إلى الاعتماد على أدوات البحث الميداني من: ملاحظة، استمارة ومقابلة وسجلات ووثائق التقارير والإحصاءات الرسمية.

وصولا إلى عرض، ترتيب، تصنيف، تحليل وتفسير المادة العلمية التي تم جمعها من الميدان ومناقشتها في ضوء الأدبيات النظرية والدراسات السابقة.

وانتهاءا إلى محاولة تقديم تصور يمكن أن تستفيد منه الجمعيات البيئية والسلطات المحلية المعنية بالشأن البيئي في فهم طبيعة السكان وكيفية تفكيرهم وموجهات سلوكياتهم اتجاه البيئة المحلية.

3- عينة الدراسة وخصائصها

انطلاقا من طبيعة موضوع الدراسة المتمحور حول المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة ودور المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة المحلية في تفعيل تلك المشاركة، فكان العامل الأساسي في اختيار أسلوب العينة المناسب هو وجود الجمعيات البيئية الناشطة ميدانيا، لذاك اعتمدت الدراسة في اختيار العينة على نوعين، عينة قصدية، وعينة عشوائية بسيطة.

3-1- العينة القصدية: واستخدمت في اختيار المندوبية التي تتناسب مع متطلبات الدراسة وخاصة وجود جمعيات بيئية ناشطة، من بين 21 مندوبية و/أو حي مكونة لمدينة باتنة بالإضافة إلى تميزها بالتنوع من حيث السكان، النشاط، المسكن، بالإضافة إلى اختيار المقاطعات السكنية (distict) الممثلة للأحياء، وتم اختيار مقاطعة بارك فوراج السفلي، مقاطعة بوعريف 1.2.3، مقاطعة زموري، مقاطعة سلسبيل ومقاطعة لمباركية، ويقدر مجموع سكان هذه المقاطعات 26747 نسمة، أما عدد الأسر القاطنة في هذه المقاطعات : 5162 أسرة، وباعتبار وحدة الدراسة هي الأسر فإن مجموع سكان هذه المقاطعات يصبح هو مجتمع الدراسة يحتاج إلى عينة تمثله.

جدول رقم 3: يوضح التجمع الحضري في حي بارك فوراج السفلي [1]

الجدول الإجمالي الخاص بالتجمع الحضري لمندوبية بلدية حي الاخوة لمباركية (بارك فوراج السفلي)									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
رقم المقاطعة N° du district	عدد البنايات Nombre de constructions	Nombre de logements عدد المساكن				عدد الآسر في البناية Nombre de ménages	Nombre total de R.P+R.A.T		عدد الأشخاص المقيمين في البناية
		مشغول Habités	شاغر Inhabités	استعمال مهني Usage professionnel	مجموع المساكن Total logements		ذكور Masculin	إناث Féminin	المجموع Total
37	136	163	12	2	177	170	418	433	851
38	161	138	23	2	163	171	466	445	911
39	152	172	23	0	195	172	492	456	948
40	174	144	29	1	174	191	531	543	1074
94	168	192	30	1	223	192	510	528	1038
95	158	141	17	1	159	205	536	495	1031
96	183	125	56	2	183	137	364	351	715
97	162	144	36	3	183	162	445	403	848
مجموع الصفحة	1294	1219	226	12	1457	1400	3762	3654	7416

وهو أعرق وأقدم حي بمندوبية الإخوة لمباركية يتميز بالتنوع في النشاط الاقتصادي ويقطن به أقدم الأسر القاطنة لمدينة باتنة والمندوبية، استفادت منه الدراسة من جانب معاناته المستمرة مع المخلفات العمرانية وتدهور حالة قنوات الصرف الصحي لقدمها.

[1] مصلحة التهيئة العمرانية لبلدية باتنة.

جدول رقم 4: يوضح التجمع الحضري لحي بوعريف (1.2.3)[1]

الجدول الإجمالي الخاص بالتجمع الحضري لمندوبية بلدية حي الإخوة لمباركيه (بوعريف 1.2.3)									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
رقم المقاطعة N° du district	عدد البنايات Nombre de constructions	Nombre de logements عدد المساكن				عدد الآسر في البناية Nombre de ménages	Nombre total de R.P+R.A.T		عدد الأشخاص المقيمين في البناية
		مشغول Habités	شاغر Inhabités	استعمال مهني Usage professionnel	مجموع المساكن Total logements		ذكور Masculin	إناث Féminin	المجموع Total
159	159	178	23	0	201	207	565	541	1106
163	180	173	35	0	208	199	550	552	1102
164	137	150	43	21	214	173	494	441	935
165	63	195	72	0	267	202	190	471	661
166	16	261	30	1	292	261	613	632	1245
167	18	183	33	6	222	189	514	499	1013
168	19	170	68	0	238	171	435	432	867
169	19	209	23	0	232	209	505	500	1005
170	18	191	19	0	210	191	423	432	855
171	17	203	28	9	240	203	512	522	1034
مجموع الصفحة	646	1913	374	37	2324	2005	4801	5022	9823

يعاني هذا الحي من أكبر نشاط مميز لمندوبية الإخوة لمباركية ويسبب لها مشكلة تلوث بيئي معقدة، وهو السوق اليومي للخضر والفواكه، وما ينتج عنه من مخلفات عمرانية كل مساء وحرقها مما يسبب تلوث جمالي وتلوث هواء في الحي بصفة خاصة ومندوبية الإخوة لمباركية بصفة عامة.

[1] مصلحة التهيئة العمرانية لبلدية باتنة.

جدول رقم 5: يوضح التجمع الحضري في حي زموري [1]

الجدول الإجمالي الخاص بالتجمع الحضري لمندوبية بلدية حي الإخوة لمباركيه (زموري)									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
رقم المقاطعة N° du district	عدد البنايات Nombre de constructions	Nombre de logements عدد المساكن				عدد الآسر في البناية Nombre de ménages	Nombre total de R.P+R.A.T		عدد الأشخاص المقيمين في البناية
		مشغول Habités	شاغر Inhabités	استعمال مهني Usage professionnel	مجموع المساكن Total logements		ذكور Masculin	إناث Féminin	المجموع Total
177	197	161	47	1	209	174	478	446	924
178	260	144	116	0	260	149	445	431	876
179	223	163	60	0	223	177	479	504	983
180	206	142	64	0	206	174	468	474	942
183	318	176	145	0	321	184	595	532	1127
184	333	176	156	1	333	204	590	585	1175
مجموع الصفحة	1537	962	588	2	1552	1062	3055	2972	6027

يتميز هذا الحي عموما بمساكن ملك وفيلات، وأصحابها تقريبا ميسوري الحال، من الإطارات من الموظفين وأصحاب الأعمال الحرة، وخدم هذا الحي الدراسة من جانب دراسة مدى تأثر المشاركة الشعبية في حماية البيئة بمستوى دخل السكان، ومدى استفادة جمعيات حماية البيئة من الوضع الاقتصادي لسكان هذا الحي في تمويل حملاتها البيئية خاصة على مستوى الحي ومدى ارتباط الوعي البيئي لدى السكان بمستويات الدخل.

[1] مصلحة التهيئة العمرانية لبلدية باتنة.

جدول رقم 6: يوضح التجمع الحضري لحي سلسبيل [1]

الجدول الإجمالي الخاص بالتجمع الحضري لمندوبية بلدية حي الإخوة لمباركيه (سلسبيل)									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
رقم المقاطعة N° ة du district	عدد البنايات Nombre de constructions	Nombre de logements عدد المساكن				عدد الآسر في البناية Nombre de ménages	Nombre total de R.P+R.A.T عدد الأشخاص المقيمين في البناية		
		مشغول Habités	شاغر inhabités	استعمال مهني Usage professionnel	مجموع المساكن Total logements		ذكور Masculin	إناث Féminin	المجموع Total
185	334	301	308	0	609	307	698	707	1405
186	36	35	230	0	265	35	67	63	130
مجموع الصفحة	370	336	538	0	874	342	765	770	1535

يتكون حي سلسبيل من البنايات الجماعية أي العمارات، وتقريبا كلها عمارات في إطار صيغة التساهمي، أغلب سكانها موظفون لدى القطاع العام والخاص، أطباء، محامون وغيرهم ممن لديهم أجر ثابت نوعا ما، بالإضافة إلى وجود مؤجرين في بعض المساكن، وخدم هذا الحي الدراسة من جانب ما تتميز به العمارات من تلوث بالقمامة واعتماد السكان على المصالح البلدية للاهتمام بالأمر، إضافة إلى السلوكيات السلبية المشاهدة اتجاه النظافة في كل العمارات.

[1] مصلحة التهيئة العمرانية لبلدية باتنة.

جدول رقم 7: يوضح التجمع الحضري لحي لمباركية [1]

الجدول الإجمالي الخاص بالتجمع الحضري لمندوبية بلدية حي الإخوة لمباركيه (لمباركيه)									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
رقم المقاطعة N° du district	عدد البنايات Nombre de constructions	Nombre de logements عدد المساكن				عدد الآسر في البناية	Nombre total de R.P+R.A.T		عدد الأشخاص المقيمين في البناية
		مشغول Habités	شاغر inhabités	استعمال مهني Usage professionnel	مجموع المساكن Total logements	Nombre de ménages	ذكور Masculin	إناث Féminin	المجموع Total
153	220	158	65	3	226	188	531	493	1024
282	226	149	72	5	226	165	472	449	921
مجموع الصفحة	446	307	137	8	452	353	1003	942	1945

حي صغير بالمقارنة بالأحياء السابقة وحديث النشّأة يعتبر مدخل المندوبية من ناحية تازولت يتكون من مساكن فردية مشغولة وأخرى قيد الإنجاز على العموم، عدد السكان به قليل ذوي مستوى اقتصادي متوسط، يعاني مشكلات بيئية خاصة مثل تلوث الهواء بالغبار الناتج عن عمليات البناء المتواصلة، مخلفات الهدم وبقايا المواد المستخدمة في البناء.

3-2- العينة العشوائية: تم اعتمادها في اختيار الأسر الممثلة لمجتمع الدراسة من مندوبية الإخوة لمباركية، فبعد اختيار المقاطعات السكنية الممثلة للحي عن طريق العينة القصدية تم احصاء 5162 أسرة، ولكبر حجم مجتمع الدراسة ووفقا لإمكانيات الباحث والوقت المتوفر تم أخذ نسبة 7% من مجموع الأسر، فتم الحصول على عينة حجمها 360 أسرة وفق المعادلة الرياضية:

[1] مصلحة التهيئة العمرانية لبلدية باتنة.

حيث أن:

$\overline{n}$: عدد أسر العينة

n: مجموع أسر مجتمع الدراسة

3-3- خصائص العينة

أما عن مواصفات أو خصائص العينة فيمكن سردها من خلال المحور الأول للاستمارة المتعلق بالبيانات العامة للمبحوثين كالآتي:

جدول رقم 8: يوضح توزيع مفردات العينة حسب متغير الجنس

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
ذكر	185	64.49
أنثى	101	35.31
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حوالي ثلثي أفراد العينة ذكور بنسبة 64.69 %، وذلك راجع إلى أسباب متعدد منها طبيعة المجتمع الجزائري الذي يغلب عليه الطابع الذكوري خاصة عند استقبال أشخاص غرباء عنهم في مقر سكناهم، إضافة إلى أن الطلبة الذين قاموا بتطبيق الاستمارات في الميدان سواء توزيعها واسترجاعها بالنسبة للمبحوثين الذين أرادوا ملأها بأنفسهم، أو توزيعها وشرح مضمونها وملئها واسترجاعها في حالة المبحوثين الذين رأوا أن الطلبة (أغلبهم ذكور) أقدر على شرح مضمونها وبالتالي غلبت فئة الذكور على العينة، لكن ذلك لا يمنع من وجود فئة الإناث بنسبة 35.31 %، والتي كانت حاضرة في غياب الأب أو الأخ أو الزوج وأجابت على الاستمارة بدورها خاصة مع وجود طالبتان في الميدان إلى جانب الذكور.

وتتفق معطيات هذا الجدول مع دراسة أحمد يوسف بشير، والتي توصلت إلى أن الذكور يبدون اتجاهات إيجابية نحو البيئة أكثر من الإناث وذلك فيما يتعلق بالأبعاد الخاصة بالوعي بمكونات البيئة وقضاياها، الاستعداد لتحمل المسؤولية نحو البيئة والمشاركة من خلال المنظمات الاجتماعية في المجتمع المحلي في تنمية البيئة (عن طريق ما تقوم به هذه المنظمات من برامج

ومشروعات)، وكذلك الاتجاه الإيجابي نحو المشاركة في حماية البيئة وصيانتها من التلوث، مع تحفظنا على جزئية الاتجاه الإيجابي نحو المشاركة في حماية البيئة سواء بالمجهودات الفردية أو ضمن المجهودات المؤسسية، ذلك أن معظم المجتمعات العربية تحد من حركة الإناث بصورة عامة، فما بالك بالحركات المختلطة التي تقوضها الأسر على اختلاف مستوياتها التعليمية والثقافية، بدعوى أنها تؤثر على سمعة الإناث بسبب الاختلاط أثناء حملات حماية البيئة ناهيك عن بعدها المكاني في كثير من الحالات، فذهنية المجتمعات العربية هي التي تحد من الاتجاهات الإيجابية للإناث نحو البيئة وقضاياها، حيث يختلف الأمر في المجتمعات الغربية حيث نجد الإناث جنبا إلى جنب مع الذكور في حملات حماية البيئة، وخير دليل على ذلك منظمة السلام الأخضر تضم أعداد كبيرة من الناشطات واللاتي يطفن مع سفنها في كل مكان بدون استثناءات.

جدول رقم 9: يوضح توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
أقل من 24 سنة	10	03.50
[24- 31[	44	15.38
[31-38[	80	27.98
[38-45[	108	37.76
[45 فما فوق	44	15.38
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 37.76 % مسجلة لدى الفئة العمرية [38-45[سنة، تليها النسبة 27.98 % مسجلة لدى الفئة العمرية [31-38[سنة، تليها النسبة 15.38 % مسجلة لدى كل من الفئتين العمريتين [24- 31[سنة و[45 فما فوق، وأخيرا النسبة 03.50 % مسجلة لدى الفئة العمرية أقل من 24 سنة.

تدل المعطيات السابقة على أن معظم مفردات العينة 65.74 % ينتمون إلى الفئة العمرية الوسطى الشابة [31-45[سنة، وهذا يتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري الذي يتسم بالشباب إلى حد كبير، بالإضافة إلى أنها الفترة العمرية المناسبة للمشاركة في الأعمال التي تخص المجتمع

سواء أكانت تنموية بشكل عام أو بيئية بشكل خاص، وتؤيد دراسة أحمد يوسف بشير ذلك أيضا حيث تشير النتيجة الثانية إلى أن هناك ارتباط موجب وقوي بين السن والاتجاه نحو المشاركة في تنمية البيئة، ففترة الشباب تمثل بصفة عامة فترة العطاء، لذلك يميل الشباب أكثر من الكهول والصغار نحو المشاركة الفعالة في تنمية مجتمعاتهم المحلية خاصة بالجهد لما يتناسب مع قدراتهم الجسدية الصحية، وقدرتهم على الانتقال وتحمل الصعاب في حالات كثيرة خاصة للمنتمين إلى منظمات غير حكومية بيئية وطنية أو إقليمية، أو حتى في حملات التشجير المحلية أو تنظيف بعض المساحات الخضراء أو المقابر، أو القيام بأعمال صيانة للأماكن العمومية للمحافظة على البعد البيئي الجمالي للمنطقة، أو إضفاء لمسات جمالية من الرسومات المعبرة على الحفاظ على البيئة في الأماكن التي تفتقر إلى ذلك، في حين يميل الكهول إلى المشاركة بالمال وإبداء الرأي.

جدول رقم 10: يوضح المستوى التعليمي لمفردات العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية%
بدون مستوى (أمي)	05	01.75
بدون مستوى (يقرأ ويكتب)	28	09.79
ابتدائي	11	03.85
متوسط	33	11.54
ثانوي	54	18.88
جامعي	155	54.19
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 54.19 % مسجلة لدى فئة الجامعيين تليها النسبة 18.88 % مسجلة لدى فئة المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي، ثم فئة التعليم المتوسط بنسبة 11.54%، بعدها تأتي نسبة 09.79 % مسجلة لدى فئة بدون مستوى ولكن يقرأ ويكتب، تليها نسبة 03.85% وأخيرا النسبة 01.75 % مسجلة لدى فئة بدون مستوى نهائيا (أمي).

وتدل المعطيات السابقة على أن نصف مفردات العينة جامعيون، وهذا يتماشى مع سياسة المجتمع الجزائري ومجانية التعليم والتوجه نحو التنمية البشرية لأفراد المجتمع بما يتوافق مع التنمية المستدامة للبلاد، وتتوافق معطيات هذا الجدول مع معطيات الجدول السابق نوعا ما، حيث تضم فئة الشباب في طياتها من أكملوا تعليمهم الجامعي ويتسمون بالنضج العلمي إضافة إلى من توقف تعليمهم في المستوى الثانوي أيضا، وتتناقض هذه المعطيات مع دراسة أحمد يوسف بشير فيما يتعلق بنتيجة الارتباط الضعيف بين التعليم والاتجاه نوع المشاركة في تنمية البيئة ومواجه مشكلاتها، حيث تدل الشواهد الواقعية أن من أكملوا دراساتهم الجامعية يتمتعون بالنضج العلمي وقدرتهم على إدراكم للقضايا البيئية العميقة والمعقدة على خلاف من لديهم مستويات علمية أدنى ذلك أن مستوى إدراكم للقضايا البيئية يتوقف عند المشكلات البيئة التي يعانون منها في حياتهم اليومية لا أكثر، وهذا يتوافق مع اتجاه المنظمات غير الحكومية على اختلاف مستوياتها المحلية والوطنية والإقليمية والدولية نحو تنمية القدرات الذاتية للمنتمين والناشطين بها، إنطلاقا من مبدأ أهمية المستوى العلمي والفكري في العمل الإنساني والمشاركة الفعالة، من خلال تكوين النشطاء بتزويدهم بالمعارف العلمية المتعلقة بأهم القضايا البيئية إضافة إلى تدريبهم بإكسابهم المهارات والقدرات اللازمة للعمل الميداني.

جدول رقم 11: يوضح الحالة العائلية لمفردات العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
أعزب	48	16.78
متزوج	225	78.68
مطلق	09	03.15
أرمل	04	01.40
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 78.68 % مسجلة لدى فئة المتزوجين تليها النسبة 16.78 % مسجلة لدى فئة العزاب، تليها النسبة 03.15 % مسجلة لدى فئة المطلقين، وأخيرا النسبة 01.40 % مسجلة لدى فئة الأرامل.

وتتفق معطيات هذا الجدول إلى حد كبير بمعطيات الجدول رقم 09 المتعلق بالفئات العمرية حيث أن أكثر من ثلثي حجم العينة في المرحلة العمرية المتوسطة وهي مرحلة الاستقرار الأسري، لذلك فإن معظمهم متزوج وهم أكثر حسا بالمسؤولية المجتمعية ووعيا بالمشاكل المحيطة بهم وبأسرهم بالدرجة الأولى، حيث أن الأشخاص يزداد شعورهم بالمسؤولية كلما كانوا مسؤولين عن أشخاص آخرين وخاصة أطفالهم، فالطبيعة البشرية تميل إلى حماية الصغار سواء من جانب الأم أو الأب، فإذا كانت الأم مسؤولة عن ضمان النظافة الصحية في المنزل، فإن مسؤولية ضمان المحيط الخارجي الطبيعي(الحفاظ على الغلاف النباتي أو الأشجار المحيطة بالمنزل أو الموجودة في الحي، انعدام المخلفات المنزلية في الشارع وأمام المنزل) والصحي (سلامة قنوات الصرف الصحي، نقاوة الهواء من الغازات السامة،...) للأطفال من وظائف الزوج أو الأب بشكل أدق وهذا بدوره يتناسب مع معطيات الجدول الأول الذي يذهب إلى أن حوالي ثلثي مفردات العينة ذكور (في هذه الجزئية المتعلقة بالمسؤولية) كون الذكور بصفة عامة سواء أكانوا متزوجين أولا فهم من يتحملون المسؤولية فيما يتعلق بالأمور خارج المنزل.

جدول رقم 12: يوضح عدد أفراد أسر مفردات العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
واحد	48	16.78
[2-4]	53	18.53
]4-6]	104	36.37
[6 فما فوق	81	28.32
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 36.37 % مسجلة لدى الفئة التي يتراوح عدد أفراد الأسرة فيها ضمن المجال [4-6]، تليها النسبة 28.32 % مسجلة لدى الفئة التي يقدر عدد أفراد الأسرة فيها من 6 فما فوق، ثم النسبة 18.53% مسجلة لدى الفئة التي يتراوح عدد أفراد الأسرة ضمن المجال [2-4] وأخيرا النسبة 16.78%.

يشير استقراء المعطيات السابقة على التحول الحادث في نمط الأسر الجزائرية بصفة عامة والأوراسية بصورة خاصة، حيث يبدوا التحول واضح جدا في الانتقال من نمط الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، مع الحفاظ على بعض خصائص الأسرة التقليدية من حيث عدد الأطفال حيث لا يزال العدد مرتفع نسبيا مقارنة مع نمط الأسرة النووية حيث تبلغ نسبة الأسر التي يفوق عدد أفرادها 4 أفراد فما فوق 64.69 % مقارنة مع عدد الأسر التي يتراوح عدد أفرادها من 2 إلى 3 أفراد وأغلبها من الأسر الحديثة النشأة أي المتزوجين حديثا إضافة إلى كثرة الأعباء الأسرية وغلاء المعيشة مما خفض توجه الأفراد نحو الإنجاب حيث أصبحت تقام دراسات جدوى من الزوجين لإنجاب طفل بعبارة أخرى كم سيكلف إنجاب طفل آخر (غذاء، حفاظات، حاضنة في حالة الزوجة العاملة، ثم تكاليف الدراسة والدروس الخصوصية العطل... والقائمة طويلة)، كما ساهم خروج المرأة إلى العمل خارج المنزل وارتفاع مستوى وعيها بالتخطيط العائلي بما يتناسب مع قدراتها الصحية والمادية إلى انخفاض معدل الخصوبة، رغم أن خروج المرأة إلى العمل ليس بجديد، ولم يمنع التوجه نحو الإنجاب في السابق، لكن صعوبة الحياة بكل جوانبها هو ما أدى انخفاض معدلات الخصوبة في الآونة الأخيرة، وهو ما أشار إليه مالتوس بأن الأسر انتقلت من الاستثمار في الأولاد إلى الاستهلاك.

في حين تشير الفئة التي يصل عدد أفراد الأسرة واحد في عينة الدراسة إلى العزاب.

جدول رقم 13: يوضح طبيعة مهنة مفردات العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
بطّال	38	13.29
أعمال حرة	64	22.38
قطاع خاص	80	27.97
قطاع حكومي	104	31.37
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم 13 أن أكبر نسبة هي 31.37 % مسجلة لدى الفئة التي تعمل مفرداتها لدى القطاع الحكومي، تليها النسبة 27.97% مسجلة لدى الفئة التي تعمل مفرداتها لدى القطاع الخاص، تليها النسبة 22.38% مسجلة لدى الفئة التي تعمل مفرداتها في الأعمال الحرة، وأخيرا النسبة 13.29% مسجلة لدى فئة البطالين.

وتتوافق معطيات هذا الجدول مع معطيات الجدول رقم 09 والجدول رقم 12 حيث معظم مفردات العينة ينتمون إلى الفئة العمرية المتوسطة وذوي أسر، وبالتالي لديهم مسؤوليات أسرية مما يحتم عليهم العمل خاصة في القطاع الحكومي والذي يظل بدون منازع مصدر أمان بالنسبة لأفراد المجتمع مهما كانت طبيعة الوظائف التي يشغلونها، حيث يفضل الأشخاص العمل في وظائف دون المستوى كأعوان أمن أو حتى عمال نظافة، فمعظم عمال النظافة في الوقت الحالي شباب وإلى فترات زمنية قريبة كان معظمهم من كبار السن لعزوف الشباب عن أداء هذا العمل لكونه يضر بمكانتهم في المجتمع بسبب نظرة هذا الأخير الدونية لهذه الوظيفة، لكن حاليا أصبحت هذه الوظائف الملاذ لبعض الفئات خاصة لمن ليس لديهم مستوى تعليمي مقبول مقارنة بالعمل في القطاع الخاص الذي لا ينفك توجهه نحو استغلال الأفراد وانعدام الأمن الوظيفي به في تزايد، أما الأعمال الحرة فهي ملاذ لمن لا يقبل الخضوع تحت إمرة شخص آخر ولديه إمكانيات مادية للخوض في هذا المجال، باستثناء النسبة 13.29% التي تخص البطالين نسبة معتبرة منهم ينتمون إلى الفئة العمرية أقل من 24 سنة بعضهم في مرحلة التعليم الجامعي وآخرون في التكوين المهني والبعض الآخر ما زال صغيرا على العمل وهؤلاء كلهم لديهم من يعيلهم والبعض الآخر ينتمون إلى الفئات العمرية الأخرى كانت لديهم أعمال لكنهم في فترة الدراسة الميدانية كانوا بطالين وهي نسبة صغيرة.

جدول رقم 14: يوضح الدخل الشهري لمفردات العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
أقل من 20000 دج	23	09.27
21000- 30000 دج	45	18.14
31000- 40000 دج	86	34.70
41000- 50000 دج	61	24.60
51000 دج فما فوق	33	13.30
المجموع	**248** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 34.70 % مسجلة لدى الفئة التي يتراوح دخلها الشهري ضمن المجال 31000- 40000 دج، تليها النسبة 24.60 % مسجلة لدى الفئة التي يتراوح دخلها الشهري ضمن المجال 41000- 50000 دج، تليها النسبة 18.14% مسجلة لدى الفئة التي يتراوح دخلها ضمن المجال 21000- 30000 دج، تليها النسبة 13.30 % مسجلة لدى الفئة التي يقدر دخلها بـ 51000 دج فما فوق، وأخيرا النسبة 09.27 % مسجلة لدى الفئة التي يقدر دخلها بـ 20000 دج فأقل.

تتوافق معطيات هذا الجدول مع معطيات الجدول رقم 10 والجدول رقم 13، حيث معظم أفراد العينة هم ذووا المستوى التعليم الجامعي ويشغلون مناصب مالية معقولة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص ابتداءا من 31000 دج وفقا للشبكة الوطنية للأجور، إضافة إلى من يمتهنون أعمال حرة لديهم مداخيل معتبرة أيضا تفوق في أغلب الحالات 51000 دج في الشهر كالأطباء، والتجار والمحامون.

ويعتبر معيار الدخل أو الموارد المادية من العوامل المحفزة أو المعيقة للمشاركة في حماية البيئة سواء بالنسبة للأفراد كما الدول، فالدول الفقيرة تنحصر اهتماماتها في الاهتمام بتلبية الحاجات الأساسية من غذاء وملبس ومسكن لمواطنيها، ويعتبر الاهتمام بالبيئة من الكماليات التي يتم الاستغناء عنها بكل بساطة لأنها من مميزات مجتمعات الرفاهية، وتوافر الموارد المادية والدخل

* مجموع أفراد العينة باستثناء فئة البطالين المقدرة بـ 38 مفردة

بما يضمن حياة كريمة للأسر من شأنه أن يوسع من اهتمامات أفرادها نحو المحيط الذي يعيشون فيه.

جدول رقم 15: يوضح نوع مسكن مفردات العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
ملك	216	75.52
إيجار	70	24.48
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 75.52 % مسجلة لدى الفئة التي تمتلك منزلا، تليها النسبة 24.48 % مسجلة لدى الفئة التي تؤجر منزلا.

وتتوافق معطيات هذا الجدول مع معطيات الجدول السابق المتعلق بالدخل الشهري لمفردات العينة، حيث حوالي ثلاث أرباع حجم العينة (72.60 %) يقدر أجرهم ابتداءا من 31000 دج، إضافة إلى دخل الزوجة في الكثير من الحالات، وامتهان معظم مفردات العينة للعمل الحكومي وفي القطاع الخاص مما يضمن أجر دائم، وهو معيار أساسي في الحصول على سكن من طرف وزارة الإسكان خاصة السكن الاجتماعي (المتوافر في حي بارك فوراج) والأعمال الحرة وما تدره من أرباح في الغالب إضافة إلى ذلك كله ذهنية المجتمع الأوراسي على العموم وميله نحو امتلاك منزل، حيث يعتبر من مؤشرات جودة الحياة الكريمة، حيث يترأس قائمة الأولويات لكل أسرة أوراسية مهما كان دخلها، ويكون الهدف من الاقتصاد الأسري في معظم الحالات إقتناء منزل وليس اقتناء سيارة أو قضاء عطلة صيفية خارج الوطن.

4- أدوات جمع البيانات

تعتبر أدوات البحث الميداني أهم عنصر في الدراسة الميدانية، ولكل أداة وظيفتها في البحث الميداني، وأهم أدوات المنهج الوصفي هي: الملاحظة، الاستمارة، المقابلة والسجلات والوثائق الاحصاءات الرسمية، الاختبارات والمقاييس، وقد استخدم الباحث أربع أدوات فقط لأهميتها الوظيفية للدراسة وهي كالآتي:

4-1- الملاحظة

تعتبر الملاحظة العلمية الخطوة الأولى من خطوات المنهج العلمي بصورة عامة، وهي أداة مشتركة بين مختلف المناهج أو الأساليب المستخدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكذاك في العلوم الطبيعية، كما أنها لا ترتبط بمرحلة معينة من مراحل البحث العلمي مثل الإستمارة، فقد يستخدمها الباحث منذ مرحلة الدراسة الاستطلاعية إلى غاية آخر مرحلة تحليل نتائج الدراسة.

تعرف الملاحظة بأنها:" أن يوجه الباحث حواسه وعقله إلى طائفة خاصة من الظواهر لكي يحاول الوقوف على صفاتها وخواصها سواء أكانت هذه الصفات والخواص شديدة الظهور أم خفية يحتاج الوقوف عليها إلى بعض الجهد".[1]

كما وتعرف بأنها: "معايشة الموضوع المراد دراسته، ومشاهدته عن قرب والاستعانة بالصور والعلاقات الموجودة بين الأفراد والجماعات الإنسانية محل الدراسة. "[2]

وتعرف أيضا بأنها: "تلك المشاهدة المباشرة الموجهة والمضبوطة، والمحددة الأهداف والمحكومة بإطار مرجعي نظري وبناء منهجي ميداني للإحاطة بموضوع البحث، وعن طريق هذه المشاهدة تتم عملية جمع المعلومات والبيانات العلمية لتزويد وإثراء موضوع البحث بمادة علمية تخدم البحث."[3]

وبالرغم من التصنيفات المتعددة للملاحظة باختلاف معيار التصنيف، فقد اعتمد الباحث على صنف واحد فقط حسب معيار طبيعة الملاحظة وهي الملاحظة البسيطة والملاحظة المنتظمة، باختلاف مراحل البحث.

الملاحظة البسيطة: وتم استخدامها طوال المرحلة الاستطلاعية سواء في مرحلة اختيار المندوبية أو أحياءها، فقد اعتمد الباحث على الملاحظة البسيطة لرصد الوضع العام لمختلف أحياء المندوبية لمساعدته على المفاضلة بينها لتطبيق الدراسة الميدانية والتحقق من المعلومات المتحصل عليها من طرف مسؤولة ملحقة البلدية لمندوبية الإخوة لمباركية ورؤساء الجمعيات البيئية.

[1] علي معمر عبد المؤمن. مرجع سابق. ص. 226.
[2] سلاطنية بلقاسم. " ملاحظات حول استخدام الاستمارة والملاحظة كأداتين لجمع البيانات في التدريبات قصيرة المدة في البحث السوسيولوجي" مجلة العلوم الإنسانية. العدد 3. جامعة محمد خيضر بسكرة، أكتوبر 2002. ص.7.
[3] رشيد زرواتي. مرجع سابق. ص. 252.

الملاحظة المنتظمة: وتم استخدامها في أواخر المرحلة الاستطلاعية لرصد المشكلات البيئية المنتشرة في الأحياء التي وقع عليها الاختيار، ثم استخدامها في تحري التنوع في المشكلات البيئية المنتشرة من أجل المفاضلة بين الأحياء التي وقع عليها الاختيار انطلاقا من وجود جمعيات بيئية ناشطة في الميدان، بالإضافة إلى التركيز على محاولة التحقق من المعلومات المتحصل عليها من الجمعيات البيئية خاصة فيما يتعلق بالنشاطات المنجزة أو قيد الإنجاز من قبلهم في الأحياء والمقاطعات، بالإضافة إلى ملاحظة ظواهر مميزة للحي مثل ملاحظة حرق القمامة مساء كل يوم في سوق الخضر والفواكه وفي الشوارع أيضا، كما رافقت الملاحظة المنتظمة كافة مراحل البحث حيث تم استخدامها أيضا أثناء تجريب الاستمارة من قبل الباحث وتم تعديل الاستمارة وفقا لذلك، والتوزيع النهائي من قبل الطلبة وقد سجل الطلبة ملاحظاتهم حول سير عملية التوزيع وردود فعل المبحوثين.

أما عن دورها الوظيفي بالنسبة للدراسة فالباحث يعتبره أساسي، فعن طريقها تم تحديد مجالات الدراسة، بناء الاستمارة وتعديلها، التحقق الميداني من بعض المعلومات المتحصل عليها من جهات مختلفة والتي كانت بدورها لبنات أساسية للمضي قدما في الدراسة.

4-2- المقابلة

تعرف المقابلة بأنها: "مجموعة من الأسئلة والاستفسارات والإيضاحات، التي يطلب الإجابة عليها والتعقيب عليها وجها لوجه، بين الباحث والأشخاص المعنيين بالبحث أو عينة ممثلة لهم."[1]

وتعرف على أنها: "إحدى أدوات جمع المعلومات والبيانات عن طريق لقاء بين الباحث والمبحوث، وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع المعطيات المتعلقة بموضوع البحث والتي لا يمكن جمعها عن طريق الدراسة النظرية أو المكتبية، كما تستخدم في جمع البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو الملاحظة أو الوثائق والسجلات الإدارية والتقارير والإحصاءات الرسمية أو أداة أخرى من أدوات البحث، وتجري المقابلة في شكل حوار (حديث) مع المبحوث في موضوع البحث، ويشترط أن يكون الحوار مبوبا منظما محددا للمحاور ومسيرا من طرف الباحث، كما يفضل أن يقوم الباحث بتسجيل ملاحظات المبحوث وآرائه حول موضوع البحث."[2]

[1] عامر ابراهيم قندلجي. البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات. الأردن: دار اليازوري العلمية. 1999. ص. 168.
[2] رشيد زرواتي. مرجع سابق. ص. 243.

وقد اعتمد الباحث في دراسته على تصنيفين من المقابلات حسب حاجته إليها، تصنيف المقابلات من حيث الضبط والذي ينقسم إلى نوعين مقابلة حرة ومقابلة مقننة، ومن حيث عدد مصادر المعلومات والذي ينقسم إلى مقابلة فردية، ثنائية، جماعية والمجتمعية، وتم تطبيقها كالآتي:

أ- **مقابلة حرة:** الهدف منها تجميع المعلومات والبيانات، حيث يهتم الباحث فيها بتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، وقد استخدم الباحث هذا النوع في بداية الدراسة الاستطلاعية ونهايتها، على ثلاث أشكال:

مقابلة فردية: اعتمدها الباحث مع نائب رئيس البلدية، للاستفسار حول وضع البيئة في مدينة باتنة، وما هي المصالح المتخصصة بالشأن البيئي في المدينة، وقد تم ارشاد الباحث إلى مسؤول على مستوى مديرية البيئة، للاستفسار والإطلاع أكثر بالإضافة إلى مقابلات فردية مع رؤساء الجمعيات المتخصصة في حماية البيئة الثلاث: جمعية حماية البيئة جمعية حي المنظر الجميل لحماية البيئة، وجمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة، وفيها تم اختيار مندوبية الإخوة لمباركية لإجراء الدراسة الميدانية.

أما في نهاية المرحلة الاستطلاعية وهي مرحلة معاينة المندوبية من أجل اختيار أحياء منها لتطبيق الدراسة، فتم إجراء مقابلة مع رئيسة ملحقة البلدية لمندوبية الإخوة لمباركية، وتم فيها رصد الوضع العام للبيئة وأهم الجمعيات التي تنشط فيها وخاصة التي من بين اهتماماتها البيئة وتمارس نشاطها ميدانيا. وقد تم تحديد موعد لمقابلة جماعية مع مسؤولي تلك الجمعيات على مستوى ملحقة البلدية.

مقابلة ثنائية: تم فيها إجراء مقابلة مطولة وانتهت بجولة في أحياء المندوبية مع إثنان من مسؤولي الجمعيات وهما جمعية الأمل وجمعية الوفاء، للوقوف على أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها الأحياء، وجهود الجمعيات للحد من تلك المشكلات وأهم الإنجازات الملموسة ميدانيا بالإضافة إلى زيارة الحي النموذجي التي تم تحديده وتجربته في إطار اتفاقية شراكة بين البلدية والاتحاد الأروبي ضمن مشروع CES-med.

مقابلة جماعية: تمت وفق موعد محدد من طرف رئيسة ملحقة البلدية لمندوبية الإخوة لمباركية مع مسؤولي الجمعيات البيئية على مستوى الملحقة، وقد سبقت المقابلة الثنائية، تم فيها

التعرف على مسؤولي الجمعيات ومناقشة الوضع الكلي للمندوبية والتشاور حول اختيار الأحياء لتطبيق الدراسة وفق معايير حددها الباحث مسبقا، وقد وفقت المقابلة في تحديد 5 أحياء بمقاطعاتها.

ب- **مقابلة مقننة:** حدد الباحث المحاور التي يريد جمع المعلومات عنها في الدراسة ونظمها في دليل مقابلة، وقد أجريت مع مسؤولي الجمعيات البيئية المتخصصة والناشطة ميدانيا في الأحياء في حماية البيئة، مع مسؤول مكتب التحسيس والإعلام والتربية البيئية بمديرية البيئة ومقابلة مع رئيسة ملحقة البلدية لمندوبية الإخوة لمباركية، في شكل مقابلات فردية لتحري الموضوعية وعدم تأثر أي طرف بالآخر.*

أما عن الدور الوظيفي للمقابلة بمختلف أنواعها فهو أساسي أيضا، فعلى أساسها تم جمع المعلومات حول وجود الجمعيات البيئية الناشطة في حماية البيئة، والجمعيات التي من اهتماماتها حماية البيئة تنشط على مستوى مقراتها في الأحياء والتي تعتبر أداة العمل الميداني للجمعيات المتخصصة في حماية البيئة، وبذلك تمكن الباحث من الحصول على معلومات وضحت أكثر مفهوم أساسي في الدراسة وساعدت على بناء الاستمارة.

4-3- السجلات والوثائق

استخدم الباحث العديد من الوثائق في الدراسة والتي تحصل عليها من السلطات المحلية سواء من مديرية التهيئة العمرانية، ملحقة البلدية لمندوبية الإخوة لمباركية، ومديرية البيئة.

- معلومات عن ولاية باتنة من حيث الموقع، تعداد السكان وتوزيعهم، المساحة من الصفحة الرسمية لولاية باتنة.
- معلومات عن مندوبية الإخوة لمباركية من ملحقة البلدية لمندوبية الإخوة لمباركية.
- معلومات عن الجمعيات البيئية المتخصصة من مديرية البيئة.
- معلومات عن الجمعيات الناشطة ميدانيا في حماية البيئة، من طرف الجمعيات البيئية المتخصصة ومن طرف ملحقة البلدية لمندوبية الإخوة لمباركية.

* أنظر الأشكال الثلاث من دليل مقابلة في الملاحق.

- الخرائط والاحصائيات الرسمية للتجمع الحضري لمدينة باتنة من مصلحة التسيير الحضري.
- معلومات عن التجمع الحضري لمندوبية الإخوة لمباركية ومقاطعاتها من مصلحة التهيئة العمرانية لبلدية باتنة.
- خرائط غوغل ماب من الموقع.

4-4- الاستمارة

تعرف الاستمارة بأنها: "مجموعة من أسئلة تطرح لأفراد عينة البحث، والتي تعطينا إجابات قابلة للعرض والتحليل والتفسير والتعليل والتركيب للوصول إلى نتائج تجيب على تساؤلات الإشكالية، وفرضيات البحث، كما تخدم هدف البحث".[1]

كما تعرف بأنها: " تقنية مباشرة للتقصي العلمي تُستعمل إزاء الأفراد، وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية.[2]

لقد اعتمد الباحث على الاستمارة كأداة رئيسية لجمع المعلومات لسهولتها وتغطيتها لعدد كبير من المبحوثين بالمقارنة مع المقابلة، وقد مر بناء الاستمارة بثلاث مراحل أساسية قبل منزلها إلى الميدان وهي:

أ- **مرحلة البناء:** بعد التحديد الدقيق لموضوع الدراسة والوقوف على الأدبيات النظرية العربية والغربية، الأكاديمة والرسمية بالإضافة إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بالموضوع محل الدراسة تم بناء الاستمارة وفقا لفرضيات الدراسة في شكلها الأول، وتم الاستعانة بأسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة بهدف الحصول على معلومات أكثر.

ب-**مرحلة التحكيم:** تم عرض الاستمارة الأولية على مجموعة من الأساتذة المحكمين والمتخصصين في المجال، ثم تم تعديلها وفقا لملاحظاتهم القيمة خاصة فيما يتعلق بالأسئلة المفتوحة، ثم بعد الدراسة الاستطلاعية لميدان الدراسة وإجراء المقابلات الحرة والمقننة سواء الفردية أو الجماعية، تم تعديل الاستمارة بحيث

[1] رشيد زرواتي. مرجع سابق. ص. 215.
[2] موريس أنجرس. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية. ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون.الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004. ص. 204.

حذفت مجموعة من الأسئلة وتم استبدال بعضها تفاديا للتكرار، فقد تم الحصول على المعلومات المرجوة منها من خلال المقابلة ولا يمكن الحصول عليها من المبحوثين، كما تم غلق الأسئلة المفتوحة واقتراح خيارات متعددة يمكن للمبحوث أن يختار منها وفق ما يوافق إجابته (السؤال يحتمل أكثر من إجابة).

ج- **مرحلة التجريب:** قام الباحث بالنزول إلى الميدان بنفسه وتجريب الاستمارة، للوقوف على مدى صلاحيتها ومدى وضوحها بالنسبة للمبحوثين، وتوصل إلى وجود أسئلة غامضة من حيث استخدام مصطلحات علمية، وأيضا تبسيط الصياغة اللغوية قدر المستطاع حتى لا تعط الأسئلة تأويلات مختلفة بالنسبة للمبحثين، وقد تم تعديل الاستمارة للمرة ثانية وفق ما رآه الباحث مناسبا ولا يؤثر على الهدف منها، وخرجت في شكلها النهائي بـ 47 سؤالا مغلق (يحتمل إجابة واحدة، يحتمل أكثر من إجابة) مقسمة على خمس محاور أساسية كالآتي:

المحور الأول: تضمن البيانات الشخصية في 8 أسئلة تعلقت بالجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة العائلية، عدد أفراد الأسرة، المهنة، الدخل الشهري، نوع المسكن.

المحور الثاني: تضمن 13 سؤال حول مشاركة سكان المدينة إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة، توزعت حول المؤشرات ثلاث: أسئلة حول واقع مشاركة السكان في حماية البيئة واقع حماية السلطات المحلية للبيئة، آليات تفعيل السلطات المحلية للمشاركة الشعبية في حماية البيئة.

المحور الثالث: تضمن9 أسئلة حول مساهمة الحملات التحسيسية للجمعية البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث، توزعت حول المؤشرات الثلاث المتعلقة بتحسيس الجمعيات البيئية للسكان بـ: مخاطر المخلفات العمرانية، مخاطر تلوث الهواء ومخاطر تلوث المياه.

المحور الرابع: تضمن 10 أسئلة حول مساهمة الجمعيات البيئة كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث، موزعة حول المؤشرات الثلاث المتعلقة بتفعيل المشاركة الشعبية بالضغط على الاطراف المتسببة في التلوث بـ: المخلفات العمرانية، تلوث الهواء وتلوث المياه.

المحور الخامس: تضمن 7 أسئلة حول معوقات مساهمة الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث، موزعة حول المؤشرات الثلاث المتعلقة بالمعوقات السياسية والتشريعية، الاقتصادية والسوسيوثقافية.

د- **مرحلة التطبيق:** وفيها قام مجموعة من الطلبة في تخصص علم الاجتماع الحضري وطلبة سابقين في القسم بتوزيع الاستمارات واسترجاعها وتوضيح الغامض فيها من أسئلة للمبحوثين.

أما عن الدور الوظيفي للاستمارة فهو أساس بالنسبة لجمع البيانات من عدد كبير من المبحوثين لكن هذا الأمر ما كان ليتم لولا الأدوار الوظيفية الأساسية لكل من الملاحظة والمقابلة.

خلاصة

حاول الباحث قدر المستطاع الإلتزام بالموضوعية والدقة في الإلمام بالجانب التحضيري لتطبيق الدراسة الميدانية، حتى يتوصل إلى معلومات ذات مصداقية عالية من المبحوثين وبالتالي نتائج مرضية سواء صدقت الفرضيات أم لا، المهم هو مطابقة النتائج للواقع المعيش على مستوى مدينة باتنة فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة المحلية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة.

الفصل السادس

تفريغ البيانات وتحليل النتائج

تمهيد

1-تفريغ البيانات المتعلقة مشاركة سكان مدينة إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث

2-تفريغ البيانات المتعلقة بمساهمة الحملات التحسيسية للجمعية البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث

3-تفريغ البيانات المتعلقة بمساهمة الجمعيات البيئية كجماعة ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث

4-تفريغ البيانات المتعلقة بمعوقات مشاركة الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث

5-تحليل ومناقشة النتائج

خلاصة

تمهيد

بعد أن تم توزيع الاستمارات وجمعها من الميدان، يقوم الباحث بتفريغها وتبويبها في جداول بهدف تكميمها حتى تسهل معالجتها، تفسيرها وتحليلها، ومن ثم اختبار الفرضيات التي وضعت في المرحلة الأولى من الدراسة النظرية، لتأكيد صحتها من خطئها كليا أو جزئيا.

وفيما يلي تفريغ البيانات وفق محاور الاستمارة الاربع والتي ترمي إلى قياس الفرضيات الفرعية للدراسة.

1- تفريغ البيانات المتعلقة بمشاركة سكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث

جدول رقم 16: يوضح مظاهر التلوث البيئي حسب رأي مفردات العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
تلوث الهواء	68	14.08
تلوث الماء	49	10.14
الضجيج (التلوث السمعي)	56	11.60
المخلفات المنزلية	143	29.61
التصحر	21	04.34
الازدحام المروري وأنظمة النقل	107	22.16
انسداد قنوات الصرف الصحي	39	08.07
المجموع	**483** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 29.61 % مسجلة لدى فئة المخلفات المنزلية، تليها النسبة 22.16 % مسجلة لدى فئة الازدحام المروري وأنظمة النقل، تليها النسبة 14.08% مسجلة لدى فئة تلوث الهواء، تليها النسبة 11.60% مسجلة لدى فئة الضجيج أو التلوث السمعي، تليها النسبة 10.14% مسجلة لدى فئة تلوث المياه، تليها النسبة 08.07% مسجلة لدى فئة انسداد قنوات الصرف الصحي، وأخيرا النسبة 04.34% مسجلة لدى فئة التصحر.

* السؤال يحتمل أكثر من إجابة واحدة، ويشير المجموع إلى عدد الإجابات الممكنة من طرف المبحوثين

يدل ستقراء المعطيات السابقة على تنوع مظاهر التلوث البيئي بالحي، وتساند المشاهدات الواقعية من خلال استخدام تقنية الملاحظة المباشرة سواء البسيطة أو المنتظمة هذه الإحصائيات فانتشار المخلفات المنزلية وكثرة الازدحام المروري وأنظمة النقل بالحي أو ما يلفت الانتباه عند دخول هذه المنطقة، ويرجع أفراد العينة ذلك إلى زيادة السكان وزيادة الاستهلاك وارتفاع المستوى المعيشي بصفة عامة وبالتالي زيادة عدد المركبات الخاصة ومركبات النقل العام، وغياب الوعي البيئي لدى البعض إضافة إلى تقاعس الجهات الحكومية عن القيام بدورها في معظم الأحيان كعدم تخصيص الحاويات وعدم احترام أوقات جمع القمامة فيما يتعلق بالمخلفات المنزلية، ورداءة شبكة الطرقات وعدم انتظام النقل العام وفوضويته.

ويؤيد ذلك أعضاء المنظمات غير الحكومية البيئية في الحي* حيث ركزوا على مشكلة المخلفات المنزلية والازدحام المروري كأبرز وأكبر مشكلة تواجه الحي، لارتباط المشكلات البيئية الأخرى بها بشكل أو بآخر، فتلوث الهواء راجع إلى الازدحام المروري والغازات المنبعثة من السيارات والحافلات وكذلك لوجود سوق يومي بالحي يقوم بحرق النفايات المتراكمة في آخر النهار مما يؤدي إلى تلوث الهواء، وهذا ما أكدت عليه الجمعيات البيئية والجمعيات الناشطة ميدانيا في البيئة، نفس الشيء فيما يتعلق بمشكلة الضجيج (التلوث السمعي) والتي ترجع إلى وجود الحي في منطقة عمرانية كبيرة ووجود سيارات (بوق) ومحلات تجارية وأسواق في هذا الحي مما يجعله معرض بشكل كبير لهذه المشكلة، كما أن التجارة الفوضوية ومحلات الأكل السريع أثرت بقوة في هذه المشكلة خاصة بالليل.

باستثناء مشكلة تلوث الماء والتي ترجع لقدم الحي من جهة وعدم صيانة شبكة المياه القديمة من جهة أخرى مما جعل أفراد العينة يتجهون لشراء المياه المعدنية وصهاريج المياه الصالحة للشرب، هذه المشكلة مرتبطة بالأساس بمشكلة انسداد قنوات الصرف الصحي وهذا راجع إلى عدم صيانة الشبكة أو صيانتها بطريقة سريعة وموسمية مما يؤدي إلى انفجارها واختلاطها بمياه الآبار من جهة، وقنوات المياه الصالحة للشربة المهترئة بدورها من جهة ثانية، مما يجعل من إستحالة استهلاكها من قبل المواطنين.

* خلال المقابلات الجماعية، الثنائية والفردية

أما مشكلة التصحر فوضعها مختلف عن باقي المشكلات الأخرى في الحي، فبعض مفردات العينة تنظر إلى التصحر على أنه الغبار الناتج عن عمليات البناء والتعمير التي لا تزال تشهدها المنطقة خاصة في الجزء العمران الفردي والاحياء الجديدة، في حين يدرك البعض الآخر من مفردات العينة طبيعة مشكلة التصحر والتي تشير إلى تحول المنطقة التدريجي باكتسابها مميزات الصحراء من رمال وغبار وصفار الجو وبور الأرض التدريجي، وهو ما لاحظته مفردات العينة في المناطق غير المأهولة بالسكان وغير المشيدة التي تحد الحي من بعض الجهات، لكنها غير مُدركة من طرف الكل.

وتتوافق هذه المعطيات إلى حد كبير مع النتيجة الأولى من دراسة محمد السيد عامر المتعلقة بأهم المشكلات تلوث البيئة الريفية والحضرية حسب ترتيبها: مشكلة تلوث المياه، التلوث بالقمامة المخلفات تلوث الهواء، مشكلة التلوث الاجتماعي والأخلاقي، تلوث الأرض الزراعية التلوث بالضوضاء والنتيجة الثالثة المتعلقة بمصادر تلوث البيئة الحضرية وهي: السيارات ووسائل النقل وقمامة المنازل والمصانع والشوارع، مخلفات الأسواق، إلقاء المياه الملوثة في المياه العذبة مكبرات الصوت.

جدول رقم 17: يوضح مدى اهتمام السلطات المحلية بحماية البيئة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
نعم	187	65.38
لا	99	34.62
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 65.38 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن السلطات المحلية تهتم بحماية البيئة في الحي ويفصل الجدول رقم 18 أهم مظاهر هذا الاهتمام، تليها النسبة 34.62 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن السلطات المحلية لا تهتم بحماية البيئة، ومنطقهم في ذلك أن حماية البيئة مسؤولية السلطات المحلية بصورة مطلقة، وهي لا تقوم بما يلزم لتحقيق ذلك، كونهم يدفعون الضرائب وهذه الأخيرة الهدف منها في الأساس هو تنمية المجتمع المحلي انطلاقا من حماية البيئة والحفاظ على جمالية الحي، وليسوا ملزمين كأفراد أن يشاركوا أو أن يحملوا عن السلطات المحلية عبئها ومسؤولياتها.

وتتفق هذه المعطيات نوعا ما مع النتيجة السابعة من دراسة محمد السيد عامر فيما يتعلق بجزئية الأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات والقيادات والسلطات المحلية في مواجهة التلوث ومشكلاته إلا أنها ليست على المستوى المتوقع خاصة في البيئة الحضرية.

جدول رقم 18: يوضح أهم مظاهر اهتمام السلطات المحلية بحماية البيئة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
تنظيف الحي يوميا من القمامة المنزلية	157	64.58
صيانة قنوات الصرف الصحي	29	11.94
صيانة قنوات تصريف مياه الأمطار	10	04.12
منع حرق قمامة الأحياء	31	12.77
غرس الاشجار	16	06.59
المجموع	**243** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 64.58% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم مظهر لاهتمام السلطات المحلية بحماية البيئة هو تنظيف الحي يوميا من القمامة المنزلية تليها النسبة 12.77% مسجلة لدى فئة منع حرق قمامة الأحياء في الأحياء ذاتها، تليها النسبة 11.94% مسجلة لدى فئة صيانة قنوات الصرف الصحي، تليها النسبة 06.59% مسجلة لدى فئة غرس الأشجار، وأخيرا النسبة 04.12% مسجلة لدى فئة صيانة قنوات تصريف المياه.

ويدل استقراء المعطيات السابقة على الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية في حماية البيئة ويدعم ذالك أقوال مسؤول البلدية في الحي وكذلك مسؤولي جمعيات حماية البيئة، حيث أكد الجميع أن البلدية تقوم يوميا بإزالة القمامة المنزلية، ولكن المشكل المطروح هو عدم وجود وقت معين لجمع القمامة والرمي العشوائي من طرف السكان في أي وقت مما يجعل القمامة تتجمع في كل مكان وكل وقت وكذلك قمامات السوق اليومي والمحلات التجارية وهو ما صعّب مهمة السلطات المحلية رغم الجهد المبذول، إضافة إلى عدم قيام السلطات المحلية بحرق القمامة في الأحياء ذاتها ومحاربة هذه الظاهرة على مستوى الحي، لكن وجود السوق اليومي بالحي واستمراره

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين وليس مجموع مفردات العينة (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

إلى غاية المساء أي خارج وقت العمل الرسمي صعب من هذه المهمة وهو ما أشار إليه مسؤول البلدية في الحي.*

وفيما يتعلق بصيانة قنوات الصرف الصحي فالشواهد الواقعية (أشغال الصيانة) تدل على وجود مشاريع لصيانة هذه القنوات، لكن هذه الأشغال ناقصة وغير مجدية، كونها عشوائية وغير احترافية وتُوكَل إلى مقاولات غير كفؤة فما تلبث أن تعود للانسداد.

أما في ما يتعلق بغرس الأشجار فقد ساهمت السلطات المحلية بغرس الأشجار على حواف الطرق خاصة الرئيسية منها، أما على مستوى الشوارع الداخلية فالمواطنون وجمعيات حماية البيئة هي من تتكفل عادة بهذا النشاط، نفس الشيء بالنسبة لنشاط صيانة قنوات تصريف مياه الأمطار فحالها حال قنوات الصرف الصحي تعاني من الانسداد المستمر رغم محاولات صيانتها بسبب سوء تخطيطها وتصميمها في الأساس، فكميات قليلة من الأمطار كفيلة بانسدادها، ويمكن ملاحظة ذلك عند نزول الأمطار حيث تصبح الشوارع والطرقات كأنها مستنقعات مائية.

جدول رقم 19 : يوضح كيفية مساهمة مفردات العينة في حماية البيئة في حيهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
المشاركة برأي	84	24.34
المشاركة بالمال	98	28.40
المشاركة بالجهد	163	47.45
المجموع	**345 ****	**100**

يتضح من خلال الجدول المبين أعلاه أن أكبر نسبة هي 47.45 % مسجلة لدى الفئة التي تشارك بالجهد، تليها النسبة 28.40 % مسجلة لدى الفئة التي تشارك بالمال، وأخيرا النسبة 24.34 % مسجلة لدى الفئة التي تشارك بالرأي.

ويدل استقراء المعطيات السابقة على أن مفردات العينة يتباينون في استجابتهم لحماية البيئة كل حسب قدراته الجسدية وميولاته وإمكاناته المادية ومدركاته العقلية وارتفاع مستوى الوعي لديه خاصة في ما يتعلق بقضايا المشاركة في حماية البيئة المحيطة به على أدنى مستوى

* مقابلة مع مسؤولة ملحقة البلدية لمندوبية الإخوة لمباركية (بارك فوراج سابقا). انظر دليل المقابلة في الملاحق
** مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

فالمشاركة بالجهد تتناسب بدرجة كبيرة مع الفترة العمرية المتوسطة لما تتمتع به من قدرات جسدية قادرة على العطاء الفيزيقي وتحمل المشاق، فمعظم مفردات العينة عمال أجراء يلتزمون بتوقيت عمل رسمي يضاف إلى ذلك فترة الاهتمام بالبيئة في الحي، فذلك يحتاج جهد مضاعف يتناسب مع قدرات جسدية شبابية، ومن خانته هذه القدرات يتوجه نحو المشاركة بالمال خاصة وأن نسبة معتبرة (37.9%) من مفردات العينة أجرهم الشهري من 41000 دج فما فوق، ومساهماتهم باشتراكات شهرية لا تضر بقدرتهم الشرائية وتنقص من اهتمامهم بأعبائهم الأسرية على العموم، أما من يتمتع بقدرات عقلية فطرية عالية ومهارات التعامل والتواصل والاقناع فغالبا ما يساهم بالرأي لما يتمتع به من حكمة في اتخاذ القرار الصائب وإبداء المشورة الإيجابية والفعالة، بالإضافة إلى مهارة الاقناع التي تساعد كثيرا في التعبئة الشعبية لحماية البيئة ورفع مستوى الوعي بالقضايا البيئية في المجتمع المحلي، بالإضافة إلى من لديه قدرة على التنويع بين الأشكال الثلاث للمشاركة، فيشارك بالمشورة والمال والجهد في آن واحد.

وتتوافق هذه المعطيات مع النتيجة الخامسة من دراسة محمد السيد عامر والتي تنص على تنوع أشكال المشاركة الشعبية في حماية البيئة في الريف والحضر المتمثلة في المشاركة بالجهد المشاركة بالمال المشاركة بالتوعية وحضور الاجتماعات، دون سيطرة شكل على آخر.

جدول رقم 20 : يوضح دوافع المشاركة في حماية الحي من التلوث البيئي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية%
الصالح العام	254	88.81
مصلحة خاصة	60	11.19
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 88.81 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن دافع المشاركة لديهم هو الصالح العام، تليها النسبة 11.19% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن دافع المشاركة هو المصلحة الخاصة.

يدل استقراء المعطيات السابقة على أن الشعور بالمحبة والانتماء وكذلك لعموم فائدة المشاركة على الجميع هي أهم الدوافع التي تحفز على المشاركة الشعبية نحو حماية البيئة في المجتمعات المحلية في حين تقل أهمية المصلحة الخاصة وتقتصر فقط على من يعتقدون فعلا

بالمسؤولية المطلقة للسلطات المحلية في حماية البيئة، ومشاركتهم في ذلك هي من باب تحقيق مصلحة خاصة وتكون على نطاق ضيق فقط أي أمام المنزل أو العمارة أو عند حدوث مشكلة يكونون معنيون بها بشكل مباشر، أو لتحقيق ربح مادي جراء مشاركتهم ويرتبط ذلك عادة بطبيعة النشاط الذي يزاولونه كبعض النشاطات التجارية أو حرفة معينة كالسباكة مثلا، حيث يدرسون الربح الذي سيجنونه من وراء مشاركتهم لأن عزوفهم عن المشاركة أمام باقي سكان الحي سيقلل من قيمتهم وسيولد اتجاهات سلبية نحوه مما يؤثر على نشاطه مستقبلا.

وتؤكد دراسة محمد السيد عامر فيما يتعلق بهذه المعطيات، حيث تذهب النتيجة السادسة على أن أهم دوافع المشاركة في حماية البيئة سواء في الريف أو في الحضر هي: الصالح العام الشعور بالحب والانتماء والتعاون مع الآخرين.

جدول رقم 21 : يوضح أهم النشاطات التي شارك فيها مفردات العينة في حماية حيهم من التلوث

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
تنظيف الحي من القمامة	194	48.87
المحافظة على قنوات الصرف الصحي والصيانة الدورية	26	06.55
رصف الطريق	18	04.53
تشجير الحي	50	12.59
نشر الوعي البيئي	109	27.46
المجموع	**397** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 48.87 % مسجلة لدى فئة تنظيف الحي من القمامة، تليها النسبة 27.46% مسجلة لدى فئة نشر الوعي البيئي، تليها النسبة 12.59% مسجلة لدى فئة تشجير الحي، تليها النسبة 06.55% مسجلة لدى فئة المحافظة على قنوات الصرف الصحي والصيانة الدورية، وأخيرا النسبة 04.53 % مسجلة لدى فئة رصف الطريق.

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

يدل استقراء المعطيات السابقة على تنوع النشاطات التي يقوم بها سكان المدينة من أجل حماية البيئة التي يعيشون فيها كل حسب إمكانياته واتجاهه نحو المشاركة من عدمه، حيث يعد تنظيف الحي من القمامة أكثر النشاطات إقبالا من طرف السكان وهذا راجع لحرصهم على المشاركة في مواجهة مشكلات التلوث القريبة منهم لخطورتها على صحتهم وسلامتهم وكذلك لشعورهم بالانتماء إلى الحي.

بالإضافة إلى نشاط نشر الوعي البيئي والذي يرجع الى حاجة المجتمع للتوعية ودورها في حشد عدد كبير من الأفراد، وقدرات ومهارات بعض السكان سواء الفطرية أو المكتسبة في إقناع الغير بأهمية المحافظة على البيئة في المحيط القريب قبل البعيد، كما يعتبر غرس الأشجار في محيط المنازل أو على حواف الطرق وبعض المساحات المتناثرة هنا وهناك من بين بعض الأنشطة التي تستهوي فئة من السكان التي هوايتها النباتات والتشجير، فلا تكتف بمجرد الغرس فقط بل تتعداها إلى الاهتمام والعناية بها باستمرار وخاصة سقيها بالماء، حيث تدل المشاهدات الواقعية على رؤيتنا لأشخاص تكبدوا عناء حمل دلاء لري أشجار قاموا بغرسها بعيدا عن مقر سكناهم وعدم انتظار السلطات البلدية للقيام بذلك، فشاحنة الري التابعة للبلدية تمر لري الأشجار والنباتات الموجودة في الطرقات الرئيسية فقط كما سبق الذكر ومحافظة منهم على الشكل الجمالي للحي وعدم تلوث المياه الصالحة للشرب يحافظون على سلامة قنوات الصرف الصحي من خلال الصيانة الدورية، وإبلاغ السلطات المحلية في حالة ضخامة المشكل بحيث يتعدى قدراتهم على الإصلاح، وهو نفس الأمر بالنسبة لرصف الطرقات فهي عملية مكلفة وتحتاج معدات، وجل ما يقوم به السكان هو ردم الحفر التي تعوق حركة السير في الشوارع وتضر بالمركبات بصورة عامة في انتظار تدخل السلطات البلدية.

جدول رقم 22 : يوضح موقف مفردات العينة من وجود مشكلة بيئية في حيهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
لا أفعل شيئا	29	10.14
أتعاون مع الجيران في حل المشكلة	141	49.30
تبليغ الجهات المعنية	116	40.56
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 49.30 % مسجلة لدى الفئة التي حددت موقفها من وجود مشكلة بيئية في حيهم يتمثل في التعاون مع الجيران في حل المشكلة تليها النسبة 40.56 % مسجلة لدى الفئة التي حددت موقفها في تبليغ الجهات المعنية، وأخيرا النسبة 10.14 % مسجلة لدى الفئة التي حددت موقفها في عدم فعل شيء.

ويدل استقراء المعطيات السابقة على وجود درجة عالية من المشاركة من طرف سكان الحي، وإن تباينت بين مشاركة إيجابية إلى حد كبير فيما يتعلق بالتعاون مع الجيران، وبين مشاركة سلبية نوعا ما كإبلاغ السلطات المحلية للتحمل مسؤوليتها في الإصلاح وهذه أضعف صور المشاركة، وإن كان لدى بعض السكان مبرر لذلك وهو في حالة وجود مشكلة تستلزم معدات ثقيلة وآلات خاصة تمتلكها البلدية وقد أكد مسؤولي الجمعيات البيئية في الحي أن اتجاه السكان نحو المشاركة الإيجابية مرده تقاعس السلطات المحلية أو بطء استجابتها لمشاكل السكان مما يدفعهم إلى الاعتماد على أنفسهم في حلها بينما اللامشاركة فهي مرتبطة على العموم في انعدام الاتجاه نحو المشاركة لسكان المدينة من جهة، أو لعدم امتلاك المنزل من قبل الساكن مما يجعل مشاركته مرهونة فقط بتضرره الشخصي من المشكلة البيئة وغير ذلك فهو خارج نطاق المشاركة من منطق ساكن مؤقت.

جدول رقم 23 : يوضح وجود إدارة محلية تتكفل بحماية البيئة من التلوث

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	181	63.29
لا	105	36.71
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 63.29 % مسجلة لدى الفئة التي تؤكد وجود إدارة حكومية محلية تتكفل بحماية البيئة من التلوث، تليها النسبة 36.71 % مسجلة لدى الفئة التي تؤكد عدم وجود إدارة حكومية محلية تتكفل بحماية البيئة.

ويدل استقراء المعطيات السابقة على وجود مستوى بالوعي العام لدى سكان الحي، فإدراك حوالي ثلثي مفردات العينة لحقيقة توافر إدارة محلية تُعنى بالأمور البيئية سواء مديرية البيئة أو على مستوى البلدية وقضاياها لمؤشر على ارتفاع مستوى الوعي العام في الحي، ويعود ذلك على العموم إلى مجموعة من العوامل وليس عامل دون غيره، فارتفاع المستوى التعليمي لعموم مفردات العينة يؤثر نوعا ما على ارتفاع مستوى الوعي البيئي لديهم (وإن كان ليس بالضروة)، كما تساهم المتابعة اليومية لوسائل الإعلام من إدراك السكان بوجود مثل هذه الإدارات، كما يصادف في كثير من الأحيان السكان هذه الإدارات عند قضائهم لبعض حاجياتهم على مستوى البلديات وغيرها، كما وتشير الجمعيات البيئية في الكثير من المناسبات التي تجمعهم بالسكان إلى وجود هذه الإدارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة كالحديث عن استصدار رخصة معينة من إدارة البيئة بالبلدية مثلا.

في حين يستخدم بعض السكان المؤشرات الواقعية على وجود هذه الإدارة من خلال تواجدها المستمر على أرض الواقع من عدمه، على الرغم من أنه إداريا توجد على مستوى المدينة مديرية البيئة وعلى مستوى كل حي ملحقة للبلدية فيها مصلحة متخصصة في البيئة، وهو الأمر الذي حذى بجزء من ثلث سكان الحي بالتأكيد على عدم وجود مثل هذه الإدارة لعدم تواجدها الميداني في حل المشكلات البيئية التي يعاني منها السكان في الحي والجزء الآخر يعاني من نقص الثقافة العامة حول تسيير الأمور العامة في البلدية أو عدم اهتمامه بذلك.

جدول رقم 24 : يوضح برامج الإدارة المحلية المختصة بالبيئة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
تمويل مشروعات حماية البيئة	21	10.10
عقد الندوات ونشر الوعي	38	18.27
ردع المخالفين لقوانين البيئة	67	32.21
التنقل لحماية الاحياء الملوثة بيئيا	40	19.23
منح الاعتماد لجمعات حماية البيئة	42	20.19
المجموع	**208** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 32.21 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم نشاط تقوم به الإدارة المحلية هو ردع المخالفين لقوانين البيئة، تليها النسبة 20.19 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم نشاط تقوم به الإدارة المحلية هو منح الاعتماد لجمعيات حماية البيئة، تليها النسبة 19.23 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم نشاط تقوم به الإدارة المحلية هو التنقل لحماية الأحياء الملوثة بيئيا، ثم النسبة 18.27 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أهم نشاط هو تقوم به الإدارة المحلية عقد الندوات ونشر الوعي، وأخيرا تأتي النسبة 10.10 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم تقوم به الإدارة المحلية نشاط هو تمويل مشروعات حماية البيئة.

ويدل استقراء المعطيات السابقة على أن الدور البارز للإدارة المحلية هو الدور الردعي القانوني حيث تعمل على ردع المخالفين لقوانين حماية البيئة في المجتمع المحلي ومعاقبتهم وفق ما تقتضيه التشريعات القانونية المعمول بها على أرض الوطن، وإن حدث وتقاعست عن أداء هذا الدور لأي سبب كان فإن جمعيات حماية البيئة لها الحق للتدخل واستخدام مختلف الوسائل للضغط على هذه الإدارة لاتخاذ موقف صارم وتطبيق القوانين، وهو الأمر الذي يؤدي إلى عزوف هذه الإدارة على منح إعتمادات قانون لتكوين هذه الجمعيات في الكثير من الأحيان.

كما يبرز الدور الاجتماعي للإدارة المحلية من خلال منح التراخيص للجمعيات البيئة بإقامة حملات توعوية وإعلامية لصالح البيئة ومشكلاتها وتقديم التسهيلات الممكنة للسير الحسن

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين الذين أجابوا بوجود إدارة بيئية محلية (181) والسؤال يحتمل أكثر من إجابة.

لتلك الحملات خاصة في المناسبات البيئية كاليوم العالمي للبيئة، والتنقل إلى الأحياء المتضررة بيئيا والعمل بالتشارك مع جمعيات حماية البيئة على تقديم الحلول والمساعدات اللازمة للقاطنين بتلك الأحياء.

ورغم قيام الإدارة المحلية بدورها الاقتصادي إلا أنه لا يلبي متطلبات تلك الجمعيات فالتمويل غير كاف لمعالجة القضايا البيئية التي لا تنفك تتكاثر وتتزايد حدتها، مما يعيق فعاليتها في الحفاظ على البيئة المحلية.

جدول رقم 25 : يوضح مدى منح الإدارة المحلية البيئية لاعتمادات ميسرة للراغبين في إنشاء جمعيات بيئية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	126	44.06
لا	160	55.94
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 55.94 % مسجلة لدى الفئة التي تؤكد أن الإدارة المحلية لا تمنح اعتمادات ميسرة للراغبين في إنشاء جمعيات بيئية، تليها النسبة 44.06% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الإدارة المحلية تمنح اعتمادات ميسرة للراغبين في إنشاء جمعيات بيئية.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن قضية إنشاء جمعية بيئية ليس بالأمر السهل، ولكنه ليس ممنوع بموجب القانون، فالإدارة المحلية لا تمنع إنشاء الجمعيات جزافا وإنما الإشكال الكبير هو في كثرة الإجراءات القانونية البيروقراطية التي تصاحب عملية الإنشاء، فكثرة الملفات والأوراق المطلوبة تستنفذ صبر المقدم على طلب تكوين جمعية بيئية، ويظفر بها من كان لديه طول البال والسمعة الحسنة في المجتمع وبعض العلاقات الخاصة التي تسهل سير العملية، وتؤكد الشواهد الواقعية ذلك، فعدد الجمعيات البيئية المتخصصة، والجمعيات التي تدخل البيئة كنشاط من بين عدة نشاطات ضمن مدينة باتنة عدد صغير (6 جمعيات) بالمقارنة بالمساحة الكلية وعدد السكان.

جدول رقم 26 : يوضح نوع الدعم المقدم للراغبين في إنشاء الجمعيات البيئية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية %
مادي	51	40.48
معنوي	75	59.52
المجموع	**126** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 59.52 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الدعم المقدم للراغبين في تكوين جمعيات بيئية هو الدعم المعنوي، تليها النسبة 40.48 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الدعم المقدم هو المادي.

يدل استقراء المعطيات السابقة على أن الإدارة المحلية المتخصصة في الشؤون البيئية ترعى نوعا ما الجمعيات البيئية وخاصة الناشطة على أرض الواقع، على الرغم من أن رعايتها تبرز أكثر في الجانب المعنوي، وهو ما يتوافق مع وضع المنظمات غير الحكومية على اختلاف مستوياتها وعلى مر مسيرتها النضالية في العالم أجمع، بل أن المنظمات غير الحكومية لا تقبل دعما ماديا من الحكومات لأن ذلك يحد من استقلاليتها المالية في كيفية التصرف في تلك الأموال والتي تؤثر بطريقة مباشرة على استقلاليتها الإدارية مما يضعف مصداقيتها أمام الرأي العام عندما يتعلق الأمر بقضايا بيئية محل خلاف مع الحكومات ذاتها،** لذلك فإن الدعم المادي للإدارات المحلية للجمعيات البيئية يتنافى مع مبدأ الاستقلالية للجمعيات البيئية حتى على المستوى المحلي لكن نقص التمويل الذي تعاني منه المنظمات غير الحكومية على كل المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، يجعل الجمعيات البيئة تلجأ إلى هذا الاستثناء ولا تقبل تمويلا وإن كان رمزيا من الإدارة المحلية فقط بل تطالب به وتصر على ذلك أيّما إصرار.

* عدد مفردات العينة الذين أجابوا بأن الإدارة تمنح إعتمادات ميسرة لتكوين الجمعيات البيئية
**أنظر الفصل الثاني، عنصر خصائص المنظمات غير الحكومية

جدول رقم27 : يوضح طبيعة الدعم المادي الممنوح للراغبين في إنشاء الجمعيات البيئية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية %
توفير مقرات خاصة	07	10.29
توفير غطاء مالي	27	39.71
إعفاء من الضرائب	34	50.00
المجموع	**68** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 50 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أهم دعم مادي توفره السلطات المحلية هو الإعفاء من الضرائب، تليها النسبة 39.71 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم دعم مادي تمنحة السلطات المحلية هو توفير غطاء مالي، وأخيرا النسبة 10.29% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم دعم مادي تمنحه السلطات المحلية هو توفير مقرات خاصة.

ويدل استقراء المعطيات السابقة على أن الدعم المادي الذي تقدمه السلطات المحلية للراغبين في تكوين جمعيات حماية البيئة لا يخرج إجمالا عما جاء في القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات، لكن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بصفة عامة، والسلطات المحلية خاصة البلدية بصفة خاصة هي ما يعطي أفضلية لدعم معين عن غيره، فالجمعيات لها حق إقتناء الأملاك المنقولة أو العقارية مجانا أو بمقابل، ولكن في الكثير من الأحيان عدم توفر السلطات المحلية على أملاك يمكنها الاستغناء عنها لصالح الجمعيات تسقط هذا الجزء من الحق في انتظار توفر مقر، وبالتالي تلجأ الجمعيات غالبا إلى الجزء الثاني من الحق (أو بمقابل) وهو استئجار مقرات لمكاتبها إذا لم تحصل عليها مجانا من المحسنين.

كما وتستفيد الجمعيات من إعانات من السلطات المحلية، التي تقدمها سواء الولاية أو البلدية أو حتى الدولة في حالة الجمعيات الدولية، وغالبا لا تستسيغ الجمعيات هذه الإعانات رغم احتياجها إليها بسبب تقييدها بشروط من طرف السلطات المحلية، فحجم الإعانات لا يتوافق مع

* مجوع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين الذين أكدوا أن السلطات تمنح الدعم المادي (51 مفردة) والسؤال يحتمل أكثر من إجابة.

الشروط التقييدية التي تضعها السلطات المحلية وأحيانا يعوق فعالية نشاطها، فتقديم الإعانات مرهون بتقديم الجمعية لبيان صرف الإعانات الممنوحة سابقا، في حين تحاول الجمعية جمع الإعانات كلها للقيام بنشاط كبير وفعال في المجتمع لكن هذا الإجراء يقيد تحرك الجمعية ويعوق فعاليتها.

جدول رقم 28 : يوضح طبيعة الدعم المعنوي الممنوح للراغبين في إنشاء الجمعيات البيئية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية %
تقديم التسهيلات في حالة إقامة الندوات حول حماية البيئة	56	49.12
إشراك الجمعيات في تنفيذ مشاريع حماية البيئة المحلية	51	44.74
إشراك الجمعيات في مناقشة المشاريع البيئة	07	06.14
المجموع	**114**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 49.12 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم دعم معنوي تقدمه السلطات المحلية هو تقديم التسهيلات في حالة إقامة الندوات حول حماية البيئة تليها النسبة 44.74 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم دعم تقدمه السلطات المحلية هو إشراك الجمعيات في تنفيذ مشاريع حماية البيئة المحلية، وأخيرا النسبة 06.14 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم دعم هو إشراك الجمعيات في مناقشة المشاريع البيئية.

ويدل استقراء المعطيات السابقة على أن السلطات المحلية توفر الدعم المعنوي أكثر من الدعم المادي، ورغم ذلك فإن إشراكها للجمعيات في المشاريع التنموية عادة ما يكون على مستوى مرحلة التنفيذ أكثر من المراحل السابقة وخاصة الإعداد والتخطيط ومناقشة المشاريع البيئية قبل البدأ فيها، باستثناء بعض المشاريع التي تدرك السلطات المحلية أن نجاحها معدوم بدون إشراك الجمعيات لتهيئة الأرضية الخصبة من القاعدة الشعبية العريضة، باعتمادها على استراتيجية بناء قنوات الاتصال ما بين السلطات المحلية والقاعدة العريضة من سكان المدينة، حيث تؤكد دراسة أسامة محمد بهاء الدين تلك الجزئية.

ولأهمية الحملات التحسيسية والإعلامية في حماية البيئة المحلية، فإن التعاون هو سمتها بين الجماعات المؤثرة، فإذا أقامت السلطات المحلية تلك الحملات فإنها تعتمد اعتمادا كليا على الجمعيات في التعبئة الشعبية لمختلف أحياء المدينة، وإذا أقامت الجمعيات تلك الحملات تعتمد اعتمادا كليا على السلطات المحلية في تسهيل الحصول على التراخيص ومقر لإقامة تلك الندوات أو الأيام الدراسية والإعلانات في وسائل الإعلام المحلية وخاصة الإذاعة.

2- تفريغ البيانات المتعلقة بمساهمة الحملات التحسيسية للجمعية البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث

جدول رقم 29 : يوضح ما إذا كانت الجمعيات البيئية تقوم بحملات تحسيسية حول حماية البيئة من التلوث

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
بصورة دورية (شهرية، فصلية، سنوية)	51	17.83
في حالة وجود مشكلة بيئية	235	82.17
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 82.17 % من أفراد العينة أكدت أن الجمعيات البيئية تقوم بحملات تحسيسية حول حماية البيئة من التلوث في حالة وجود مشكلة بيئية، تليها النسبة 17.83 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات البيئية تقوم بحملات تحسيسية حول حماية البيئة من التلوث بصورة دورية (شهرية، فصلية، سنوية).

ويدل استقراء المعطيات السابقة على أن القيام بالحملات التحسيسية والأيام الإعلامية لفائدة سكان المدينة ليس بالأمر الهين بالنسبة للجمعيات البيئية، لعوامل مختلفة منها نقص التأطير على مستوى الجمعيات وعدم حدوث تغير بارز في شكل تلك المشكلات التي أصبحت من الأمور الشائعة لدى السكان، بالإضافة إلى كسل تلك الجمعيات في إجراء تلك الحملات لعدم جدواها مع السكان مما ثبط من عزيمة الجمعيات البيئية، مما جعل التحرك مرهون إما بمناسبات معينة كاليوم العالمي للبيئة والمصادف لـ 05 جوان من كل سنة حيث تقوم هذه الجمعيات بالاحتفال بهذا اليوم بوضع ملصقات وإشهارات وهذا تحت رعاية هيئات حكومية كالبلدية ومديرية البيئة، أو بوجود

مشكلة بيئية تستدعي التدخل، وفي بعض الأحيان تجمع السكان عند وجود مشكلة بيئية هو ما يؤدي إلى ظهور هذه الجمعيات لحل هاته المشاكل أو إبلاغ السلطات بها، خاصة أن هذه الجمعيات مطالبة قانونيا وأخلاقيا بالتكفل والتدخل في حال وجود مشكلات بيئية واعتبارها همزة وصل بين السكان والسلطات المحلية.

جدول رقم 30 : يوضح الأماكن التي تقوم فيها الجمعيات البيئية بالحملات التحسيسية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
أماكن عامة مفتوحة في الحي	109	32.34
مدارس	64	18.99
ملاعب	13	03.86
مساجد	27	08.01
مكتب الجمعية	124	36.80
المجموع	**337** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 36.80 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات تقوم بحملاتها على مستوى مكاتبها، تليها النسبة 32.34 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات تقوم بحملاتها على مستوى أماكن عامة مفتوحة في الحي، تليها النسبة 18.99% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات البيئة تقوم بحملاتها في المدارس، تليها النسبة 08.01 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات البيئية تقوم بحملاتها في المساجد وأخيرا النسبة 03.86 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعية البيئية تقوم بحملاتها على الملاعب.

يدل استقراء المعطيات السابقة على أن الجمعيات البيئية تعتمد إعتمادا كليا على مكاتبها في إجراء الحملات البيئية، وعلى الأماكن العامة المفتوحة في الحي، لأن كلا المكانين لا يحتاجان إلى ترخيص للتجمهر، رغم أن مكاتب الجمعيات لا تكف لتجمهر الكثير من السكان، تلجأ إليها الجمعية فقط في حالة تعبئة القيادات الشعبية المؤثرة في السكان، والتي توكل إليهم مهمة التعبئة

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

لباقي السكان أو على الأقل تحضيرهم المسبق قبل إجراء الحملات على مستوى الأماكن المفتوحة بالأحياء.

أما فيما يتعلق بالمدارس فتقام فيها الحملات عادة بالتنسيق مع السلطات المحلية أو مديرية البيئة وخاصة في المناسبات البيئية، كعيد الشجرة، أو يوم البيئة، أو بالتنسيق أيضا مع النوادي البيئية المدرسية بهدف تربية النشأ الجديد على حب واحترام البيئة والحفاظ عليها.

في حين تعد الملاعب والمساجد آخر الأماكن التي تقام فيها الحملات البيئية، فبالنسبة للملاعب يمكن تفهم الأمر وتفسيره بأنه لا توجد قضية بيئية لحد الساعة يمكنها أن تستدعي إجراء الحملة في ملعب بعيدا عن مشكلة ترخيص التجمهر وترخيص إقامته في ملعب، لكن الغريب هو المسجد وعدم الاعتماد عليه في تنظيم حملات بيئية بعد صلاة الجمعة، خاصة وأن الإسلام حثنا على المحافظة على البيئة بكل أشكالها من النظافة إلى الحفاظ على الغلاف النباتي وغيرها.

جدول رقم 31 : يوضح نوعية الأساليب التي تستخدمها الجمعية البيئية في حملاتها البيئية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
المحاضرات الشفوية	179	62.59
ملصقات حائطية	104	36.36
أفلام توضيحية مصورة	03	01.05
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 62.59 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعية البيئة تستخدم المحاضرات الشفوية أكثر في حملاتها، تليها النسبة 36.36 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعية البيئية تستخدم الملصقات الحائطية في حملاتها، وأخيرا النسبة 01.05 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعية تستخدم أفلام توضيحية مصورة.

ويدل استقراء المعطيات السابقة على أن الأساليب التي تستخدمها الجمعيات البيئية تتناسب تماما مع الأماكن التي تقوم فيها بحملاتها البيئية وهي المكاتب والأماكن المفتوحة بين العمارات في الحي (جدول 30)، حيث تقوم بتعليق بعض الملصقات الدعائية وبعض الأحيان توضيحية

للمشكلة البيئية محل التجمهر، وإلقاء محاضرات شفهية عن طريق ميكروفون إذا كان العدد كبير من السكان، وفي بعض الأحيان لإشراك من هم في المنازل من النساء للاستماع إلى المحاضرة، على الرغم من تعدد الوسائل والتقنيات الفعالة في عملية تفعيل المشاركة الشعبية للسكان، وخاصة القدرة على التخير بين تلك التقنيات مما يأتي ثماره فعلا، إلا أن الجمعيات البيئية لا تزال تقليدية في وسائلها.

إلا أن ذلك لا يمنعنا من التحفظ على عدم مواكبة التطورات التكنولوجية في عملية الحشد والتعبئة لزيادة فاعلية التأثير على السكان، فالجمعيات البيئية تتحجج بعدم امتلاكها للمعدات اللازمة مثل Data Show بسبب الإمكانيات المتاحة والميزانية الضعيفة،* على الرغم من أن تكلفة مثل هذه الجهاز ليست بالتعجيزية لكن تنشيطه وإضفاءه الحيوية على المحاضرة خاصة إذا تم تطعيمها بصور وفيديوهات معبرة لا يمكن إنكاره، خاصة ونحن في عصر التكنولوجيا الرقمية.

جدول رقم 32 : يوضح أهم مصادر التلوث بالمخلفات العمرانية في الحي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
القمامة المنزلية	203	34.82
مخلفات الشوارع	146	25.04
مخلفات المؤسسات الصناعية	28	04.80
مخلفات الأسواق	109	18.70
مخلفات المذابح	02	00.34
مخلفات هدم المباني	89	15.27
مخلفات المؤسسات الاجتماعية الخدمية	06	01.03
المجموع	**583 ****	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 34.82 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن القمامة المنزلية هي أهم مصدر من مصادر المخلفات العمرانية، تليها النسبة 25.04 % مسجلة لدى فئة مخلفات الشوارع كأهم مصدر من مصادر التلوث بالمخلفات العمرانية، تليها النسبة

* ما أكده ثلاث مسؤولي جمعيات ناشطة في الميدان.
** مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

18.70 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن مخلفات الأسواق هي أهم مصدر للمخلفات العمرانية تليها النسبة 15.27 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم مصدر هو مخلفات هدم المباني، تليها النسبة 04.80 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم مصدر هو مخلفات المؤسسات الصناعية تليها النسبة 01.03 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم مصدر هو مخلفات المؤسسات الاجتماعية الخدمية، وأخيرا النسبة 0.34 % مسجلة لدى فئة مخلفات المذابح كأهم مصدر للمخلفات العمرانية.

يدل استقراء المعطيات السابقة على أن المخلفات العمرانية من أهم المشاكل البيئية التي ظهرت في السنوات الأخيرة خاصة بعد تزايد عدد السكان وعملية الإسكان الشعبي المكثف في بعض الأحياء وهذا راجع الى غياب الوعي البيئي وتقاعس السلطات المحلية في بعض الأحيان عن آداء واجباتها مما أدى إلى تفاقم هذه المشكلة ويظهر هذا جليا في الجداول رقم 16، 17 و20 حيث جاءت المخلفات العمرانية في أول مرتبة حسب أفراد العينة كأهم مظهر من مظاهر التلوث البيئي وكذلك كأهم نشاط تقوم به السلطات المحلية وأفراد العينة في اهتمامهم بالبيئة.

إن تصدر القمامة المنزلية لقائمة المخلفات العمرانية راجع إلى مجموعة من العوامل مثل الكثافة السكانية في الحي، عدم وجود وقت معين لجمع القمامة، أو السلوك السلبي لبعض السكان والمتمثل في عدم رميها في المكان المخصص لها، أو قلة الحاويات وصغر حجمها مما يجعلها تمتلئ بسرعة، وبالتالي تصبح القمامة منتشرة حول هذه الحاويات، وتدل الشواهد الواقعية على ذلك، كما يؤكد مسؤولوا الجمعيات البيئية في الحي ذلك.

ثم يلي ذلك مخلفات الشوارع لما يحتويه هذا من عدد كبير من المحلات التجارية والتجارات العشوائية المنتشرة بكثرة، حيث لاحظنا أثناء زيارتنا لهذا الحي وفي فترات مختلفة خاصة الفترة المسائية تكدس المخلفات أمام المحلات التجارية أو في أماكن كثيرة من الساحات الموجودة في الحي والتي يتركها التجار خلفهم والتي تعتبر مصدر ازعاج للسكان والسلطات المحلية على حد سواء.

كما تعتبر مخلفات الأسواق سمة مميزة لمندوبية لمباركية(حي باركا فوراج سابقا) بسبب وجود سوق يومي للخضر الذي يعتبر مقصدا ليس فقط لسكان الحي بل لسكان الأحياء المجاورة وحتى المتطرفة مما يجعله مصدرا مهما من مصادر تلوث هذا الحي بالمخلفات العمرانية.

ولا تقل مخلفات هدم المباني أهمية كمصدر من مصادر المخلفات العمرانية بالحي، ويرجع هذا إلى مشاريع التوسع في هذا الحي، حيث هناك عدد كبير من السكنات الجديدة سواء السكنات الجماعية أو الفردية في هذا الحي والتي معظمها لا يزال قيد الإنجاز، مما يجعل مخلفات البناء موجودة بكثرة في أماكن متعددة من هذا الحي، إضافة إلى قيام الأفراد ومقاولات البناء بوضع مواد البناء في أماكن مكشوفة وبطرق عشوائية مما يؤدي الى انتشار الغبار وبقايا مواد البناء في كل مكان، إضافة إلى الازعاج وغلق الطرقات في بعض الأحيان، وهذا ما أكده مسؤولوا جمعيات حماية البيئة على الرغم من صرامة القوانين فيما يتعلق بالإنشاء والتعمير.

ويضيف مسؤولوا الجمعيات البيئية بأنه بالنسبة إلى المؤسسات الخدمية تتكفل البلدية بالجمع اليومي لمخلفاتها وبالتالي لا تشكل مصدرا من مصادر التلوث في الحي، نفس الشيء بالنسبة للمصانع والمذابح.

وتتفق النتيجة الثالثة لدراسة محمد السيد عامر حول أهم مصادر المخلفات العمرانية في البيئة الحضرية وهي: وقمامة المنازل والمصانع والشوارع، مخلفات الأسواق.

جدول رقم 33 : يوضح الاقتراحات التي تقدمها الجمعية البيئية في التحسيس من مخاطر المخلفات العمرانية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
إقناع أصحاب المصانع والمقاولين والمحلات بضرورة معالجة مخلفاتها قبل التخلص منها	41	08.70
إخراج القمامة المنزلية في الأوقات التي حددتها سلطات البلدية	189	40.13
التنظيف اليومي لتجار الخضر والفواكه للأسواق	107	22.72
فرز القمامة المنزلية من أجل عملية إعادة تدويرها	134	28.45
المجموع	**471** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 40.13 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعية تعتمد في تحسيس السكان بمخاطر التلوث بالمخلفات العمرانية باقتراح إخراج القمامة المنزلية في الأوقات التي حددتها السلطات المحلية، تليها النسبة 28.45 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعية تعتمد في تحسيس المواطنين بمخاطر التلوث بالمخلفات العمرانية باقتراح فرز القمامة المنزلية من أجل عملية إعادة تدويرها، تليها النسبة 22.72 % مسجلة لدى التنظيف اليومي لتجار الخضر والفواكه للأسواق، وأخيرا النسبة 08.70 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعية تعتمد في تحسيس المواطنين بمخاطر التلوث بالمخلفات العمرانية باقتراح إقناع أصحاب المصانع والمقاولين والمحلات بضرورة معالجة مخلفاتها قبل التخلص منها.

يدل استقراء المعطيات السابقة على أن الجمعيات البيئية تعتمد في تحسيس السكان بمخاطر التلوث بالمخلفات العمرانية على آليتين، أولاهما إشراك السكان أنفسهم في العملية، سواء من خلال إخراج القمامة المنزلية في الأوقات التي تحددها السلطات المحلية للتقليل من مخاطر التلوث الناتجة القمامة المنزلية المتمثلة أساسا في انتشار الأوبئة والحشرات المضرة بصحة الإنسان كالناموس والذباب وتجمع الكلاب المشردة والقطط أمام الحاويات عند إخراج القمامة بالليل وتركها

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

لغاية الصباح وقت مرور الشاحنة، أو من خلال فرز القمامة المنزلية من أجل عملية إعادة تدويرها وقد أكد مسؤولوا الجمعيات البيئية للحي على أهمية هذه العملية كونها استثمار تحث عليها السلطات المحلية من أجل تسهيل عملية الجمع وخلق مورد اقتصادي للبلدية وهو ما لاحظناه من خلال وضع حاويات جديدة للمواد المتفرقة في بعض مناطق الحي كتجربة أولية ستعمم إن نجحت أو من خلال التنظيف اليومي لتجار الخضر والفواكه للأسواق بعد إنتهاء وقت عملها، أو إقناع أصحاب المصانع والمقاولين والمحلات التجارية بضرورة معالجة مخلفاتها قبل التخلص منها.

وثانيهما الاعتماد على الذات، وعدم الإتكال المطلق على السلطات المحلية للقيام بالتخلص من كل المخلفات كلما تخلص منها السكان، لذلك فإن أصحاب المحلات وتجار الخضر والفواكه في السوق وأصحاب المؤسسات الصناعية الصغيرة والجزارين عليهم الاعتماد على أنفسهم للتخلص من القمامة التي تنتج عن نشاطاتهم، خاصة وأنها تظهر في الشوراع بعد انتهاء توقيت العمل الرسمي لعمال البلدية، فكثيرا ما تدل الشواهد الواقعية على رمي السكان وخاصة أصحاب المحلات مخلفاتها بعد مرور شاحنات جمع القمامة مما يعيد الشوارع إلى حالتها الأولى وكأنها لم تنظف.

وهي نفس الآليات التي طبقتها الهيئة القبطية الإنجيلية في تنمية المناطق المتدهورة في دراسة أسامة محمد بهاء الدين، والتي أسفرت عن نجاح المشروع التنموي المستدام بالأحياء محل الدراسة إنطلاقا من تحديد أهداف عملية المشاركة في حد ذاتها:

- إدراك السكان للإمكانيات المتاحة للتنمية، وهو ما يتوافق مع إدراك سكان الأحياء محل الدراسة بأن شاحنات جمع القمامة لن تعمل 24/24 ساعة، فإمكانيات البلدية محدودة.
- إدراك المواطنين لقيمة المال العام، وهو ما يتوافق مع ضرورة إدراك المواطنين ممن يمارسون نشاطات اقتصادية بقيمة المال العام الذي تسيره السلطات العامة، وعدم توفره كلما أرادوا ذلك.
- إطالة العمر الافتراضي للتنمية واستدامتها، وهو ما يتوافق مع ضرورة إدراك السكان بضرورة الإلتزام بتنمية أحيائهم قدر ماستطاعوا.
- دعم مشاعر الانتماء للمنطقة وتشجيع التعاون بين الحكومة المحلية والمواطنين، وهو ما يتوافق مع خلق نوع من التعاون خاصة بين السكان والسلطات البلدية في عملية التخلص

من المخلفات العمرانية بمختلف أشكالها، وإلتزام كل طرف بدوره، السكان بالوقت والسلطات بالجمع.

جدول رقم 34 : يوضح مصادر تلوث الهواء في الحي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
غازات المصانع ودخان وسائل النقل	143	39.29
الروائح المنبعثة من تكدس وحرق القمامة	126	34.61
الروائح المنبعثة من قنوات الصرف الصحي	39	10.72
الروائح المنبعثة من تربية الدواجن والمواشي	56	15.38
المجموع	**471** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 39.29 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم مصادر تلوث الهواء في الحي هو غازات المصانع ودخان وسائل النقل، تليها النسبة 34.61 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم مصادر تلوث الهواء في الحي هو الروائح المنبعثة من تكدس وحرق القمامة، تليها النسبة 15.38 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم مصادر تلوث الهواء في الحي هو الروائح المنبعثة من تربية الدواجن والمواشي، وأخيرا النسبة 10.72 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم مصادر تلوث الهواء في الحي هو الروائح المنبعثة من قنوات الصرف الصحي.

ويدل استقراء المعطيات السابقة على أن تلوث الهواء في مندوبية لمباركية ينقسم إلى نوعين: تلوث مادي يطال طبيعة الهواء ومكوناته، وهو التلوث الناتج عن الدخان الكثيف للعدد الهائل من وسائل النقل، المصدر الرئيسي لتلوث الهواء، ويعتبر النقل البري مسؤول عن انبعاثات أكسيد النيتروجين والجسيمات الدقيقة، حيث يقدر عدد سكان الأحياء محل الدراسة إجمالا 26746 نسمة يستقلون مركبات خاصة ووسائل النقل العمومي خاصة الحافلات والتي غالبا ما تكون قديمة وتشير الاحصائيات الرسمية إلى أن نسبة انبعاث الجسيمات من الحافلات والشاحنات التي تعمل بالديزل أو المازوت ولم يتم صيانتها بشكل جيد تزيد بحوالي 5-7 أضعاف ما تنفثه المركبات

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

المماثلة ذات الصيانة الجيدة، وحرق القمامة من قبل أصحاب المحال التجارية وتجار الخضر والفواكه، وفي الجزائر يقدر متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون 3.32 طن متري عام 2011.*

وتلوث معنوي يطال جمالية البيئة في الحي، وهو التلوث الذي ينتج عن تكدس القمامة في مختلف الشوارع، الروائح المنبعثة منها، الروائح المنبعثة من قنوات الصرف الصحي والروائح المنبعثة من تربية المواشي والدواجن في مآرب المنازل مما ميز بعض الشوارع بتلك الروائح، ونفّر المارة عن عبورها خاصة ذوي الأمراض الصدرية والحساسية، فهذا التلوث لا يؤثر على طبيعة الهواء ولا يغير من مكوناته لكن له أضرار على صحة الإنسان إذا زاد عن الحد المقبول خاصة فيما يتعلق بالروائح الناتجة عن قنوات الصرف الصحي خاصة في الجزء القديم من الحي حيث اهترأت القنوات.

جدول رقم 35 : يوضح الاقتراحات التي تقدمها الجمعية للتحسيس من مخاطر تلوث الهواء

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
استعمال سيارات صديقة للبيئة	60	18.18
التخلص من القمامة بأسلوب علمي في الأماكن المخصصة	213	64.55
الصيانة الدورية لقنوات الصرف الصحي	57	17.27
المجموع	**330 ****	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 64.55 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن التخلص من القمامة بأسلوب علمي يعتبر أهم اقتراح قدمته الجمعية للتقليل من مخاطر تلوث الهواء، تليها النسبة 18.18 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن استعمال السيارات الصديقة للبيئة (البنزين بدل المازوت) أهم اقتراح قدمته الجمعية للتقليل من مخاطر تلوث الهواء، وأخيرا النسبة

* أنظر الفصل الثاني، عنصر مظاهر تدهور البيئة: تدهور الغلاف الجوي.
** مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

17.27 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الصيانة الدورية لقنوات الصرف الصحي أهم اقتراح قدمته الجمعية للتقليل من مخاطر تلوث الهواء.

يدل استقراء المعطيات السابقة على أن حرق القمامة في الحي وما ينتج عنها من أدخنة وروائح هي أهم المشكلات التي تؤرق سكان الحي، وتركيز جمعيات حماية البيئة على هذه المشكلة بالذات لكثرة الشكاوى المستمرة من السكان منها من جهة، وإمكانية إيجاد حل علمي وعملي لها وسريع نوعا ما في مستوى إمكانيات وقدرات السلطات المحلية وجمعيات حماية البيئة والسكان أيضا، فيمكن للسلطات فرض غرامات وعقوبات ردعية على من يحرق القمامة في الأحياء السكنية، ويمكن رفع وعي الأشخاص الذين يقومون بذلك التصرف طوعا أو كرها، لكن لا يمكن التحكم في الأشخاص لتغيير سياراتهم، لا بوسائل ردعية وترغيبية، فلقد عمدت السلطات المحلية إلى إلغاء ضريبة السيارات التي تعمل على السير غاز لأنها صديقة للبيئة على أساس التحفيز وتوجيه السكان نحو استعمالها، إلا أن ذلك لم يغير سلوك السكان الاستهلاكي للسيارات، فما زالت سيارات المازوت الأكثر رغبة من الأشخاص وكلما زادت قدرات وكمالياتها كلما زاد التوجه نحوها.

جدول رقم 36 : يوضح مصادر تلوث المياه في الأحياء

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
اختلاط شبكات الصرف الصحي مع شبكات المياه الصالحة للشرب	194	51.88
رمي القمامة وتحللها قرب مجاري المياه	113	30.21
تصريف مياه المصانع في مجاري المياه الطبيعية	67	19.91
المجموع	**374** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 51.88 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم مصادر تلوث المياه في الحي هو اختلاط شبكات الصرف الصحي مع شبكات المياه الصالحة للشرب، تليها النسبة 30.21 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم مصدر لتلوث المياه

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

هو رمي القمامة وتحللها قرب مجاري المياه، وأخيرا النسبة 19.91 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم مصدر لتلوث المياه تصريف مياه المصانع في مجاري المياه الطبيعية.

يدل استقراء المعطيات السابقة على أن أهم مصدر لتلوث المياه الصالحة للشرب هو اختلاط شبكات المياه الصالحة للشرب مع شبكة الصرف الصحي خاصة في الأجزاء القديمة من الحي، خاصة وأن مندوبية لمباركية من الأحياء العريقة لمدينة باتنة، بحيث تآكلت قنوات الصرف الصحي وقنوات المياه الصالحة للشرب القديمة واختلطتا فيما بينهما، بالإضافة إلى عدم اتقان العمال لعملهم في بعض الأحيان كما وساهم السكان أنفسهم في هذا الأمر حيث قام البعض منهم بعملية الوصل لقنوات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب دون استدعاء السلطات المحلية البلدية المعنية بالأمر، مما ولد مشكلات على مستوى مناطق الوصل بالشبكات الرئيسية.

بالإضافة إلى القمامة التي ترمى في المناطق التي بها مجاري للمياه الطبيعية مما يؤدي إلى امتصاصها بعد تحللها وبالتالي تلوث المياه الطبيعية، خاصة فيما يتعلق بالسكان الذين يستخدمون مياه الآبار.

جدول رقم 37 : يوضح الاقتراحات التي تقدمها الجمعية للتقليل من مخاطر تلوث المياه

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
الصيانة الدورية لقنوات الصرف الصحي	120	36.70
المعالجة الدورية للآبار المنزلية	18	05.50
ترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها	189	57.80
المجموع	**327** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 57.80 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن ترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها هو أهم اقتراح تقدمه الجمعية البيئية للتقليل من مخاطر تلوث الماء في المندوبية، تليها البنسبة 36.70 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الصيانة الدورية لقنوات الصرف الصحي كأهم اقتراح تقدمه الجمعيات البيئية للتقليل من مخاطر

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

تلوث الماء، وأخيرا النسبة 05.50 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن المعالجة الدورية للآبار المنزلية كأهم اقتراح تقدمه الجمعية للتقليل من مخاطر تلوث الماء في المندوبية.

يدل استقراء المعطيات السابقة على شح المياه الصالحة للشرب في مندوبية لمباركية، وهي مشكلة كل الدول العربية دون استثناء، حيث يقدر نصيب الفرد الجزائري 383 م^3 للفرد في العام وسوف ينخفض إلى 261 م^3 للفرد في العام بحلول عام 2020 وبارتفاع تعداد السكان إلى 44 مليون نسمة،** وتدرك الجمعيات البيئية والسكان خطورة المشكلة، لذلك يطالبون بترشيد استعمال المياه الصالحة للشرب خاصة وأن الأحياء تعاني باستمرار من انقطاع المياه خاصة بسبب تلوثها مما يجعلهم يتجهون إلى شراء صهاريج المياه لسد حاجياتهم وهو ما يعرضهم لخطر التلوث من جانب مياه الآبار التي تملأ الصهاريج خاصة مع انتشار مرض الفيروس الكبدي "أ" و "ج" وهو ما ذهب إليه مسؤول البلدية*** الذي أكد أن السلطات المحلية قامت وفي عدة مرات بحملات للتعريف بأخطار تلوث المياه وأثرها على الصحة العمومية، لذلك تطالب الجمعيات البيئة السكان بالإبلاغ السريع عن تدهور حالة قنوات الصرف الصحي أو تسرب المياه الصالحة للشرب السلطات المحلية أو إبلاغها وستتكفل هي بإبلاغ السلطات المحلية البلدية قبل أن تسوء المشكلة.

3- تفريغ البيانات المتعلقة بمساهمة الجمعيات البيئية كجماعة ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث

جدول رقم 38 : يوضح مدى لجوء السكان إلى الجمعية البيئية حول مشكلة بيئية في الحي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
نعم	150	52.45
لا	136	47.55
المجموع	**286**	**100**

** أنظر الفصل الثاني، عنصر مظاهر التدهور البيئي: د- الموارد المائية
*** مقابلة مع مسؤولة ملحقة البلدية الإخوة لمباركية. أنظر دليل المقابلة في الملاحق.

يتضح من خلال الجدول رقم 38 أن أكبر نسبة هي 52.45 % مسجلة لدى الفئة التي سبق لها وأن لجأت إلى جمعية بيئية حول مشكلة بيئية في الحي، تليها النسبة 47.55 % مسجلة لدى الفئة التي لم يسبق أن لجأت إلى للجمعيات البيئية حول مشكلة بيئية موجودة في الحي.

يدل استقراء المعطيات السابقة على غموض دور الجمعيات البيئة في الأحياء من طرف السكان ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها عدم علم بعض الفئات السكانية بوجود مثل هذه الجمعيات البيئية وما يمكن أن تقدمه من مساعدات في المجال، كما يختلط عليهم الأمر بين الجمعيات البيئية والجمعيات الثقافية، أو لكثرة الجمعيات المختلطة الوظائف والتي لا توحي أسماؤها بارتباطها بالمجال البيئي، مما يزيد الأمور غموضا بالنسبة للسكان (مثل جمعية الأمل جمعية ابن سيناء)

وأيضا لقناعة السكان بعدم قدرة هذه الجمعيات على التأثير على المواطنين والضغط على السلطات المحلية والجهات المتسببة بالضرر البيئي، حيث تتسبب بعض الجمعيات السلبية من حيث النشاط والفعالية في تعميم النظرة السلبية نحوها عموما، كما ويتأثر بعض أعضاء هذه الجمعيات بالعلاقات القرابية والعشائرية في حال كون المتسبب في الضرر البيئي من أقربائهم أو عشيرتهم، أين تضيع حقوق البيئة بدعوى العصبية للدم، كما وشاع عن تلك الجمعيات أنها تنشط أكثر في الأماكن التي يتمركز فيها أعضاؤها أو أقربائهم، لهذا فإن السكان لا يلجؤون كثيرا إليها وإنما يعمدون إلى التعاون فيما بينهم لحلها إذا كان في مقدورهم ذلك، أو رفع شكوى مباشرة الى السلطات المحلية البلدية وهذا ما يؤكده الجدول رقم 15.

جدول رقم 39 : يوضح طبيعة المشكلة التي لجأ السكان لأجلها إلى جمعية حماية البيئة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
مخلفات عمرانية	98	65.33
تلوث الهواء	14	09.33
تلوث المياه	38	25.34
المجموع	**150** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 65.33 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن المشكلة التي لجأ لأجلها إلى جمعية حماية البيئة هي مشكلة المخلفات العمرانية، تليها النسبة 25.34 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن المشكلة التي لجأ لأجلها السكان إلى جمعية حماية البيئة هي تلوث المياه وأخيرا النسبة 09.33 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن المشكلة التي لجأ السكان لأجلها إلى جمعية حماية البيئة هي مشكلة تلوث الهواء.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن مشكلة المخلفات العمرانية تتربع على عرش المشكلات البيئية التي يعاني منها السكان، وهذا ما يتوافق مع الجداول رقم: 09، 10، 14، 16، 25، 26 27، 28 29. حيث تعتبر مشكلة سلوك إجتماعي أخلاقي يعاني منها سكان الأحياء أكثر منها مشكلة إدارية تخص السلطات المحلية وحدها، فالمتسبب الرئيسي في هذه المشكلة هم السكان ليس كلهم لكن أغلبهم فالثقافة المسيطرة هي ثقافة الحفاظ على نظافة ما امتلكه، وما لا أملك فليس من شأني، وحتى الفئة التي تهتم بالحفاظ على جمالية البيئة سرعان ما تجد نفسها وحيدة في المجال ما يجعلها تشعر بالإغتراب في محيطها لتبدأ تدريجيا بالانسحاب من المجتمع ككل.

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين الذين أجابوا بلجوئهم غلى جمعية بيئية

جدول رقم 40 : يوضح آليات تحذير الجمعية البيئية (كجماعة ضاغطة) في حالة وجود مشكلة متعلقة بالمخلفات العمرانية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
المؤسسات المسؤولة عن نقل القمامة (عام/ خاص)	107	25.72
أصحاب المصانع (عام/ خاص)	29	06.97
المؤسسات ذات الطبيعة الخدمية	06	01.44
المقاولين	113	27.16
التجار بصفة عامة	121	29.09
مديرية البيئة	40	09.62
المجموع	**471** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 29.09% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات البيئية تحذر فئة التجار بصفة عامة، تليها النسبة 27.16% مسجلة لدى فئة المقاولين تليها النسبة 25.72 % مسجلة لدى فئة المؤسسات المسؤولة عن نقل القمامة (القطاع العام/ القطاع الخاص)، تليها النسبة 09.62 % مسجلة لدى فئة مديرية البيئة، تليها النسبة 06.97 % مسجلة لدى فئة أصحاب المصانع، تليها النسبة 01.44 % مسجلة لدى فئة المؤسسات ذات الطبيعة الخدمية.

يدل استقراء المعطيات السابقة على أن جمعيات حماية البيئة تقوم بمجهودات معتبرة للضغط على الأطراف البارزة في طرح المخلفات العمرانية وهم التجار بمختلف نشاطاتهم سواء أصحاب المحلات تجار الأسواق، المتجولون، المقاولون ومشاريعهم وما تتطلبه من مواد بناء منتشرة في كل مكان وبقايا هدم تلوث المكان والبصر مما أصبح يشكل مصدر إزعاج للسكان فحق جمعيات حماية البيئة في التقاضي لصالح البيئة يجعلها في مركز قوة في مواجهة المعتدين عليها، ولأن الجمعيات البيئية تنشط في مجتمعات محلية صغيرة فغالبا لا تلجأ إلى هذا الأسلوب المضاد ضد الأفراد، بل تتبع الطرق العرفية في إقناعهم للعدول عن تصرفاتهم الغير أخلاقية في

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين وليس مجموع مفردات العينة (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

حق البيئة والجيرة، أما في حالة المؤسسات الكبرى التي يعتبر مقدار الضرر البيئي كبير فإن الجمعيات البيئية تلجأ إلى التقاضي عادة للضغط عليها للعدول عن تصرفاتها المشينة في حق البيئة.

كما تلجأ الجمعيات البيئية إلى تحذير المؤسسات الخاصة عن نقل القمامة سواء أكانت قطاع خاص أو عام، خاصة في حالة تقديم شكاوي من السكان بتلك المؤسسات، كعدم المرور أو عدم احترام الوقت المحدد للمرور في تلك الأحياء، أو عدم قيامها بنقل كل المخلفات التي تجدها في الأماكن المخصصة للرمي، لتتحجج لاحقا أنها رميت بعد الوقت المحدد للمرور، وغالبا ما تنجح الجمعيات في الضغط خاصة إذا دعمتها مديرية البيئة وتهديدها لتلك المؤسسات بسحب العقد منها. لكن ذلك لا يمنع من وجود الكثير من المؤسسات التي تقوم بعملها على أحسن وجه.

جدول رقم 41 : يوضح مدى تقديم الجمعيات كجماعات ضغط لمشروعات للتقليل من تلوث البيئة بالمخلفات العمرانية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
نعم	169	59.10
لا	117	40.90
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان أكبر نسبة هي 59.10 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات البيئية كجماعات ضغط قدمت مشروعات مقترحة للسلطات المحلية للحد من تلوث البيئة بالمخلفات العمرانية والاستفادة منها، تليها النسبة 40.90 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات كجماعات ضغط لم تقدم أي مشروعات للسلطات المحلية للحد من تلوث البيئة بالمخلفات العمرانية والاستفادة منها.

يدل استقراء المعطيات السابقة على ضعف قنوات الاتصال والتواصل بين الجمعيات البيئية والسكان، حيث لا يفرق السكان عموما بين المشروعات التي تقترحها الجمعيات البيئية والتي تقترحها السلطات المحلية، أو حتى التي تتم بالإشتراك بين الإثنين، وحتى البعض منهم يعتقد أن

الجمعيات البيئية تابعة لمديرية البيئة على أساس أنها مجرد آليات ميدانية لعمل لنشاطات مديرية البيئة.

من هذا المنطلق جاءت النسب متقاربة، رغم أن الشواهد الميدانية والمقابلات المختلفة أثبتت أن جمعيات حماية البيئة قامت باقتراح العديد من المشاريع البيئية التي طبقتها بالتعاون مع السلطات المحلية، لاقى بعضها النجاح، وبعضها الآخر كلل بالفشل الجزئي، والبعض الآخر فشل كليا، وتدخلت مجموعة من العوامل المختلفة في الفشل منها المشاركة السلبية للسكان، وعدم توافق الإمكانيات مع المشاريع المنفذة، ورغم ذلك نجحت الجمعيات البيئية بالضغط على السلطات المحلية في تنفيذ مشاريع للتخلص من المخلفات العمرانية لكنها فشلت في رفع مستوى الوعي للسكان.

جدول رقم 42 : طبيعة مقترحات مشروعات الجمعيات للتقليل من التلوث بالمخلفات العمرانية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
معالجة المخلفات القابلة للتحلل قبل رميها في الأماكن المخصصة	48	28.40
إعادة تدوير المخلفات العمرانية عن طريق فرزها (من قبل السكان)	91	53.85
الاعتماد على حرقها لتوليد الطاقة	30	17.75
المجموع	**169** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 53.85% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن إعادة تدوير المخلفات العمرانية عن طريق فرزها هو أهم مشروع اقترحته الجمعية البيئية على السلطات المحلية، تليها النسبة 28.40% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن مشروع معالجة المخلفات القابلة للتحلل قبل رميها في الأماكن الخاصة أهم مشروع قدمته الجمعيات، وأخيرا النسبة 17.75% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الاعتماد على حرقها لتوليد الطاقة كأهم مقترح تقدمه الجمعية البيئية للأطراف المسؤولة للحد من تلوث البيئة بالمخلفات العمرانية.

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين الذين أجابوا بأن الجمعيات قدمت مشاريع للحد من المخلفات العمرانية

يدل استقراء المعطيات السابقة على أن المشاريع التي اقترحتها الجمعيات البيئية مشاريع ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت، تعم بالفائدة على الجميع، للتخلص من المخلفات العمرانية والحفاظ على البيئة وجماليتها من جهة، استثمارها اقتصاديا سواء بتوليد الطاقة منها أو إعادة تدورها وتعد هذه المشاريع من أنجع المشاريع في المجتمعات المتقدمة، لكن نجاحها يعتمد بالدرجة الأولى على فعالية الجماعات المؤثرة الثلاث: السلطات المحلية، الجمعيات البيئية والمشاركة الشعبية للسكان.

جدول رقم 43 : يوضح عمل الجمعية البيئية (كجماعة ضاغطة) في حالة تلوث الهواء

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
أصحاب المصانع (عام/ خاص)	34	08.26
تجار الأسواق بصفة عامة	141	34.22
مؤسسات النقل الحضري	119	28.88
مربي المواشي والدواجن	30	07.28
المؤسسات المسؤولة عن حرق القمامة	61	14.89
مديرية البيئة	27	06.55
المجموع	**412** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 34.22% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات البيئية تحذر فئة تجار الأسواق بصفة عامة، تليها النسبة 28.88% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات تحذر مؤسسات النقل الحضري، تليها النسبة 14.89 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات تحذر المؤسسات المسؤولة عن رمي القمامة، تليها النسبة 08.26 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات تحذر أصحاب المصانع، تليها النسبة 07.28 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات البيئية تحذر مربي المواشي والدواجن، وأخيرا النسبة 06.55 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات تحذر مديرية البيئة.

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين وليس مجموع مفردات العينة (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

ويعزي أفراد العينة ارتفاع هاتين النسبتين الى الدور الذي تلعبه هاتين الفئتين في تلوث الهواء في الحي، حيث يترك التجار والسوق اليومي المخلفات التي يقومون بحرقها خاصة بالفترة المسائية مما يؤدي الى تلوث الهواء بالحي، وكذلك الازدحام المروري وحافلات النقل الحضري التي تساهم بقدر كبير في انتشار الغازات الملوثة في الهواء.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن الجمعيات البيئية تبذل مجهودات معتبرة للضغط على التجار على اختلاف نشاطاتهم وخاصة تجار الأسواق ومؤسسات النقل الحضري، باعتبارهما أهم مسؤول عن مصادر تلوث الهواء في الحي، لكن يبدوا أن الضغط لا يؤت النتائج المرجوة منه كون الجمعيات تلجأ فقط إلى القضاء وهذا الأخير إجراءاته طويلة جدا وإمكانية الطعن فيه تكاد لا تتوقف، لذلك تتميز هذه الآلية بعدم الفعالية محليا، كما أن هذه الجمعيات ذات طبيعة دفاعية في الأساس ولا تتقن أساليب الضغط الفعلية، بالإضافة إلى كونها تعمل منفردة أكثر مما تعمل كلوبيات مما يزيدها قوة وتأثيرا في المجتمع ككل.

جدول رقم 44 : يوضح مدى تقديم الجمعية البيئية مشروعات مقترحة للأطراف المسؤولة للحد من ظاهرة تلوث الهواء

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
نعم	139	48.60
لا	147	51.40
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 51.40 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات البيئة لا تقترح مشروعات للأطراف المسؤولة للحد من تلوث الهواء، تليها النسبة 48.60 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات البيئة تقترح مشروعات للأطراف المسؤولة للحد من تلوث الهواء.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن الجمعيات البيئية تبذل مجهودا لاقتراح مشروعات للحد من تلوث الهواء، لكن يبدو أنها مشاريع ليست فعالة طالما أن الظاهرة مستمرة، فالأدخنة المتصاعدة من حرق القمامة في الأسواق كل مساء وفي المساحات الخالية، وحتى في بعض

الشوارع أحيانا، لخير دليل على ذلك، فمشكلة تلوث الهواء من أعقد المشكلات البيئية التي تواجه الدول قبل المجتمعات المحلية، وتفوق طاقة الجمعيات البيئية المحلية من حيث الموارد المستخدمة في مثل هذه المشاريع وخاصة الطاقات البشرية العلمية، إضافة إلى اقتراح مشروعات تتماشى مع الخصائص المجتمعية المحلية وليس اللجوء إلى مشاريع جاهزة نجحت في مجتمعات غربية ومحاولة تطبيقها في المجتمعات المحلية، فهذا سيؤدي لا محالة إلى فشلها.

تستنفذ مشكلة تلوث الهواء على المستوى الدولي طاقة المنظمات غير الحكومية البيئية لتعقد المشكلة وأبعادها وتورط الجهات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، والمشاركة السلبية من طرف السكان فيما يتعلق بهذه المشكلة، وغالبا ما تلجأ المنظمات غير الحكومية في مثل هذه المشكلات وتأزمها في مناطق معينة إلى أساليب مضادة أكثر عدائية مثل المقاطعات الاقتصادية والمظاهرات والاحتجاجات وتكوين لوبيات لحشد القوى والطاقات.

جدول رقم 45 : يوضح طبيعة المشروعات المقترحة للحد من تلوث الهواء

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
تطبيق غرامات مالية باهضة ضد من يحرق القمامة في الأحياء السكنية	79	33.47
تطبيق قوانين ردعية على المصانع التي تفرز دخان سام	21	08.90
عدم السماح للسكان بإقامة أحياء سكنية في المناطق الصناعية أو القريبة منها	21	08.90
عدم السماح بتربية الحيوانات في الأحياء السكنية	66	27.97
القيام بعمليات التشجير للتخلص من الغازات السامة وامتصاصها	49	20.76
المجموع	**236** *	**100**

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين 139 الذين أجابوا بأن الجمعيات تقترح مشاريع للحد من تلوث الهواء، والسؤال يحتمل أكثر من إجابة.

يتضح من خلال الجدول رقم 45 أن أكبر نسبة هي 33.47 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم مقترح قدمته الجمعية البيئية هو تطبيق غرامات مالية باهضة ضد من يحرق القمامة في الأحياء السكنية، تليها النسبة 27.97 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعية قدمت مقترح عدم السماح بتربية الحيوانات في الأحياء السكنية، تليها النسبة 20.76 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعية قدمت مقترح عمليات التشجير للتخلص من الغازات السامة وامتصاصها، تليها النسبة 08.90 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم مقترح للجمعية هو تطبيق قوانين ردعية على المصانع التي تفرز دخان سام وعدم السماح للسكان بإقامة أحياء سكنية في المناطق الصناعية أو القريبة منها على حد سواء.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن المشروعات المقترحة من قبل الجمعيات البيئية للحد من تلوث الهواء تتوافق مع المشكلات المتواجدة في مندوبية الإخوة لمباركية، خاصة المتعلقة بحرق القمامة في الأسواق وتربية المواشي في الأحياء السكنية، كما تتوافق إلى حد ما مع إمكانيات ورغبات السكان، ما تحتاجه هو المساندة الكاملة للسلطات المحلية بهدف المراقبة المستمرة على الأسواق خاصة في الفترات المسائية بتجنيد رجال الأمن من الشرطة البيئية، والاستجابة إلى الشكاوى المتعلقة بتربية المواشي والدواجن خاصة بهدف الاتجار في الأحياء السكنية من طرف السكان أو جمعيات حماية البيئة، أو المؤسسات الصناعية الصغيرة التي قد تفرز دخان سام وهي نادرة في الواقع في الحي محل الدراسة.

أما فيما يتعلق بتكثيف التشجير في الحي فهي آلية أو مقاربة علاجية فعالة كونها تعمل كجهاز تنفس للحي يمتص الانبعاثات السامة الناتجة عن الأنشطة السابقة وتحويلها إلى أكسجين نقي وهذا ما يحتاجه السكان، وتعتبر هذه الآلية مرغوبة من قبل الكثير من السكان ويبادرون إليها من تلقاء أنفسهم، لكن مساهمة السلطات المحلية بسقي تلك الأشجار سيجعلها تنمو وتمارس وظيفتها في تنقية الهواء وإضفاء السبغة الجمالية للحي، والأهم هو تحفيز السكان أكثر بغرس الأشجار واستغلال أسطح المنازل أيضا لفائدة أعم، ذلك كله يحتاج دعم الجمعيات البيئية من خلال الأبحاث المعمقة حول أنواع النباتات التي يمكن الاستفادة منها لمثل هذه المهمة والتي يمكن غرسها على مستوى أسطح المنازل وإن أمكن توفيرها.

كما استخدمت الجمعية البيئية آلية وقائية تمثلت في اقتراح عدم السماح للمواطنين بإقامة أحياء سكنية في المناطق الصناعية أو القريبة منها، بعدم منح تراخيص لبناء مساكن للاستخدام السكني، وإنما للاستخدام التجاري فقط، فرغم صعوبة تطبيق هذه الآلية إلا أنها فعالة بالنسبة للصحة العمومية للمواطنين، لكن المشكلة تكمن في لجوء المواطنين إلى البناء دون استخراج تراخيص البناء، مما يصعب من مراقبة السلطات المحلية.

جدول رقم 46 : يوضح تحذير الجمعية البيئية كجماعة ضاغطة في حالة تلوث المياه

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
السلطات البلدية التي تقوم بصرف مياه قنوات الصرف الصحي في مجاري المياه الطبيعية	121	36.45
المصانع التي تصرف المياه الملوثة في مجاري المياه الطبيعية	43	12.95
السلطات البلدية المكلفة بصيانة قنوات الصرف الصحي وقنوات الماء الشروب	168	50.60
المجموع	**332** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 50.60 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات البيئية تقوم بتحذير السلطات البلدية المكلفة بصيانة قنوات الصرف الصحي وقنوات الماء الشروب في حالة وجود تلوث بالمياه، تليها النسبة 36.45 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات البيئة تقوم بتحذير السلطات البلدية التي تقوم بصرف قنوات الصرف الصحي في مجاري المياه الطبيعية تليها النسبة 12.95 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الجمعيات البيئية تقوم بتحذير المصانع التي تصرف المياه الملوثة في مجاري المياه الطبيعية.

يدل استقراء المعطيات السابقة على أن الجمعيات البيئية تستنفر في حالة تلوث المياه الصالحة للشرب، لتأثير ذلك بطريقة مباشرة على صحة الإنسان، وباعتبار المشكلة يمكن السيطرة عليها والتحكم في مسبباتها، تلجأ إلى تحذير كل الجهات المسؤولة خاصة المؤسسات الصناعية

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين وليس مجموع مفردات العينة (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

الخاصة التي تقوم بصرف قنوات الصرف الصحي في مجاري المياه الطبيعية وتأثير ذلك على المياه الجوفية مما يؤدي إلى انتشار الأوبئة وخاصة المعدية، كما سبق وأن أشارت جمعيات حماية البيئة، وأحيانا تضطر الجمعيات البيئية إلى تقديم شكاوى إلى الجهات المعنية والمطالبة بتوقيف تللك المؤسسات لانتهاكاتها البيئية، وإن لم تستجب تلجأ إلى القضاء والمطالبة بتوقيف نشاط تلك المؤسسات.

أما فيما يتعلق بالسلطات المحلية سواء المختصة بصيانة قنوات الصرف الصحي أو المختصة بقنوات المياه الشروب، فإن الجمعيات البيئية لا تجد نفورا كبيرا منها، إلا ما تعلق ببطء عملية الإصلاحات وأحيانا عدم توفر المستلزمات الضرورية للإصلاح أو انتظار الدور، لكنها في العموم لا تجد رفضا بعدم الاستجابة، وفي حالة تأخرها يلجأ السكان إلى حل المشكلة بأنفسهم وإن تعذر عليهم وتأخرت السلطات المحلية واشتد بهم الضرر يلجأ السكان إلى التجمهر أمام مقر السلطات المحلية مما يسرع بعملية الإصلاحات، خوفا من أن تسوء الأوضاع أكثر بلجوء السكان إلى السلطات المحلية الأعلى مثل التجمهر أمام الولاية مما يضع المستويات الأدنى في موقف محرج أمام المستويات الأعلى منها، وبالتالي إمكاني تعرضها للتوبيخ والعقاب.

جدول رقم 47 : يوضح اقتراحات الجمعية البيئية كجماعات ضاغطة للحد من تلوث المياه

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
عدم تصريف المياه في المجاري الطبيعية وتخصيص قنوات خاصة لذلك	70	21.41
معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها لأغراض أخرى مناسبة	113	34.56
عدم طمر المخلفات في المناطق التي تتوفر على المياه الجوفية	144	44.03
المجموع	**327** *	**100**

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين وليس مجموع مفردات العينة (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

يتضح من خلال الجدول رقم 47 أن أكبر نسبة هي 44.03 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم اقتراح تقدمه الجمعية البيئية للأطراف المسؤولة للحد من ظاهرة تلوث المياه هو عدم طمر المخلفات في المناطق التي تتوفر على المياه الجوفية، تليها النسبة 34.56 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم اقتراح قدمته الجمعية البيئية للأطراف المسؤولة للحد من تلوث المياه هو معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها لأغراض أخرى مناسبة، وأخيرا النسبة 21.41 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن أهم اقتراح قدمته الجمعيات البيئة هو عدم تصريف المياه في المجاري الطبيعية وتخصيص قنوات خاصة لذلك.

ويدل استقراء المعطيات السابقة أن اهتمام الجمعيات البيئية منصب على حماية المياه الجوفية من التلوث الناتج عن طمر المخلفات العمرانية، كون هذا النوع من التلوث صامت لا يلاحظ بالعين المجردة كونه يتم في الأعماق، وعادة لا يتم اكتشافه إلا في حالة حدوث تسممات للمنتجات الزراعية، أو الحيوانات أو السكان، كلما طالت مدة الطمر وتكراره كلما أدى ذلك إلى تفاعل الملوثات فيما بينها مما يزيد من حدة التلوث.

في حين أن قضية اقتراح معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها لأغراض أخرى فهي مهمة السلطات المحلية وتعد من المشاريع الكبرى والتي تحتاج موارد مالية وبشرية كبيرة، أما بالنسبة للحفاظ على مجاري المياه الطبيعية والممثلة في الوديان، فإن تحذير الجمعيات البيئية موجه بالخصوص إلى المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص وهي من تمارس عليها الضغط والتهديد، أما مؤسسات القطاع العام فاغلبها يتقيد بالمعايير البيئية لتصريف المياه المستعملة.

4- تفريغ البيانات المتعلقة بمعوقات مشاركة الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث

جدول رقم 48 : يوضح المعوقات الأكثر تأثيرا على تفعيل الجمعيات البيئية للمشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
المعوقات السياسية – التشريعية	43	14.48
المعوقات الاقتصادية	146	49.16
المعوقات السوسيو ثقافية	108	36.36
المجموع	**297** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 49.16 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن المعوقات الأكثر تأثيرا على تفعيل الجمعيات البيئية للمشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث هي المعوقات الاقتصادية، تليها النسبة 36.36 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن المعوقات الأكثر تأثيرا على تفعيل الجمعيات البيئية للمشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة هي المعوقات السوسيو ثقافية، وأخيرا النسبة 14.48 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن المعوقات الأكثر تأثيرا على تفعيل الجمعيات البيئية للمشاركة الشعبية لسكان المدينة هي المعوقات السياسية والتشريعية.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن ضعف مصادر التمويل بالنسبة للجمعيات البيئية هي المعيق الجوهري الذي يحد من فعاليتها في تفعيل المشاركة الشعبية للسكان في حماية البيئة، ذلك أن نشاطها يتوقف على وجود مصادر تمويل ثابتة تضمن بقاءها واستمراريتها، وتحدد نوعية ومستوى الخدمات المقدمة، كما يؤثر سلبا على قدرتها على تبني الأساليب المعاصرة في الأداء وهذا يعني افتقاد قدرتها الإيجابية على تفعيل برامج التدريب، ورفع الوعي البيئي وتقييم الأثر البيئي وعدم القدرة على تطبيق برامج التنمية المستدامة في مجتمعاتها المحلية، حيث يشير معظم مسؤولي الجمعيات البيئية إلى أن نقص الغلاف المالي الذي تقدمه السلطات المحلية فأحيانا لا يكفي حتى

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين وليس مجموع مفردات العينة (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

لسداد إيجار المقرات التي يستأجرونها للجمعيات التي لم توفر لها السلطات المحلية مقرا، بالإضافة للمواد الاستهلاكية المكتبية اليومية مثل الأوراق، أجهزة الحاسب الآلي....

إضافة إلى نقص الاشتراكات من الأعضاء والمساهمات من السكان، فالظروف الاقتصادية المتردية التي يعيشها سكان المدن خاصة مع ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية وانخفاض مستوى الدخل، تجعل المشاركة الشعبية للسكان في حماية البيئة تستقر في آخر سلم الأولويات، ما عدا بعض النشاطات التي تتعلق بالمحيط القريب جدا من مقر سكناهم، كتنظيف الشوارع من القمامات المنزلية.

ولا تقل المعيقات السوسيو ثقافية تأثيرا على تفعيل الجمعيات البيئية للمشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة عن المعيقات الاقتصادية، كون هذه الأخيرة إذا توفرت تغير التأثير مباشرة، لكن المعيقات السوسيو ثقافية صعبة التغيير كونها تتعلق بالذهنيات والعقائد والإيديولوجيات والقيم والسلوكيات، مما يجعل تغييرها مرهون بالوقت وليس بالأساليب أو التقنيات، فالنظرة السلبية للجمعيات البيئية كجزء من المجتمع المدني تعطي السكان دلالة نشاط سياسي مما يؤدي إلى العزوف على العمل مع تلك الجمعيات كما يرتبط العمل الجمعوي في كثير من الأحيان بالأبنية الاجتماعية القبلية أو العروشية، فنجد مسؤوول جمعية ينتمي إلى عرش معين فيضم إليها باقي الأعضاء من نفس العرش، حتى أصبحت تسمى الجمعيات نسبة إلى العروش وليس نسبة إلى نشاطها حتى وإن كانت الجمعية ناشطة على المستوى الميداني ولا تعطي اعتبارات لمسألة العروشية لكن مبدأ العصبية العروشية هو ما يحرك ويثبط المشاركة الشعبية للسكان.

مع تطور القانون البيئي الدولي وما صاحبه من تطورات على المستويات الوطنية فإن الجمعيات البيئية ما أن تنشأ حتى تتمتع بالحقوق التي يقرها القانون، لكن عمليا لا تزال الجمعيات البيئية تعاني من بعض العراقيل التي تضعها الحكومات في طريقها والتي تحد من فعاليتها مثل ضعف هامش الحرية والمشاركة وعدم احترام حق المواطنين والمنظمات في الإطلاع، ففي حالات كثيرة مازالت المؤسسات الرسمية تحجب المعلومات عن المواطنين، إذ تقتضي حماية البيئة الوقوف على المعلومات المتعلقة بحمايتها وبالمشروعات التي تهددها، فالمعلومات ليست متوفرة دائما والتكاليف والمواعيد النهائية للحصول على معلومات غير مناسبة في بعض الأحيان، وعلاوة على ذلك سرية بعض البيانات الهامة، إضافة إلى عرقلة إقامة الحملات البيئية ومنح التراخيص للتجمع

وإقامة الندوات الإعلامية والتحسيسية خاصة إذا كانت القضية البيئية مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالسلطات الرسمية.

جدول رقم 49 : يوضح طبيعة المعوقات السياسية التشريعية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
مناخ سياسي غير ديموقراطي وارتباط المشاريع بمصالح شخصية للسياسيين	173	50.30
عدم وضوح سياسة الدولة حول أهمية الجمعيات البيئية	81	23.55
نقص النصوص التشريعية الداعمة للجمعيات البيئية والمنظمة للمشاركة	70	20.34
تدخل الحكومة غير المطلوب	20	05.81
المجموع	**344** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 50.30% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن المناخ السياسي الغير ديموقراطي وارتباط المشاريع بمصالح شخصية للسياسيين من أهم المعوقات السياسية التشريعية، تليها النسبة 33.25 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن عدم وضوح سياسة الدول حول أهمية الجمعيات البيئية من أهم المعوقات السياسية التشريعية، تليها النسبة 20.34 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن نقص النصوص التشريعية الداعمة للجمعيات البيئية والمنظمة للمشاركة، وأخيرا النسبة 05.81 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن تدخل الحكومة غير المطلوب هو أهم المعيقات السياسية التشريعية.

يدل استقراء المعطيات السابقة على فقدان الثقة بين الجماعات الثلاث المؤثرة في حماية البيئة السلطات المحلية، الجمعيات البيئية والسكان، ويرجع ذلك إلى الفجوة الكبيرة الموجودة بين السلطات المحلية والمواطنين من جهة وبين السلطات المحلية والجمعيات البيئية من جهة أخرى حيث أن المواطنين لا يثقون في السلطات لعلمهم أن أي عمل تقوم به السلطات في مجال حماية

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين وليس مجموع مفردات العينة (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

البيئة يكون وراءه هدف سياسي، خاصة فيما يتعلق بعملية ترصيف الطرقات وتنظيفها وغرس الأشجار والتي تكون في أغلب الأحيان عند زيارة المسؤولين أو عند قرب الحملات الانتخابية، مما جعل المواطنين يعزفون عن المشاركة.

كما يعتبر عدم وضوح سياسة الدولة حول أهمية الجمعيات البيئية يؤثر تأثيرا بالغا على دور الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث، فهذه الجمعيات في الكثير من الأحيان تعتبر أداة للعمل الميداني الذي تزيحه السلطات المحلية عن كاهلها وتوكله للجمعيات، فهي جمعيات غير مهمة ولا تؤثر في اتخاذ القرار حول المشاريع التي تقرها السلطات المحلية وعملها يقتصر فقط على التوعية ونقل الأحوال البيئية للسلطات المحلية، ومحاولة إقناع السكان بتطبيق مشروع ما، فلا تشارك في الإعداد والتخطيط والتقييم، تشارك فقط في التنفيذ بحيث تطبق الأوامر.

كما سبق الذكر فإنه رغم تطور القانون الدولي البيئي ومساهمة المنظمات غير الحكومية في ذلك، إلا أن قوانين المنظمات غير الحكومية على مختلف مستوياتها الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية لا تزال تحتاج للنضال المطول، فهي تعاني من نقص النصوص التشريعية الداعمة لها والمنظمة لآليات عملها، حيث تتعرض أحيانا باسم القانون إلى إجراءات تعسفية تعرقل نشاطاتها خاصة عندما تتقاطع مع نشاطات مؤسسات اقتصادية كبرى مدعومة من الحكومة، أو نشاطات الحكومة ذاتها، مثل التدقيق المحاسبي التعسفي، التدقيق في الممتلكات ومصادرتها، التدقيق فيما قدم إليها من إعانات حكومية.....

جدول رقم 50 : يوضح كيف تؤثر المعوقات السياسية التشريعية على نشاطات الجمعيات في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان الحي في حماية البيئة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
فقدان ثقة السكان بجمعيات حماية البيئة وبالسلطة	194	67.83
العزوف عن الانضمام لجمعيات حماية البيئة	92	32.17
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم 50 أن أكبر نسبة هي 67.83 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن فقدان ثقة السكان بجمعيات حماية البيئة وبالسلطة هو أهم المعوقات السياسية التشريعية التي تؤثر على نشاطات جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان الحي، تليها النسبة 32.17 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن العزوف عن الانضمام لجمعيات حماية البيئة هو أهم المعوقات السياسية التشريعية التي تؤثر على نشاطات جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان الحي.

ويدل استقراء المعطيات السابقة على أن فقدان الثقة بالجمعيات البيئية والسلطات المحلية يرجع إلى اعتقاد السكان بأن السلطات المحلية والجمعيات البيئية تهتم بمصالحها الشخصية فقط وأن أي تحرك منهما إنما وراءه مصلحة خاصة، وبالتالي تزيد قناعتهم بأن جمعيات حماية البيئة هي جمعيات شكلية فقط وليس لها دورا كبيرا في حماية البيئة أو الضغط على السلطة وبالتالي لا داع للانضمام إليها، إن اتجاه السكان السلبي نحو الجمعيات البيئية بالأخص نابع للأسف الشديد من حقائق وتجارب معاشة، جعلت الأمر ينطلي على كل الجمعيات البيئية بدون استثناء.

جدول رقم 51 : يوضح طبيعة المعوقات السوسيو – ثقافية التي تؤثر على نشاط جمعيات حماية البيئة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
الاقتناع بأن حل المشكلات البيئية مسؤولية الحكومة وحدها	82	25.62
عدم الاكتراث بأهمية البيئة في الحياة الاجتماعية	39	12.20
الجهل بحق الانسان في حياة كريمة	21	06.56
ثقافة محلية مكلسة	94	29.37
تجارب وخبرات سيئة للمشاركة في حماية البيئة	84	26.25
المجموع	**320** *	**100**

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين وليس مجموع مفردات العينة (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 29.37 % مسجلة لدى الفئة التي أفادت أن الثقافة المحلية المكلسة هي أهم المعوقات السوسيو ثقافية التي تؤثر على نشاط جمعيات حماية البيئة، تليها النسبة 26.25 % مسجلة لدى الفئة التي أفادت بأن تجارب وخبرات سيئة للمشاركة في حماية البيئة كأهم المعوقات السوسيو ثقافية التي تؤثر على نشاط جمعيات حماية البيئة، تليها النسبة 25.62 % مسجلة لدى الفئة التي أفادت بأن الاقتناع بأن حل المشكلات البيئية مسؤولية الحكومة وحدها من أهم المعوقات السوسيو ثقافية التي تؤثر على نشاط الجمعيات البيئية، تليها النسبة 12.20 % مسجلة لدى الفئة التي أفادت بأن عدم الإكتراث بأهمية البيئة في الحياة الاجتماعية من أهم المعوقات السوسيو ثقافية التي تؤثر على نشاط الجمعيات البيئية، وأخيرا النسبة 06.56 % مسجلة لدى الفئة التي أفادت بأن الجهل بحق الإنسان بحياة كريمة من أهم المعوقات السوسيو ثقافية التي تؤثر على نشاط الجمعيات البيئية لتفعيل المشاركة الشعبية للسكان.

يدل استقراء المعطيات السابقة على أن الجمعيات البيئية كغيرها من مؤسسات التغيير تصطدم بالذهنية الثقافية السائدة في المجتمع المحلي، مما يؤثر سلبا على عمليات التغيير التي تستهدف تغيير السلوكيات الاجتماعية للسكان اتجاه البيئة من خلال رفع وعيهم بأهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها ويرجع ذلك إلى الإعتقاد الذي مفاده أن الانسان لا يستطيع أن يقوم بالتغيير وحده وقناعته المسبقة بعدم الاعتماد على الآخرين وبالتالي لا داعي للمحاولة، كما تلعب الخبرات السابقة السلبية للمشاركة في مشاريع بيئية فاشلة بسبب إما الجمعيات البيئية أو السلطات المحلية أو حتى من طرف فئات معينة من السكان إلى تكوين حاجز بين السكان والاتجاه نحو المشاركة من جديد، وبالتالي يتحججون بعدم وجود وقت لديهم أو أن المشاركة ستؤدي بهم الى تحمل أعباء مالية أو أدبية هم في غنى عنها ولا طائل منها.

بالإضافة إلى قناعة السكان بأن الحفاظ على البيئة والاهتمام بحل مشكلاتها مسؤولية الحكومة وحدها لتعقد المشكلات البيئية واستلزامها للموارد المادية سواء المالية أو الأجهزة أو المقرات والموارد البشرية المتخصصة في مختلف المجالات ذات العلاقة بالبيئة والتي من شأنها اقتراح بدائل للقضايا البيئية الراهنة في المجتمعات المحلية وتتناسب مع خصائصها، كون السلطات المحلية هي المسؤول الأول عن تدهور البيئة بسبب المؤسسات الاقتصادية الكبرى العمومية والمؤسسات الخاصة والتي لا تتحمل مسؤوليتها المجتمعية تجاه البيئة وعدم متابعة مصالح المراقبة

الرسمية لمدى إلتزام المؤسسات من عدمه، فإذا غيرت السلطات المحلية اتجاهها نحو البيئة سوف يغير السكان بدورهم اتجاهاتهم نحو البيئة رغم أن تغيير الذهنيات مسألة صعبة وتحتاج إلى صبر وإرادة.

كما يعد قصر إدراك مفهوم البيئة بالنسبة للسكان من أهم المعيقات السوسيو ثقافية التي تواجه الجمعيات البيئة، حيث يعتقد سكان الحي أن البيئة التي ينتمون إليها تنحصر في المنزل الذي يقيمون فيه أو العمارة التي يسكنون فيها، وهذا الحصر الضيق لمفهوم البيئة جعل السكان لا يكترثون إذا كان هناك مشكلة بيئية بعيدة عن هذا المجال الذي حددوه، وبالتالي لا يقومون بجهد لحلها كأنها لا تعنيهم، فمشكلة تغير المناخ لا يدركها السكان ولا يدرون ما هي عواملها ونتائجها رغم أن السكان يتحدثون عن تغير مناخ المنطقة وارتفاع درجات الحرارة وضعف سقوط الثلوج والأمطار، ويعزون ذلك إلى غضب الله عز وجل على العباد بسبب كثرة الآفات الاجتماعية في المجتمع المحلي، ولا يدرون أن سلوكيات الإنسان من الاستهلاك الجائر للوقود الأحفوري من الغاز الطبيعي ووقود السيارات وأدخنة المصانع وحرق القمامة المستمر وغيرها من السلوكيات اليومية من عوامل تغير المناخ.

جدول رقم 52 : يوضح كيفية تأثير المعوقات السوسيو – ثقافية على نشاط الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان الحي في حماية البيئة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
عدم اهتمام المواطنين بالحملات التحسيسية للجمعيات البيئية	230	80.42
مقاومة شديدة من قبل المواطنين للمشروعات الجديدة لحماية البيئة	56	19.58
المجموع	**286**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة 80.42 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن المعوقات السوسيو ثقافية تؤدي إلى عدم اهتمام المواطنين بالحملات التحسيسية للجمعيات البيئية تليها النسبة 19.58% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن المعوقات السوسيو ثقافية تؤدي إلى مقاومة شديدة من قبل المواطنين للمشروعات الجديدة لحماية البيئة.

يدل استقراء المعطيات السابقة على أن المعوقات السوسيو ثقافية من ذهنية جامدة وسلبية والتجارب والخبرات السلبية السابقة للسكان وعدم إدراك مفهوم البيئة وقصره على البعد الجمالي لمقر السكن بالنسبة للسكان، يؤدي إلى تكون وتطور اتجاهات سلبية نحو حماية البيئة وبالأخص نحو الحملات التي تنظمها الجمعيات البيئية لتحسيس السكان بمخاطر التدهور البيئي الحاصل في المجتمع المحلي، حيث يعزف السكان عن المشاركة في هذه الحملات ولا يحضرون الاجتماعات إلا عند وجود مشاكل بيئية تضر بمصالحهم كأفراد أو كجماعات سكانية تقطن بقعة سكنية معينة لعلهم يجدون من يقوم بحل تلك المشكلة.

كما تؤدي المعوقات السوسيو ثقافية السابقة الذكر إلى مقاومة شديدة من قبل المواطنين للمشروعات الجديدة لحماية البيئة والتي لم يدرك الكثير منهم معناها الواسع في الأساس، مما يخلق تخوف شديد من طبيعة تلك المشاريع خاصة مع فقدان الثقة في السلطات المحلية من جهة وفي الجمعيات البيئية من جهة ثانية مما يولد لدى السكان في بادئ الأمر مقاومة شديدة اتجاه المشاريع الجديدة، وأحيانا يتحمس السكان لتطبيق تلك المشاريع كما حدث بالنسبة لعملية فرز القمامة المنزلية في الحي النموذجي المقام في مندوبية الإخوة لمباركية، حيث تحمس السكان للمشروع وبدأت نسبة كبيرة منهم في تنفيذ المشروع لكنهم صدموا للإجراء المتبع من طرف السلطات المحلية والممثلة في مؤسسات نقل القمامة التي تجمع كل المستوعبات القمامة التي تم فرزها من قبل السكان في مكب واحد، دون مراعاة لعملية الفرز، هذا الإجراء ولد مقاومة لدى السكان لإكمال المشروع في الحي، وولد لدى باقي سكان الأحياء الأخرى مقاومة مسبقة لتطبيق المشروع من الأساس.

جدول رقم 53 : يوضح طبيعة المعوقات الاقتصادية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
صعوبة الظروف الاقتصادية التي يمر بها سكان المدينة	149	31.70
ضعف تمويل الجمعيات البيئية	80	17.02
عدم اهتمام السلطة المحلية بالمشاريع البيئية	168	35.75
عزوف رجال الأعمال عن تحمل المسؤولية المجتمعية لحماية البيئة ومقاومة الجمعيات البيئية	73	15.53
المجموع	**470** *	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 35.75 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن عدم اهتمام السلطة المحلية بحماية البيئة هو أهم المعوقات الاقتصادية، تليها النسبة 31.70% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن صعوبة الظروف الاقتصادية التي يمر بها سكان المدينة هو أهم المعوقات الاقتصادية، تليها النسبة 17.02 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن ضعف تمويل الجمعيات البيئية أهم المعوقات الاقتصادية، وأخيرا النسبة 15.53 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن عزوف رجال الأعمال عن تحمل المسؤولية المجتمعية نحو حماية البيئة ومقاومة الجمعيات البيئية.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن المعوقات الاقتصادية من أهم المعوقات الاقتصادية التي تؤثر في مشاركة السكان والجمعيات البيئية على حد سواء في حماية البيئة حيث أن الظروف الاقتصادية تساهم بشكل كبير في إنجاح أو فشل المشاريع البيئية. وقد أكدت الدراسة أن أهم معيقات هذه المشاركة هي المعيقات الاقتصادية بمختلف أشكالها حسب ما جاء في الجدول رقم 48، حيث تعتبر السلطات المحلية الممول الرئيسي للمشاريع البيئية والجمعيات البيئية وعدم اهتمامها يؤدي الى ضعف التمويل وبالتالي قلة المشاريع وعدم اكتمالها في أغلب الأحيان.

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين وليس مجموع مفردات العينة (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

بالإضافة إلى صعوبة الظروف الاقتصادية التي يمر بها سكان الحي، حيث أن الدخل المتوسط لسكان الحي والظروف الاقتصادية الصعبة نوعا ما وارتفاع الأسعار والغلاء المعيشي يجعل من السكان غير قادرين على المشاركة بالمال في المشاريع البيئية وهو ما أكدته الدراسة سابقا.

كما يعد عزوف رجال الأعمال عن تحمل المسؤولية المجتمعية لحماية البيئة ومقاومة الجمعيات البيئية من أهم المعيقات الاقتصادية، وهذا راجع الى أن رجال الأعمال تهمهم مصلحتهم الخاصة فقط فهم لا يكترثون إلى المشاكل البيئية الموجودة في الحي ولا حتى المشكلات الناتجة عن نشاطاتهم، ولا تهمهم معاناة السكان بقدر ما يهمهم الربح بل حتى المشاريع البيئية التي ينجزونها عادة لا ترق الى المستوى المطلوب وتكون مغشوشة مما يزيد من معاناة السكان، وقد أكد مسؤولوا الجمعيات البيئية أنهم دخلوا عدة مرات في صراع مع المقاولين حول مشكل المخلفات التي يتركونها أو مواد البناء التي لا يراعون في وضعها شروط النظافة والبيئة بل ولا حتى القوانين التي تحكم مثل هذه المعاملات فكيف بمساهمتهم في حماية البيئة ؟؟

جدول رقم 54 : يوضح كيفية تأثير المعوقات الاقتصادية على نشاط جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان الحي في حماية البيئة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية %
تقادم الأساليب التي تستخدمها جمعيات حماية البيئة لتفعيل المشاركة وبالتالي فشلها	116	29.15
افتقاد الجمعيات البيئية لرموز المجتمع المحلي ورجال الأعمال والاقتصاد	181	45.48
قلة تمويل الحملات التحسيسية للمواطنين وبالتالي اتساع الفجوة بينهما	101	25.37
المجموع	**398** *	**100**

* مجموع الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين وليس مجموع مفردات العينة (السؤال يحتمل أكثر من إجابة)

يتضح من خلال الجدول رقم 54 أن أكبر نسبة هي 45.48 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن افتقاد الجمعيات البيئية لرموز المجتمع المحلي ورجال الأعمال من المعوقات الاقتصادية التي تؤثر على نشاط الجمعيات البيئية، تليها النسبة 29.15 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن تقادم الأساليب التي تستخدمها جمعيات حماية البيئة لتفعيل المشاركة وبالتالي فشلها من أهم المعيقات الاقتصادية، وأخيرا النسبة 25.37 % مسجلة لدى الفئة التي ترى أن قلة تمويل الحملات التحسيسية للمواطنين وبالتالي اتساع الفجوة بينهما.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن وجود رجال معروفين محليا وقادة محليين ومكتفين ماديا يعطي مصداقية أكبر للجمعيات لأنهم يعتقدون أن الدافع الأكبر لمسؤولي الجمعيات وراء إنشائها هو الربح المادي أكثر منه خدمة المجتمع المحلي، وهذا راجع لخبرات سابقة في هذا المجال، وهو ما جعلهم يعزفون عن المشاركة أو الانخراط في هذه الجمعيات البيئية لاعتقادهم أنها لخدمة مصالح فردية خاصة فقط،

كما يعد تقادم الأساليب التي تستخدمها جمعيات حماية البيئة لتفعيل المشاركة وبالتالي فشلها يعزي مسؤولي الجمعيات البيئية ذلك الى قلة الموارد المالية وبالتالي عدم القدرة على اقتناء معدات وأجهزة تساهم في تفعيل المشاركة ونشر الوعي البيئي بين سكان الحي وتكوين وتدريب أعضاءها لرفع مستواه المعرفي وإكسابهم المهارات اللازمة، فتركيز الجمعيات البيئة على تقنيات محددة وعدم التنويع يجعل فشل العمليات التعلمية والتكوينة والتأثيرية غير ذات جدوى، فاختيار التقنيات والوسائل والآليات يختلف باختلاف الذهنيات والثقافات السائدة في المجتمعات المحلية وباختلاف تعقد المشكلات البيئية من عدمه، وباختلاف الجهات المستهدفة والمتسببة بالمشكلات البيئية فالعامل مع الجهات الحكومية يختلف عن التعامل مع المؤسسات الاقتصادية، فالأولى همها الأساسي الحفاظ على الأمن والاستقررا في المجتمعات، في حين تتوخى الثانية الربح الاقتصادي والمحافظة على سمعتها وصيتها في الأسواق، لذلك تختلف التقنيات المستخدمة في الضغط.

كما تؤدي المعيقات الاقتصادية أيضا إلى قلة تمويل الحملات التحسيسية للمواطنين واقتصارها فقط على حالات وجود مشكلات بيئية أو أثناء المناسبات البيئية، وبالتالي اتساع الفجوة بينهما، فنجاح هذه المشاريع مرهون بالدعم المالي المقدم لها ولهذا كانت المعوقات الاقتصادية هي

أهم المعوقات التي تحول بين المواطنين والجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية لحماية البيئة.

5- تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

الفرضية الفرعية الأولى: يشارك سكان مدينة باتنة إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث.

يقتضي اختبار الفرضية الفرعية الأولى، مناقشة المؤشرات الثلاث، كالآتي:

المؤشر الأول: ما هي أوجه مساهمة السلطات المحلية في حماية البيئة؟

من خلال التحليل الكيفي للمعطيات الكمية المستقاة من الدراسة الميدانية نتوصل إلى أن مندوبية الإخوة لمباركية (بارك فوراج سابق) بمدينة باتنة تعاني من مشكلات بيئية مختلفة أهمها المخلفات المنزلية 29.61%، تلوث الهواء 14.08% وتلوث المياه 10.14 % (جدول 16) وهو ما اتفق مع دراسة محمد السيد عامر حول أبرز مشكلات تلوث البيئة الحضرية وهي: مشكلة تلوث المياه، التلوث بالقمامة والمخلفات، تلوث الهواء (مع اختلاف بسيط في ترتيبها)، وتلعب السلطات المحلية على مستوى الأحياء في مدينة باتنة دورا مهما في حماية البيئة 65.38% (جدول 17) سواء ما تعلق بتنظيف الحي يوميا من القمامة المنزلية 64.58 % أو ما تعلق بمنع حرق القمامة في الحي خاصة قمامة المحال التجارية والسوق 12.77%، أو ما تعلق بصيانة قنوات الصرف الصحي 11.94% (جدول 18).

أما على مستوى المدينة ككل فإنه توجد مديرية البيئة 63.29 %، تمارس مجموعة من الأدوار من أبرزها الدور القانوني والردعي حيث تقوم بمنح الاعتمادات لجمعيات حماية البيئة 20.19 % وتعمل على ردع المخالفين لقوانين حماية البيئة في المجتمع المحلي ومعاقبتهم وفق ما تقتضيه التشريعات القانونية المعمول بها على أرض الوطن 32.21%، بالإضافة إلى الدور الاجتماعي من خلال التنقل إلى الأحياء المتضررة بيئيا والعمل بالتشارك مع جمعيات حماية البيئة على تقديم الحلول والمساعدات اللازمة للقاطنين بتلك الأحياء 19.23% وإقامة حملات توعوية وإعلامية لصالح البيئة ومشكلاتها وتقديم التسهيلات الممكنة للسير الحسن لتلك الحملات خاصة

في المناسبات البيئية كاليوم العالمي للبيئة 18.27%، بالإضافة إلى الدور الاقتصادي المتمثل في تمويل مشروعات حماية البيئة (جدول 24).

المؤشر الثاني: ما هي أوجه مشاركة سكان مدينة باتنة في حماية بيئتهم؟

من خلال التحليل الكيفي للمعطيات الكمية المستقاة من الدراسة الميدانية نتوصل إلى أن سكان مندوبية الإخوة لمباركية (بارك فوراج سابقا) بمدينة باتنة يشاركون في حماية البيئة، وإن تباينت مشاركتهم بين مشاركة إيجابية في شكل تعاون مع الجيران في حالة وجود مشكلة بيئية في الحي 49.30 %، وبين مشاركة سلبية نوعا ما 40.56 % كإبلاغ السلطات المحلية لتحمل مسؤوليتها في الإصلاح وهذه أضعف درجات المشاركة (جدول 22)، ووراء المشاركة الإيجابية والمشاركة السلبية تكمن دوافع تكاد تتمحور كلها حول الصالح العام 88,81 %، فالشعور بالمحبة والانتماء وكذلك عموم الفائدة على الجميع كلها عوامل مباشرة تحفز على المشاركة (جدول 20) وأكدت دراسة محمد السيد عامر هذه الجزئية، حيث ذهب إلى أن الصالح العام، الشعور بالحب والانتماء والتعاون مع الآخرين، أهم دوافع المشاركة الشعبية في حماية البيئة سواء على مستوى الحضر أو الريف .

وفيما يتعلق بأوجه مشاركة السكان الإيجابية في حماية البيئة فإنها تتباين بحسب قدراتهم الجسدية وإمكاناتهم المادية ومدركاتهم العقلية وارتفاع مستوى الوعي لديهم خاصة في ما يتعلق بقضايا المشاركة في حماية البيئة المحيطة بهم على أدنى مستوى، فالمشاركة بالجهد 47.45 % تتناسب بدرجة كبيرة مع الفترة العمرية المتوسطة لما تتمتع به من قدرات جسدية قادرة على العطاء الفيزيقي وتحمل المشاق، أما المشاركة بالمال 28.4% فهي من نصيب من يفتقرون إلى القوة الجسدية ووقت الفراغ، فمساهماتهم باشتراكات شهرية لا تضر بقدرتهم الشرائية وتنقص من اهتمامهم بأعبائهم الأسرية على العموم، والمشاركة بالرأي 24.34% فهي من نصيب من يتمتعون بقدرات عقلية فطرية عالية ومهارات التعامل والتواصل والاقناع، فغالبا ما يساهمون بالرأي لما يتمتعون به من حكمة في اتخاذ القرارات الصائبة وإبداء المشورة الإيجابية والفعالة، بالإضافة إلى مهارة الاقناع التي تساعد كثيرا في التعبئة الشعبية لحماية البيئة ورفع مستوى الوعي بالقضايا البيئية في المجتمع المحلي (جدول 19).

وأكدت دراسة محمد السيد عامر على ذلك، حيث تمثلت أهم أنواع المشاركة الشعبية بشكل عام حسب الترتيب: المشاركة بالمال، المشاركة بالجهد والمشاركة بالرأي، مع تعاكس المشاركة بالمال والجهد من حيث الترتيب، بالإضافة إلى تأكيد العلاقة بين متغيرات السن والمهنة باتجاه السكان نحو نوع معين من المشاركة خاصة بالجهد وبالمال، وفي السياق نفسه أكدت دراسة أسامة محمد بهاء الدين على أهمية مشاركة السكان سواء بالمال أو الجهد أو بالرأي في نجاح مشروع تنمية المناطق السكنية المتدهورة الذي طبقته المنظمة غير الحكومية الممثلة في الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.

في نفس السياق أكدت دراسة أحمد يوسف بشير وجود علاقة قوية بين متغيرات الجنس والسن وأنواع المشاركة الشعبية للسكان في حماية البيئة من التلوث، الذكور يبدون اتجاهات إيجابية نحو البيئة أكثر من الإناث وذلك فيما يتعلق بالأبعاد الخاصة بالوعي بمكونات البيئة وقضاياها الاستعداد لتحمل المسؤولية نحو البيئة والمشاركة من خلال المنظمات الاجتماعية في المجتمع المحلي في تنمية البيئة (عن طريق ما تقوم به هذه المنظمات من برامج ومشروعات)، وكذلك الاتجاه الإيجابي نحو المشاركة في حماية البيئة وصيانتها من التلوث.

ومن بين أهم صور المشاركة إقبالا من السكان هي الأكثر ارتباطا بالمشكلات البيئية التي يعانون منها، خاصة تنظيف الحي من القمامة 48.87 % لحرصهم على المشاركة في مواجهة مشكلات التلوث القريبة منهم لخطورتها على صحتهم وسلامتهم وكذلك لشعورهم بالانتماء للحي، وكذلك نشر الوعي البيئي 27.46 % والذي يرجع إلى حاجة المجتمع للتوعية ودورها في حشد عدد كبير من الأفراد، وقدرات ومهارات بعض السكان سواء الفطرية أو المكتسبة في إقناع الغير بأهمية المحافظة على البيئة في المحيط القريب قبل البعيد، كما يعتبر غرس الأشجار 12.59 % في محيط المنازل أو على حواف الطرق وبعض المساحات المتناثرة هنا وهناك من بين بعض الأنشطة التي تستهوي فئة من السكان التي هوايتها النباتات والتشجير، فلا تكتفي بمجرد الغرس فقط بل تتعداها إلى الاهتمام والعناية بها باستمرار وخاصة ريها (جدول 21).

المؤشر الثالث: ما هي آليات السلطات المحلية لتفعيل مشاركة سكان مدينة باتنة في حماية بيئتهم؟

من خلال التحليل الكيفي للمعطيات الكمية المستقاة من الدراسة الميدانية نتوصل إلى أن السلطات المحلية لا تمنح اعتمادات ميسرة للراغبين في إنشاء جمعيات لحماية البيئة 55.94 % لكن لا تمنعها قانونا لمن توفرت لديه شروط الإنشاء القانونية وصبر أيوب على الإجراءات البيروقراطية التي تصاحب عملية الإنشاء، إلا أن ذلك لا يمنع من أن السلطات المحلية المتخصصة في الشؤون البيئية ترعى نوعا ما الجمعيات البيئية وخاصة الناشطة على أرض الواقع على الرغم من أن رعايتها تبرز أكثر في الجانب المعنوي 59.52% (جدول 26)، سواء من خلال تقديم التسهيلات في حالة إقامة الندوات حول حماية البيئة 49.12 %(لأهميتها) حيث تعملان جنبا إلى جنب، فإذا أقامت السلطات المحلية تلك الحملات فإنها تعتمد اعتمادا كليا على الجمعيات في التعبئة الشعبية لمختلف أحياء المدينة، وإذا أقامت الجمعيات تلك الحملات تعتمد اعتمادا كليا على السلطات المحلية في تسهيل الحصول على التراخيص ومقر لإقامة تلك الندوات أو الأيام الدراسية والإعلانات في وسائل الإعلام المحلية وخاصة الإذاعة، أو على مستوى إشراك الجمعيات في تنفيذ مشاريع حماية البيئة المحلية 44.74% وإن كانت المشاركة مقتصرة على مرحلة التنفيذ دون الإعداد والتخطيط (جدول 28).

أما الجانب المادي فرغم ضعفه إلا أنه يلبي بعض مستلزمات الجمعيات البيئة ويزيح عن كاهلها بعض الأعباء كالإعفاء من الضرائب 50%، ومنح غطاء مالي كإعانات 39.71% فرغم ضعف هذه الإعانات إلا أنها مرهونة بتقديم الجمعيات لبيان صرف الإعانات الممنوحة سابقا (جدول 27).

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة محمد السيد عامر على أن السلطات المحلية لها أدوار فعالة في مواجهة مشكلات التلوث أهمها: مشاركة الأهالي في مواجهة التلوث(تحفيز)، تمويل مشروعات حماية البيئة، توفير الخبراء الفنيين، توفير الآلات والأدوات. بالإضافة إلى دراسة أسامة محمد بهاد الدين والتي ركزت على إدراك السلطات المحلية لأولويات التنمية بالنسبة للسكان، وبناء قنوات اتصال بينها وبين السكان.

من خلال تحليل ومناقشة المؤشرات السابقة نتوصل إلى تأكيد صحة الفرضية الفرعية القائلة: "يشارك سكان مدينة باتنة إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث".

الفرضية الفرعية الثانية: تساهم الحملات التحسيسية والإعلامية التي تقوم بها جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.

يقتضي اختبار الفرضية الفرعية الثانية، مناقشة المؤشرات الثلاث، كالآتي:

المؤشر الأول: كيف تساهم الحملات التحسيسية والإعلامية التي تقوم بها جمعيات حماية البيئة في تفعيل مشاركة سكان مدينة باتنة في حماية البيئة من المخلفات العمرانية؟

من خلال التحليل الكيفي للمعطيات الكمية المستقاة من الدراسة الميدانية نجد أن قيام الجمعيات البيئية بالحملات التحسيسية والإعلامية ليس بالأمر الهين، مما جعل التحرك مرهون إما في مناسبات معينة كاليوم العالمي للبيئة والمصادف لـ 05 جوان من كل سنة حيث تقوم هذه الجمعيات بالاحتفال بهذا اليوم بوضع ملصقات وإشهارات وهذا تحت رعاية هيئات حكومية كالبلدية ومديرية البيئة، أو بوجود مشكلة بيئية تستدعي التدخل 82.17 % (جدول 29)، وغالبا ما تكون هذه الحملات على مستوى مكاتب الجمعيات 36.80% وعلى مستوى الأماكن المفتوحة في الأحياء 32.34%، وعلى مستوى المدارس وخاصة التي بها نوادي بيئية في المناسبات البيئية غالبا 18.99% (جدول 30)، وتختار أساليب وتقنيات تتوافق مع تلك الأماكن والموارد المتاحة مثل المحاضرات الشفهية 62.59% والملصقات الحائطية 36.36% (جدول 31).

تعد المخلفات العمرانية من أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها المجتمعات المحلية على العموم (جدول 16)، وتحتل القمامة المنزلية مركز الصدارة 34.82 % بسبب الكثافة السكانية بالحي، عدم انتظام أوقات جمع القمامة واحترامها، السلوك السلبي لبعض الفئات من السكان، قلة الحاويات وصغر حجمها، بالإضافة إلى مخلفات الشوارع 25.04 % الناتجة عن الاستخدام التجاري بمختلف أشكاله، ومخلفات السوق 18.70 % باعتباره الخاصية المميزة للحي، بالإضافة إلى مخلفات هدم المباني 15.27 % بسبب أعمال التوسع في الحي (جدول 34)، وفي السياق نفسه توصلت دراسة محمد السيد عامر إلى أن أهم مصادر التلوث بالقمامة والمخلفات الصلبة

هي: قمامة المنازل، قمامة الشوارع، مخلفات الأسواق، قمامة مخلفات المصانع والورش، وأكثر الفئات تسببا في التلوث بالقمامة هم تجار الخضر والفواكه.

وإنطلاقا من ذلك تستخدم الجمعيات البيئية آليتين لتحسيس السكان بمخاطر هذه المخلفات، آلية إشراك السكان أنفسهم في الحد من هذه الظاهرة، سواء من خلال إخراج القمامة المنزلية في الأوقات التي تحددها السلطات المحلية 40.13 % أو من خلال فرز القمامة المنزلية من أجل عملية إعادة تدويرها 28.45 %، أو من خلال التنظيف اليومي لتجار الخضر والفواكه للأسواق بعد إنتهاء وقت عملها، أو إقناع أصحاب المصانع والمقاولين والمحلات التجارية بضرورة معالجة مخلفاتها قبل التخلص منها 22.72 % (جدول 35)، وآلية الاعتماد على الذات، وعدم الاتكال المطلق على السلطات المحلية للقيام بالتخلص من كل المخلفات كلما تخلص منها السكان، لذلك فإن أصحاب المحلات وتجار الخضر والفواكه في السوق وأصحاب المؤسسات الصناعية الصغيرة والجزارين عليهم الاعتماد على أنفسهم للتخلص من القمامة التي تنتج عن نشاطاتهم، بعد إنتهاء أوقات العمل الرسمي لعمال النظافة، وهي نفس الآليات التي توصلت إليهما دراسة أسامة محمد بهاء الدين حول أسباب نجاح المشروع التنموي للمناطق السكانية المتدهورة (اشتراك السكان في المشروع، الاعتماد على الذات).

المؤشر الثاني: كيف تساهم الحملات التحسيسية والإعلامية التي تقوم بها جمعيات حماية البيئة في تفعيل مشاركة سكان مدينة باتنة في حماية البيئة من تلوث الهواء؟

من خلال التحليل الكيفي للمعطيات الكمية المستقاة من الدراسة الميدانية نتوصل إلى تلوث الهواء في مندوبية الإخوة لمباركية (بارك فوراج سابق) ينقسم إلى نوعين: تلوث مادي يطال طبيعة الهواء ومكوناته، وهو التلوث الناتج عن الدخان الكثيف للعدد الهائل من وسائل النقل، والمصدر الرئيسي لتلوث الهواء 39.29 %، والأدخنة الناتجة عن حرق القمامة في الأحياء 34.61 % أما التلوث المعنوي فيطال جمالية البيئة في الحي وهو التلوث الذي ينتج عن تكدس القمامة في مختلف الشوارع، الروائح المنبعثة منها، والروائح المنبعثة من تربية المواشي والدواجن في مآرب المنازل 15.38 %، الروائح المنبعثة من قنوات الصرف الصحي 10.72 %، فهذا التلوث لا يؤثر على طبيعة الهواء ولا يغير من مكوناته لكن له أضرار على الصحة العمومية إذا زاد عن

الحد المقبول (جدول 36)، وقد توصلت دراسة محمد السيد عامر إلى نفس المسببات تقريبا: السيارات الشخصية، وسائل النقل، القمامة وأخيرا الأتربة الناتجة عن أنشطة البناء والهدم.

وإدراكا من الجمعيات البيئية بكون حرق القمامة في الحي وما ينتج عنه من أدخنة وروائح هي أهم المشكلات التي تؤرق سكان الحي، تسعى من خلال حملاتها التحسيسة إلى محاولة إيجاد حلول علمية وعملية وسريعة نوعا ما للتخلص منها 64.55 % في مستوى إمكانيات وقدرات السلطات المحلية وجمعيات حماية البيئة والسكان، حيث يمكن للسلطات المحلية فرض غرامات وعقوبات ردعية على من يحرق القمامة في الأحياء السكنية، فإما احترام مواقيت الجمع أو تصريفها بأنفسهم إلى المكبات العمومية للتخلص العلمي منها واستثمارها وطبعا ذلك لن يحدث إذا لم يتم الإبلاغ من طرف السكان، ويمكن رفع وعي الاشخاص الذين يقومون بذلك التصرف طوعا أو كرها، لكن لا يمكن التحكم في الأشخاص لتغيير سياراتهم واستعمال سيارات صديقة للبيئة 18.18%، لا بوسائل ردعية ولا بوسائل ترغيبية (جدول 37).

ويبقى أسلوب رفع مستوى الوعي البيئي لسكان المدينة وتغيير اتجاهاتهم نحو البيئة أهم آلية يمكن أن تنتهجها الجمعيات البيئية والسلطات المحلية على حد السواء.

المؤشر الثالث: كيف تساهم الحملات التحسيسية والإعلامية التي تقوم بها جمعيات حماية البيئة في تفعيل مشاركة سكان مدينة باتنة في حماية البيئة من تلوث المياه؟

من خلال التحليل الكيفي للمعطيات الكمية المستقاة من الدراسة الميداني نتوصل إلى أن أهم مصدر لتلوث المياه الصالحة للشرب هو اختلاط شبكات المياه الصالحة للشرب مع شبكة الصرف الصحي خاصة في الأجزاء القديمة من المندوبية وخصوصا على مستوى حي بارك فوراج السفلي 51.88 %، بالإضافة إلى القمامة التي ترمى في المناطق التي بها مجاري للمياه الطبيعية مما يؤدي إلى تلوث المياه الطبيعية 30.21 %، إضافة إلى شح المياه الصالحة للشرب بالدرجة الأولى (جدول 38)، وتتفق هذه الجزئية مع دراسة محمد السيد عامر حول مسببات تلوث المياه وهي: المخلفات السائلة (قنوات الصرف الصحي)، الصناعة ومخلفاتها، إلقاء المياه الملوثة في المياه العذبة.

وانطلاقا من خطورة الأمر تسعى الجمعيات البيئية عن طريق حملاتها التحسيسية إلى تغيير النمط الاستهلاكي للسكان عن طريق ترشيد استخدام المياه الشروب 57.80 % والإبلاغ السريع في حالة وجود اهتراء وتسربات لشبكات الصرف الصحي مخافة اختلاطها بقنوات المياه الشروب 36.70% (جدول 39).

من خلال تحليل ومناقشة المؤشرات الثلاث السابقة نتوصل إلى صحة الفرضية "تساهم الحملات التحسيسية والإعلامية التي تقوم بها جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث"، الناتج عن المخلفات العمرانية وتلوث المياه، وحماية البيئة من تلوث الهواء جزئيا فقط.

الفرضية الفرعية الثالثة: تساهم جمعيات حماية البيئة كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.

يقتضي اختبار الفرضية الفرعية الثانية، مناقشة المؤشرات الثلاث، كالآتي:

المؤشر الأول: كيف تساهم جمعيات حماية البيئة كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من المخلفات العمرانية؟

من خلال التحليل الكيفي للمعطيات الرقمية المستقاة من الدراسة الميدانية نتوصل إلى أن جمعيات حماية البيئة تقوم بمجهودات معتبرة للضغط على الأطراف البارزة في طرح المخلفات العمرانية وهم التجار بمختلف نشاطاتهم 29.09 % سواء أصحاب المحلات تجار الأسواق المتجولون، المقاولون ومشاريعهم وما تتطلبه من مواد بناء منتشرة في كل مكان وبقايا هدم تلوث المكان والبصر مما أصبح يشكل مصدر إزعاج للسكان. فحق جمعيات حماية البيئة في التقاضي لصالح البيئة يجعلها في مركز قوة في مواجهة المعتدين عليها، وخاصة المؤسسات الكبرى التي تنتج ضرر بيئي كبير للضغط عليها للعدول عن تصرفاتها المشينة في حق البيئة. (جدول 42)

كما تلجأ الجمعيات البيئية إلى تحذير المؤسسات الخاصة عن نقل القمامة سواء أكانت قطاع خاص أو عام 27.16%، خاصة في حالة تقديم شكاوي من السكان بتلك المؤسسات كعدم المرور أو عدم احترام الوقت المحدد للمرور في تلك الأحياء، وغالبا ما تنجح الجمعيات في

الضغط خاصة إذا دعمتها مديرية البيئة وتهديدها لتلك المؤسسات بسحب العقد منها، لكن ذلك لا يمنع من وجود الكثير من المؤسسات التي تقوم بعملها على أحسن وجه.

وتعمد الجمعيات البيئية لتفعيل المشاركة الشعبية للسكان عن طريق الضغط على الأطراف المسؤولة، للحد من ظاهرة المخلفات العمرانية إلى اقتراح مشاريع ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية والضغط على السلطات المحلية لتطبيقها على أرض الواقع، حتى تعم الفائدة على الجميع للتخلص من المخلفات العمرانية والحفاظ على البيئة وجماليتها من جهة، استثمارها اقتصاديا سواء بتوليد الطاقة منها 17.75% أو إعادة تدويرها 53.85%، وتعد هذه المشاريع من أنجع المشاريع في المجتمعات المتقدمة، لكن نجاحها يعتمد بالدرجة الأولى على فعالية الجماعات المؤثرة الثلاث: السلطات المحلية، الجمعيات البيئية والمشاركة الشعبية للسكان (جدول 44) .

المؤشر الثاني: كيف تساهم جمعيات حماية البيئة كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من تلوث الهواء؟

من خلال التحليل الكيفي للمعطيات الكمية المستقاة من الدراسة الميدانية نتوصل إلى أن الجمعيات البيئية تبذل مجهودات معتبرة للضغط على التجار على اختلاف نشاطاتهم وخاصة تجار الأسواق ومؤسسات النقل الحضري، باعتبارهما أهم مسؤول عن مصادر تلوث الهواء في الحي لكن يبدوا أن الضغط لا يؤتي النتائج المرجوة منه، كون الجمعيات تلجأ فقط إلى القضاء وهذا الأخير إجراءاته طويلة جدا وإمكانية الطعن فيه تكاد لا تتوقف، لذلك تتميز هذه الآلية بعدم الفعالية، كما أن هذه الجمعيات ذات طبيعة دفاعية في الأساس ولا تتقن أساليب الضغط الفعلية بالإضافة إلى كونها تعمل منفردة أكثر مما تعمل كلوبيات مما يزيدها قوة وتأثيرا في المجتمع ككل.

أما عن المشروعات المقترحة من قبل الجمعيات البيئية للحد من تلوث الهواء تتوافق مع المشكلات المتواجدة في مندوبية الإخوة لمباركية خاصة المتعلقة بحرق القمامة في الأسواق وتربية المواشي في الأحياء السكنية واقتراح تطبيق غرامات مالية باهضة ضد من يقوم بها 33.47% وعدم السماح بتربية الحيوانات في الأحياء السكنية بهدف الإتجار 27.97% ، كما تتوافق إلى حد ما مع إمكانيات ورغبات السكان، ما تحتاجه هو المساندة الكاملة للسلطات المحلية بهدف المراقبة المستمرة على الأسواق خاصة في الفترات المسائية بتجنيد رجال الأمن من الشرطة البيئية (جدول 47).

كما اعتمدت الجمعيات البيئية آلية أو مقاربة علاجية فعالة بتكثيف التشجير في الحي فهي كونها تعمل كجهاز تنفس للحي يمتص الانبعاثات السامة الناتجة عن الأنشطة السابقة وتحويلها إلى أكسجين نقي وهذا ما يحتاجه الهواء والإنسان معا، وتعتبر هذه الآلية مرغوبة من قبل الكثير من السكان، كما استخدمت الجمعية البيئية آلية وقائية تمثلت في اقتراح عدم السماح للمواطنين بإقامة أحياء سكنية في المناطق الصناعية أو القريبة منها، بعدم منح تراخيص لبناء مساكن للاستخدام السكني، وإنما للاستخدام التجاري فقط، فرغم صعوبة تطبيق هذه الآلية إلا أنها فعالة بالنسبة للصحة العمومية للمواطنين، لكن المشكلة تكمن في لجوء المواطنين إلى البناء دون استخراج تراخيص البناء، مما يصعب من مراقبة السلطات المحلية.

المؤشر الثالث: كيف تساهم جمعيات حماية البيئة كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من تلوث المياه ؟

من خلال التحليل الكيفي للمعطيات الكمية المستقاة من الدراسة الميدانية نتوصل إلى أن الجمعيات البيئية تكون في حالة استنفار عند تلوث المياه الصالحة للشرب، لتأثير ذلك بطريقة مباشرة على صحة الإنسان، وباعتبار المشكلة يمكن السيطرة عليها والتحكم في مسبباتها، تلجأ إلى تحذير كل الجهات المسؤولة خاصة السلطات المحلية سواء المختصة بصيانة قنوات الصرف الصحي أو المختصة بقنوات المياه الشروب 50.60% ، فإن الجمعيات البيئية لا تجد نفورا كبيرا منها، إلا ما تعلق ببطء عملية الإصلاحات وأحيانا عدم توفر المستلزمات الضرورية للإصلاح أو انتظار الدور، لكنها في العموم لا تجد رفضا بعدم الاستجابة.

السلطات البلدية 36.45% والمؤسسات الصناعية الخاصة التي تقوم بصرف قنوات الصرف الصحي في مجاري المياه الطبيعية 12.95% وتأثير ذلك على المياه الجوفية مما يؤدي إلى انتشار الأوبئة وخاصة المعدية، كما سبق وأن أشارت جمعيات حماية البيئة، وأحيانا تضطر الجمعيات البيئية إلى تقديم شكاوى إلى الجهات المعنية والمطالبة بتوقيف تللك المؤسسات لانتهاكاتها البيئية، وإن لم تستجب تلجأ إلى القضاء والمطالبة بتوقيف نشاط تلك المؤسسات. (جدول 48).

ولأهمية الماء للحياة، فإن اهتمام الجمعيات البيئية منصب على حماية المياه الجوفية من التلوث الناتج عن طمر المخلفات العمرانية 44.03%، كون هذا النوع من التلوث صامت لا

يلاحظ بالعين المجردة لأنه يتم في الأعماق، وعادة لا يتم اكتشافه إلا في حالة حدوث تسممات للمنتجات الزراعية، أو الحيوانات أو السكان، كلما طالت مدة الطمر وتكراره كلما أدى ذلك إلى تفاعل الملوثات فيما بينها مما يزيد من حدة التلوث (جدول 49).

في حين أن قضية اقتراح معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها لأغراض أخرى فهي مهمة السلطات المحلية وتعد من المشاريع الكبرى والتي تحتاج موارد مالية وبشرية كبيرة، أما بالنسبة للحفاظ على مجاري المياه الطبيعية والممثلة في الوديان، فإن تحذير الجمعيات البيئية موجه بالخصوص إلى المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص وهي من تمارس عليها الضغط والتهديد، أما مؤسسات القطاع العام فاغلبها يتقيد بالمعايير البيئية لتصريف المياه المستعملة.

وتتفق الدراسة الحالية مع جزئية صغيرة من دراسة محمد السيد عامر حول أدوار المنظمات غير الحكومية في مواجهة مشكلات التلوث، حيث أكدت على أن أهم دور لها هو تكوين رأي عام بيئي، ويرجع ذلك إلى أهمية هذا الدور في الضغط على صانعي القرار الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي في أن يوضع في اعتباره البعد البيئي لمنع التلوث أو التقليل منه، كذلك بناء قيم واتجاهات بيئية قادرة على إنماء سلوك إيجابي اتجاه البيئة وحمايتها من التلوث ومواجهة مشكلاتها بفعالية.

من خلال تحليل ومناقشة المؤشرات الثلاث نتوصل إلى تأكيد صحة الفرضية:

تساهم جمعيات حماية البيئة كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.

الفرضية الفرعية الرابعة: تُعد العوامل السياسية، السوسيو–ثقافية والاقتصادية من أهم معوقات مساهمة المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث.

يقتضي اختبار الفرضية الفرعية الثالثة، مناقشة المؤشرات الثلاث، كالآتي:

المؤشر الأول: كيف تحد المعوقات السياسية– القانونية من مساهمة جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث؟

من خلال التحليل الكيفي للمعطيات الكمية المستقاة من الدراسة الميدانية نتوصل إلى أن الجمعيات البيئية تواجه أهم معيق سياسي وهو فقدان الثقة بين الجماعات الثلاث المؤثرة في حماية البيئة السلطات المحلية، الجمعيات البيئية والسكان 67.83 % (جدول52)، ويرجع ذلك إلى الفجوة الكبيرة الموجودة بين السلطات المحلية والمواطنين من جهة وبين السلطات المحلية والجمعيات البيئية من جهة أخرى، ولا ديموقراطية المناخ السياسي وارتباط المشاريع بمصالح شخصية للسياسيين 50.30%، كما يعتبر عدم وضوح سياسة الدولة حول أهمية الجمعيات البيئية 23.55 % يؤثر تأثيرا بالغا على قيام الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث، فهذه الجمعيات في الكثير من الأحيان تعتبر أداة للعمل الميداني الذي تزيحه السلطات المحلية عن كاهلها وتوكله للجمعيات، بالإضافة إلى نقص النصوص التشريعية الداعمة لها والمنظمة لآليات عملها، حيث تتعرض أحيانا باسم القانون إلى إجراءات تعسفية تعرقل نشاطاتها خاصة عندما تتقاطع مع نشاطات مؤسسات اقتصادية كبرى مدعومة من الحكومة، أو نشاطات الحكومة ذاتها، مثل التدقيق المحاسبي التعسفي، التدقيق في الممتلكات ومصادرتها التدقيق فيما قدم إليها من إعانات حكومية...(جدول 51)، كل ذلك يؤدي إلى عزوف سكان المدينة عن الإنضمام إلى جمعيات البيئة والانصياع إلى مطالبها حول تحسين الأوضاع البيئية في المنطقة 32.17% (جدول52).

وعموما اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة محمد السيد عامر حول مجموعة من المعوقات السياسية للمشاركة الشعبية، وأهمها: ضعف ثقة السكان في السلطة، وجود مناخ سياسي غير ديموقراطي، باستثناء: عدم الاهتمام أو الأخذ بآراء المشاركين، الصراع والخلافات في أجهزة الإدارة المحلية المعنية بالبيئة.

المؤشر الثاني: كيف تحد المعوقات السوسيو–ثقافية من مساهمة جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث؟

من خلال التحليل الكيفي للمعطيات الرقمية المستقاة من الدراسة الميدانية نتوصل إلى أن الجمعيات البيئية كغيرها من مؤسسات التغيير تصطدم بالذهنية الثقافية السائدة في المجتمع المحلي 29.37%، مما يؤثر سلبا على عمليات التغيير التي تستهدف تغيير السلوكيات الاجتماعية للسكان اتجاه البيئة من خلال رفع وعيهم بأهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها، كما تلعب

الخبرات السابقة السلبية للمشاركة في مشاريع بيئية فاشلة 26.25% بسبب إما الجمعيات البيئية أو السلطات المحلية أو حتى من طرف فئات معينة من السكان إلى تكوين حاجز بين السكان والاتجاه نحو المشاركة من جديد (جدول 53). وتبرز هنا الجزئية المتعلقة بالنتيجة الثانية لدراسة شوقي قاسمي حول تأثير التراكيب العشائرية في التعبئة السكانية، وإن اختلفنا معه في الطرح فقضية العروش سلاح ذو حدين، يستخدم في التعبئة الشعبية للدفاع عن قضايا بيئية تمس أحياء معينة معظم سكانها من تلك العروش، فيأتي بنتيجة إيجابية، وقد يتحجج به من ينتمون إلى عروش معادية نوعا ما وبالتالي العزوف عن المشاركة في الحملات البيئية التي تهدف إلى الصالح العام بسبب العروش.

بالإضافة إلى قناعة السكان بأن الحفاظ على البيئة والاهتمام بحل مشكلاتها مسؤولية الحكومة وحدها 25.62% لتعقد المشكلات البيئية واستلزامها للموارد المادية سواء المالية أو الأجهزة أو المقرات والموارد البشرية المتخصصة في مختلف المجالات ذات العلاقة بالبيئة والتي من شأنها اقتراح بدائل للقضايا البيئية الراهنة في المجتمعات المحلية وتتناسب مع خصائصها كون السلطات المحلية هي المسؤول الأول عن تدهور البيئة بسبب المؤسسات الاقتصادية الكبرى العمومية والمؤسسات الخاصة والتي لا تتحمل مسؤوليتها المجتمعية تجاه البيئة وعدم متابعة مصالح المراقبة الرسمية لمدى إلتزام المؤسسات من عدمه، فإذا غيرت السلطات المحلية اتجاها نحو البيئة سوف يغير السكان بدورهم اتجاهاتهم نحو البيئة رغم أن تغيير الذهنيات مسألة صعبة وتحتاج إلى صبر وإرادة.

كما يعد قصر إدراك مفهوم البيئة بالنسبة للسكان من أهم المعيقات السوسيو ثقافية التي تواجه الجمعيات البيئة، حيث يعتقد سكان الحي أن البيئة التي ينتمون إليها تنحصر في المنزل الذي يقيمون فيه أو العمارة التي يسكنون فيها، وهذا الحصر الضيق لمفهوم البيئة جعل السكان لا يكترثون 12,20 إذا كان هناك مشكلة بيئية بعيدة عن هذا المجال الذي حددوه وبالتالي لا يقومون بجهد لحلها كأنها لا تعنيهم (جدول 52).

كل هذه المعيقات تؤدي إلى تكون وتطور اتجاهات سلبية نحو حماية البيئة وبالأخص نحو الحملات التي تنظمها الجمعيات البيئية لتحسيس السكان بمخاطر التدهور البيئي الحاصل في المجتمع المحلي 80.42 %، حيث يعزف السكان عن المشاركة في هذه الحملات ولا يحضرون

الاجتماعات إلا عند وجود مشاكل بيئية تضر بمصالحهم كأفراد أو كجماعات سكانية تقطن بقعة سكنية معينة، لعلهم يجدون من يقوم بحل تلك المشكلة.

كما تؤدي المعوقات السوسيو ثقافية السابقة الذكر إلى مقاومة شديدة من قبل المواطنين للمشروعات الجديدة لحماية البيئة 19.58% والتي لم يدرك الكثير منهم معناها الواسع في الأساس، مما يخلق تخوف شديد من طبيعة تلك المشاريع خاصة مع فقدان الثقة في السلطات المحلية من جهة وفي الجمعيات البيئية من جهة ثانية مما يولد لدى السكان مقاومة شديدة اتجاه المشاريع الجديدة. (جدول 54)

لم تتفق الدراسة الحالية مع دراسة محمد عامر حول المعيقات الاجتماعية والثقافية التي تحد من نشاط الجمعيات البيئية لتفعيل المشاركة الشعبية للسكان في حماية البيئة، حيث تذهب دراسته إلى حصرها في: الجهل بالحقوق والواجبات، عدم الوعي بأهمية المشروع، تمسك الحضر بالأحوال القديمة.

المؤشر الثالث: كيف تحد المعوقات الاقتصادية من مساهمة جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث؟

من خلال التحليل الكيفي للمعطيات الكمية نتوصل إلى أن المعوقات الاقتصادية من أهم المعوقات التي تؤثر في مشاركة السكان والجمعيات البيئية على حد سواء في حماية البيئة حيث أن الظروف الاقتصادية تساهم بشكل كبير في إنجاح أو فشل المشاريع البيئية خاصة مع عدم اهتمام السلطات المحلية بالمشاريع البيئية 35.75%. بالإضافة إلى صعوبة الظروف الاقتصادية التي يمر بها سكان الحي 31.70%، حيث أن الدخل المتوسط لسكان الحي والظروف الاقتصادية الصعبة نوعا ما وارتفاع الأسعار والغلاء المعيشي يجعل السكان غير قادرين على المشاركة بالمال في المشاريع البيئية وهو ما أكدته الدراسة سابقا، مما يزيد الوضع سوءا خاصة مع ضعف تمويل الجمعيات البيئية 17.02%، سواء من السلطات المحلية أو المؤسسات المتخصصة.

كما يعد عزوف رجال الأعمال عن تحمل المسؤولية المجتمعية لحماية البيئة ومقاومة الجمعيات البيئية من أهم المعيقات الاقتصادية، وهذا راجع الى أن رجال الأعمال هدفهم الصالح الخاص وليس الصالح العام 15.53% (جدول 55).

كل تلك المعيقات تحد من دور الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية للسكان في حماية البيئة، فافتقاد الجمعية البيئية لرموز المجتمع المحلي وقادته ورجال الأعمال والاقتصاد يضعف الجانب المادي للجمعيات من جهة، والجانب الأخلاقي من جهة ثانية، فوجود رجال معروفين محليا وقادة محليين ومكتفين ماديا يعطي مصداقية أكبر للجمعيات لأنهم يعتقدون أن الدافع الأكبر لمسؤولي الجمعيات وراء إنشائها هو الربح المادي أكثر منه خدمة المجتمع المحلي مما يزيد من عزوف السكان عن حماية البيئية والانصياع إلى إرشادات الجمعية البيئية.

كما يعد تقادم الأساليب التي تستخدمها جمعيات حماية البيئة لتفعيل المشاركة وبالتالي فشلها يعزي مسؤولي الجمعيات البيئية ذلك الى قلة الموارد المالية وبالتالي عدم القدرة على اقتناء معدات وأجهزة تساهم في تفعيل المشاركة ونشر الوعي البيئي بين سكان الحي وتكوين وتدريب أعضاءها لرفع مستواه المعرفي وإكسابهم المهارات اللازمة، فتركيز الجمعيات البيئة على تقنيات محددة وعدم التنويع يجعل فشل العمليات التعلمية والتكوينة والتأثيرية غير ذات جدوى، فاختيار التقنيات والوسائل والآليات يختلف باختلاف الذهنيات والثقافات السائدة في المجتمعات المحلية وباختلاف تعقد المشكلات البيئية من عدمه، وباختلاف الجهات المستهدفة والمتسببة بالمشكلات البيئية فالتعامل مع الجهات الحكومية يختلف عن التعامل مع المؤسسات الاقتصادية، فالأولى همها الاساسي الحفاظ على الامن والاستقرار في المجتمعات، في حين تتوخى الثانية الربح الاقتصادي والمحافظة على سمعتها وصيتها في الأسواق، لذلك تختلف التقنيات المستخدمة في الضغط.

لقد أجحفت دراسة محمد السيد عامر في تحديد تأثير المعيقات الاقتصادية على دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل المشاركة الشعبية في حماية البيئة، حيث قزمتها في معيق واحد لا غير وهو ضعف المساعدات التي تقدمها الحكومة.

من خلال تحليل ومناقشة المؤشرات الثلاث نتوصل إلى تأكيد صحة الفرضية:

تُعد العوامل الاقتصادية، السوسيو–ثقافية والسياسية من أهم معوقات مساهمة المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث.

ومن خلال اختبار الفرضيات الفرعية الأربع وتأكيد صحتها، نتوصل إلى تأكيد صحة الفرضية الرئيسية التي مفادها: **تساهم المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة من خلال الدورات التكوينية والحملات التحسيسية وكجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.**

خلاصة

من خلال تفريغ البيانات المستقاة من الدراسة الميدانية عن طريق الاستمارة وتفسيرها وتحليلها في ضوء البيانات المستقاة من الملاحظة والمقابلة، بالإضافة إلى بعض الحقائق والإحصائية الرسمية والدراسات السابقة، ثم تحليل ومناقشة نتائج الدراسة، توصل الباحث إلى تأكيد صحة الفرضيات الفرعية للدراسة مما أثبت بدوره صحة الفرضية الرئيسية المتمحورة حول مساهمة المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة من خلال الدورات التكوينية والحملات التحسيسية وكجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة نستطيع القول أن المنظمات غير الحكومية تلعب دورا مهما وفعالا في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث، وذلك عن طريق رفع مستوى الوعي البيئي لسكان المدينة من خلال التربية البيئية وما تتضمنه من تكوين نظامي بمختلف مستوياته انطلاقا من رياض الأطفال، فالابتدائي، فالمتوسط، ثم الثانوي وحتى الجامعي وغير النظامي كالمدارس الإيكولوجية والنوادي البيئية، أو من خلال التدريب البيئي رغم ضعف دوره واقتصاره فقط على تدريب الأعضاء والقيادات المؤثرة في المجتمع المحلي لما لها من تأثير مباشر على باقي السكان، أو من خلال الحملات الإعلامية والتحسيسية البيئية باستخدام مختلف وسائل الإعلام المقروء خاصة الجرائد والنشريات والملصقات الحائطية، والسمعي بتسجيل حصص عبر الأثير المحلي لفائدة البيئة وقضاياها والاستعانة بفلاشات إشهارية لصالح العمل البيئي والمرئي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما تتميز به من سرعة النشر والتعبئة والتثقيف.

أو عن طريق العمل كجماعة ضغط في التعبئة الشعبية لسكان المدينة من خلال الوسائل السلمية والتي تتضمن التقارير والتحقيقات الميدانية، البيانات الصحفية والمؤتمرات، العرائض والرسائل الاحتجاجية، أو من خلال الوسائل المضادة باستخدام الاعتصامات والمظاهرات الاحتجاجية أو المقاطعة الاقتصادية، أو من خلال الوسائل الموازية باستخدام المرافعات القضائية أو اللوبيات وما لها من قوة كبيرة في الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على حد السواء.

وعليه يمكن القول أن الدراسة الحالية قد أثبتت أن المنظمات غير الحكومية تبذل مجهودات معتبرة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة حسب المشكلات البيئية المحلية ووفقا لخصائص المجتمع السوسيوثقافية والاقتصادية والسياسية، لكن مع وجود بعض الاختلالات والنقائص بسبب مجموعة من المعيقات التي تلعب فيها المعيقات السوسيوثقافية الدور الأساسي إلى جانب المعيقات الاقتصادية، حيث تساهم الاتجاهات السلبية للسكان نحو البيئة في الحد من فعالية تلك المجهودات.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في قضية المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة ودور المنظمات غير الحكومية ممثلة في جمعيات حماية البيئة المحلية في تفعيلها، حيث تناول الجانب النظري محاولة المعالجة السوسيولوجية لمتغيرات الدراسة من مشاركة شعبية، سكان المدينة، منظمات غير حكومية، خاصة وأن الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة، فأغلب الدراسات تختص إما بدور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة، أو المشاركة الشعبية في حماية البيئة، وجاءت هذه الدراسة لتجمع بين المظمات غير الحكومية والمشاركة الشعبية، من خلال استكشاف الدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في تفعيل المشاركة الشعبية سواء على مستوى رفع الوعي البيئي لسكان المدينة من خلال التكوين والتدريب البيئيين، أو من خلال حملات الإعلام والتحسيس البيئيين، أو على مستوى الضغط البيئي للسكان والمؤسسات المتسببة في التدهور البيئي من خلال وسائل الضغط السلمية أو من خلال الضغط بوسائل مضادة، أو من خلال وسائل موازية.

أما الدراسة الميدانية فقد أجريت الدراسة في مندوبية الإخوة لمباركية (بارك فوراج سابقا) بمدينة باتنة لعدة اعتبارات أهمها كبر قدم وحداثة المندوبية في نفس الوقت، تنوع المندوبية من حيث السكان والنشاطات، احتواؤها على حي نموذجي، نشاط مجموعة من الجمعيات البيئية على مستوى المندوبية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لما له من قدرة على كشف الحقائق وتصنيف البيانات وتحليلها تحليلا دقيقا، وتم استخدام الاستمارة كأداة أساسية لجمع البيانات بالإضافة إلى المقابلة الحرة والمقننة، الجماعية والفردية، الوثائق والسجلات.

تم استخدام أسلوب العينة في جمع البيانات، على مرحلتين، المرحلة الأولى عينة قصدية لتحديد الأحياء التي تنشط بها جمعيات بيئية، المرحلة الثانية عينة عشوائية بسيطة لتحديد الأسر محل الدراسة.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

تأكيد صحة الفرضية الفرعية الأولى:" يشارك سكان مدينة باتنة إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث"، وإن تباينت مشاركتهم بين الإيجابية والسلبية، وبين مشاركة

بالجهد والمال والرأي بتباين القدرات الجسدية والاقتصادية والفكرية، لكن الدافع الأساسي هو الصالح العام.

تأكيد صحة الفرضية الفرعية الثانية: تساهم الحملات التحسيسية والإعلامية التي تقوم بها جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث" خاصة الناتج عن المخلفات العمرانية وتلوث المياه، باعتماد آليتين: آلية إشراك السكان في مشاريع الحماية وآلية الاعتماد على الذات وعدم الاتكال المطلق على السلطات المحلية وتغيير النمط الاستهلاكي للسكان، أما حماية البيئة من تلوث الهواء فمساهمتها جزئية فقط بسبب تعقد الظاهرة وعالميتها.

تأكيد صحة الفرضية الفرعية الثالثة: "تساهم جمعيات حماية البيئة كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث". من خلال اعتماد مقاربات علاجية بالضغط على الأطراف المسؤولة عن الملوثات العمرانية، ملوثات الهواء والمياه، واللجوء إلى القضاء إن استدعى الأمر، وتكثيف التشجير لتنقية الهواء، وأساليب وقائية باقتراح منع بناء المساكن في المناطق الصناعية بسبب التلوث.

تأكيد صحة الفرضية الرابعة: "تُعد العوامل السياسية، السوسيو–ثقافية والاقتصادية من أهم معوقات مساهمة المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث". وتحتل المعيقات الاقتصادية موقع الصدارة في عرقلة تفعيل المشاركة الشعبية، إلى جانب المعيقات السوسيو ثقافية والمعيقات السياسية والتشريعية.

تأكيد صحة الفرضية الرئيسية: **تساهم المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة من خلال الدورات التكوينية والحملات التحسيسية وكجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.**

Abstract

The present study aims to look at the issue of the role of the city's public participation in the protection of the local environment in addition to the role of the non-governmental organizations (ENGO) represented by the local environmental protection associations in activating it. The theoretical side of the study deals with an attempt to treat, sociologically, the variables of the study as the public participation, the population of the city, the non-governmental organizations, mainly because the study is one of the few studies which deal with the role of the non-governmental organizations (NGO) in activating public participation of the city's inhabitants to protect the environment. Since most studies are concerned with either the role of non-governmental organizations in the protection of the environment, or the public participation in environmental protection, this study came to combine NGOs and public participation in protecting the environment.

Our study deals with the exploration of the role played by NGOs in activating public participation either by raising the environmental awareness level of the city's population through environmental formation and training, or through environmental education and sensitization campaigns or at the level of the environmental pressure on the inhabitants and the responsible institutions of the environmental deterioration through peaceful means, counter means or parallel means.

The field study was conducted at Parc- à- Forage neighborhood in the city of Batna, for several reasons notably: the vastness of the neighborhood and both its antiquity and modernity, its diversity in terms of population and activities, and the fact that it contains a typical neighborhood (residence), in addition to the activity of some Environmental associations in the neighborhood. The study relied on the descriptive approach because of its ability to uncover the facts, classify data and analyze them quite precisely. The questionnaire was used as an essential tool for the data collection. However the simple observation, the interviews (whether free or targeted, group or single) in addition to documents and registers have all been used as secondary tools in the present study.

Sampling was used in the data collection on two steps: the first relies on a deliberate sample to determine the neighborhoods where there are active environmental associations; the second step relies on a simple random sample to determine the studied families.

All in all, the present study reached a set of results which have been summarized as follows:

Confirm the validity of the first sub-hypothesis: "the population of Batna's city participation along with the local authorities in the protection of the environment from pollution, whether a positive or negative participation or a participation based on efforts, money and opinion, whatever the physical, economic and intellectual capacities, but the main motive remains the public good.

Confirm the validity of the second sub-hypothesis: the participation of sensitization and information campaigns carried out by associations of environmental protection in activating the participation of the population of Batna city in protecting the environment from pollution", especially that caused by urban waste and water pollution relying on two mechanisms: the involvement of the population in the protection mechanism and the mechanism of self- reliance and the avoidance of the absolute dependence on local

authorities and the adjustment of the consumption patterns of the population. In what concerns protecting the environment from air pollution is partially considered due to the complexity of the phenomenon and its universality.

Confirm the validity of the third sub-hypothesis: the environmental protection associations contribute as pressure groups in the activation of popular participation of the inhabitants of the city of Batna in protecting the environment from pollution. This can be realized through the adoption of therapeutic approaches as to press the parties responsible for urban, air and water pollutants, and access to justice if necessary, in addition to the afforestation intensification to purify the air and some preventive methods as to thwart housing construction in industrial areas because of pollution.

Confirm the validity of the sub-hypothesis fourth: "The political, socio-cultural and economic factors are thought to form the main constraints of the contribution of the non-governmental organizations (represented by associations of environmental protection) in activating popular participation of the inhabitants of the city to protect the environment from pollution. Economic constraints proved to occupy the forefront position in averting the activation of popular participation compare to the socio-cultural, political and legislative obstacles.

Confirm the validity of the main hypothesis: the non-governmental organizations represented by environmental protection associations contribute through training sessions, awareness-raising campaigns and pressure groups (in activating popular participation of the inhabitants of the city of Batna) in the protection of the environment against pollution.

البيبليوغرافيا

أولا- المراجع

أ- باللغة العربية

- **المطبوعة**

1- ابراهيم مذكور. معجم العلوم الاجتماعية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1975.

2- أحمد المخلفاوي، عبد الباقي شمسان. واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وأثره على الشراكة في اليمن. اليمن: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، 2006.

3- أحمد النكلاوي. أساليب حماية البيئة العربية من التلوث (مدخل إنساني تكاملي). السعودية: أكاديمية نايف للعلوم الامنية. 1999.

4- أحمد عبد الفتاح ناجي. التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو مدن مستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2015.

5- أحمد علي اسماعيل. دراسات في جغرافية المدن. ط4. مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 1988.

6- أرنولد هايد نهايمر، هيكلو هيو، أدامز كارولين تيش. السياسات العامة المقارنة، سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأروبا واليابان. ترجمة: أمل الشرقي. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع. 1999.

7- بحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم. مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

8- بول جوردن لورين. نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية. ت: أحمد أمين الجميل. مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة، 2000.

9- تامر كامل الخزرجي. النظم السياسية الحديثة والسياسية العامة. الاردن: درا مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

10- جمال الدين السيد علي صالح. الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق. مصر: مركز الاسكندرية للأبحاث. 2003.

11- حسانين سيد أبو بكر. طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية. 1974.

12- حسن أحمد الطعاني. التدريب الإداري المعاصر. الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع. 2007.

13- الحسين السيد وآخرون. ميادين علم الإجتماع . ط2. مصر: دار المعارف. 1967.

14- الحسين السيد وآخرون. دراسات في التنمية الاجتماعية. مصر: دار المعارف.1977.

15- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : المدينة. ط6، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية. 1998.

16- حسين عبد الحميد أحمد رشوان. البيئة والمجتمع دراسة في علم اجتماع البيئة. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2006.

17- حسين عبد الحميد أحمد رشوان. المدينة. ،ط6. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 1998 .

18- حميد خروف، بلقاسم سلاطنية. الإشكالات النظرية والواقع. منشورات جامعة منتوري قسنطينة. 1999.

19- حميد خروف، بلقاسم سلاطنية. الإشكالات النظرية والواقع. منشورات جامعة منتوري قسنطينة. 1999.

20- خاشع المعاضيدي. دراسات في المجتمع العربي. العراق:جامعة بغداد. 1977.

21- ر.ن سوكو لينسكي. نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي. ترجمة: عارف دليلة. لبنان: مطبعة لبنان. 1980.

22- راتب سلامة السعود. الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية. ط. 8. دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2016.

23- رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني. البيئة ومشكلاتها. سلسلة عالم المعرفة. العدد 22. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

24- رشيد زرواتي. مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية. مصر: دار الكتاب الحديث. 2016.

25- زيد العابد بن عبد المقصور. البيئة والإنسان. مصر: دار المعارف. 1981.

26- زينب حسين عوض الله. مبادئ علم الاقتصاد. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر. 1999.

27- سعد الدين ابراهيم. المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي. مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995.

28- طلعت ابراهيم لطفي. علم اجتماع التنظيم. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. 2007.

29- طلعت مصطفى السروجي. السكان والبيئة رؤية اجتماعية. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2014.

30- عامر ابراهيم قندلجي. البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات. الأردن: دار اليازوري العلمية. 1999.

31- عبد الرحمن توفيق. التدريب الأصول والمبادئ العلمية. سلسلة موسوعة التدريب والتنمية البشرية. مصر: مركز الخبرات المهنية للإدارة. 1994.

32- عبد الرحيم تمام أبو كريشة. دراسات في علم اجتماع التنمية. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2003.

33- عبد الفتاح محمد وهيبة. في جغرافية العمران. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر. 1980.

34- عبد المجيد عمر النجار. قضايا البيئة في منظور إسلامي. قطر: مركز البحوث والدراسات. 1999.

35- عبد الناصر صبري شاهر الراوي. الأسس الجغرافية لتخطيط المدن. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع. 2016.

36- عبد الهادي الجوهري وآخرون. دراسات في التنمية الاجتماعية. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.1984.

37- عثمان محمد غنيم، حسن محمد الأخرس، هشام شعبان الجندي. جغرافية المدن. الأردن: الدار المنهجية للنشر والتوزيع. 2016.

38- عدلي أبو طاحون. إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2003.

39- عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك. نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية.الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. 2004.

40- علي الباز. الإعلام والإعلام الامني. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. 2001.

41- علي معمر عبد المؤمن. البحث في العلوم الاجتماعية الوجيز في الاساسيات والمناهج والتقنيات. مصر: منشورات جامعة 7 أكتوبر. 2008.

42- عمر سعد الله. المنظمات غير الحكومية في الجزائر بعد الاستقلال. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

43- غريب سيد أحمد. علم الاجتماع الريفي. مصر: دار المعرفة الجامعية.1985.

44- فتحي محمد أبو عيانة. جغرافية السكان أسس وتطبيقات. ط.4. مصر: دار المعرفة الجامعية. 1993.

45- فتيحة ليتيم، نادية ليتيم. البيئة في القرن الحادي والعشرين...أي سياسات عالمية. مصر: دار الكتاب الحديث. 2016.

46- فراس عباس البياتي. الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية. الأردن: دار غيدا للنشر والتوزيع. 2011.
47- فضيل دليو. مدخل إلى الاتصال الجماهيري. الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال ، جامعة قسنطينة. 2003.
48- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف. سلسلة عالم المعرفة، العدد 142. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989.
49- لينا حمدان. نشاط بلا حدود،. الأردن: دار البشير. 2005.
50- محمد جاب الله عمارة. العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة: رؤية سياسية معاصرة للقرن الواحد والعشرين. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2003.
51- محمد أبو ضيف خليل. جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر. 2008.
52- محمد السيد عامر. المشاركة الشعبية لحماية البيئة. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 2002.
53- محمد صقور. التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف. عمان: دار الفكر، 1986.
54- محمد عبد الستار عثمان. المدينة الإسلامية. سلسلة عالم المعرفة. 128. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1988.
55- محمد عبد العزيز عجمية. التنمية الاقتصادية. مصر: الدار الجامعية. 2003 .
56- محمد عبد الفتاح ياغي. التدريب الإداري بين النظرية والتطبيق. ط.2. السعودية: دار الخريجي للنشر والتوزيع. 1996.
57- محمد قاسم القريوتي. نظرية المنظمة والتنظيم. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع. 2013.
58- محمد مدحت جابر. بعض جوانب جغرافية العمران في مصر القديمة. مصر: مكتبة نهضة الشرق، 1985.
59- مريم أحمد مصطفى. قضايا التنظيم للتنمية . مصر: دار المعرفة الجامعية.1985.
60- مصطفى عباس الموسوي. العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية. سلسلة دراسات، 295. الجمهورية العراقية: دار الرشيد للنشر، 1982.
61- مصطفى عشوي. أسس علم النفس الصناعي التنظيمي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1992.
62- مهنا محمد نصر. مدخل إلى الإعلام وتكنولوجيا الاتصال. مصر: مركز الاسكندرية. 2007.
63- موريس أنجرس. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية. ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون.الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004.

64- نجوى سمك، السيد صدقي عابدين. دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة،الخبرتان المصرية واليابانية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. 2002.

65- نوال علي تعالبي. الحوكمة البيئية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2013.

- **الإلكترونية**

66- المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية. سلسلة نحو مجتمع المعرفة. الإصدار الثامن عشر. السعودية: مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز.1428- 2007. مأخوذ من الموقع الإلكتروني للجامعة: http://www.kau.edu.sa/. بتاريخ: 2014/07/31.

67- محمد ابراهيم الدغيري. النفايات الصلبة تعريفها- أنواعها وطرق علاجها. سلسلة ثقافية جغرافية (3)، جامعة الملك سعود: الجمعية الجغرافية السعودية. مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http://saudigs.org/Portals/0/aldeghairi4Last.pdf. بتاريخ: 2013/10/24.

68- مديحة عبد الستار عماشة. الهوية كمقاربة لتحقيق الاستدامة الحضارية في ضوء المشاركة المجتمعية. مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية. 2010. الموقع الإلكتروني: http://www.cpas-egypt.com/pdf/Madiha_abd_elsattar/Ms.c/002.pdf.

69- ناصر الشيخ علي. دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010. الموقع الإلكتروني: http://www.fnst-jerusalem.org/PCRD%20book-study.pdf. بتاريخ: 2015/11/24.

ب- باللغة الإنجليزية

- **المطبوعة**

70- Davids, F. Theron & K. J. Maphunye. Participatory Development in South Africa. A Development Management Perspective. Pretoria: Van Schaik Publishers. 2005.

- **الإلكترونية**

71- Joachim Theis, Heather M. Grady. PARTICIPORY RAPID APPRAISAL FOR COMMUNITY DEVELOPMENT, A training Manual Based Experiences in the Midle East North Africa. London : International Institute for Environement and development. 1991. Available at : http://pubs.iied.org/pdfs/8282IIED.pdf. Accessed in: 15/12/2015.

72- John Abbott. Sharing the City : Community Participation in Urbain Management. Earthscan in UK & USA. 1996. [on line]. https://books.google.dz. Accessed in : 13/02/2016.

73- Meera Kaul Shar, Sarah Degnan Kambou, Barbara Monahan. EMBRACING PARTICIPATION IN DEVELOPMENT . USA : CARE Health and Population Unit & The United States Agency for International Development. October 1999.

74- Michael Yaziji & Jonathan Doh .NGOs and Corporations- Conflits & Collaboration. New York : Cambridge University Press, 2009. Available at : https://books.google.dz/books?id=ma2wMddGu6EC&pg=PA8&hl=fr&source=gbs_selected_pages&cad=2#v=onepage&q&f=false. Accessed in : 01/04/2016.

75- Michele M. Bestil, Elisabeth Corell. NGO DIPLOMACY the Influence of NonGovernmental Organizations in International Negotiation. London : The Massachusetts Instute of Technologiy -MIT - Press, 2008. Available at : http://www.kamudiplomasisi.org/pdf/kitaplar/NGO_Diplomacy._The_Influence_of_Nongovernmental_Organizations_in_International_Environmental_Negotiations.pdf#page=20. Accessed in : 28/09/2015.

76- Nazneen Kanji, David Lewis. Non-Governmental Organizations and Development. London & New York : Routledge, Taylor & Francis Group, 2009. Available at : http://personal.lse.ac.uk/lewisd/images/Non-Governmental%20Organizations%20and%20Development%20vouchers.pdf . Accessed in: 29/07/2015.

77- Robert Chambers. WHOSE REALITY COUNTS ?Putting the first last.

78- Robert Chambers. Whose Reality Counts? Notes for Participants Very short (1-2 day) PRA/PLA-related Familiarisation Workshops in 2007. Available at : http://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/handle/123456789/687. Accessed in:16/12/2015.

ثانيا- المجلات

أ- باللغة العربية

- المطبوعة

1- بختي ابراهيم، شعوبي محمود فوزي. "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة". مجلة الباحث. العدد. 07. جامعة ورقلة. 2009-2010.

2- حمليل صالح. " المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان". مجلة الحقيقة. العدد 7. جامعة أدرار، ديسمبر 2005.

3- سلاطنية بلقاسم. " ملاحظات حول استخدام الاستمارة والملاحظة كأداتين لجمع البيانات في التدريبات قصيرة المدة في البحث السوسيولوجي" مجلة العلوم الإنسانية. العدد 3. جامعة محمد خيضر بسكرة، أكتوبر 2002. ص.7.

4- لعجال أعجال محمد لمين. "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم". مجلة العلوم الإنسانية. العدد. 12. جامعة محمد خيضر بسكرة. نوفمبر 2007. ص. 244.

- **الإلكترونية**

5- أحمد الرمحي. "ورقة سياسات تعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية". فلسطين: وزارة الحكم المحلي، 2010. الموقع الإلكتروني: http://www.molg.pna.ps/studies/policiespage.pdf. بتاريخ: 2015/11/25.

6- حنان عبد الخضر هاشم. "المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: رؤى نظرية وجدل قائم". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد. 7. العدد. 18. العراق: جامعة الكوفة، 2011. الموقع الإلكتروني:
http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/view/1859. بتاريخ: 19/ 11/ 2015.

7- شكراني الحسين. "نحو حوكمة بيئية عالمية". مجلة رؤى استراتيجية. المجلد. 2. العدد.8. أكتوبر 2014. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الموقع الإلكتروني:
http://strategicvisions.ecssr.com/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/Rua_Strategia/Rua-Issue-08/rua08_32.pdf. بتاريخ:

8- عامر عياش، أديب محمد جاسم. "دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان". مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية. العدد 6. السنة الثانية. الموقع الإلكتروني لمنظمة النجدة الشعبية: http://www.pao-iraq.org/ar/images/pdfs/rschr.pdf. بتاريخ: 2015/07/23.

9- عبد الفتاح الجبالي. "المشاركة الشعبية في التخطيط وإعداد الموازنات". مركز شركاء التنمية بحوث استشارات تدريب. الموقع الإلكتروني:
http://www.pidegypt.org/download/mixed-economy/Mr%20Abdel%20Fattah%20Al%20Gebaly.pdf. بتاريخ: 2015/11/22.

10- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط. "إشكالية التنمية المستديمة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة". مجلة دراسات، العلوم الإدارية. المجلد 35، العدد. 1. عمان: الجامعة الأردنية. 2008. الموقع الإلكتروني:
http://journals.ju.edu.jo/DirasatAdm/article/viewFile/277/6013?target=_blank. بتاريخ: 2015/11/25.

11- كامل مهنا. "دور المنظمات غير الحكومية في الإنماء الاجتماعي تجارب خلال الحرب." مؤسسة عامل. لبنان. الموقع الإلكتروني:
http://www.amelinternational.org/photos/pdf/SocialDevelopment.pdf. بتاريخ: 27.07.2015.

12- محمد خليل الرفاعي. "الإعلام البيئي الشؤون البيئية في الصحافة السورية- دراسة تحليلية لصحف (البعث، الثورة، تشرين) خلال النصف الأول من عام 2008". مجلة جامعة دمشق. المجلد. 27. العدد. 3 + 4. 2011. الموقع الإلكتروني:
http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/stories/709-760.pdf. بتاريخ: 2015/12/03.

13- محمد سالم صقر المعاني. "ابن خلدون وتراثية المشاركة الشعبية في مشاريع الإسكان". مجلة جامعة دمشق. المجلد 15. العدد 2. 1999. الموقع الإلكتروني:
http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/eng/images/stories/pdf/15-2-1999/4.pdf. بتاريخ: 2015/03/24.

14- محمد عدنان وديع. "قضايا السكان في الوطن العربي: قراءة في الواقع والتحديات". مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المجلد 2. العدد. 1. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. 1999. الموقع الإلكتروني: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/145/145_j2-1.pdf. بتاريخ: 2015/11/19.

15- مراد بن سعيد. "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية." مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد. 421. الموقع الإلكتروني:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_421_mauradbens3id.pdf. بتاريخ: 2015/10/27.

16- مي جردي، ريم فياض، عباس الزين. "التدهور البيئي في الوطن العربي: التحدي لاستدامة الحياة". مجلة المستقبل العربي. العدد 416. مركز دراسات الوحدة العربية. 2013. الموقع الإلكتروني:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_419_mayjardi.pdf. بتاريخ: 2016/09/24.

17- نجيب صعب. " الحرية والمشاركة وحق الإطلاع". مجلة البيئة والتنمية. العدد. 76-77. المنتدى العربي للبيئة والتنمية. جويلية-أوت 2004. الموقع الإلكتروني:
http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=1184&issue=&type=1&cat=. بتاريخ: 2015/12/12.

18- ندى خليفة محمد علي الركابي، نجوى صادق عبد الجنابي. "المدينة الخضراء كأسلوب للمحافظة على الموارد وحماية البيئة من التلوث". المجلة العراقية لهندسة العمارة. العدد. 1، 2. المجلد. 30. العراق. 2015. الموقع الإلكتروني: http://www.uotechnology.edu.iq/dep-architecture/IraqiArchMagazine/issuse%202015/4.pdf. بتاريخ: 2016/03/28.

19- نور الدين مينو. "استراتيجة الحملات الإعلامية والإعلانية لحماية البيئة في الجزائر، وسائل الإعلام أنموذجا". قاعدة معطيات جامعة سطيف 2. جوان 2014. الموقع الإلكتروني: http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/handle/setif2/326/7-juin2014.pdf?sequence=1&isAllowed=y. بتاريخ: 2015/12/03.

ب- باللغة الفرنسية

- الإلكترونية

20- J. ZUFFEREY . "Introduction à la Société civile et aux ONG ». UNIGE, MARS 2011. Availabl at : http://cms.unige.ch/isdd/IMG/pdf/Texte.pdf. Accessed in: 30/12/2013.

21- Marcelo Dias Varcella. « Le role des organisation non-gouvernementales dens le dévelopement du droit international de l'environnement ». Janvier 2005. Disponible sur : http://marcelodvarella.org/Teoria_do_Direito_Internacional_files/clunet%20ONG_2.pdf . Consulté le : 10/12/2015.

22- Michel Prieur. « La Convention d'Aarhus, instument unversel de la démocratie environnementale ». Revue Juridique de l'Environnement. Numéro spécial. 1999. Disponible sur : http://www.persee.fr/docAsPDF/rjenv_0397-0299_1999_hos_24_1_3592.pdf. Consultée le: 10/12/2015.

23- Nina Cvetek, Friedel Daiber . "QU'EST-CE QUE LASOCIETE CIVILE ?". (texte original en allemand), Traduction en français: Rabary-Andriamanday Voahanitriniaina. Antananarivo, octobre 2009. Disponible sur: http://library.fes.de/pdf-files/bueros/madagaskar/06890.pdf. Consulté le: 31/12/2013.

ج-باللغة الإنجليزية

- الإلكترونية

24- Anwar Alam, Sabir Ihsan. « Role of Participatory Rural Appraisal in Community Development (A Case Study of Barani Area Development Project in Agriculture, Live Stock and Forestry Development in Kohat). International Journal of Academic research in Business and Social Sciences. Vol. 2, N. 8. HRmars. 2012. Available at : http://www.hrmars.com/admin/pics/963.pdf. Accessed in: 15/12/2015.

25- Dan Tarlock. « The Role of Non-Governmental Organization in the Development of International Environmental Law ». 68 Chi. Kent L. Rev. 61 (1992). Available at : http://scholarship.kentlaw.iit.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1661&context=fac_schol. Accessed in : 27/09/2015.

26- David Lewis . « Nongovernmental Organization , Definition and History ». Encyclopedia of Civil society. Alpha : N. P. 03. Availabe at : http://home.comcast.net/~lionelingram/592_ngo.definition.lewis.pdf. Accessed in: 31/07/2015.

27- Diana Mitlin, John Thompson. « Participory Approches in Urban Areas : strenghthening civil society or reinforing the status quo ? ». Environment and Urbanization, Vol. 7. N. 1. London : University College London. April. 1995. Available at : http://www.ucl.ac.uk/dpu-projects/drivers_urb_change/urb_governance/pdf_partic_proc/IIED_Mitlin_participatory.pdf. Accessed ln: 15/12/2015.

28- Gary Craig. « Community Development in England : a Short History ». 2014. Available at : http://www.birmingham.ac.uk/generic/tsrc/documents/tsrc/presentations/community-dev-a-short-history.pdf. Accessed in: 27/09/2015.

29- Iqtidar Ali Shah, Neeta Boparikar. « Participory Approach to Development in Pakistan ». Journal of Economic and Social Studies. Volume 2. Number 1. International BURCH University : Spring 2012. Available at : http://eprints.ibu.edu.ba/1071/1/vol2-no1-pjournalfinala_p111-p142.pdf. Accessed in: 28/03/2016.

30- Jules N. Pretty. « Participatory Learning for Sustaunable Agriculture ». World Development. Vol. 23. N. 8. Great Britain : Elsevier Science Ltd. 1995. Available at : http://preval.org/documentos/00486.pdf. Accessed in: 17/12/2015.

31- Kerstin Martens. « Mission Impossible? Defining Nongovernmental Organizations ».International Journal of Voluntary and Nonprofit Organisations. Vol. 13. No. 3. September 2002. Availabl at : http://www.staatlichkeit.uni-bremen.de/homepages/martens/download/Voluntas.pdf. Accessed in: 30/12/2013.

32- Klein, J. G, Smith, N. C, & John, A. « Why we boycott: consumer motivations for boycott participation ». Journal of Marketing, 68(3). U.S.A : Amrican Marketing Association. 2004. Available at : http://journals.ama.org/doi/pdfplus/10.1509/jmkg.68.3.92.34770. Accessed in: 08/12/2015.

33- Life Decisions International. « The Historical Use of the Economic Boycott ». Available at : http://fightpp.org/projects/cfp-boycott/history/. Accessed in : 08/12/2015.

34- Linda Mayoux. « PARTICIPATORY METHODS ». The online home of proving and improving: a quality and impact toolkit for charities, voluntary organisations and social enterprise. Available at : http://www.proveandimprove.org/documents/ParticMethods.pdf. Accessed in: 15/12/2015.

35- Micheal Fagence. Citizen Participation in Planning. Urban and regional Planning Series. Vol. 19.

36- Micheal Fagence. Citizen Participation in Planning. Urban and regional Planning Series. Vol. 19. Available at : https://books.google.dz. (on line). Accessed in : 14/12/2015.

37- Niklas Gudowsky, Ulrike Bechotold. « The role of Information in Public Participation ». Journal of Public Deliberation. Volume 9. Issue 1.USA :International Association for Public Participation IAP2. 2013. Available at : http://www.publicdeliberation.net/cgi/viewcontent.cgi?article=1213&context=jpd. Accessed in : 12/12/2015.

38- Peter Willells . « What is a Non-Governmental Organization ? ». Iraq : IHRN Human Rights NGO Capacity-Building Programme. Available at :

http://www.ihrnetwork.org/files/3.%20What%20is%20an%20NGO.PDF. Accessed in : 17/12/2015

39- Salama, Ashraf. » Community design/participation and the housing process : the case of an egyptian city, Quseir ». AUEJ: Al_Azhar University Engineering Journal, 4 (Specia). 2000. Available at : http://strathprints.strath.ac.uk/50377/1/Salama_AUEJ_2000_Community_participation_housing_process_Queseir_.pdf. Accessed in: 14/12/2015.

40- Sen, S, Gürhan- Canli, Z & Morwitz, V. « Withholding consumption: a social dilemma perspective on consumer boycotts ». Journal of Consumer research, 28(3). Londre : OXOFORD University Press. 2001. Available at : http://jcr.oxfordjournals.org/content/28/3/399. Accessed in: 08/12/2015.

41- Sherry Arnstein. « A Ladder of Citizen Participation ».JAIP. Vol. 35. N. 4. July 1969. Available at : http://lithgow-schmidt.dk/sherry-arnstein/ladder-of-citizen-participation_en.pdf. Accessed in. 01/04/2016.

42- Sproule, K. W. Community-based ecotourism development: Identifying partners in the process, The Ecotourism Equation: Measuring the Impacts. Bulletin Series, Yale School of Forestry and Environmental Studies, No. 99, New Haven, CT: Yale University, 1996 .Available at : http://environment.research.yale.edu/documents/downloads/0-9/99frontmatter.pdf. Accessed in: 01/01/2014.

43- Tejvan Pettinger. « Government Failure ». Economics Help. Available at : http://www.economicshelp.org/microessays/market-failure/government-failure/. Accessed in: 23/10/2015.

44- Thomas Davies. « NGOs : A long and Turbulent History ». The Global Journal. Availabe at : http://www.theglobaljournal.net/article/view/981/. Accessed in : 31/07/2015 .

45- William R. Keech, Michael C. Munger. « The Anatomy of Government Failure ». Public Choice. Volume 164. Issue 1. Springer. 2015. Available at : http://link.springer.com/article/10.1007/s11127-015-0262-y. Accessed in : 22/10/2015.

ثالثا- المعاجم والقواميس والموسوعات

أ- باللغة العربية

- المطبوعة

1- ابراهيم مذكور. معجم العلوم الاجتماعية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1975.

2- أحمد زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. لبنان: مكتبة لبنان.1986.

3- عبد الهادي الجوهري. قاموس علم الإجتماع. مصر: المكتب الجامعي الحديث. 1998.

4- علي بن هادية، بلحسن البليش، الجيلاني بن الحاج يحي. القاموس الجديد للطلاب. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991.

5- محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1989.

ب- باللغة الفرنسية

- الإلكترونية

6- L'encyclopédie du développement durable. « Avions et aviation dans le monde ». Disponible sur : http://www.encyclo-ecolo.com/Avions. Consultée le: 09/04/2016.
7- Marc Chevrier. Encyclopédie de L'Agora. "Société civile ». extrait de: La société civile, l'État subsidiaire et la responsabilité civique au Québec par Marc Chevrier. Disponible sur: http://agora.qc.ca/dossiers/Societe_civile. Consulté le: 31/12/2013.

ج- باللغة الإنجليزية

- الإلكترونية

8- Cambridge Dictionary. « Consumer boycott ». Available at : http://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/consumer-boycott. Accessed in: 08/12/2015.
9- ConsoGlobe, Planétoscope. « le transport maritine dans le monde ». Disponible sur : http://www.planetoscope.com/Mobilite/1835-marchandises-transportees-par-voie-maritime-dans-le-monde.html. Consultée le: 07/04/2016.
10- ConsoGlobe, Planétoscope. « Production mondiale de voitures ». Disponible sur : http://www.planetoscope.com/automobile/76-production-mondiale-de-voitures.html. Consultée le: 07/04/2016.
11- ConsoGlobe, Planétoscope. « Production mondile d'avions civils ». Disponible sur : http://www.planetoscope.com/Avion/1457-production-mondiale-d-avions-civils.html. Consultée le: 07/04/2016.
12- Course Navigator. « Government Failure : definition & Examples ». Available at : http://study.com/academy/lesson/government-failure-definition-examples.html. Accessed in: 23/10/2015.
13- David Lewis. « Nongovernmental Organizations, Definition and History ». Encyclopedia of Civil Society. Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2009. Availabl at : http://personal.lse.ac.uk/lewisd/images/encylciv%20societyngos2009-dl.pdf. Consulted in: 30/12/2013.
14- Economic Online. « Incomplet Markets ». Available at : http://www.economicsonline.co.uk/Market_failures/Incomplete_markets.html. Accessed in: 31/10/2015.
15- Economic Online. « Missing Market ». Available at : http://www.economicsonline.co.uk/Market_failures/Missing_markets.htmlAccessed in: 31/10/2015.
16- Economic Online. « Negative Externalities ». Available at : http://www.economicsonline.co.uk/Market_failures/Externalities.html. Accessed in: 31/10/2015.
17- Economic Online. «Monopoly Power ». Available at : http://www.economicsonline.co.uk/Market_failures/Monopoly_power.html.
18- Population. Available at: http://lesdefinitions.fr/population. Accessed in: 01/01/2014.
19- WebFinance. " non-governemental organization" Business Dictionary. Available at:.http://www.businessdictionary.com/definition/non-governmental-organization-NGO.html. Accessed in 30/12/2013.

20- WebFinance.. “Organization”. Business Dictionary. Available at: http://www.businessdictionary.com/definition/organization.html. Accessed in: 01/01/2014.

رابعا- المؤتمرات والملتقيات

أ- باللغة العربية

- المطبوعة

1- بغداد أمين، عبد الحق بوقفة. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل." . ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي. 05-06 ماي 2013.

- الإلكترونية

2- عادل عبد الرشيد عبد الرازق. "دور الجمعيات البيئية العربية في حماية البيئة العربية ".ورقة مقدمة في ندوة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية". الإمارت العربية المتحدة. 7-11 ماي 2005. الموقع الإلكتروني: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024864.pdf. بتاريخ: 2014/12/01.

3- عبد الرحمن محمد، إنعام جمعة الطويل. "دور المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ العمراني مشروع إعمار البلدة القديمة في مدينة الخليل المباركة- فلسطين". ورقة بحث ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثاني للحفاظ المعماري- مركز إيوان نحو بناء علاقات التعاون والشراكة بين أروبا والعالم الإسلامي. فلسطين: الجامعة الإسلامية غزة، 2010/04/19. الموقع الإلكتروني: http://research.iugaza.edu.ps/files/2231.PDF. بتاريخ: 2014/05/12.

4- فهيمة خليل أحمد العيد. "الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني". ورقة بحث مقدمة في مؤتمر التوافق السنوي الثالث: هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية. الكويت: حركة التوافق الوطني الإسلامية. 10-2006/04/11. مأخوذ من موقع المكتبة العربية الإلكتروني: http://www.arabicebook.com/FreeBooks/arabicebook_922.pdf. بتاريخ: 2013/12/31.

5- مرفت حسن برعي. "برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الأطفال بتوظيف بعض الأنشطة الفنية والموسيقية". ورقة مقدمة في مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة. كلية التربية النوعية. مصر: جامعة المنصورة . 12-13 أفريل 2006. الموقع

الإلكتروني: http://www1.mans.edu.eg/facse/arabic/moktamar/first/19.pdf. بتاريخ: 2015/12/02.

ب- باللغة الفرنسية

- المطبوعة

6- Logie Gérard. « La participation : une issue possible pour la société humaine ? ». Journée d'étude IRAM : De la participation à L'Empwerment . Paris : Institut de recherches et d'applications des Méthodes de développement. 2003.

ج- باللغة الإنجليزية

- الإلكترونية

7- Ray Jennings. «Participatory Development as New Paradigm: The Transition of Development Professionalism ». Prepared for the "Community Based Reintegration and Rehabilitation in Post-Conflict Settings" Conference. Washington, DC. October 2000. Available at : http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnacq066.pdf. Accessed in: 16/12/2015.

خامسا- القرارات واللوائح القانونية

أ- باللغة العربية

- الإلكترونية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. العدد 02. السنة التاسعة والأربعون. الصادرة في 15 جانفي 2012. ص. 33- 41. الموقع الإلكتروني: http://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2012/A2012002.pdf. بتاريخ: 2015/12/23.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. العدد 31. السنة الرابعة والعشرون. الصادرة 29 جويلية 1987. ص. 1200- 1203. الموقع الإلكتروني: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm. بتاريخ: 2015/09/23.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. العدد 53. السنة السابعة والعشرون. الصادرة 5 ديسمبر 1990. ص. 1686- 1690. الموقع الإلكتروني: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm. بتاريخ: 2015/09/23.

4- دستور 1963 للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية: http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution63.htm. بتاريخ: 2016/04/16.

5- دستور 1976 للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية: http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution76.htm بتاريخ: 2016/04/16.

6- دستور 1989 للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. الباب الأول، الفصل الرابع. الموقع الإلكتروني للمجلس الدستوري: http://www.conseil-constitutionnel.dz/ConstituionArabe89_2.htm#s3. بتاريخ: 2016/04/17.

7- دستور 1996 للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. الباب الأول، الفصل الرابع. الموقع الإلكتروني للمجلس الدستوري: http://www.conseil-constitutionnel.dz/Constitution08_4-1.htm . بتاريخ: 2016/04/17.

8- دستور 2016 للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. الموقع الإلكتروني : http://www.joradp.dz/TRV/Acons.pdf. بتاريخ: 2016/05/17.

9- قانون رقم 83-03 المؤرخ في 5 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، الصادر في 8 فيفري 1983. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. العدد 06, السنة العشرون. الموقع الإلكتروني: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm. بتاريخ: 2015/09/24.

10- المادة 89. قانون رقم 83-03 مؤرخ في 5 فيفري 1983، الصادر بتاريخ: 08 فيفري 1983. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 6. مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm. بتاريخ: 2013/10/22.

11- المادة رقم 2 ، قانون رقم 90-31 مؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق ل 4 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 53.. مأخوذ من الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية: www.joradp.dz. بتاريخ : 2013/12/31.

12- المادة رقم 2 ، قانون رقم 90-31 مؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق ل 4 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 53. مأخوذ من الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية: www.joradp.dz. بتاريخ : 2013/12/31.

13- الموقع الرسمي لولاية باتنة. http://www.wilaya-batna.gov.dz/conten/...%D8%A9. بتاريخ: 2016/01/23.

سادسا- أطروحات الدكتوراه

- المطبوعة

1- بركات كريم. مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة. أطروحة دكتوراه علوم في القانون. الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو.كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2014/2013.
2- رشيد زوزو. الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008. أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية. جامعة منتوري قسنطينة. 2008.
3- شعشوع قويدر. دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي. أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة تلمسان. 2013-2014.
4- شوقي قاسمي. معوقات المشاركة الشعبية في بارمج امتصاص السكن الهش، دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر. أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري. الجزائر: جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2013/2012.
5- صالح بن نوار. الفعالية التنظيمية داخل المؤسسة الصناعية من وجهة نظر المديرين والمشرفين. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية. جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.
6- صالح دجال. حماية الحريات ودولة القانون. أطروحة دكتوراه في القانون العام. جامعة الجزائر 1. كلية الحقوق. 2009-2010.
7- عبد الله ساقور. المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية. بحث ميداني في مدينة عنابة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع. جامعة باجي مختار عنابة. السنة الجامعية: 1998-1999.

- **الإلكترونية**

8- أسامة محمد بهاء الدين. المشاركة الشعبية كأداة فاعلة في التنمية المستدامة للتجمعات السكانية المتدهورة. أطروحة دكتوراه في العمارة. جامعة عين شمس. 2006. الموقع الإلكتروني: www.cpas-egypt.com/**pdf**/Osama.../18-11-2006.ppsx.

سابعا- المنظمات الحكومية الوطنية والعربية والدولية

أ- باللغة العربية

- **المطبوعة**

1- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر. الأمم المتحدة: نيويورك. 1993.
2- توقعات البيئة للمنطقة العربية البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان AREO. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2011.

3- دليل عملي للمجتمع المدني الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الامم المتحدة. الأمم المتحدة: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 2014.

4- دوناتو رومانو. الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة. سلسة مواد تدريبية . سوريا: المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2003.

- الإلكترونية

5- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/67. إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. الدورة السابعة والستون. البند 83 من جدول الأعمال. الجلسة العامة 3. 24 سبتمبر 2012. الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/66/288. بتاريخ: 2015/10/04.

6- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 288/66. "المستقبل الذي نصبو إليه". الدورة السادسة والستون. البند 19 من جدول الأعمال. الجلسة العامة 123. 27 جوان 2012. الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/66/288. بتاريخ: 2015/10/04.

7- ملخص مؤتمر تغير المناخ المنعقد في باريس. نشرة مفاوضات الأرض. المجلد 12. رقم 663. باريس: المعهد الدولي للتنمية المستدامة. 15 ديسمبر 2015. الموقع الإلكتروني: http://www.iisd.ca/vol12/enb12663a.html. بتاريخ: 2016/03/25.

8- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة. "العدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية". الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة. المنتدى البيئي الوزاري العالمي. قضايات السياسات العامة: حالة البيئة– البيئة والتنمية. نيروبي 18–22 فيفري 2013. الموقع الإلكتروني: http://www.unep.org/gc/gc27/download.asp?ID=3843. بتاريخ: 2015/10/03.

9- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وآثاره المحتملة في أعمال اللجنة الإحصائية. اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. الدورة الرابعة والثلاثون. البند 7 من جدول الأعمال المؤقت. 4 –7 مارس 2003. الموقع الإلكتروني:

10- http://unstats.un.org/unsD/environment/envpdf/2003-33a.pdf. بتاريخ: 2015/10/03.

11- الاتفاقية الأروبية لحقوق الإنسان 1950. المحكمة الأروبية لحقوق الإنسان. الموقع الإلكتروني: http://www.echr.coe.int/Documents/Convention_ARA.pdf. بتاريخ: 2016/02/22.

12- الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ للأمم المتحدة. إعتماد اتفاق باريس . مؤتمر الأطراف. الدورة الحادية والعشرون. البند 4(ب) من جدول الأعمال. باريس: 30 نوفمبر إلى غاية 11 ديسمبر 2015. الموقع الإلكتروني: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/G15/283/17/PDF/G1528317.pdf?OpenElement. بتاريخ: 2016/03/25.

13- الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ للأمم المتحدة. قبول المنظمات بصفة مراقب. مؤتمر الاطراف. الدورة الحادية والعشرون. باريس. 30 نوفمبر– 11 ديسمبر 2015. البند 2 (هـ) من جدول الأعمال المؤقت. الموقع الإلكتروني: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/G15/283/17/PDF/G1528317.pdf?OpenElement. بتاريخ: 2016/03/19.

14- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 1969. جامعة منيسوتا: مكتبة حقوق الإنسان. الموقع الإلكتروني: http://hrlibrary.umn.edu/arab/am2.html. بتاريخ: 2016/02/15.

15- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. 1992. الموقع الإلكتروني: http://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf. بتاريخ: 2015/09/29.

16- اتفاقية التنوع البيولوجي. اليوم الدولي للتنوع البيولوجي لعام 2007. التغير البيولوجي وتغير المناخ. ص.10. الموقع الإلكتروني: https://www.cbd.int/doc/bioday/2007/ibd-2007-booklet-01-ar.pdf. بتاريخ: 2016/04/23.

17- الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. "تاريخ الاتفاقية". الموقع الإلكتروني: https://www.cbd.int/history/. بتاريخ: 2015/09/29.

18- الاتفاقية المتنوعة التنوع البيولوجي. " البرامج المواضيعية والقضايا الأخرى المشتركة". الموقع الإلكتروني: https://www.cbd.int/programmes/. بتاريخ: 2015/09/29.

19- اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي 1972. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. الموقع الإلكتروني: http://www.arcwh.org/ar/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A-1972. بتاريخ: 2015/12/06.

20- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948. نيويورك: إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة. الموقع الإكتروني:

http://www.ohchr.org/EN/UDHR/Documents/UDHR_Translations/arz.pdf. بتاريخ: 2015/07/13.

21- الأمم المتحدة. القضايا العالمية "البيئة". الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/ar/globalissues/environment/. بتاريخ: 2015/09/29.

22- أنور هاقان قوناش. " الصحة وقضايا الصحة العامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: العلاقة بين الدخل والصحة". مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية. تركيا: منظمة التعاون الإسلامي. 2004. الموقع الإلكتروني: http://www.sesric.org/jecd/jecd_articles/ART04020102-2.pdf. بتاريخ: 2015/11/19.

23- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. " تحديد النطاق الأولي للتقييم المواضيعي لتدهور الأراضي واستعادة خصوبتها". الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، برنامج العمل للفترة 2014–2018، الدورة الثانية. تركيا 09 –14 ديسمبر 2013. الموقع الإلكتروني: http://www.ipbes.net/sites/default/files/downloads/doc/IPBES_2_16_Add.2_AR.docx. بتاريخ: 2016/04/17.

24- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. "عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة". الموقع الإلكرتوني: http://www.unep.org/Arabic/About/. بتاريخ: 2015/09/24.

25- بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. الأمم المتحدة 2005. الموقع الإلكتروني: http://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf. بتاريخ: 2015/09/30.

26- البنك الدولي. " مساحة الأراضي في العالم 1961–2015 ". الموقع الإلكتروني: http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.TOTL.K2?view=chart. بتاريخ: 2016/04/09.

27- البنك الدولي. "المسحوبات السنوية من المياه العذبة، الإجمالي (مليار متر مكعب)". الموقع الإلكتروني: http://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.FWTL.K3?locations=1A&view=chart. بتاريخ: 2016/04/23.

28- البنك الدولي. "عرض عام للنقل". الموقع الإلكتروني: http://www.albankaldawli.org/ar/topic/transport/overview. بتاريخ: 2016/04/07.

29- البنك الدولي. 'انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. الموقع الإلكتروني: http://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC?locations=DZ. بتاريخ: 2016/04/09.

30- بيشان جانغ، نيكولاي شولكوف. عملية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. جنيف: الأمم المتحدة، وحدة التفتيش المشتركة.2011. الموقع الإلكتروني: https://www.unjiu.org/ar/reports-notes/JIU%20Products/JIU_REP_2011_9_ARABIC.pdf. بتاريخ: 2015/12/04.

31- تريز الجميل. "من إحصاءات ثاني أكسيد الكربون إلى انبعاثات غاز الدفيئة". ورشة احصاءات البيئة والطاقة. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا الإسكوا. الأردن: 8–12 سبتمبر 2013. الموقع الإلكتروني:

http://unstats.un.org/unsd/energy/meetings/2013ees/2013s4co2.pdf. بتاريخ: 2016/04/09.

32- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي. 2015. الموقع الإلكتروني:

http://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2015. بتاريخ: 2016/03/24.

33- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 187/42. اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية. الدورة الثانية والاربعون. الجلسة العامة 96. 11 ديسمبر 1987. الموقع الإلكتروني:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/509/61/IMG/NR050961.pdf?OpenElement. بتاريخ: 2015/09/29.

34- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 191/47. الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. الدورة السابعة والأربعون. الجلسة العامة 93. 22 ديسمبر 1992. الموقع الإلكتروني:

http://www.un.org/arabic/documents/GARes/47/A_RES_47_191.pdf. بتاريخ: 2015/09/29.

35- تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجامعيات. الجمعية العامة للأمم المتحدة. مجلس حقوق الإنسان. الدورة 29. البند 3 من جدول الأعمال: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية. الموقع الإلكتروني:

www.ohchr.org/.../Regular**Session**s/**Session29**/.../A_HRC_**29**_25_... بتاريخ: 2015/12/19.

36- تقرير موجز عن رصد السكان في عام 2001: السكان والبيئة والتنمية. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. لجنة السكان والتنمية . الدورة الرابعة والثلاثون، 2-6 أفريل 2001. الموقع الإلكتروني: ...www.**un**.org/.../**population**/.../concise**2001**/C**2001**Ara. بتاريخ: 2015/11/29.

37- توقعات البيئة العالمية GEO4 من أجل التنمية. برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007. الموقع الإلكتروني: http://www.unep.org/geo/geo4/report/GEO4_Arabic_fullreport.pdf. بتاريخ: 2016/03/19.

38- التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي GBO3. كندا: الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، 2010. الموقع الإلكتروني: https://www.cbd.int/doc/publications/gbo/gbo3-final-ar.pdf. بتاريخ: 2016/04/12.

39- الجمعية العامة للأمم المتحدة. قرار رقم 55/37 المتعلق بالمشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي إعمال حقوق الإنسان. ص. 296. الموقع الإلكتروني: https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/420/25/IMG/NR042025.pdf?OpenElement. بتاريخ: 2016/02/13.

40- جهاز شؤون البيئة. التقرير السنوي لوزارة الدولة لشؤون البيئة 2008. وزارة البيئة المصرية. إصدار 2009. الموقع الإلكتروني:

http://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/achivements2008/trainnig.pdf. بتاريخ: 2015/12/02.

41- حالة الغابات في العالم 2016. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO. الموقع الإلكتروني: http://www.fao.org/3/a-i5588a.pdf. بتاريخ: 2016/04/16.

42- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966. الأمم المتحدة. الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/ar/events/motherlanguageday/pdf/ccpr.pdf. بتاريخ: 2015/07/13.

43- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 07/37 . " الميثاق العالمي للطبيعة". الدورة السابعة والثلاثون. الجلسة العامة 48. 28 أكتوبر 1982. الموقع الإلكتروني: https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/419/77/IMG/NR041977.pdf?OpenElement. بتاريخ: 2015/02/12.

44- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 186/42. المنظور البيئي حتى سنة 2000 وما بعدها. الدورة الثانية والأربعون. الجلسة العامة 96. 11 ديسمبر 1987. الموقع الإلكتروني: https://documents-dds-

ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/509/60/IMG/NR050960.pdf?OpenElement.
بتاريخ: 2015/09/29.

45- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2/55. إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. الدورة الخامسة والخمسون. البند 60 (ب) من جدول الأعمال. الجلسة العامة 8. 8 سبتمبر 2000. الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/arabic/documents/GARes/55/A_RES_55_002.pdf.
بتاريخ: 2015/10/03.

46- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الاستدامة البيئية الحضرية، مع تركيز خاص على المسكن والأرض وضمان الحيازة منظور إقليمي. نيويورك: الأمم المتحدة. 2001. الموقع الإلكتروني:
http://www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/files/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A9.PDF. بتاريخ:
2015/10/03.

47- المدن التي نحتاجها نحو نموذج حضري جديد. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). 2016. الموقع الإلكتروني:
http://www.worldurbancampaign.org/sites/default/files/documents/tcwn2ar.pdf. بتاريخ:
2016/01/02.

48- المفوضية السامية لحقوق الإنسان. دليل حقوق الإنسان لأجل القضاة والمدعين العامين والمحامين. مواد التدريب. العدد 9. الفصل 3. نيويورك: الأمم المتحدة، 2003. الموقع الإلكتروني: http://www.ohchr.org/Documents/Publications/training9chapter3ar.pdf.
بتاريخ: 2016/02/15.

49- الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ. التقرير الرابع لتقييم تغير المناخ 2007. تقرير الفريق العامل الأول "كيف تتغير درجات الحرارة على الأرض". الموقع الإلكتروني:
https://www.ipcc.ch/publications_and_data/ar4/wg1/ar/faq-3-1.html. بتاريخ:
2015/09/23.

50- الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ. التقرير الرابع لتقييم تغير المناخ 2007. تقرير الفريق العامل الاول "كيف يتغير التهطال". الموقع الإلكتروني:
https://www.ipcc.ch/publications_and_data/ar4/wg1/ar/faq-3-1.html. بتاريخ:
2015/09/23.

ب- باللغة الفرنسية

- المطبوعة

51- Centre International des Technologies de Développement de Tunis : évaluation du système d'études d'impact sur l'environnement de la République Algérienne, METAP. 2000.
52- Ministère de l'Aménagement de Territoire et de l'Environement. Plan National d'actions pour L'Environement et le Développement Durable (PNAE-DD). Algérie, 2002 .
53- RAPPORT NATIONAL DE L'ALGERIE . 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19) . REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE. Mai 2011.

- الإلكترونية

54- Banque mondiale. "Définition de la société civile". Disponible sur: http://go.worldbank.org/AEW96YZKF0. Consulté le: 31/12/2013.
55- Commission Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples.Charte africaine des droits de l'homme et des peuples. Dsponible sur : http://www.achpr.org/files/instruments/achpr/achpr_instr_charter_fra.pdf. Consulté le: 22/01/2016.

ج- باللغة الإنجليزية

- الإلكترونية

56- Convention of United Nations on Biological Diversity 1992. Available at : https://www.cbd.int/doc/legal/cbd-en.pdf. Accessed in: 29/09/2015.
57- Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment . Stockholm 5-16 june 1972 .Available at : http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=97&ArticleID=1503&l=en. Accessed in : 17/12/2015.
58- Economic & Social Affairs. The World's Cities in 2016. United Nations. Data Booklet. Available at : http://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/urbanization/the_worlds_cities_in_2016_data_booklet.pdf. Accessed in: 14/01/2016.
59- Economic & Social Affairs. World Urbanization Prospects, 2014 Revision. United Nations. Available at : https://esa.un.org/unpd/wup/publications/files/wup2014-highlights.Pdf. .Accessed in: 14/01/2016.
60- Ghazala Mansuri, Vijayendra Rao. Localizing Development does Participation Work ?. a World Bank Policy Research Report. Washington DC : International Bank for Reconstruction an Development. 2013. Available at : https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/11859/9780821382561.pdf?sequence=1&isAllowed=y. Accessed in : 24/03/2015.
61- Global Climate Change Vital, Signs of Planet. NASA. Available at : http://climate.nasa.gov/resources/global-warming/. Accessed in : 23/04/2016.
62- Global Environment Outlook GEO 5. United Nations Environment Programme. 2012. Available at : http://www.unep.org/geo/pdfs/geo5/GEO5_report_full_en.pdf. Accessed in: 15/09/2015.
63- International Energy Agency. Energy and Air Pollution, World Energy Outlook Special Report.OECD/IEA, France,2016.P.20. Available at :

http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/WorldEnergyOutlookSpecialReport2016EnergyandAirPollution.pdf. accessed in: 27/04/2016.
64- International Energy Agency. Key World Energy Statistics. OECD/ IEA, 2015. Available at : https://www.iea.org/publications/freepublications/publication/KeyWorld_Statistics_2015.pdf. Accessed in: 23/03/2016.
65- Non-Governmental Liaison Service. « Brief History ». Available at : http://www.un-ngls.org/spip.php?page=article_s&id_article=796/. Accessed in : 02/08/2014.
66- Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Furur 1987. United Nations UN. Available at : http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf. Accessed in: 17/12/2015.
67- Sebastian Oberthur and others. Participation of Non-Governlental Organizations in International Environmental Governance : legal Basis and Practical Experience. Final Report. Berlin : Ecologic - Institute for International and European Environmental Policy , june 2002.Available at : http://ecologic.eu/sites/files/download/projekte/1850-1899/1890/report_ngos_en.pdf. Accessed in: 29/09/2015.
68- Tbilisi Declaration 1977. UNISCO & UNEP. Available at : http://www.gdrc.org/uem/ee/tbilisi.html. Accessed in: 01/12/2015.
69- The National Archives for the UK government. « Abolition of the Slave Trade ». Available at : https://www.nationalarchives.gov.uk/pathways/blackhistory/rights/abolition.htm. Accessed in: 03/08/2015.
70- The United Nations Economic Commission for Europe (UNECE). The Aarhus Convention on Access to Information, Public Participation in Decision-making and Access to Justice in Environmental Matters. Available at : http://ec.europa.eu/environment/aarhus/. Accessed in : 28/09/2015.
71- The World Bank Participatory Sourcebook. Washington. D.C:The World Bank & Environmentaly Sustainable Development ESD. 1996. Available at: http://documents.worldbank.org/curated/en/289471468741587739/pdf/multi-page.pdf. Accessed in. 16/12/2015.
72- The world Bank. « fertility rate, total (birth per woman) ». Available at : http://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN. Accessed in: 15/04/2016.
73- The world Bank. « fertility rate, total (birth per woman) ». Available at :http://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN. Accessed in: 15L04L2016.
74- The World Bank. « Fertility rate, total (births per woman) in Algeria ». Available at : http://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN?locations=1A-DZ. Accessed in : 15/04/2016.
75- The World Bank. « Population growth in Algeria ». Available at : http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=1A-DZ. Accessed in : 15/04/2016.
76- The World Bank. « Population growth in Arab World ». Available at : http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW?locations=1A. Accessed in : 15/04/2016.
77- The world Bank. « Population Growth ». Available at : http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW. Accessed in: 15/04/2016.
78- UNEP. In Iqtidar Ali Shah, Neeta Baporikar. « Participatory Approach to Development in Pakistan ». Journal of Economic and Social Studies. Vol. 2. N. 1. Bosna : International Burch University. Spring 2012. Available at :

http://eprints.ibu.edu.ba/1071/1/vol2-no1-pjournalfinala_p111-p142.pdf . Accessed in : 17/12/2015.
79- United Nations Framework Convention on Climate change. « Making those first steps count : An Introduction to the Kyoto Protocol ». Available at : http://unfccc.int/essential_background/kyoto_protocol/items/6034.php. Accessed in: 30/09/2015.
80- United Nations Framework Convention on Climate Change. Climate Change : impact, vulnerabilities and adaptation in developing countries. Available at : https://unfccc.int/resource/docs/publications/impacts.pdf. Accessed in: 23/04/2016.
81- United Nations Environment Programme UNEP. Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment Stockholm 1972. Para 2. Available at : http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=97&ArticleID=1503&l=en/. Accessed in : 12/01/2015.
82- United Nations. Charter of the United Nation,. Chapter 10 : The Economic &Social Council, Article 71 . Available at : http://www.un.org/en/documents/charter/chapter10.shtml. Accessed in: 04/08/2015.

ثامنا- المنظمات غير الحكومية والهيئات العلمية الوطنية والإقليمية والدولية

أ- باللغة العربية

- الإلكترونية

1- السيد عبد المطلب أحمد غانم. "التخطيط ومشاركة المواطن أو التخطيط التشاركي". مركز شركاء التنمية بحوث استشارات تدريب. الموقع الإلكتروني: http://www.pidegypt.org/download/Local-election/ParticipatoryPlanningAdvocacy%20Dr.El%20Sayed%20Ghanem.pdf. بتاريخ: 2015/11/22.

2- التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان. دليل عمل تكتيكات لنشطاء حقوق الإنسان. الموقع الإلكتروني: http://www.rachad.org/documents-ar/send/6-bibliotheque-ar/8-new-tactics-in-human-rights. بتاريخ: 2015/12/09.

3- نادية سعد. دليل تقييم برامج التدريب. فلسطين: معهد التدريب القضائي الفلسطيني. 2012. الموقع الإلكتروني: http://www.carjj.org/sites/default/files/daleel.pdf. بتاريخ: 2015/12/02.

4- الدورة 32 للمحكمة الدائمة للشعوب: انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر (1992-2004). الموقع الإلكتروني: http://www.algerie-tpp.org/tpp/ar/presentation_tpp_arabe.htm. بتاريخ: 2015/12/06.

5- الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان. حرية التجمع تحت التهديد. الجزء الثاني الممارسات. كوبنهاغن. نوفمبر 2014, الموقع الإلكتروني:

http://www.aedh.eu/plugins/fckeditor/userfiles/file/AR%20REMDH%20REPORT.pdf.
بتاريخ: 2015/12/07.

6- عزمي بشارة. في الثورة والقابلية للثورة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أوت 2011. الموقع الإلكتروني: http://www.dohainstitute.org/file/Get/599c0c0a-751c-4e1f-ae1f-63718451290c.pdf. بتاريخ: 2014/03/24.

7- المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني والادوار. المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني ICNL. برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا. 2013. الموقع الإلكتروني: http://www.icnl.org/programs/mena/Arabic_Files/Final%20Curriculum.pdf.
بتاريخ: 2015/12/10.

8- مازن ليو راضي علوان. "النظم البديلة لتحقيق العدالة والرقابة على أعمال الإدارة. شبكة المعلومات القانونية العربية. الموقع الإلكتروني:
http://previous.eastlaws.com/Uploads/Morafaat/65.pdf. بتاريخ: 2015/12/10.

9- عماد عبد السلام. الدليل التدريبي لمشرفي التدريب الميداني. مصر: جامعة الفيوم. كلية الخدمة الاجتماعية، مكتب التدريب الميداني. 2010-2011. الموقع الإلكتروني:
http://www.fayoum.edu.eg/socialwork/pdf/Training10.pdf. بتاريخ: 2015/12/02.

10- عبد الله هنانو. "مهارة العصف الذهني ودورها في تنمية التفكير الإبداعي عند الطلاب". جامعة مجمعة السعودية. 2008. الموقع الإلكتروني:
https://m.mu.edu.sa/sites/default/files/content-files/dcscw012.pdf. بتاريخ:
2015/12/03.

11- سفيتلانا تساليك، آنيا شيفرين. الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية. نيويورك: معهد المجتمع المنتفتح ريفينيو ووتش. 2005. الموقع الإلكتروني:
http://www.resourcegovernance.org/sites/default/files/RWI_coveringoil_ar.pdf. بتاريخ:
2015/12/06.

12- منظمة هاريكار غير الحكومية. دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية. العراق: مطبعة زانا –دهوك، 2007. الموقع الإلكتروني للمنظمة:
http://www.harikar.org/new//wp-content/uploads/2012/08/Dawer.pdf. بتاريخ:
2016/03/12.

13- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. "شرح مسودة الإرشادات المتعلقة بتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الدولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث." الموقع الإلكتروني:

http://www.ifrc.org/PageFiles/41203/annotations-ar.pdf. بتاريخ: 2016/12/07.

14- عز الدين أحمد. العمل التطوعي. العراق: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2015. الموقع الإلكتروني لمنظمة النجدة الشعبية: http://www.pao-iraq.org/ar/images/pdfs/tatawh.pdf. بتاريخ: 2016/04/21.

15- التحليل التحضيري لأصحاب المصلحة، المشاورة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بخصوص القمة العالمية للعمل الإنساني. مارس 2015. الموقع الإلكتروني: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/MENA%20Stakeholder%20Analysis%20Report%20%5BArabic%5D.pdf. بتاريخ: 2015/12/07.

16- منظمة السلام الأخضر. "تغير المناخ". الموقع الإلكتروني: http://www.greenpeace.org/arabic/campaigns/climate-change/climate-change/. بتاريخ: 2016/04/24.

17- يسري مصطفى. المنظمات غير الحكومية. سلسلة تعلم حقوق الإنسان (18). مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007. الموقع الإلكتروني للمركز: http://www.cihrs.org/wp-content/uploads/2013/04/.../.pdf/. بتاريخ: 2016/03/12.

18- مصطفى كمال طلبة، نجيب صعب. البيئة العربية تحديات المستقبل. تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2008. الموقع الإلكرتوني: http://www.afedonline.org/afedreport/Full%20Arabic%20Report.pdf. بتاريخ: 2015/06/12.

19- البيئة العربية تحديات المستقبل. تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2008. الموقع الإلكتروني: http://www.afedonline.org/afedreport/main_arfull.asp. بتاريخ: 2015/09/17.

20- البيئة العربية المياه: إدارة مستدامة لمورد ناقص. تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2010. الموقع الإلكتروني: http://www.afedonline.org/Report2010/pdf/Ar/ch1arabic.pdf. بتاريخ: 2015/09/17.

21- البيئة العربية تغير المناخ أثر تغير المناخ على البلدان العربية. تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2009. الموقع الإلكتروني: http://www.afedonline.org/afedreport09/Full%20Arabic%20Report.pdf. بتاريخ: 2015/09/24.

22- شكراني الحسين. "من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012 مدخل إل تقييم السياسات البيئية العالمية". مجلة بحوث اقتصادية عربية. العددان 63-64. مركز دراسات الوحدة

العربية. خريف 2013. الموقع الإلكتروني:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah63-64shakranihussein.pdf. بتاريخ: 2015/09/12.

23- عمرو موسى. " البيئة والتنمية المستدامة في منظومة جامعة الدول العربية". مجلة البيئة والتنمية. العدد 100-101. المنتدى العربي للبيئة والتنمية، أوت 2006. الموقع الإلكتروني:
http://www.afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=1000&issue=&type=3&cat=. بتاريخ: 2015/10/25.

24- منظمة السلام الأخضر. "لمحة تاريخية". الموقع الإلكتتروني:
http://www.greenpeace.org/arabic/about/history/. بتاريخ: 2015/10/06.

25- منظمة السلام الأخضر. "مبادئ غرينبيس". الموقع الإلكتروني:
http://www.greenpeace.org/arabic/about/Our-Mission/. بتاريخ: 2015/10/06.

26- منظمة السلام الأخضر. "نحو مشرق خال من الخطر النووي". الموقع الإلكتروني:
http://www.greenpeace.org/arabic/campaigns/nuclear/. بتاريخ: 2015/10/06.

27- منظمة السلام الأخضر. "الطاقة المسالمة هي الحل". الموقع الإلكتروني:
http://www.greenpeace.org/arabic/campaigns/climate-change/. بتاريخ: 2015/10/06.

28- منظمة السلام الأخضر. "دفاعا عن متوسطنا نحو محميات بحرية". الموقع الإلكتروني:
http://www.greenpeace.org/arabic/campaigns/defending-our-mediterranean/. بتاريخ: 2015/10/06.

ب-باللغة الفرنسية

- **المطبوعة**

29- Association pour la Sauvegarde et la Promotion de l'Environnement de la Wilaya de Tlemcen. A.S.P.E.Wi.T Bulletin.

- **الإلكترونية**

30- Health and Environment Alliance. Le Groupe Vert des ONG d'environnementales. Disponible sur : http://www.env-health.org/IMG/pdf/FR_BIR_00204.pdf. Consultée le: 09/12/2015.

ج-باللغة الإنجليزية

- **الإلكترونية**

31- Business For Social Responsibility. Guide To Engaging With NGOs ,the business for social responsibility. education fund(BSREF).2001.Avalaible at: www.commdev.org/files/1922_file_BSR_Guide_to_Engaging_NGOs.pdf/ Accessed in : 06/12/2015.

32- Katharina Rietig. Public pressure versus lobbying- How do Environment NGOs matter most in climate negotiations. University of Leeds : The Centre for Climate Change Economics and Policy (CCCEP). 2011. Available at : http://www.cccep.ac.uk/wp-content/uploads/2015/10/WP70_environmental-NGOs-climate.pdf. Accessed in: 10/12/2015.
33- NGO Global Network. «Definition of NGO_S » . Availabl at : http://www.ngo.org/ngoinfo/define.html. Accessed in: 17/12/2015.
34- Permanent Peoples Tribunal: Session on Neoliberal Policies and European Transnationals in Latin America and the Caribbean. Lima, Peru .2008. Available at : https://www.tni.org/es/node/11714. Accessed in : 06/12/2015.
35- The Schomburg Center for Research in Black Culture. « The abolition of The Slave trade ». The New York Public Library. Available at : http://abolition.nypl.org/home/. Accessed in : 03/08/2015.

تاسعا- الإحصائيات (باللغة الفرنسية فقط)

- المطبوعة

1- La direction Technique Chargée des Statistiques Régionales et de la Cartographie. STATISTIQUES SUR L'ENVIRONEMENT. Collections statistiques N° 177/2013, Série C. Alger : Office National des statistiques, Février 2015.

- الإلكترونية

2- Observatoire Régional de la Santé Nord. Les déchets et la santé. Pas-de-Calais · 2010. Disponible sur: http://www.orsnpdc.org/observation/228815_1dechetsa.pdf. Consulté le: 23/10/2013.
3- Office National des Statistiques. « 38.7 millions d'abitat au 1 janvier 2014 ». Disponible sur : http://www.ons.dz/38-7-Millions-d-habitants-au-1-er.html. Consultée le: 15/04/2016.

عاشرا- مواقع الواب والمدونات

1- أماني قنديل. "دور المنظمات غير الحكومية في التنمية." تاريخ النشر: 1999/06/11. الموقع الإلكتروني: http://www.albayan.ae/one-world/1999-06-11-1.1077177. بتاريخ: 2016/02/23.

2- محمد بوبوش. "حرية التظاهرات والاعتصامات بين أحكام القانون الداخلي وقواعد القانون الدولي". الموقع الإلكتروني: http://droitagadir.blogspot.com/2013/10/blog-post_3894.html. بتاريخ: 2015/12/07.

3- هوزان مرعي. "وظائف المجتمع المدني ودوره في حماية حقوق الإنسان". تاريخ النشر: 2013/11/19. الموقع الإلكتروني لمنتدى كوليك الجامعي السوري: http://kulilk.com/portal/node/35069. بتاريخ: 2016/02/12 .

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر باتنة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة

دراسة ميدانية بمدينة باتنة

أطروحة بحث لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع فرع تنظيم وعمل

إعداد الطالب: آنس عرعار

إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد بوذراع

ملاحظة

إن المعلومات الموجودة في هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

السنة الجامعية: 2015/2014

المحور الأول: البيانات العامة

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- السن: .....

3- المستوى التعليمي: ☐ بدون مستوى(أمي) ☐ بدون مستوى (يقرأويكتب) ☐ ابتدائي

☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

4- الحالة العائلية: ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل

5- عدد أفراد الأسرة: .....

6- المهنة: ☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐ أعمال حرة

7- الدخل الشهري: ☐ 20000 دج فأقل

☐ 21000- 30000 دج ☐ 31000- 40000 دج

☐ 41000-50000 دج ☐ 51000 دج فما فوق

8- نوع المسكن: ☐ ملك ☐ إيجار

المحور الثاني: مشاركة سكان مدينة باتنة إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة

9- حسب رأيك فيما تتمثل أهم مظاهر التلوث البيئي في مدينة باتنة؟

☐ تلوث الهواء ☐ تلوث المياه ☐ الضجيج

☐ المخلفات العمرانية ☐ انسداد قنوات الصرف الصحي

☐ التصحر ☐ الازدحام المروري وأنظمة النقل

10- هل تهتم السلطات المحلية بحماية البيئة في حيك؟ ☐ نعم ☐ لا

11- في حالة الإجابة بنعم، ما هي مظاهر هذا الاهتمام؟

☐ تنظيف الحي يوميا من القمامة المنزلية ☐ صيانة قنوات الصرف الصحي

☐ صيانة قنوات تصريف مياه الأمطار ☐ عدم حرق القمامة في الأحياء

☐ غرس الأشجار على حواف الطرق

12- كيف تساهم في حماية البيئة في حيك؟

☐ المشاركة بالرأي ☐ المشاركة بالمال ☐ المشاركة بالجهد

13- مالذي يدفعك للمشاركة في حماية البيئة من التلوث في حيك؟

☐ الصالح العام ☐ الصالح الخاص

14- ما هي النشاطات التي شاركت فيها لحماية البيئة من التلوث في حيك؟

☐ تنظيف الحي من القمامة ☐ نشر الوعي البيئي ☐ رصف الطريق

☐ المحافظة على قنوات الصرف الصحي وصيانتها الدورية ☐ تشجير الحي

15- ما هو موقفك من من وجود مشكلة بيئية في الحي؟

☐ لا أفعل شيئا ☐ أتعاون مع الجيران في حل المشكلة

☐ تبليغ الجهات المعنية

16- هل توجد إدارة حكومية محلية تتكفل بحماية البيئة من التلوث؟ ☐ نعم ☐ لا

17- في حالة الإجابة بنعم، فيما تتمثل برامجها؟

☐ تمويل مشروعات حماية البيئة ☐ التنقل لمعاينة الأحياء الملوثة بيئيا

☐ عقد الندوات ونشر الوعي البيئي ☐ منح اعتمادات لجمعيات حماية البيئة

☐ ردع المخالفين لقوانين حماية البيئة

18- هل تمنح هذه الإدارة اعتمادات ميسرة للراغبين في إنشاء الجمعيات البيئية؟

☐ نعم ☐ لا

19- هل تقوم هذه الإدارة بدعم هذه الجمعيات؟ ☐ ماديا ☐ معنويا

20- في حالة الدعم المادي، فيما يتمثل هذا الدعم؟

☐ توفير مقرات خاصة ☐ توفير غطاء مالي ☐ إعفاء من الضرائب

21- في حالة الدعم المعنوي، فيما يتمثل هذا الدعم؟

☐ تقديم التسهيلات لهذه الجمعيات البيئية في حالة إقامة ندوات وحملات تحسيسية

☐ إشراك هذه الجمعيات البيئة في تنفيذ مشاريع حماية البيئة من التلوث في المنطقة

☐ إشراك هذه الجمعيات البيئية في مناقشة المشاريع البيئية

المحور الثالث: مساهمة الحملات التحسيسية للجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث

22- هل تقوم الجمعية البيئية بحملات تحسيسية حول حماية البيئة من التلوث؟

☐ بصورة دورية(شهرية، فصلية، سنوية) ☐ في حالة وجود مشكلة بيئية

23- هل تقوم الجمعية البيئية بهذه الحملات في:

☐ أماكن عامة مفتوحة في الحي ☐ مكاتب الجمعية

☐ مدارس ☐ ملاعب ☐ مساجد

24- هل تعتمد الجمعية في حملاتها التحسيسية أسلوب:

☐ المحاضرات الشفهية ☐ ملصقات حائطية ☐ أفلام توضيحية مصورة

25- ما هي مصادر التلوث بالمخلفات العمرانية في حيك؟

☐ القمامة المنزلية ☐ مخلفات المذابح ☐ مخلفات المؤسسات الصناعية

☐ مخلفات الأسواق ☐ مخلفات هدم المباني

☐ مخلفات المؤسسات الاجتماعية الخدمية ☐ مخلفات الشوراع

26- هل تعتمد الجمعية في تحسيس سكان الحي بمخاطر تلوث البيئة بالمخلفات العمرانية باقتراح:

☐ إقناع المصانع والمقاولين والمحلات بضرورة معالجة مخلفاتها قلا التخلص منها

☐ إخراج القمامة المنزلية في الأوقات التي حددتها السلطات البلدية

☐ التنظيف اليومي لتجار الخضر والفواكه للأسواق

27- ما هي مصادر تلوث الهواء في حيك؟

☐ غازات المصانع ودخان وسائل النقل

☐ الروائح المنبعثة من تكدس وحرق القمامة

☐ الروائح المنبعثة من قنوات الصرف الصحي

☐ لروائح المنبعثة من تربية الدواجن والمواشي

28- هل تعتمد الجمعية في تحسيس سكان الحي بمخاطر تلوث الهواء على اقتراح:

☐ التخلص من القمامة بأسلوب علمي في الاماكن المخصصة

☐ استعمال سيارات صديقة للبيئة

☐ الصيانة الدورية لقنوات الصرف الصحي

29- ما هي مصادر تلوث المياه في حيك؟

☐ اختلاط شبكات الصرف الصحي مع شبكات المياه الصالحة للشرب

☐ رمي القمامة وتحللها قرب مجاري المياه

☐ تصريف المياه الملوثة للمصانع في مجاري الطبيعية

30- هل تعتمد الجمعية في تحسيس سكان الحي بمخاطر تلوث المياه باقتراح:

☐ الصيانة الدورية لقنوات الصرف الصحي

☐ المعالجة الدورية للآبار المنزلية

☐ ترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها

المحور الرابع: مساهمة الجمعيات البيئية كجماعات ضغط في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث

31- هل سبق ولجأت إلى جمعية بيئية حول مشكلة بيئية في الحي؟ ☐ نعم ☐ لا

32- في حالة الإجابة بنعم، ما هي هذه المشكلة؟

☐ مخلفات عمرانية

☐ تلوث الهواء

☐ تلوث المياه

33- في حالة المخلفات العمرانية، هل استجابت الجمعية البيئية (كجماعة ضغط) من خلال تحذير:

☐ المؤسسات المسؤولة عن نقل القمامة (عام/خاص)

☐ أصحاب المصانع (عام/خاص)

☐ المؤسسات ذات الطبيعة الخدمية

☐ التجار بصفة عامة

☐ مديرية البيئة

☐ المقاولين

34- هل قدمت الجمعية البيئية كجماعة ضغط مشروعات مقترحة للأطراف المسؤولة للحد من تلوث البيئة بالمخلفات العمراني والاستفادة منها؟

☐ نعم ☐ لا

35- في حالة الإجابة بنعم، فيما تمثلت هذه المقترحات؟

☐ معالجة المخلفات القابلة للتحلل قبل رميها في الأماكن المخصصة

☐ إعادة تدوير المخلفات العمرانية عن طريق فرزها من قبل السكان

☐ الاعتماد على حرقها في توليد طاقة بديلة

36- في حالة تلوث الهواء، هل استجابت الجمعية البيئية كجماعة ضغط من خلال تحذير:

☐ المؤسسات المسؤولة عن حرق القمامة في الحي

☐ أصحاب المصانع (عام/خاص)

☐ تجار الأسواق بصفة عامة

☐ مؤسسات النقل الحضري

☐ مديرية البيئة

☐ مربي المواشي والدواجن

37- هل اقترحت الجمعية مشروعات للأطراف المسؤولة للحد من تلوث الهواء؟

☐ نعم ☐ لا

38- في حالة الإجابة بنعم، فيما تمثلت هذه المقترحات؟

☐ تطبيق غرامات مالية باهضة ضد من يحرق القمامة في الأحياء السكنية

☐ تطبيق قوانين ردعية على المصانع التي تفرز دخان سام

☐ عدم السماح للسكان بإقامة أحياء سكنية في المناطق الصناعية أو القريبة منها

☐ عدم السماح بتربية الحيوانات في الأحياء السكنية

☐ القيام بعمليات التشجير للتخلص من الغازات السامة وامتصاصها

39- في حالة تلوث المياه، هل استجابت الجمعية البيئية كجماعة ضغط، من خلال تحذير:

☐ السلطات البلدية التي تقوم بصرف مياه قنوات الصرف الصحي في مجاري المياه الطبيعية

☐ المصانع التي تصرف المياه الملوثة في مجاري المياه الطبيعية

☐ السلطات البلدية المكلفة بصيانة قنوات الصرف الصحي وقنوات الماء الشروب

40- ما هي اقتراحات الجمعية للأطراف المسؤولة للحد من تلوث المياه؟

☐ عدم تصريف المياه الملوثة في مجاري المياه الطبيعية وتخصيص قنوات خاصة لذلك

☐ معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها لأغراض اخرى مناسبة

☐ عدم طمر المخلفات العمرانية في المناطق التي تتوافر على المياه الجوفية

المحور الخامس: معوقات مشاركة الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث

41- حسب رأيك، ما هي المعوقات الاكثر تأثيرا على تفعيل الجمعيات البيئية للمشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث؟

☐ المعوقات السياسية والتشريعية

☐ المعوقات الاقتصادية

☐ المعوقات السوسيوثقافية

42- في حالة المعوقات السياسية والتشريعية، فيما تتمثل؟

☐ مناخ سياسي غير ديموقراطي وارتباط المشاريع بمصالح شخصية للسياسيين

☐ عدم وضوح سياسة الدولة حول أهمية الجمعيات البيئية

☐ نقص النصوص التشريعية الداعمة للجمعيات البيئية والمنظمة للمشاركة

☐ تدخل الحكومة غير المطلوب

43- كيف تؤثر المعوقات الساسية والتشريعية على تفعيل الجمعيات البيئية لسكان المدينة في حماية البيئة؟

☐ فقدان ثقة السكان بجمعيات حماية البيئة وبالسلطات المحلية

☐ العزوف عن الانضمام لجمعيات حماية البيئة

44- في حالة المعوقات السوسيو ثقافية، فيما تتمثل؟

☐ الجهل بحق الإنسان في حياة كريمة

☐ الاقتناع بأن حل المشكلات البيئية مسؤولية الحكومة وحدها

☐ ثقافة محلية مكلسة

☐ عدم الاكتراث بأهمية البيئة في الحياة الاجتماعية

☐ تجارب وخبرات سيئة للمشاركة في حماية البيئة

45- كيف تؤثر المعيقات السوسيو ثقافية على تفعيل الجمعيات البيئية لسكان المدينة في حماية البيئة؟

☐ عدم اهتمام المواطني بالحملات التحسيسية للجمعيات البيئية

☐ مقاومة شديدة من قبل المواطنين للمشروعات الجديدة لحماية البيئة

46- في حالة المعيقات الاقتصادية، فيما تتمثل؟

☐ صعوبة الظروف الاقتصادية التي يمر سكان المدينة

☐ ضعف تمويل الجمعيات البيئية

☐ عزوف رجال الأعمال عن تحمل المسؤولية المجتمعية لحماية البيئة ومقاومة الجمعيات البيئية

☐ عدم اهتمام السلطات المحلية بالمشاريع البيئية

47- كيف تؤثر المعيقات الاقتصادية على تفعيل الجمعيات البيئية للمشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة؟

☐ تقادم الاساليب التي تستخدمها جمعيات حماية البيئ لتفعيل المشاركة وبالتالي فشلها

☐ افتقاد الجمعيات البيئية لرموز المجتمع المحلي ورجال الأعمال والاقتصاد

☐ قلة تمويل الحملات التحسيسية للمواطنين وبالتالي اتساع الفجوة بينهما

شكرا على تعاونكم

الباحث

دليل مقابلة مع مسؤول

مكتب التحسيس والإعلام والتربية البيئية مديرية البيئة

1- ما هي الأعمال التي تقوم بها مديرية البيئة في مجال حماية البيئة؟ .....

.....

.....

.....

.....

2- هل تقدمون الاعتمادات لمن يرغب في تأسيس جمعية بيئية؟.....

.....

.....

.....

3- هل تقوم المديرية بتمويل الجمعيات البيئية؟ .....

.....

.....

.....

4- هل تقوم المديرية بمراقبة الجمعيات البيئية؟ .....

.....

.....

.....

5- هل تقوم المديرية بإشراك الجمعيات البيئية في اتخاذ القرارات البيئية أو تنفيذها في أرض الواقع؟.....

.....

.....

.....

.....

6- هل تقوم الجمعيات البيئية بالإبلاغ عن أهم المشكلات البيئية ومن المتسبب فيها؟ .....

.....

.....

.....

.....

7- ماهي الإجراءات التي تتخذونها اتجاه المتسببين في التلوث؟ .....

.....

.....

.....

.....

8- ما هي المعيقات التي تواجهها المديرية في عملها مع الجمعيات البيئية؟.....

.....

.....

.....

.....

9- ما هي المعيقات التي تواجهها المديرية مع سكان المدينة؟.....

.....

.....

.....

.....

10- ما هي مقترحات المديرية لتفعيل مشاركة سكان المدينة في حماية البيئة من التلوث؟.....

.....

.....

.....

.....

.....

دليل مقابلة مع مسؤول

ملحقة البلدية لمندوبية الإخوة لمباركية (بارك فوراج سابقا)

1- ما هي أهم مظاهر التلوث في المندوبية؟.....

.....

.....

.....

.....

2- ما هي جهود ملحقة البلدية لمواجهة هذه المظاهر؟.....

.....

.....

.....

.....

3- هل توجد جمعيات حماية في مندوبية الإخوة لمباركية؟ .....

.....

.....

.....

.....

4- هل تنشط هذه الجمعيات في أرض الواقع؟ .....

.....

.....

.....

5- هل تقوم ملحقة البلدية بإشراك تلك الجمعيات فيما يتعلق بالمشكلات البيئية في الحي؟ ...

.....

.....

.....

.....

6- هل تقدم ملحقة البلدية مساعدات لتلك الجمعيات البيئية؟ وما هي طبيعتها؟.....

.....

.....

.....

.....

7- ما هي أهم المعيقات التي تواجه ملحقة البلدية في علاقتها مع هذه الجمعيات؟ .....

.....

.....

.....

.....

8- هل يشارك سكان الحي في حماية البيئة؟ .....

.....

.....

.....

.....

9- ما هي أهم المعيقات التي تواجه ملحقة البلدية في علاقاتها مع سكان الأحياء؟ .....

.....

.....

.....

.....

10- ما هي مقترحات الملحقة حول تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة؟ .....

.....

.....

.....

.....

.....

دليل مقابلة مع مسؤوول

جمعية بيئية

1- كيف يتم الحصول على تراخيص إنشاء جمعية بيئية؟ .....

.....

.....

.....

.....

2- هل تمنح الدولة تمويل للجمعيات البيئية؟ هل هو كاف؟ .....

.....

.....

.....

3- ما هي طبيعة نشاطاتكم؟ .....

.....

.....

.....

.....

4- ما هي أهم مظاهر التلوث البيئي في مدينة باتنة؟ .....

.....

.....

.....

.....

5- هل تقوم الجمعيات البيئية بحملات تحسيسية وخرجات ميدانية في مجال حماية البيئة من التلوث في مدينة باتنة؟ .....

.....

.....

.....

.....

6- هل هذه الحملات دورية أو مرهونة بمشكلات بيئية أو مناسبة بيئية؟ .....

.....

.....

.....

.....

7- من يقوم بتمويل هذه الحملات؟ .....

.....

.....

.....

.....

8- هل تساهم البلدية في هذه الحملات، وكيف ذلك؟ .....

.....

.....

.....

.....

9- هل يشارك السكان في تلك الحملات؟ كيف ذلك؟ .....

.....

.....

.....

.....

.....

10- هل تهتم السلطات البلدية بحماية البيئة من وجهة نظرك؟ كيف ذلك؟ .....

.....

.....

.....

.....

.....

11- هل تقوم السلطات البلدية بإشراك الجمعيات البيئية في حماية البيئة؟ وكيف ذلك؟ .....

.....

.....

.....

.....

12- ما هي أهم المعيقات التي تعترض نشاطات الجمعيات البيئية من قبل السلطات البلدية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

13- ما هي أهم المعيقات التي تعترض نشاطات الجمعية من قبل السكان؟.....

.....

.....

.....

.....

.....

ما هي مقترحاتكم لتفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....